

العالم الجديد

(٣)

الجزء الثانى

قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠م إلى عام ٢٠٠٠م

بول كيندى

الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة ١٩٩٢

المشرف على السلسلة :

أ. دكتور أنور عبدالملك

ترجمة : محمد سلامة
اكرام يوسف

هذه الترجمة مأخوذة عن :

The Rise and Fall of the Great Powers
Economic change and Military
Conflict from 1500 to 2000
By Paul Kennedy
Vintage Books
A Division of Random House
New York
1987

أفكـــار



العالم الجديد
(٣)
الجزء الثانى

قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠م إلى عام ٢٠٠٠م

بول كينيدى

الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة ١٩٩٢

الاستراتيجية والاقتصاد
اليوم وغدا

الاستقرار والتغيير فى عالم ثنائى القطب
١٩٤٣ـ ١٩٨٠

عند سماع أنباء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ، أعرب ونستون تشرشل بصراحه عن ابتهاجه ـ وكان لديه سبب وجيه لذلك . وقد فسر ذلك فى وقت لاحق بقوله « إن مصير هتلر قد تحدد . كما تحدد مصير موسولينى . وبالنسبة لليابانيين فإنهم سيسحقون . وكل ماتبقى . هو مجرد الاستخدام المناسب للقوة الساحقة » . غير أن مثل تلك الثقة ربما لم تكن فى محلها بدرجة كبيرة لدى أصحاب العقول الأكثر حذراً فى جانب الحلفاء خلال عام ١٩٤٢ وحتى النصف الأول من عام ١٩٤٣ .

فقد ظلت القوات اليابانية لمدة ستة أشهر بعد حادث بيرل هاربور فى حالة انتشار فى المحيط الهادى وجنوب شرقى آسيا ، تسبب إرباكاً للامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية ، وتطوق الصين من الجنوب وتشكل تهديداً للهند ، واستراليا وهاواى . وفى الحرب الروسية ـ الألمانية ، استأنفت القوات المسلحة الألمانية هجومها الشرس فور انتهاء فصل الشتاء فى ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ ، وشقت طريقها نحو القوقاز . وفى نفس الوقت تقريباً ، تقدمت القوة الألمانية الأقل حجماً إلى حد كبير بقيادة روميل فى شمال افريقيا لتصبح على مسافة خمسة وخمسين ميلاً من مدينة الإسكندرية . وكان هجوم الغواصات الألمانية على قوافل الحلفاء يثبت أنها أكثر قدرة على التدمير من أى وقت مضى ، حيث بلغت الخسائر بين السفن التجارية أعلى معدل لها فى ربيع عام ١٩٤٣ . كذلك فإن « الحصار المضاد » الإنجليزى ـ الأمريكى للاقتصاد الألمانى عن طريق القصف الاستراتيجى ، فشل فى تحقيق غرضه وأدى إلى وقوع خسائر فادحة بين الطيارين . وإذا كان مصير دول المحور قد تحدد بعد ديسمبر ١٩٤١ ، فإنه لم يكن هناك مايدل على ادراكهم لتلك الحقيقة .

الاستخدام المناسب للقوة الساحقة

بالرغم من ذلك ، فإن الافتراض الأساسى لتشرشل كان صحيحاً . فتحول الصراع من حرب أوروبية إلى حرب عالمية حقيقية ربما أدى إلى تعقيد أسلوب الخداع الاستراتيجى الذى كانت تتبعه بريطانيا ـ فحسبما ذكر العديد من المؤرخين كان فقدان سنغافورة نتيجة لتركيز بريطانيا لطائراتها وفرقها المدربة فى مسرح العمليات فى البحر الأبيض المتوسط ـ غير أنه غير بالكامل التوازن الكلى للقوى حال تعبئة القوات المحاربة الجديدة بالشكل المناسب . وفى نفس الوقت ، استطاعت آلتا الحرب الألمانية واليابانية مواصلة هجماتهما ، غير أنه كلما قامتا بتوسيع نطاق عملياتهما قلت قدرتهما على مواجهة الهجمات المضادة التى كان الحلفاء يعدون لها بشكل منتظم .

وقد حدثت أولى تلك الهجمات المضادة فى المحيط الهادى ، حيث استطاعت الطائرات المنطلقة من حاملة الطائرات نيميتز أن تشل بالفعل زحف اليابانيين نحو بحر الكورال (فى مايو ١٩٤٢) ونحو جزر ميدواى (فى يونيو ١٩٤٢) وكشفت عن مدى حيوية القوة الجوية البحرية فى الاجواء الواسعة لذلك المحيط .

وبنهاية العام ، تم انسحاب القوات اليابانية من جزيرة « جواد لكنال » فى الوقت الذى كانت فيه القوات الاسترالية والأمريكية تتقدم فى غينيا الجديدة . وعندما بدأ الهجوم المضاد عبر وسط المحيط الهادى فى اواخر عام ١٩٤٣ ، كان الأسطولان الحربيان الأمريكيان الكبيران اللذان كانا يغطيان عملية غزو جزر جلبرت تحميهما اربع قوات عمل سريعة محمولة (اثنتا عشرة حاملة طائرات) مع سيطرة جوية ساحقة . كما أدى عدم التوازن الكبير فى القوة إلى اتاحة الفرصة لفرق الإمبراطورية البريطانية لسحق المواقع الألمانية فى العلمين فى أكتوبر ١٩٤٢ وإجبار وحدات روميل على التقهقر نحو تونس . وعندما أصدر مونتجومرى أمره بالهجوم ، كان عدد ما لديه من دبابات يفوق ماكان لدى خصمه ست مرات ، وأكثر ثلاث مرات فى عدد الجنود إلى جانب السيطرة الجوية الكاملة تقريبا .

وفى الشهر التالى ، نزل الجيش الانجليزى ـ الأمريكى بقيادة ايزنهاور وقوامه ١٠٠٫٠٠٠ جندى فى شمال افريقيا الفرنسية ليبدأ « حركة كماشة » من الغرب ضد القوات الألمانية ـ الايطالية انتهت بإستسلام كامل للقوات الأخيرة فى مايو ١٩٤٣ . وفى ذلك الوقت أيضا ، اضطر دونتيز الى سحب مجموعات الغواصات الألمانية من شمال الأطلنطى حيث تكبدت خسائر فادحة أمام قوافل الحلفاء التى كانت تتولى حمايتها أخيرا القاذفات طويلة المدى وحاملات الطائرات المرافقة ومجموعات من الطائرات المطاردة المزودة بأحدث أجهزة الرادار وقياس الأعماق والإنذار المتطورة لرصد تحركات الغواصات الالمانية . وإذا كانت السيادة الجوية على أوروبا قد اقتضت وقتاً أطول من الحلفاء لاستكمال سيادتهم البحرية ، فإن الحل سرعان ما تمثل فى المقاتلة موستانج طويلة المدى ، التى كانت فى البداية ترافق أساطيل القاذفات الأمريكية فى ديسمبر عام ١٩٤٣ . وفى غضون شهور قليلة

أخرى ضعفت قدرة سلاح الجو الألمانى على الدفاع عن المجال الجوى لجنود ومصانع ومواطنى الرايخ الثالث على نحو كان يستحيل معه العودة إلى ما كانت عليه .

وكان التغير فى ميزان القوى على طول الجبهة الشرقية ينذر بالمزيد من الكوارث بالنسبة للقيادة العليا للجيش الالمانى . ففى أغسطس ١٩٤١ ، عندما كان الكثير من المراقبين يشعرون بأن روسيا بسبيل القضاء عليها كدولة كبرى ، ذكر الجنرال هالدر فى المفكرة الخاصة بهيئة أركان الحرب بنبرة اتسمت بالكآبة : « كنا نحسب حساب حوالى ٢٠٠ فرقة للعدو . والآن أمامنا بالفعل ٣٦٠ فرقة . . ليست مسلحة ومجهزة بنفس مستوياتنا ، وقيادتها التكتيكية ضعيفة فى كثير من الأحيان . غير أنه إذا دمرنا إثنتى عشرة فرقة من هذه الفرق ، فإن الروس يقومون بكل بساطة بتعويضها باثنتى عشرة فرقة أخرى . . . إن الوقت فى صالحهم ، حيث أنهم على مسافة قريبة من مواردهم ، فى حين أننا نبتعد أكثر فأكثر عن مواردنا » .

وفى هذا النوع من القتال الشامل ، المتسم بالاندفاع والوحشية ، فإن أرقام الخسائر تجعل حتى إجمالى خسائر الحرب العالمية الأولى تبدو متواضعة . ففى الشهور الخمسة الأولى للهجوم ، زعم الألمان أنهم قتلوا ، وأصابوا أو أسروا أكثر من ثلاثة ملايين روسى . غير أنه فى تلك اللحظة بعينها ، وفى الوقت الذى كان فيه ستالين والستافكا يخططان لأول هجوم مضاد حول موسكو ، كان الجيش الأحمر لايزال لدية ٤٫٢ مليون جندى فى جيوشه الميدانية ، وكان متفوقا فى عدد الدبابات والطائرات . ولاشك أنه لم يكن نداً للخبرة العالمية للألمان سواء فى البر أو فى الجو ـ فحتى عام ١٩٤٤ كان الروس يفقدون خمسة أو ستة جنود مقابل كل جندى ألمانى واحد ـ وعندما مر شتاء ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ المخيف ، كان بإمكان آلة الحرب الهتلرية أن تبدأ مرة أخرى هجومها هذه المرة صوب ستالينجراد وبعد ذلك تقع الكارثة . وبعد ستالينجراد ، وفى صيف ١٩٤٣ حاولت القوات المسلحة الالمانية مرة أخرى أن تجمع شتات قواتها المدرعة لتكوين فرق الدبابات السبعة عشر الضخمة لتطويق كورسك . ومع ذلك ، فقد تصدى الجيش الأحمر ، فيما اعتبر حتى الآن أكبر معركة دبابات فى الحرب العالمية الثانية ، بأربع وثلاثين فرقة مدرعة و ٤٫٠٠٠ عربة مصفحة أمام ٢٫٧٠٠ عربة للألمان . وفى حين انخفض عدد الدبابات السوفيتية بأكثر من النصف خلال أسبوع . فقد دمرت الجزء الأكبر من جيش مدرعات هتلر فى العملية ، وكانت مستعدة وقتئذ للهجوم المضاد الرهيب على برلين . وعند هذا الحد ، فإن الأنباء التى ترددت حول انزال الحلفاء لقواتهم فى إيطاليا ، أعطت هتلر ذريعة للانسحاب من كارثة مروعة وكذلك تأكيد مدى الحصار الذى ضربه أعداء الرايخ من حوله .

فهل كان كل ذلك مجرد « استخدام أمثل للقوة الساحقة » ؟ لقد كان من الواضح أن القوة الاقتصادية لم تكن ابداً مصدر التأثير الوحيد على الفعالية العسكرية ، حتى فى الحرب الميكانيكية الشاملة ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٥ ، ذلك أن علاقة الاقتصاد بالحرب ، كما يقول كلاوزفيتز ، أشبه بعلاقة مهنة صناعة السيوف بفن المبارزة . وهناك أمثلة عديدة للغاية على الأخطاء السياسية

أو الإستراتيجية الفادحة التى ارتكبتها القيادتان : الألمانية واليابانية بعد عام ١٩٤١ وكلفتهما غاليا . فمن ناحية القيادة الألمانية ، تراوح ذلك مابين القرارات ذات النطاق المحدود نسبيا ، مثل دفع تعزيزات إلى شمال إفريقيا فى أوائل عام ١٩٤٣ فى الوقت المناسب لأسر تلك التعزيزات ، إلى المعاملة الخرقاء والإجرامية للأوكرانيين وغيرهم من الأقليات غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى ، الذين كانوا سعداء بالهرب من السيطرة الستالينية حتى وقعوا فى براثن النازى وأعماله الوحشية . كما تراوحت بين الغطرسة لافتراض عدم قدرة غيرهم على حل الشفرات الخاصة بهم ، إلى التعصب الأيديولوجى ضد استخدام النساء الألمانيات فى مصانع العتاد الحربى ، فى حين أن كل أعداء المانيا كانوا يستخدمون عن طيب خاطر تلك العمالة المتدفقة على نطاق واسع . وقد أدى التنافس داخل المستويات العليا للجيش نفسه إلى تفاقم هذا الوضع ، مما جعل الجيش عاجزاً عن مقاومة اندفاع هتلر الجنونى نحو شن هجمات مفرطة فى طموحها كالهجوم على ستالينجراد وكورسك . وفوق كل شىء ، كان هناك مايشير إليه الدارسون « بالمظاهر المتعددة للفوضى » بين الوزارات والإمبراطوريات الفرعية المتنافسة (الجيش ، وفرق الدفاع ، ومجلس رؤساء المقاطعات ، ووزارة الاقتصاد) التى حالت دون حدوث أى تقييم أو توجيه مترابط للموارد ، ناهيك عن وضع ما كان يطلق عليه فى أماكن أخرى إسم « الإستراتيجية الكبرى » . ولم تكن تلك طريقة جادة لإدارة الحرب .

وفى حين كانت الأخطاء الاستراتيجية اليابانية أقل جسامة وضررا ، فإنها رغم ذلك كانت تبعث على الدهشة . فبالنظر إلى أن اليابان كانت تطبق استراتيجية « قارية » فرض الجيش من خلالها سيطرته ، فإن عملياتها فى المحيط الهادى وجنوب شرقى آسيا قد نفذت بحد أدنى من القوة ـ إحدى عشرة فرقة فقط بالمقارنة بالثلاث عشرة فرقة فى منشوريا والاثنتين وعشرين فرقة فى الصين . وحتى عندما كان الهجوم المضاد الأمريكى يتم فى وسط المحيط الهادى ، فإن القوات اليابانية والتعزيزات الجوية لتلك المنطقة ، كانت متأخرة ومحدودة الى حد كبير ـ خصوصاً بالمقارنة بالموارد التى خصصت للهجمات الواسعة على الصين فى ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ . ومما يدعو الى السخرية أنه عندما كانت القوات الخاصة لحاملة الطائرات نيميتز تقترب من اليابان فى أوائل عام ١٩٤٥ وكانت مدنها تتعرض للتدمير من الجو ، كان لا يزال هناك مليون جندى فى الصين ، ونحو ٧٨٠ر٠٠٠ جندى فى منشوريا ـ يتعذر انسحابهم بسبب فعالية الغواصات الأمريكية .

غير أن الأسطول اليابانى الأمبراطورى أيضاً يتحمل نصيبه من اللوم فأسلوب الادارة العملية للمعارك الرئيسية مثل معركة ميدواى كان ينطوى على بعض الأخطاء ، ولكن حتى فى الوقت الذى اثبتت فيه حاملة الطائرات سيطرتها فى حرب المحيط الهادى ، فإن العديد من الأدميرالات اليابانيين بعد وفاة ياماموتو كانوا مشدودين لسفينة القيادة وكانوا لا يزالون يبحثون عن الفرصة لخوض معركة تسوشيما ثانية ـ مثل عملية خليج ليت عام ١٩٤٤ ، ومثلما ، كشفت ، بصورة رمزية أكبر ، الرحلة الانتحارية بلا عودة للسفينة ياماتو . وقد استخدمت الغواصات اليابانية بطوربيداتها المخيفة استخداماً سيئاً تماماً كوحدات استطلاع لأسطول الحرب أو فى نقل الإمدادات للحاميات الموجودة

فى الجزر المحاصرة ، وليس فى نشرها ضد خطوط مواصلات العدو . وبالمقابل ، فشلت البحرية اليابانية فى أن تحمى سفنها التجارية ، وكانت متخلفة للغاية فى مجال تطوير نظم القوافل وأساليب مقاومة الغواصات وحمايه حاملات الطائرات ومجموعات طائرات المطاردة على الرغم من أن اليابان كانت أكثر من بريطانيا اعتماداً على السلع المستوردة . وكان من سمات هذا الأسطول الحربى أنه فى الوقت الذى كانت فيه البحرية اليابانية تخصص موارد لبناء سفن عملاقة من طراز ياماتو ، فإنها لم تبن مدمرات للحماية مابين عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٣ ، وذلك على النقيض من ٣٣١ سفينة أمريكية . كما خسرت اليابان تماماً معركة الاستخبارات السرية ، والشفرة وفك الرموز الشفرية

وكان كل ذلك يكاد يكون مساعداً على المحافظة على « منطقة الرخاء المشترك الأعظم فى شرق آسيا » مثلما كانت الأخطاء الألمانة مساعدة على المحافظة على الرايخ على مدى ألف عام .

ومن الواضح آنه لا توجد طريقة معروفة لتحليل تلك الاخطاء إلى عواملها (إذا استخدمنا المصطلح الجاف لعلماء الاقتصاد) وبالتالى اكتشاف الحد الذى كان يمكن أن تصل اليه دول المحور لو أن مثل تلك الحماقات قد أمكن تجنبها . ولكن مالم يكن الحلفاء من جانبهم قد ارتكبوا أخطاء استراتيجية وسياسية خطيرة بدرجة متساوية ، فإنه يكون من الصعب فهم عدم سيادة تفوقهم الإنتاجى على الأمد الطويل . فمن الواضح أن نجاح الاحتلال الألمانى لموسكو فى ديسمبر عام ١٩٤١ كان يمكن أن يلحق الضرر بالمجهود الحربى لروسيا (ولنظام حكم ستالين) . ولكن هل كان يمكن لسكان الاتحاد السوفيتى أن يستسلموا حينئذ ، كان مصيرهم سيكون الإبادة ـ فى الوقت الذى كان لايزال لديهم احتياطى إنتاجى وعسكرى ضخم على مسافة آلاف الأميال شرقا ؟ إنه بالرغم من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عملية بارباروسا ـ بانخفاض إنتاج الفحم بنسبة ٥٧ فى المائة والحديد المصبوب بنسبة ٦٨ فى المائة ، وهكذا ـ فإنه تجدر الإشارة إلى أن انتاج روسيا من الطائرات عام ١٩٤١ زاد على إنتاج المانيا بـ ٤٠٠٠ طائرة وفى ١٩٤٢ زاد بـ ١٠٫٠٠٠ طائرة ، وكان ذلك بالنسبة لجبهة واحدة مقابل ثلاث جبهات ألمانية . وبالنظر إلى تفوق الجيش الأحمر المتزايد فى عدد الجنود والدبابات والمدفعية والطائرات فى العام الثانى من الحرب ، فقد استطاع أن يتحمل خسائر بمعدل خمسة أو ستة إلى واحد (على الرغم من الثمن الباهظ الذى تحمله جنوده) وأن يستمر فى التقدم فى مواجهة الألمان الذين بدأت تخور قواهم . ومع بداية عام ١٩٤٥ على جبهتى بارباروسا وأوكرانيا وحدهما ، كان التفوق السوفيتى مطلقاً ورهيباً ، حيث كان يبلغ عدد الجنود السوفيت خمسة أضعاف عدد جنود العدو ، ويمتلك خمسة أضعاف مدرعاته وأكثر من سبعة أضعاف مدفعيته الثقيلة وسبعة عشر ضعف قوة الألمان .

وحيث آن القوات الإنجليزية والإمريكية فى فرنسا كانت منذ شهور قليلة سابقة تتمتع بتفوق فعال بمعدل ٢٠ إلى واحد فى الدبابات و٢٥ إلى واحد فى الطائرات ، فإن الحقيقة التى تبعث على الدهشة ان الألمان أبدوا بلاء حسنا لمدة طويلة . ومع اقتراب نهاية عام ١٩٤٤ ، كما حدث فى سبتمبر ١٩١٨ ، كانوا لايزالون يحتلون أراضى أكثر اتساعاً من حدود الرايخ فى بداية الحرب . وحول تلك المسألة كان رد الفعل الإجماعى الكامل للمؤرخين العسكريين بأن المبادىء العملية

الألمانية التى تؤكد على المرونة ولامركزية اتخاذ القرار على مستوى ميدان المعركة ، أثبتت تفوقها إلى حد كبير على الأساليب الحذرة التى كان البريطانيون يتبعونها ، والهجمات الدموية على جميع الجبهات التى كان يقوم بها الروس والاندفاعات الحماسية غير المدروسة للأمريكيين ، وأن خبرة « الأسلحة المشتركة » الألمانية كانت أفضل من خبرة أى طرف آخر ، وأن كفاءة وتدريب الضباط وضباط الصف كانت عالية بدرجة غير عادية حتى فى السنة الأخيرة للحرب .

غير أن إعجابنا فى الوقت الحاضر بالأداء العملى للألمان الذى يبدو أن كتباً عديدة أفردت له صفحاتها ، يجب ألا يخفى الحقيقة الواضحة بأن برلين ، شأنها شأن طوكيو ، قد تخطت حدود إمكاناتها . ففى نوفمبر ١٩٤٣ ، قدر الجنرال جودل أن ٣٫٩ مليون المانى (مع ٢٨٣٫٠٠٠ جندى فقط تابعين لحلفاء المحور) كانوا يحاولون صد ٥٫٥ مليون روسى على الجبهة الشرقية . وكان يوجد فى فنلندا ١٧٧٫٠٠٠ جندى ألمانى آخرين ، فى حين كان يوجد فى كل من النرويج والدنمارك ٤٨٦٫٠٠٠ جندى . وكان يوجد فى فرنسا وبلجيكا ١٫٣٧٠٫٠٠٠ من قوات الاحتلال ، بينما « كان يوجد فى البلقان ٦١٢٫٠٠٠ جندى آخرين و٢١٤٫٠٠٠ جندى فى ايطاليا . . . وكانت جيوش هتلر مبعثرة بطول أوروبا وبعرضها وكانت أقل عدداً وعدة على كل جبهة » . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الفرق اليابانية التى كانت منتشرة على نحو متباعد عبر الشرق الأقصى من بورما إلى جزر الوتيان .

وحتى فى تلك الحملات التى « غيرت على مايبدو مسار الحرب » ، يتساءل المرء عما إذا كان انتصار دول المحور وليس انتصار الحلفاء لم يكن من الممكن أن يؤدى إلا إلى مجرد تأجيل النتيجة الفعلية . إنه إذا كانت نيميتز ، مثلا قد خسرت أكثر من حاملة بالقرب من ميدواى فقد أمكن تعويضها فى نفس العام بثلاث حاملات جديدة تابعة للأسطول ، وبثلاث حاملات خفيفة أخرى ، وخمسة عشر حاملة مرافقة ، وفى عام ١٩٤٣ بخمس حاملات وست حاملات خفيفة ، وخمسة وعشرين حاملة مرافقة ، وفى عام ١٩٤٤ بتسع حاملات ، وخمس وثلاثين حاملة مرافقة . وبالمثل ، فانه فى السنوات الحرجة التى نشبت فيها معركة الأطلنطى ، خسر الحلفاء ما اجمالى حمولته ٨٫٣ مليون طن من السفن فى عام ١٩٤٢ ، و٤ ملايين طن فى عام ١٩٤٣ ، غير أن تلك الأرقام المخيفة تم تعويضها بتدشين الحلفاء ما حمولته ٧ ملايين و٩ ملايين طن من السفن التجارية الجديدة على التوالى . وكان ذلك يرجع فى الاساس الى الطفرة المذهلة التى حدثت فى انتاج الولايات المتحدة من السفن والتى قامت فى منتصف عام ١٩٤٢ بالفعل بتدشين سفن أسرع من أن تستطيع الغواصات الألمانية إغراقها ـ مما حدا بأحد الخبراء البارزين إلى القول بأنه « كان من الممكن ان يؤجل هجوم الغواصات الألمانية فى الحرب العالمية الثانية النتيجة ، ولكنه لم يكن ليؤثر فيها » . وفى البر أيضا ـ حيث كانت الحرب العالمية الثانية فى أوروبا فى أغلبها حرب مدفعية ودبابات ـ كان إنتاج ألمانيا من قطع المدفعية والمدافع ذاتية الحركة والدبابات ، أقل كثيراً من إنتاج روسيا ، ناهيك عن إجمالى الإنتاج المشترك للحلفاء

(انظر الجدول رقم ٣٣)

جدول ٣٣

إنتاج الدبابات فى عام ١٩٤٤

ألمانيا	١٧٫٨٠٠
روسيا	٢٩٫٠٠٠
بريطانيا	٥٫٠٠٠
الولايات المتحدة	١٧٫٥٠٠ (فى عام ١٩٤٣ بلغ ٢٩٫٥٠٠)

غير أن أكثر الاحصائيات دلالة ، كانت تلك التى تتعلق بإنتاج الطائرات (جدول ٣٤) ، حيث كان من الواضح أنه بدون السيطرة الجوية يستحيل على الجيوش والأساطيل أن تعمل بكفاءة وفعالية ، فبالسيطرة الجوية لا يمكن تحقيق انتصارات فى المعارك فحسب ، بل يمكن أيضا توجيه ضربات شديدة إلى اقتصاد العدو وقت الحرب .

وزيادة على ذلك ، فإن مثل تلك الأرقام تخفى حقيقة أن إجمالى إنتاج الولايات المتحدة وبريطانيا يشمل عدداً كبيراً من القاذفات الثقيلة ذات المحركات الأربعة ، إلى حد أن تفوق الحلفاء كان ملحوظاً بدرجة أكبر عند مقارنة عدد المحركات أو وزن هيكل الطائرة بإجمالى إنتاج دول المحور .

وهنا يكمن السبب الرئيسى فى أنه بالرغم من الجهود غير العادية من جانب الألمان للاحتفاظ بالسيطرة الجوية ، فإن مدنهم ومصانعهم وسككهم الحديدية كانت تتعرض للتدمير بشكل متزايد ـ مثلما كان الأمر وبدرجة أكبر بالنسبة للوطن اليابانى الذى كان بدون حماية بدرجة شبه كاملة . وهنا أيضا ، يكمن سبب إضطرار غواصات دونتيز لأن تبقى تحت سطح الماء ، ولماذا استطاعت حاملات الطائرات الأمريكية أن تشن هجمات متكررة على القواعد اليابانية على إمتداد غربى المحيط الهادى ، ولماذا إستطاع جنود الحلفاء ، كلما توقفوا أمام صمود الدفاع الألمانى ، أن يستدعوا دائما الطائرات لسحق العدو ومواصلة هجومهم . وفى اليوم المحدد لشن الهجوم (فى ٦ يونيو ١٩٤٤) فإنه تجدر الاشارة إلى أن الالمان استطاعوا حشد ٣١٩ طائرة فى مواجهة ١٢٫٨٣٧ طائرة فى الغرب . وبتحوير عبارة كلاوزفيتز ، فإن فن المبارزة (مثل فن الحرب) يحتاج بالفعل إلى مهارة وخبرة ، غير أن ذلك لايفيد المقاتل كثيراً فى حالة ما إذا نفد مخزونه من السيوف . وفى معركة صانعى السيوف ، كان الحلفاء هم الفائزين بشكل واضح للغاية .

ذلك أن الحقيقة البسيطة كانت تكمن فى أنه حتى بعد توسع الإمبراطوريتين الألمانية واليابانية ، كانت القوى الاقتصادية والإنتاجية على كل جانب غير متناسبة إلى حد كبير عما كانت

جدول ٣٤
إنتاج الدول الكبرى من الطائرات
١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الولايات المتحدة	٥ر٨٥٦	١٢ر٨٠٤	٢٦ر٢٧٧	٤٧ر٨٣٦	٨٥ر٨٩٨	٩٦ر٣١٨	٤٩ر٧٦١
الاتحاد السوفيتى	١٠ر٣٨٢	١٠ر٥٦٥	١٥ر٧٣٥	٢٥ر٤٣٦	٣٤ر٩٠٠	٤٠ر٣٠٠	٢٠ر٩٠٠
بريطانيا	٧ر٩٤٠	١٥ر٠٤٩	٢٠ر٠٩٤	٢٣ر٦٧٢	٢٦ر٢٦٣	٢٦ر٤٦١	١٢ر٠٧٠
الكومنولث البريطانى	٢٥٠	١ر١٠٠	٢ر٦٠٠	٤ر٥٧٥	٤ر٧٠٠	٤ر٥٧٥	٢ر٠٧٥
إجمالى انتاج الحلفاء	٢٤ر١٧٨	٣٩ر٥١٨	٦٤ر٧٠٦	١٠١ر٠٩	١٥١ر٧٦١	١٦٧ر٦٥٤	٨٤ر٨٠٦
المانيا	٨ر٢٩٥	١٠ر٢٤٧	١١ر٧٧٦	١٥ر٤٠٩	٢٤ر٨٠٧	٣٩ر٨٠٧	٧ر٥٤٠
اليابان	٤ر٤٦٧	٤ر٧٦٨	٥ر٠٨٨	٨ر٨٦١	١٦ر٦٩٣	٢٨ر١٨٠	١١ر٠٦٦
إيطاليا	١ر٨٠٠	١ر٨٠٠	٢ر٤٠٠	٢ر٤٠٠	١ر٦٠٠		
إجمالى انتاج المحور	١٤ر٥٦٢	١٦ر٨١٥	١٩ر٢٦٤	٢٦ر٦٧٠	٤٣ر١٠٠	٦٧ر٩٨٧	١٨ر٦٠٦

عليه فى الحرب العالمية الأولى . فطبقاً للتقديرات التقريبية التى رأيناها بالفعل ، فإن « المانيا الكبرى » كان لديها فى عام ١٩٣٨ نصيب من الإنتاج الصناعى العالمى « والقدرة الحربية النسبية » مساوٍ تقريباً لمثيله فى بريطانيا وفرنسا مجتمعتين . وربما كانت أقل من حيث الموارد الكلية والإمكانات الحربية للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية مجتمعتين . غير ان تلك المجالات لم يتم تعبئتها بالدرجة التى قامت بها المانيا عندما اندلعت الحرب . وكما سبق أن ذكرنا ، كان الحلفاء أقل كفاءة فى مجال الخبرة العملية الحيوية . وكان إستيلاء المانيا على بعض الاراضى عام ١٩٣٩ و(خاصة) عام ١٩٤٠ يضعها بشكل حاسم فى وضع متقدم على الدولة المعزولة والمهملة إلى حد ما التى تولى تشرشل رئاستها . ومن ثم ، فإن انهيار فرنسا واشتراك ايطاليا فى الصراع جعل الإمبراطورية البريطانية تواجه تكتلا عسكرياً ربما تقدر قوته بضعف قوتها على خوض الحرب ؛ فمن الناحية العسكرية ، كان محور برلين ـ روما منيعاً برياً ، وأقل مستوى بحرياً ويكاد يكون متساوياً جوياً ـ ومن هنا كان تفضيل البريطانيين للقتال فى شمال افريقيا وليس فى أوروبا . ويبدو أن الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفيتى فى بادىء الأمر لم يغير من هذا التوازن ، على الاقل بسبب الخسائر الفادحة التى تكبدها الجيش الأحمر والتى تفاقمت نتيجة للخسائر السوفيتية من الأراضى والمصانع .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاحداث الحاسمة التى وقعت فى شهر ديسمبر عام ١٩٤١ قد غيرت بالكامل تلك التوازنات . فقد أوضح الهجوم الروسى المضاد على مشارف موسكو أنها لن تسقط فى حرب خاطفة ، وأدى اشتراك اليابان والولايات المتحدة فيما أصبح وقتئذ صراعاً عالمياً إلى قيام تحالف كبير « يستند إلى قوة صناعية ـ إنتاجية ضخمة . ولم يستطع ذلك أن يؤثر بشكل فورى على مسار الحملات العسكرية ، حيث كانت المانيا لا تزال قوية بدرجة كافية لكى تستأنف هجومها داخل روسيا خلال صيف عام ١٩٤٢ ، وكانت اليابان تستمتع بالشهور السته الأولى لانتصاراتها السهلة على القوات غير المستعدة للولايات المتحدة وهولندا والإمبراطورية البريطانية . غير أن ذلك كله لم يستطع تجنب حقيقة أن الحلفاء كان لديهم ضعف فى القوة الصناعية (باستخدام الارقام المحرفة لعام ١٩٣٨ والتى تقلل من شأن المساهمة الأمريكية) وثلاثة أمثال « القدرة الحربية » ، وثلاثة أمثال الدخل القومى لدول المحور حتى عندما تضاف الحصص الفرنسية إلى الإجمالى الخاص بالمانيا ، ففى عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ ، كان يتم تحويل تلك الارقام الخاصة بالقوة الممكنة إلى العملة الصعبة المتمثلة فى الطائرات والمدافع والدبابات والسفن ، وبحلول ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ كانت الولايات المتحدة وحدها تنتج بالفعل سفينة فى كل يوم وطائرة فى كل خمس دقائق ! والأكثر من ذلك ، أن الحلفاء كانوا ينتجون أنواعا عديدة من الأسلحة الأحدث (مثل السوبر فورتريس ، والموستانج وحاملات الأسطول الخفيفة) فى حين استطاعت دول المحور أن تنتج فقط أسلحة متقدمة (مثل المقاتلات النفاثة والغواصات من طراز ٢٣) بكميات محدودة نسبيا .

ولعل أفضل مقياس لهذا التغير الحاسم فى التوازنات تعكسه أرقام فاجنفوهر الخاصة باجمالى إنتاج الأسلحة للدول الكبرى المتحاربة (أنظر جدول ٣٥) .

جدول رقم ٣٥
إنتاج الأسلحة بالدول الكبرى
١٩٤٠ - ١٩٤٣
(ببلايين الدولارات لعام ١٩٤٤)

	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٣
بريطانيا	٣ر٥	٦ر٥	١١ر١
الاتحاد السوفيتى	(٥ر٠)	٨ر٥	١٣ر٩
الولايات المتحدة	(١ر٥)	٤ر٥	٣٧ر٥
إجمالى إنتاج الحلفاء المشتركين فى الحرب	٣ر٥	١٩ر٥	٦٢ر٥
المانيا	٦ر٠	٦ر٠	١٣ر٨
اليابان	(١ر٠)	٢ر٠	٤ر٥
ايطاليا	٠ر٧٥	١ر٠	—
أجمالى انتاج دول المحور المشتركة فى الحرب	٦ر٧٥	٩ر٠	١٨ر٣

وهكذا ، كان إنتاج بريطانيا من الأسلحة فى عام ١٩٤٠ متخلفاً عن إنتاج المانيا ، ولكنه كان لايزال ينمو بسرعة ، لدرجة أنه فى العام التالى تفوق على الإنتاج الألمانى بدرجة طفيفة ـ وهو العام الأخير الذى كان فيه الاقتصاد الألمانى حرا نسبيا . وقد أدت الصدمتان العسكريتان فى ستالينجراد وشمال أفريقيا وتولى سبير منصب وزير الاقتصاد إلى زيادة هائلة فى إنتاج الأسلحة الألمانية فى عام ١٩٤٣ ، كما أدت اليابان إنتاجها بأكثر من الضعف . وكانت تلك الزيادات فى الانتاج البريطانى والسوفيتى المشترك خلال هاتين السنتين تساوى الزيادة التى طرأت على انتاج دول المحور (قيمة الزيادة فى الاتحاد السوفيتى ١٠ بلايين دولار خلال الفترة من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣ فى حين بلغت قيمة الزيادة لدى دول المحور ٩ر٨ بلايين دولار) واحتفظت بالتفوق فى مجمل إنتاج الأسلحة . غير ان التغير المذهل جاء مع الارتفاع فى إنتاج الأسلحة الأمريكية بمعدل يزيد على ثمانية أضعاف خلال الفترة من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣ ، الامر الذى كان يعنى إن إجمالى إنتاج الحلفاء فى العام الأخير (١٩٤٤) كان يزيد على إنتاج الاعداء بمعدل ثلاث مرات ـ وبذلك تحقق

فى النهاية عدم التوازن بين القدرة الحربية والدخل القومى الذى كانت أسسه قائمة منذ البداية . ويصرف النظر عن المهارة التى شنت بها القوات المسلحة الألمانية هجماتها التكتيكية المضادة على الجبهتين الغربية والشرقية حتى الشهور الأخيرة من الحرب ، فقد أمكن التغلب عليها فى النهاية عن طريق كثافة قوة نيران الحلفاء وحدها . ففى عام ١٩٤٥ ، كانت آلاف القاذفات الإنجليزية والأمريكية التى كانت تدك الرايخ كل يوم وكذلك مئات الفرق من الجيش الأحمر التى استعدت للتقدم نحو برلين وفيينا ، كانت تمثل شواهد مختلفة على نفس الحقيقة المجردة ، وهى أن الغلبة فى النهاية كانت مرة أخرى للدول الغنية فى حرب طويلة اشترك فيها ائتلاف واسع النطاق .

وكان نفس الشىء ينطبق على انهيار اليابان فى حرب المحيط الهادى . وقد أصبح واضحاً الآن أن إلقاء القنابل الذرية فى عام ١٩٤٥ كان حداً فاصلا فى تاريخ العالم العسكرى ، ويثير الشك فى إمكانية استمرار الحياة والنمو للجنس البشرى إذا ما نشبت حرب بين الدول الكبرى بالاسلحة الذرية . غير أنه فى اطار إدارة العمليات العسكرية عام ١٩٤٥ ، كانت تلك مجرد حلقة فى سلسلة الادوات العسكرية التى إستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدمها لارغام اليابان على الاستسلام . فقد كان هجوم الغواصات الأمريكية الناجح يهدد بتجويع اليابان . وكانت أسراب قاذفات ب٢٩ تدك مدنها وقراها وتحيلها إلى رماد ، (حيث أسفرت « غارة النيران » على طوكيو فى ٩ مارس ١٩٤٥ عن إصابة حوالى ١٨٥٫٠٠٠ شخص وتدمير ٢٦٧٫٠٠٠ مبنى) . وكان المخططون الأمريكيون وحلفاؤهم يعدون العدة للقيام بغزو شامل للجزر اليابانية . ولاتزال تناقش حتى اليوم الدوافع المختلفة التى كانت ، رغم بعض التحفظات وراء قرار القاء القنبلة الذرية ـ مثل الرغبة فى تجنب الخسائر بين الحلفاء ، والرغبة فى توجيه تحذير إلى ستالين ، والحاجة إلى تبرير النفقات الضخمة على المشروع الذرى . غير أن جوهر المسألة هنا يتمثل فى أن الولايات المتحدة وحدها هى التى كانت لديها فى ذلك الوقت الموارد الانتاجية والتكنولوجية ، ليس فقط لشن حربين تقليديتين على نطاق واسع بل أيضا لاستثمار العلماء والمواد الخام والأموال (حوالى ٢ بليون دولار) فى تطوير سلاح جديد قد ينجح أو لا ينجح . ولم يكن الدمار الذى حل بهيروشيما إلى جانب سقوط برلين فى أيدى الجيش الأحمر يرمز إلى نهاية حرب أخرى فحسب ، بل كان يمثل بداية نظام جديد فى الشئون الدولية .

الخريطة الاستراتيجية الجديدة

كانت الخطوط العريضة لذلك النظام الجديد يجرى رسمها بالفعل من قبل المخططين العسكريين الامريكيين حتى فى الوقت الذى كان فيه الصراع فى ذروته . وقد [illegible] ائقهم السياسية :

« إن النهاية الناجحة للحرب ضد أعدائنا الحالـ[illegible] متغيراً تغيراً عميقاً فيما يتعلق بالقوى العسكرية الوطنية [illegible] ـتغير الذى حدث بسقوط روما على نحو يفوق أى تغير آخر حدث خلال الالف وخمسمائة سنة التى اعقبت ذلك . . . فبعد هزيمة اليابان سوف تصبح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى القوتين العسكريتين الوحيدتين اللتين تتمتعان بحجم من الدرجة الأولى . ويرجع ذلك فى كل منهما إلى الجمع بين الموقع والمدى الجغرافى والقدرة الكبيرة على توفير العتاد الحربى » .

وفى الوقت الذى قد يسخر فيه المؤرخون من الزعم بأن شيئا ذا طبيعة شبيهة لم يحدث خلال الألف وخمسمائة سنة الماضية ، فقد أصبح من الواضح أن ميزان القوى العالمى بعد الحرب سوف يكون مختلفاً تماماً عنه قبلها . فقد أفل نجم دول كبرى سابقاً بالفعل مثل فرنسا وإيطاليا . وانهارت محاولة المانيا السيطرة على أوروبا مثلما انهارت محاولة اليابان فى الشرق الأقصى والمحيط الهادى . كما أن بريطانيا على الرغم من وجود تشرشل بدأت تغيب شمسها . وجاء أخيرا العالم ثنائى القطب الذى ترددت تكهنات كثيرة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حول حلوله ، وانتقل النظام الدولى ، على حد تعبير دى بورت ، الآن « من نظام إلى آخر » . وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحدهما هما الدولتين اللتين ينظر اليهما بعين الاهتمام على مايبدو ، وكانت « القوة العظمى الأمريكية تحتل المركز الأول بين الدولتين الكبيرتين .

ونظرا لأن الكثير من بقية دول العالم كان منهكاً من جراء الحرب أو لايزال فى مرحلة « التخلف » الاستعمارى ، فقد كانت القوة الأمريكية فى عام ١٩٤٥ تحتل بشكل مصطنع مكانة عالية كبريطانيا فى عام ١٨١٥ على سبيل المثال . غير أن الأبعاد الحقيقية لقوتها لم يسبق لها مثيل بالمعنى المطلق . فمن خلال نشاط الانطلاقة الواسعة فى نفقات الحرب ، ارتفع مجمل الإنتاج القومى للولايات المتحدة من ٨٨٫٦ بليون دولار حسب قيمته الثابتة عام ١٩٣٩ الى ١٣٥ بليون

دولار عام ١٩٤٥ ، وارتفع أكثر ليصل الى ٢٢٠ بليون دولار حسب قيمته الجارية . وفى النهايه ، أمكن علاج « الركود » الاقتصادى الذى أخفق « الاتفاق الجديد » فى القضاء عليه ، كما أمكن استغلال الموارد والأيدى العاملة غير المستخدمة بشكل مناسب : « ففى خلال الحرب زاد حجم المشاريع الانتاجية داخل البلاد بنسبة ٥٠ فى المائة تقريبا ، كما زاد الناتج المادى من السلع بأكثر من ٥٠ فى المائة » . وفى واقع الأمر ، ارتفع معدل التوسع الصناعى فى الولايات المتحدة خلال السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ بدرجة أسرع - تزيد على ١٥ فى المائة سنوياً - من أية فترة سابقة أو حتى ذلك الحين . وبالرغم من أن الجانب الأكبر من هذا النمو كان بسبب الانتاج الحربى (الذى إرتفع من ٢ فى المائة من مجمل الإنتاج فى عام ١٩٣٩ الى ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٤٣) . فإن السلع غير الحربية قد زادت أيضا ، إلى حد أن القطاع الاقتصادى المدنى لم يجر التعدى عليه كما حدث فى الدول المتحاربة الأخرى . وقد كان مستوى المعيشة بها أعلى من مستوى المعيشة فى أية دولة أخرى ، مثلما كان نفس الشىء بالنسبة لمعدل إنتاج الفرد . وكانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة بين الدول الكبرى التى أصبحت أكثر ثراء وليس أكثر فقراً بسبب الحرب . وفى نهاية الحرب كانت واشنطن تمتلك احتياطياً من الذهب تقدر قيمته بـ ٢٠ بليون دولار ، وهو تقريباً ثلثا إجمالى الاحتياطى العالمى الذى يقدر بـ ٣٣ بليون دولار . ومرة أخرى . . « فإن أكثر من نصف إجمالى الإنتاج الصناعى للعالم كان فى الولايات المتحدة الأمريكية التى احتلت فى الحقيقة المركز الثالث فى إنتاج العالم من السلع بجميع انواعها » . وقد جعلها ذلك أيضاً أكبر مصدر للسلع فى نهاية الحرب ، وبعد سنوات قليلة كانت توفر ثلث صادرات العالم . ونظرا للتوسع الكبير فى المنشآت الخاصة ببناء السفن ، فإن الولايات المتحدة كانت تمتلك آنذاك نصف إمدادات العالم من السفن . وهكذا كان العالم من الناحية الاقتصادية بين أيديها .

وقد انعكست تلك القوة الاقتصادية على قوة الولايات المتحدة العسكرية ، حيث بلغ عدد العاملين فى الخدمة العسكرية الأمريكية بنهاية الحرب ١٢٫٥ مليون فرد ، من بينهم ٧٫٥ مليون فرد كانوا يعملون خارج البلاد . وبالرغم من أن هذا المعدل كان بسبيله بطبيعة الحال إلى الانكماش فى وقت السلم (فى عام ١٩٤٨ كان عدد أفراد الجيش تسع العدد الذى كان عليه قبل ذلك بأربعة أعوام) ، فقد كان ذلك يعكس مجرد الاختيارات السياسية وليس القدرة العسكرية الحقيقية . وبالنظر إلى الافتراضات المبكرة لما بعد الحرب حول أدوار الولايات المتحدة المحدودة فيما وراء البحار ، فإن المؤشر الأفضل على قوتها كان يتمثل فى قوائم أسلحتها الحديثة . ففى تلك المرحلة ، كانت البحرية الأمريكية تأتى بلا جدال فى « المرتبة الأولى » حيث كان أسطولها المكون من ١٫٢٠٠ بارجة ضخمة (تعتمد على عشرات من حاملات الطائرات وليس على سفن حربية) أكبر حجماً بكثير من أسطول البحرية الملكية البريطانية ، ولم تكن هناك قوة بحرية أخرى ذات شأن تعادله . وقد أثبتت الولايات المتحدة إلى حد كبير قدرتها ، من خلال قوات المهام الخاصة المحمولة على حاملات الطائرات وكذلك فرق مشاة الاسطول ، على أن تظهر قوتها عبر العالم فى أية منطقة قريبة من البحر . وكانت « السيادة الجوية » الأمريكية أكثر مهابة ، حيث كانت قاذفاتها

الثقلية الـ ٢٫٠٠٠ التى دكت أوروبا الهتلرية وكذلك الـ ١٫٠٠٠ طائرة بعيدة المدى من طراز ب٢٩ التى أحالت العديد من المدن اليابانية إلى رماد ، قد عززت بقاذفات استراتيجية نفاثة أكثر قوة مثل الـ ب٣٦ . وفوق كل شىء ، كانت الولايات المتحدة تحتكر ملكية القنابل الذرية ، مما كان يهدد بإلحاق الدمار بأى عدو فى المستقبل على نحو مخيف مثلما حدث فى هيروشيما ونجازاكى . وكما أوضحت بعض التحليلات التى ظهرت فى وقت لاحق ، فإن القوة العسكرية الأمريكية ربما كانت فى الحقيقة أقل مما تبدو (فقد كان لديها مخزون ضئيل جداً من القنابل الذرية ، وكان إلقاؤها ينطوى على دلالات سياسية كبيرة) ، وكان من الصعب استخدامها للتأثير على موقف دولة بعيدة وغامضة وتنزع إلى الشك مثل الاتحاد السوفيتى . غير أن صورة التفوق الأمريكى الذى يجل عن الوصف ظلت واضحة المعالم إلى أن نشبت الحرب الكورية ، وما أعقبتها من مطالب من جانب العديد من الدول للحصول على قروض وأسلحة ووعود بالدعم العسكرى الأمريكى .

وبالنظر إلى الوضع الاقتصادى والاستراتيجى المواتى للولايات المتحدة بشكل غير عادى والذى احتلته نتيجة لذلك ، فإن انطلاقها إلى الخارج بعد عام ١٩٤٥ لم يكن مفاجئا لمن هم على علم بتاريخ السياسات الدولية . فمع أفول نجم الدول الكبرى التقليدية ، تقدمت الولايات المتحدة بشكل حثيث لملء الفراغ الذى أدى رحيل الدول الكبرى إلى حدوثه ، وبعد أن أصبحت الدولة الأولى فى العالم ، لم يعد فى مقدورها أن تحصر نفسها داخل نطاق شواطئها أو حتى فى نصف الكرة الذى تقع فيه . ولاشك أن الحرب ذاتها كانت السبب الأول لهذا الانطلاق الخارجى للقوة والنفوذ الأمريكيين . فبسببها ، على سبيل المثال ، أصبح للولايات المتحدة فى عام ١٩٤٥ تسع وستون فرقة عسكرية فى أوروبا ، وست وعشرون فى آسيا والمحيط الهادى ، ولا شىء فى الولايات المتحدة على الإطلاق . ولمجرد أنها كانت ملتزمة سياسياً بإعادة تنظيم اليابان وألمانيا (والنمسا) فقد أصبحت موجودة هناك ، ولأنها دفعت بقواتها عن طريق مجموعات الجزر فى المحيط الهادى ، وفى شمال أفريقيا وإيطاليا وأوروبا الغربية فقد كانت لها قوات فى تلك المناطق أيضا . وعلى أية حال ، فقد كان هناك العديد من الأمريكيين (خصوصا بين القوات المسلحة) الذين كانوا يتوقعون العودة جميعا إلى بلادهم فى خلال فترة قصيرة من الزمن وعودة القوات المسلحة الأمريكية إلى الوضع الذى كانت عليه قبل عام ١٩٤١ . غير أنه فى حين أن تلك الفكرة كانت تزعج البعض من أمثال تشرشل وتستهوى الجمهوريين الانعزاليين ، فقد ثبتت استحالة إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء . فمثل البريطانيين بعد عام ١٨١٥ ، وجد الامريكيون بدورهم أن نفوذهم غير الرسمى فى مناطق مختلفة يتخذ شكلاً رسمياً بدرجة أكبر ـ وأكثر تشابكاً وتعقيدا ، ومثل البريطانيين أيضاً ، كانوا يجدون « حدودا جديدة لعدم الأمان » كلما أرادوا رسم تلك الحدود . وهكذا بدأ عصر « السلام الأمريكى » .

وقد كان بالإمكان التنبؤ بالملامح الاقتصادية لهذا النظام الجديد على الأقل . فخلال الحرب كانت ثمة شخصيات تدعو للتعاون بين الدول خاصة فى المجالين السياسى والاقتصادى مثل كورديل هل ، وتقول ، بشىء من المنطق ، بأن الأزمة الدولية فى الثلاثينيات كان سببها إلى حد كبير

سوء ادارة الاقتصاد الدولى المتمثل فى الحماية الجمركية والتنافس الاقتصادى غير العادل وعدم سهولة الحصول على المواد الخام إلى جانب السياسات الحكومية التى تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى . واقترنت عقيدة القرن الثامن عشر التنويرية هذه ، بأن « التجارة غير المقيدة ملازمة للسلام » ، بضغوط الصناعات التصديرية التى كانت تخشى من أن ركود مابعد الحرب قد يأتى فى أعقاب الانخفاض فى معدلات انفاق الحكومة الأمريكية مالم يتم فتح اسواق جديدة فيما وراء البحار لاستيعاب منتجات الولايات المتحدة التى زادت معدلاتها الإنتاجية . وقد أضيفت إلى ذلك دعوة حازمة ، وربما متطرفة ، من قبل العسكريين لتأمين السيطرة الأمريكية (أو الوصول لها بدون قيود) على المواد الاستراتيجية مثل البترول ، والمطاط والمعادن . وقد اجتمعت كل هذه العناصر لتجعل الولايات المتحدة ملتزمة بإقامة نظام عالمى جديد يلبى احتياجات الرأسمالية الغربية ويحقق بطبيعة الحال ، الازدهار للدول الرأسمالية الغربية ـ على الرغم من تأكيد آدم سميث بأنه على المدى الأطول ، فإن « التوزيع الأكثر كفاءة للموارد عن طريق اطلاق حرية التجارة من شأنه ان يرفع معدلات الانتاج فى جميع أنحاء العالم وبالتالى يزيد من القوة الشرائية لكل فرد » . ومن ثم كانت مجموعة الترتيبات الدولية التى تم الإتفاق بشأنها خلال سنوات مابين ١٩٤٢ و١٩٤٦ ـ انشاء صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ـ ثم بعد ذلك الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) . وقد وجدت تلك الدول التى ترغب فى الحصول على بعض الأموال من أجل الانشاء والتعمير فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، وجدت نفسها مضطرة لقبول المطالب الأمريكية الخاصة بإطلاق حرية تحويل النقد وفتح مجال التنافس (مثلما فعل البريطانيون ، على الرغم من جهودهم للاحتفاظ بالأفضلية لمستعمراتهم) ـ أو أن تظل بعيداً عن النظام بأكمله (كما فعل الروس ، وعندما رأوا أن ذلك يتعارض مع القيود الاشتراكية) .

وكانت العيوب العملية فى مثل تلك الترتيبات تتمثل أولاً فى أن كمية الاموال المتاحة كانت غير كافية لمواجهة التدمير الناجم عن حرب شاملة دامت ستة أعوام ؛ وثانيا ، أن نظام الحرية الاقتصادية هو حتما فى مصلحة الدولة التى تتمتع بوضع تنافسى أفضل ـ وهى فى هذه الحالة ، الولايات المتحدة التى لم تلحق بها أية أضرار ، وتتميز بمعدلات إنتاجية عالية ـ وفى غير مصلحة تلك الدول الأقل مقدرة على التنافس ـ وهى الدول التى دمرتها الحرب ، مع تغير الحدود ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين ، وتعرض المنازل للقصف ، وتدهور مستوى الأجهزة والمعدات ، وتراكم الديون المدمرة وفقدان الأسواق . وقد كان التصور الأمريكى فيما بعد للأخطار المزدوجة لانتشار حالة السخط الاجتماعى فى أوروبا وتنامى النفوذ السوفيتى هو الذى أدى وحده إلى طرح مشروع مارشال ، وإلى اتاحة الفرصة لإطلاق الأموال لإنفاقها فى مشروعات التنمية الصناعية الهائلة « للعالم الحر » . وعلى أية حال ، فإنه فى ذلك الوقت ، كان اتساع نطاق النفوذ الاقتصادى الأمريكى يسير جنبا إلى جنب مع عقد اتفاقيات خاصة بإقامة قواعد ، واتفاقيات أمنية أخرى عبر العالم . وهنا ، أيضاً ، توجد أوجه شبه كثيرة مع التوسع فى القواعد البريطانية وعقد اتفاقيات خاصة بالعلاقات مع الدول الأخرى بعد عام ١٨١٥ . ولكن الاختلاف الأكثر وضوحاً هنا يتمثل فى أن

بريطانيا ، على وجه العموم ، كانت قادرة على تجنب الزيادة المفرطة فى إقامة تحالفات محددة ومتشابكة مع دول أخرى مستقلة ، وهو ماكانت تفعله الولايات المتحدة الآن . صحيح أن كل تلك الالتزامات الأمريكية تقريباً كانت « استجابة للأحداث » كما كشفت الحرب الباردة ، غير أنه بصرف النظر عن تبرير ذلك ، فإن الحقيقة المجردة تتمثل فى أنها ورطت الولايات المتحدة فى مدى من التوسع المفرط على مستوى العالم يتناقض مع تاريخها السابق .

ويبدو أن القليل من ذلك كان يقلق صانعى القرار عام ١٩٤٥ ، الذين كان يشعر الكثيرون منهم على مايبدو بأن ذلك ليس فقط من صنع « القدر المحتوم » ولكنه يتيح لهم فرصة ذهبية لتصحيح الفوضى التى صنعتها الدول الكبرى السابقة . فقد ذكر هنرى لوس بمجلة لايف الأمريكية مبتهجاً « ان الخبرة الأمريكية هى مفتاح المستقبل . . . وأن أمريكا يجب أن تكون الأخ الأكبر للدول فى عالم الأخوة الإنسانية » . ولم تكن الصين وحدها هى التى كانت تعلق عليها آمال كبيرة للغاية ، بل إن جميع الدول الأخرى التى أطلق عليها سريعاً العالم الثالث كان يتم تشجيعها على محاكاة المثل الأمريكية فى الاعتماد على النفس ، وفى مجالات الأعمال والتجارة الحرة ، والديمقراطية وتنبأ هل « بأن تلك المبادىء والسياسات جميعها مفيدة ومتمشية مع منطق العدل والحق والحياة الكريمة للشعوب الحرة فى كل مكان الى حد يجعل من المحتم ، خلال سنوات قليلة ، أن يسير النظام الدولى بصورة مرضية » . وكان من يغمضون عيونهم عن تلك الحقيقة ولا يقدروها حق قدرها ـ سواء من الشخصيات الاستعمارية البريطانية والهولندية من الطراز القديم ، أو من الأحزاب السياسية الأوروبية ذات الميول اليسارية ، أو مولوتوف ذو الوجه العابس ، يتم إقناعهم من خلال سياسة الترهيب والترغيب كى يسلكوا الطريق الصحيح . وكما قال أحد المسئولين الأمريكيين « لقد جاء دورنا الآن كى نضرب فى آسيا » وربما أضاف : وكذلك فى مكان آخر تقريبا .

وكانت المنطقة الوحيدة التى لم يكن من المرجح كثيراً أن يتغلغل فيها النفوذ الأمريكى هى تلك التى كان يسيطر عليها الاتحاد السوفيتى ، الذى كان يدعى فى عام ١٩٤٥ (ومنذ ذلك الحين) بأنه المنتصر الحقيقى فى المعركة ضد الفاشية . فطبقا لاحصائيات الجيش الأحمر ، تم تدمير مجموعة ٥٠٦ فرق المانية ، ومن بين الـ ١٣٫٦ مليون ألمانى الذين سقطوا بين قتيل وجريح وأسير أثناء الحرب العالمية الثانية ، لقى ١٠ ملايين حتفهم على الجبهة الشرقية . وحتى قبل إنهيار الرايخ الثالث ، كان ستالين يقوم بنقل عشرات الفرق إلى الشرق الأقصى استعداداً لإطلاقها على جيش كوانتونج اليابانى المكشوف فى منشوريا فى الوقت المناسب ، وهو ما حدث ، ربما بما لا يدعو للدهشة بعد عملية هيروشيما بثلاثة أيام . وقد غيرت الحملة الممتدة على الجبهة الغربية بدرجة أكبر ، حالة التردى المدمر الذى حدث بعد عام ١٩١٧ فى وضع روسيا داخل أوروبا ، فقد أعادتها فى واقع الأمر ، الى ما يشبه وضعها خلال الفترة الممتدة من عام ١٨١٤ إلى ١٨٤٨ حينما كان الجيش الروسى العظيم يمثل قوات الحراسة لشرق وسط أوروبا . واتسعت الحدود الاقليمية الروسية فى الشمال على حساب فنلندا ، وفى الوسط على حساب بولندا ، وفى الجنوب باستعادة بسارابيا على حساب رومانيا . وتم دمج دول البلطيق ، وهى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا فى روسيا . كما

تم الاستيلاء على جزء من شرق بروسيا وكذلك اضافة جزء من شرق تشيكوسلوفاكيا (روثينيا أو أوكرانيا) بالكامل ، وبذلك أمكن الاتصال مباشرة بالمجر . وتمت اقامة نطاق وقائى جديد إلى الغرب والجنوب الغربى لروسيا الموسعة تلك ، من دول تابعة هى بولندا ، وألمانيا الشرقية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، وبلغاريا ، ومن يوغوسلافيا والبانيا (إلى أن انتزعتا حريتهما) . وبدأ إسدال الستار الحديدى الذى كانت تضرب به الأمثال بين تلك الدول والغرب ، وكانت كوادر الأحزاب الشيوعية والبوليس السرى خلف هذا الستار مصممة على أن تسير المنطقة بأسرها وفق مبادىء مختلفة تماماً عن آمال كورديل هِلْ . وكان نفس الشىء ينطبق على الشرق الأقصى ، حيث لم يكن الاحتلال السريع لمنشوريا وكوريا الشمالية وستالين انتقاما لحرب ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ فحسب ، بل اتاح كذلك وجود إتصال مع الشيوعيين الصينيين من أتباع ماوتسى تونج الذين لم يكن من المرجح أيضا أن يقبلوا العقيدة الرأسمالية القائمة على حرية العمل .

غير أنه اذا كان هذا النمو للنفوذ السوفيتى يبدو مهيباً ، فإن قاعدته الاقتصادية كانت قد لحقت بها أضرار بالغة من جراء الحرب وذلك على النقيض مما حدث فى الولايات المتحدة من إزدهار مطرد . فقد كانت خسائر روسيا فى الافراد مخيفة ، حيث بلغت ٧٫٥ مليون جندى فى القوات المسلحة ومابين ٦ إلى ٨ ملايين من المدنيين قتلوا على أيدى الألمان ، وبالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة فى الحرب ، والتى كان سببها انخفاض المؤن الغذائية ، والعمل الإجبارى والزيادة الكبيرة لساعات العمل الى حد أن « عدد القتلى من المواطنين السوفييت بلغ فى مجمله مابين ٢٠ إلى ٢٥ مليون شخص خلال سنوات مابين ١٩٤١ و ١٩٤٥ » . وحيث أن الخسائر كانت بصفة رئيسية بين الرجال ، فإن عدم التوازن الذى ترتب على ذلك بين الجنسين قد أثر بدرجة كبيرة على الهيكل الديموغرافى للبلاد ، وأدى إلى انخفاض شديد فى معدل المواليد . وكانت الأضرار المادية التى لحقت بالمناطق التى احتلتها المانيا من روسيا الأوروبية ، وأوكرانيا ، وروسيا البيضاء كبيرة إلى حد يفوق التصور العادى .

« فمن بين ١١٫٦ مليون من الخيول فى الأراضى المحتلة ، قتل ٧ ملايين أو تم الإستيلاء عليها . ونفس الشىء بالنسبة لـ ٢٠ مليون من بين ٢٣ مليون من الخنازير . كما تم تدمير ١٣٧٫٠٠٠ جرار ، و ٤٩٫٠٠٠ مخزن غلال ، وأعداد كبيرة من حظائر البقر ، والمبانى الزراعية الأخرى . وضرب قطاع النقل من جراء تدمير ٦٥٫٠٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية ، وفقدان أو إلحاق الضرر بـ ١٥٫٨٠٠ عربة سكك حديدية ، و ٤٢٨٫٠٠٠ عربة بضاعة ، و ٤٫٢٨٠ زورق نهرى ، ونصف إجمالى عدد جسور السكك الحديدية فى الأراضى المحتلة . وتم تدمير ٥٠ فى المائة تقريبا من مظاهر الحياة المدنية فى تلك المناطق بالاضافة الى ١٫٢ مليون منزل فيها ، و ٣٫٥ مليون منزل فى المناطق الريفية .

« كما تم تدمير العديد من المدن والآلاف من ألقرى . وكان الناس يعيشون داخل حفر فى باطن الأرض » .

ومن ثم ، فإنه لم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة لقيام القوات الروسية لدى انتقالها إلى « المنطقة التى احتلتها » فى ألمانيا بمحاولة تجريدها من كل الممتلكات القابلة للنقل والمصانع والسكك الحديدية وما إلى ذلك ، وكذلك المطالبة بتعويضات من دول أوروبا الشرقية الأخرى (بترول رومانى ، وأخشاب فنلندية وفحم بولندى) .

صحيح أن الاتحاد السوفيتى كان متفوقاً على ألمانيا الكبرى فى الإنتاج فى مجال الأسلحة ، كما تغلب عليها فى الجبهة ، ولكنه فعل ذلك من خلال تركيزه الشديد على الإنتاج الصناعى - العسكرى ، وخفضه للإنتاج بشكل حاسم فى كل قطاع آخر - مثل السلع الاستهلاكية ، وتجارة التجزئة والإمدادات الزراعية (على الرغم من أن الانخفاض فى انتاج المواد الغذائية كان سببه الرئيسى أعمال النهب الألمانية) ومن ثم ، فإنه من حيث الجوهر ، كانت روسيا عام ١٩٤٥ عملاقاً عسكرياً ، وفى نفس الوقت كانت تعانى من الفقر والحرمان والخلل الاقتصادى . وقد لجأ الاتحاد السوفيتى ، بعد صدور قانون الإعارة والتأجير ، وبعد رفض الأموال الأمريكية فى وقت لاحق بسبب الشروط السياسية المقترنة بها ، إلى تنفيذ للنمو الاقتصادى الإجبارى من موارده الخاصة ، والذى طرحه بعد عام ١٩٢٨ - بنفس درجة التركيز الشديد على السلع الانتاجية (الصناعة الثقيلة ، والفحم ، والكهرباء ، والاسمنت) والنقل ، على نحو ألحق الضرر بالسلع الاستهلاكية والزراعية ، والخفض الطبيعى للنفقات العسكرية عن مستوياتها إبان الحرب . وكانت النتيجة ، بعد الصعوبات المبدئية ، « معجزة إقتصادية صغيرة » ، فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة ، حيث تضاعف الانتاج تقريبا مابين ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . ولم تكن لدى النظام الستالينى - الذى سيطرت عليه الحاجة إلى إعادة بناء أسس القوة الوطنية - مشاكل فى تحقيق هذا الهدف الطبيعى أو الابقاء على مستوى المعيشة لمعظم المواطنين الروس فى مستويات ماقبل قيام الثورة . غير أنه ينبغى الإشارة إلى أنه مع النمو الذى تحقق بعد عام ١٩٢٢ ، تمثل معظم التحسن الذى طرأ على الانتاج الصناعى فى العودة إلى إنتاج ما قبل الحرب . ففى أوكرانيا على سبيل المثال ، وصل إنتاج المعادن والكهرباء فى حوالى عام ١٩٥٠ الى معدلات عام ١٩٤٠ أو زادت قليلا عنها . ومرة أخرى ، بسبب الحرب ، تراجع النمو الاقتصادى لروسيا عشرة أعوام أو ما يقرب من ذلك والأخطر من ذلك ، على المدى الأطول ، استمرار فشل القطاع الزراعى الحيوى ، فمع الحد من اجراءات الحوافز الطارئة خلال الحرب وعدم كفاية الاستثمارات (وسوء توجيهها) تماماً ، إنخفض انتاج المزارع وكذلك المواد الغذائية . وظل ستالين حتى وفاته يناصب العداء الشديد لمبدأ تفضيل الفلاحين للملكية الخاصة ، مما أدى إلى استمرار الانخفاض التقليدى فى معدل الانتاج وعدم الكفاءة بدرجة كبيرة للزراعة الروسية .

وعلى النقيض من ذلك ، كان ستالين يميل بشكل واضح إلى المحافظة على مستوى عال من الأمن العسكرى فى عالم مابعد الحرب . فبالنظر إلى إعادة بناء الاقتصاد الروسى ، لم يكن هناك مايدعو إلى الدهشة من أن الجيش الأحمر الضخم قد خفض عدد أفراده بمعدل الثلثين بعد عام ١٩٤٥ ، ليصل إلى إجمالى كان ما يزال بالغ الضخامة وهو ١٧٥ فرقة تدعمها ٢٥٫٠٠٠ دبابة

على خط المواجهة ، إلى جانب ١٩٫٠٠٠ طائرة . وبهذا ظل أكبر مؤسسة دفاعية فى العالم - وهى حقيقة كان هناك ما يبررها (من وجهة نظر السوفييت على الأقل) من حيث الحاجة إلى ردع المعتدين فى المستقبل ، والاحتفاظ بالسيطرة على الدول الجديدة التابعة له فى أوروبا وكذلك غزواته فى الشرق الأقصى . وبالرغم من أن تلك كانت قوة ضخمة ، فإن العديد من فرقها كانت تأخذ الطابع الشكلى فقط ، أو كانت بشكل رئيسى قوات حراسة . وزيادة على ذلك ، فإن المؤسسة العسكرية كات تواجه الخطر الذى ظل يعانى منه الجيش الروسى الضخم خلال عشرات السنين التى تلت عام ١٨١٥ - والمتمثل فى التخلف المتزايد فى مواجهة مظاهر التقدم العسكرى الجديد .

وكان يتعين مواجهة ذلك ليس فقط عن طريق إعادة تنظيم وتحديث فرق الجيش بشكل جوهرى ، بل أيضا عن طريق توجيه الموارد الاقتصادية والعلمية للدولة السوفيتية نحو تطوير أنظمة جديدة للأسلحة . ومع حلول ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، بدأت المقاتلة النفاثة المرعبة ميج ١٥ تدخل الخدمة ، وتم إنشاء قوة جوية استراتيجية بعيدة المدى ، محاكاة للأمريكيين والبريطانيين . وجرى إستخدام الأسرى من العلماء والفنيين الألمان فى تطوير مجموعة مختلفة من الصواريخ الموجهة . وحتى أثناء الحرب ، تم تخصيص الموارد اللازمة لتطوير قنبلة ذرية سوفيتية . وجرى تحويل الأسطول الروسى ، الذى كان مجرد سلاح مساعد فى الصراع ضد ألمانيا ، عن طريق إضافة طرادات ثقيلة جديدة ومزيد من الغواصات التى تعمل فى المحيطات إليه . وكانت معظم هذه الأسلحة من المرتبة الثانية ، وغير متقدمة بالمعايير الغربية . غير أن تصميم السوفييت على عدم البقاء فى وضع متخلف كان لا يقبل الشك .

وكان العنصر الرئيسى الثالث فى دعم القوة الروسية يتمثل فى تأكيد ستالين المتجدد على الانضباط الداخلى والالتزام التام الذى إتسمت به مرحلة أواخر الثلاثينيات . ومن الصعب تحديد ما إذا كان ذلك مرجعه للشعور المتنامى بالعظمة لديه أو مجموعة الاجراءات التى اتخذت بعناية لتعزيز وضعه الدكتاتورى - أو مزيج من كليهما - إلا أن الأحداث كانت تعبر عن نفسها . فقد كان الشك يحوم حول أى شخص لديه ارتباطات خارجية ، وكان أسرى الحرب العائدون يعدمون رميا بالرصاص ؛ وأدى قيام دولة إسرائيل ، وبالتالى وجود بديل يعبر اليهود عن ولائهم له ، إلى تحدد اجراءات معاداة السامية داخل روسيا . وانخفض حجم قيادة الجيش بعد أن أقيل المارشال زوكوف الشهير من منصبه كقائد للقوات البرية السوفيتية فى عام ١٩٤٦ . وشددت اجراءات الانضباط داخل الحزب الشيوعى ذاته وكذلك اجراءات الانضمام اليه . وفى عام ١٩٤٨ ، تم تطهير قيادة الحزب فى لينتجراد بالكامل (وهى التى كانت دائما محط كراهية ستالين) . كما شددت الرقابة ليس على المطبوعات الأدبية والفنون الإبداعية فحسب ، بل أيضا على العلوم الطبيعية وعلوم الأحياء واللغويات . وقد كان هذا « التشدد » العام للنظام يتناسب بشكل طبيعى مع إعادة تأكيد نظام التعاونيات فى مجال الزراعة الذى سبق الاشارة اليه ، ومع تزايد التوترات الناجمة عن الحرب الباردة . وكان من الطبيعى أيضاً أن تحدث عملية مماثلة للتشدد الأيديولوجى والقيود التعسفية فى الدول التى يسيطر عليها السوفييت فى أوروبا الشرقية ، حيث أصبح القضاء على الأحزاب المنافسة

واجراء المحاكمات الشكلية والاعتداء على ممتلكات وحقوق الافراد ، من الاموار المألوفة آنذاك وقد أدى كل ذلك ، وبالأخص القضاء على الديموقراطية فى بولندا ، و(فى عام ١٩٤٨) فى تشيكوسلوفاكيا ، الى إنحسار شديد لحماس الغرب للنظام السوفيتى . ومرة أخرى ، فإنه ليس واضحا ما إذا كانت تلك الاجراءات قد درست بعناية ـ فقد كان وما يزال هناك منطق فج وراء رغبة الصفوة السوفيتية فى عزل الدول التابعة لها وكذلك شعبها عن أفكار الغرب وثرواته ـ أو ما اذا كان يعكس مجرد تنامى الشعور بالعظمة لدى ستالين مع اقتراب نهايته . ومهما كان السبب ، فقد أصبحت هناك رقعة واحدة واسعة ممتدة من الأراضى محصنة ضد تأثيرات أى « سلام أمريكى » ، وتقدم بالفعل بديلاً عنه .

وقد بدا أن هذا النمو المتزايد للإمبراطورية السوفيتية يؤكد التنبؤات الجيوبوليتكية التى كان يرددها ماكيندر وغيره ، بأن قوة عسكرية هائلة سوف تسيطر على موارد وسط أوروبا وآسيا ، وأن اتساع رقعة تلك الدولة سوف يتطلب التصدى له من قبل الدول البحرية الكبرى إذا ما أرادت المحافظة على ميزان القوى العالمى . ولم تمض غير سنوات قليلة قبل أن تتخلى الحكومة الأمريكية ، التى هزتها الحرب الكورية ، تماماً عن أفكارها السابقة حول « العالم الواحد » وتحل محلها صورة صراع لا هوادة فيه بين الدولتين العظميين عبر الساحة الدولية . غير أن ذلك كان إلى حد كبير وارداً بشكل ضمنى فى ظروف عام ١٩٤٥ . فقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما الدولتين الوحيدتين القادرتين فى ذلك الوقت ، كما ذكر دى توكفيل ، على التحكم فى مصائر نصف الكرة الأرضية وسقطت كلتاهما فريسة للتفكير على « المستوى العالمى » . فقد « أصبح الاتحاد السوفيتى الآن واحداً من أقوى دول العالم . ولايستطيع أحد أن يبت الآن فى أية مشاكل خطيرة خاصة بالعلاقات الدولية بدون الاتحاد السوفيتى . . » كما ذكر مولوتوف عام ١٩٤٦ ، مردداً ما سبق أن ألمحت إليه الولايات المتحدة لموسكو (عندما بدا أن اتفاقاً خاصاً قد يتم التوصل اليه بين تشرشل وستالين حول أوروبا الشرقية) بقولها : « فى تلك الحرب العالمية ، ليست هناك قضية أساسية أو عسكرية ليست للولايات المتحدة مصلحة فيها » . وكان من المحتم وقوع صدام خطير بين المصالح .

ولكن ماذا عن تلك الدول الكبرى سابقاً ، التى أصبحت الآن مجرد دول متوسطة الوزن والتى كان انهيارها هو الجانب المقابل لظهور الدولتين العظميين ؟ إن الأمر يتطلب القول على الفور بأن الدول الفاشية المهزومة وهى ألمانيا واليابان وإيطاليا كانت تمثل مجموعة مختلفة عن بريطانيا العظمى وربما فرنسا خلال الفترة التى أعقبت مباشرة عام ١٩٤٥ . وعندما توقف القتال ، مضى الحلفاء فى تنفيذ خططهم لضمان ألا تشكل المانيا أو اليابان مرة أخرى تهديداً للنظام الدولى .

ولم يكن ذلك ينطوى على الإحتلال العسكرى طويل الأمد لكلتا الدولتين فحسب ، بل إنه بالنسبة لألمانيا كان يعنى تقسيمها إلى أربع مناطق مختلفة ، ثم بعد ذلك إلى نصفين منفصلين لدولتين ألمانيتين . وتم تجريد اليابان من ممتلكاتها فيما وراء البحار (مثلما حدث بالنسبة لايطاليا فى عام ١٩٤٣) ، كما تم تجريد ألمانيا من مكاسبها الأوروبية ومن أقاليمها القديمة فى الشرق

(سيليزيا ، وشرق بروسيا وغيرهما) . وقد تفاقمت حالة الدمار التى نجمت عن القصف الاستراتيجى والإجهاد الزائد لنظام النقل وتدهور حالة الإسكان ونقص الكثير من المواد الخام وأسواق التصدير ، نتيجة للقيود التى فرضها الحلفاء على الصناعة ـ ونتيجة لتفكيك المصانع فى ألمانيا . ووصل الانتاج والدخل القومى الألمانى فى عام ١٩٤٦ إلى أقل من ثلث ماكان عليه فى عام ١٩٣٨ ، وهو انخفاض رهيب . وفى اليابان حدث تدهور اقتصادى مماثل . فقد وصل الدخل القومى الحقيقى فى عام ١٩٤٦ الى ٥٧ فى المائة فقط من مثيله خلال أعوام مابين ١٩٣٤ و١٩٣٦ ، وانخفضت أجور العاملين فى المصانع الى ٣٠ فى المائة فقط من نفس الفترة . كما كانت التجارة الخارجية محدودة للغاية لدرجة أنه بعد ذلك بعامين ، بلغت الصادرات ٨ فى المائة فقط والواردات ١٨ فى المائة من أرقام الفترة مابين ١٩٣٤ و١٩٣٦ . كذلك تم تدمير السفن اليابانية من جراء الحرب ، وانخفض عدد مغازل القطن من ١٢ر٢ مليون إلى ٢ مليون مغزل ، فى حين انخفض إنتاج الفحم إلى النصف وهكذا . ويدا أن زمان كل منهما كدولة قوية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية قد ولى .

وعلى الرغم من أن ايطاليا قد غيرت موقفها فى عام ١٩٤٣ ، فإن وضعها الاقتصادى كان سيئاً بنفس الدرجة تقريباً . فقد ظل الحلفاء على مدى عامين يخوضون المعارك ويقصفون بطائراتهم شبة الجزيرة ، مما زاد من الأضرار الجسيمة الناجمة عن أخطاء موسولينى الاستراتيجية . « وفى عام ١٩٤٥ . . . تراجع مجمل الإنتاج القومى الإيطالى إلى مستوى عام ١٩١١ ، وانخفض بنسبة ٤٠ فى المائة تقريبا ، بالمقارنة بانتاج عام ١٩٣٨ . وقد زاد تعداد السكان ، على الرغم من خسائر الحرب ، زيادة كبيرة نتيجة لعودة الكثيرين من المستعمرات وتوقف الهجرة . وكان مستوى المعيشة منخفضاً على نحو يثير القلق وكان يمكن أن يموت الكثير من الايطاليين جوعا لولا المعونات الدولية ، خصوصا من قبل الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٤٥ ، انخفضت الأجور الفعلية فى إيطاليا إلى ٢٦ر٧ فى المائة من قيمتها عام ١٩١٣ . وفى حقيقة الأمر ، كانت كل تلك الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات الأمريكية خلال تلك الفترة ، ومن ثم لم تكن أكثر من دول تابعة اقتصاديا .

ولقد كان من الصعب تبين الاختلاف ، من الناحية الاقتصادية ، بين فرنسا وألمانيا . فبعد أربع سنوات من أعمال النهب على أيدى الألمان ، أعقبت ذلك شهور من القتال واسع النطاق فى عام ١٩٤٤ ، « وقد أغلقت معظم الممرات المائية والموانىء ودمرت معظم الجسور ، ولم تعد معظم السكك الحديدية صالحة للاستعمال بصفة مؤقتة » . وتبين مؤشرات توهلن للواردات والصادرات الفرنسية أنها لم يكن لها وجود من الناحية العملية مع حلول ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ . وكان الإنتاج القومى لفرنسا فى ذلك الوقت يمثل نصف انتاجها فقط سنه ١٩٣٨ ، التى كانت فى حد ذاتها سنة كئيبة . فلم يكن لدى فرنسا رصيد من العملة الصعبة ، ولم يكن الفرنك ذاته مقبولاً فى أسواق العملة . وكان تقييم الدولار بـ ٥٠ فرنكا فى عام ١٩٤٤ تقييما خياليا تماماً . فخلال عام واحد وصلت قيمة الدولار ١١٩ فرنكا ، وفى عام ١٩٤٩ عندما أصبحت الأمور أكثر استقرارا على ما يبدو وصلت قيمته

٤٢٠ فرنكا . وقد تفاعلت سياسات الأحزاب الفرنسية ، وبالأخص دور الحزب الشيوعى ، بشكل واضح مع تلك المشاكل الاقتصادية البحتة الخاصة بإعادة البناء والتأميم والتضخم .

ومن ناحية أخرى ، كان الفرنسيون الأحرار أعضاء فى « الاتحاد الكبير » ضد الفاشية واشتركوا فى الكثير من الحملات الكبيرة ، كما حققوا الانتصار فى حربهم « الأهلية » ضد القوات المؤيدة لفيشى فى غرب افريقيا والشرق والجزائر . وبالنظر إلى الاحتلال الالمانى لفرنسا والانقسام فى الولاء لفرنسا ابان الحرب ، فقد اعتمد تنظيم ديجول إلى حد كبير على المعونات الانجليزية ـ الأمريكية ـ وهو ما كان ديجول يمقته ، حتى فى الوقت الذى كان يطلب فيه المزيد . غير أن البريطانيين كانوا يتطلعون لأن يروا فرنسا تعيد تثبيت أقدامها كقوة عسكرية قوية فى أوروبا لكبح جماح روسيا ، وليس ألمانيا المنهارة ، وهكذا حصلت فرنسا على العديد من المواصفات التى وفرت لها وضع الدولة الكبرى . منطقة احتلال فى المانيا ، وعضوية دائمة فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وما إلى ذلك . وعلى الرغم من عدم استطاعتها استعادة وضعها السابق كدولة انتداب فى كل من سوريا ولبنان ، فإنها كانت تسعى إلى إعادة تأكيد ذاتها فى الهند الصينية وفى محميتها تونس والمغرب . وكانت لا تزال تملك ثانى أكبر امبراطورية استعمارية فى العالم بإدارتها واراضيها فيما وراء البحار . وكانت عاقدة العزم على أن تظل متمسكة بهذا الوضع .

وبالنسبة لكثير من المراقبين الأجانب ، وبالأخص الأمريكيين ، فإن تلك المحاولة لاستعادة وضع الدولة ذات المرتبة الأولى فى الوقت الذى تعانى فيه من الضعف الاقتصادى ـ ومن ثم تعتمد إلى حد كبير على المساعدات المالية الأمريكية ـ لم تكن أكثر من حماقة العظمة . وكان ذلك هو واقع الأمر إلى حد كبير . وربما كانت نتيجته الرئيسية هى إخفاء ، لبضع سنوات أخرى على الأقل ، مدى التغيير الذى أحدثته الحرب على الخريطة الاستراتيجية للعالم .

وبالرغم من أن معظم البريطانيين فى عام ١٩٤٥ كان يمكن أن يشعروا بالسخط عند المقارنة ، فإن استمرار ظهور دولتهم وامبراطوريتهم بمظهر احدى الدول الكبرى فى العالم قد أخفى أيضا التوازنات الاستراتيجية الجديدة كما جعل من الصعب من الناحية النفسية على أصحاب القرار فى لندن التكيف مع سياسات الانحدار . فقد كانت الإمبراطورية البريطانية هى الدولة الكبرى الوحيدة التى حاربت خلال الحرب العالمية الثانية من البداية إلى النهاية . وكانت بزعامة تشرشل ، بلا جدال ، واحدة من الدول الكبرى الثلاث وكان أداؤها العسكرى فى البحر والجو وحتى فى البر أفضل إلى حد كبير مما كان فى الحرب العالمية الأولى . ومع حلول شهر أغسطس ١٩٤٥ ، كانت كل ممتلكات الملك ـ الإمبراطور ـ بما فى ذلك هونج كونج ـ فى أيدى البريطانيين . وانتشرت القوات والقواعد الجوية البريطانية عبر شمال إفريقيا ، وايطاليا ، والمانيا وجنوب شرق آسيا . وبالرغم من الخسائر الفادحة ، فإن البحرية الملكية كانت تمتلك أكثر من ١٠٠٠ر١ بارجة وحوالى ٣٠٠٠ر٣ زورق حربى وحوالى ٥٠٠ر٥ طائرة إنزال . وكانت قيادة القاذفات التابعة لسلاح الجو الملكى ثانى أكبر سلاح جوى إستراتيجى (إلى حد بعيد) فى العالم . غير أنه ، كما أوضح كوريللى بارنيت ، « لم يكن النصر ، مرادفاً للاحتفاظ بالقوة البريطانية . فهزيمة ألمانيا (وحلفائها)

كانت عاملاً واحداً ، وان كان بالغ الاهمية ، فى الاحتفاظ بتلك القوة . فقد تهزم ألمانيا ، ومع ذلك تنتهى القوة البريطانية . فالمهم لم يكن الانتصار فى حد ذاته ، بل ظروف هذا الانتصار ، ولاسيما الظروف التى وجدت فيها إنجلترا نفسها . . » .

وذلك أن الحقيقة المجردة كانت تتمثل فى أنه حتى يتحقق للبريطانيين النصر فى الحرب ، فإنهم تحملوا الكثير من المعاناة الشديدة ، وانخفض احتياطيهم من الذهب والدولار ، وأنهكت أجهزتهم المحلية و (بالرغم من التعبئة غير العادية لمواردهم وشعبهم) أصبحوا معتمدين بشكل متزايد على العتاد الحربى ، والسفن والمواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الأمريكية حتى يستمروا فى المعركة . وفى الوقت الذى زادت فيه حاجتها الى تلك الواردات عاما بعد عام ، انخفضت صادراتها انخفاضاً كبيراً ـ ومع عام ١٩٤٤ ، وصلت نسبتها الى ٣١ فى المائة فقط من أرقام صادرات عام ١٩٨٣ .

وعندما تولت حكومة العمال مقاليد الحكم فى يوليو ١٩٤٥ ، كان من بين الوثائق الأولى التى تعين الاطلاع عليها ، تلك المذكرة المذهلة التى كتبها كينز حول « دنكيرك المالية » التى كانت تواجهها البلاد . حيث ان الفجوة التجارية الضخمة التى كانت تعانى منها ، وقاعدتها الصناعية المتهالكة ، ومؤسساتها الضخمة فيما وراء البحار ، انما كانت تعنى الحاجة الماسة الى المعونة الأمريكية لتعويض وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير . وبدون تلك المساعدة ، فى الواقع ، كان يلزم « تطبيق درجة أكبر من التقشف مما سبق أن تعرضنا له فى أى وقت خلال الحرب . . » ومرة أخرى ، وكما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن هدف خلق وطن يليق بالأبطال ، كان يتعين تعديله . ولكن فى هذهالمرة ، كان من المستحيل الاعتقاد بأن بريطانيا لا تزال هى مركز العالم سياسيا .

ومع ذلك ، فإن أوهام وضع الدولة الكبرى ظلت قائمة ، حتى بين وزراء حكومة العمال العازمين على إقامة « دولة رفاهية » . ومن ثم ، فإن تاريخ السنوات القليلة التالية كان ينطوى على محاولة بريطانية جادة للتصدى لتلك التناقضات ـ تحسين مستويات المعيشة فى الداخل ، والانتقال الى « الاقتصاد المختلط » ، وسد الفجوة التجارية ، وفى نفس الوقت دعم مجموعة كبيرة من القواعد فيما وراء البحار ، فى ألمانيا والشرق الأدنى والهند ، والاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة فى مواجهة العلاقات المتدهورة مع روسيا . وكما تشير الدراسات المفصلة لحكومة آتلى ، فإنها كانت ناجحة بشكل ملحوظ فى العديد من الجوانب : حيث ارتفع معدل الإنتاج الصناعى ، وضاقت الفجوة التجارية ، ونفذت عدة إصلاحات إجتماعية ، واستقر الحال فى أوروبا .

كما رأت حكومة العمال أن من الحكمة الانسحاب من الهند والابتعاد عن الاضطربات فى فلسطين والتخلى عن ضماناتها لكل من اليونان وتركيا ، وبذلك أعفت نفسها على الأقل من بعض الاعباء الملحة بدرجة كبيرة والتى كانت تتحملها فيما وراء البحار . ومن ناحية أخرى ، فإن التحسن الاقتصادى كان يعتمد فى حد ذاته على القرض الكبير التى تفاوض كينز بشأنه فى واشنطون عام ١٩٤٥ ، وعلى الدعم المكثف الذى جاء من خلال المعونة التى قررها مشروع مارشال ، وعلى

حالة الدمار التى أصابت معظم منافسى بريطانيا التجاريين ، ومن ثم ، فقد كان ذلك انتعاشاً اقتصادياً محدوداً ومشروطاً . وكان نفس القدر من الشك يحوم ، على المدى الأطول ، حول نجاح عمليات الانسحاب البريطانية عام١٩٤٧ . فقد تخلصت بالتأكيد من أعباء لا يمكن تحملها ، الا أن هذا الانسحاب الاستراتيجى كان يقوم على افتراض أنه بتخلى بريطانيا عن مناطق معينة فإنه يمكنها أن تنقل قواعدها بحيث تتوامم بشكل أكبر مع مصالح الإمبريالية ـ قناة السويس بدلاً من فلسطين ، والبترول العربى بدلا من الهند .

ففى تلك المرحلة ، لم تكن تتوفر بالتأكيد النية لدى الحكومة البريطانية عن بقية الامبراطورية المرتبطة بها ، والتى كانت من الناحية الاقتصادية أكثر أهمية لبريطانيا من أى وقت مضى . وكان وقوع المزيد من الصدمات وارتفاع تكاليف التمسك بالبقاء ورفض الانسحاب فقط ، هو الذى أرغم بريطانيا فيما بعد على أن تعيد تقييم وضعها فى العالم وعلى أية حال ، فقد ظلت بريطانيا فى نفس الوقت تمثل كيانا استراتيجياً قويا ، واسع النطاق ، معتمداً على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأمن ، وحليفاً مفيداً لتلك الدولة ـ ومتعاوناً استراتيجيا هاما ـ فى عالم ينقسم الى كتلتى قوة كبيرتين .

ورغم كافة جهود الحكومتين البريطانية والفرنسية لمقاومة ذلك ، فإنه لم يكن ثمة شك فى « انقضاء العصر الأوروبى » . ففى حين ارتفع مجمل الإنتاج القومى بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة ابان الحرب ، فقد انخفض مجمل الإنتاج القومى الأوروبى عموما (باستثناء الاتحاد السوفيتى) بنسبة ٢٥ فى المائة تقريبا . وكان نصيب أوروبا من الإنتاج الصناعى العالمى أقل من أى وقت مضى منذ مطلع القرن التاسع عشر . وحتى فى عام ١٩٥٣ ، عندما تم إصلاح معظم الأضرار التى سببتها الحرب ، كان نصيبها ٢٦ فى المائة فقط من مجمل الإنتاج الصناعى (بالمقارنة بالولايات المتحدة التى بلغت نسبة نصيبها ٤٤٫٧ فى المائة) . وكانت نسبة تعداد سكانها ١٥ ـ ١٦ فى المائة من إجمالى سكان العالم . وفى عام ١٩٥٠ بلغ مجمل الإنتاج القومى للفرد حوالى نصف مثيله تقريباً فى الولايات المتحدة . وزيادة على ذلك ، فان الاتحاد السوفيتى كان قد سد الفجوة الى حد كبير حينذاك ، حتى أصبح مجمل الإنتاج القومى للدول الكبرى على نحو ما هو مبين فى الجدول رقم ٣٦ .

وقد انعكس هذا التدهور فى القوى الأوروبية بشكل أكثر وضوحاً فى مجال القوات المسلحة والمصروفات العسكرية ففى عام ١٩٥٠ ، على سبيل المثال ، أنفقت الولايات المتحدة ١٤٫٥ بليون دولار على الدفاع وكان عدد العسكريين لديها ١٫٣٨ مليون ، فى حين أنفق الاتحاد السوفيتى مبلغاً أكبر (١٥٫٥ بليون دولار) على قواته المسلحة الأكبر كثيرا من حيث العدد ، حيث بلغت ٤٫٣مليون . وفى كلا الجانبين ، كانت الدولتان العظميان متقدمتين كثيراً على بريطانيا (٢٫٣ بليون دولار و ٦٨٠٫٠٠٠ عسكرى) ، وفرنسا (١٫٤ بليون دولار و ٩٥٠٫٠٠٠عسكرى) ، وإيطاليا (٠٫٥ بليون دولار و ٢٣٠٫٠٠٠ عسكرى) وكانت ألمانيا واليابان ، بطبيعة الحال ، منزوعتى

الجدول رقم ٣٦
مجمل الإنتاج القومى ومجمل الإنتاج القومى للفرد
فى الدول الكبرى عام ١٩٥٠
(بالدولار عام ١٩٦٤)

	مجمل الإنتاج القومى	محمل الإنتاج القومى للفرد
الولايات المتحدة	٣٨١ بليون	٥٣٦ر٢
الاتحاد السوفيتى	١٢٦	٦٩٩
المملكة المتحدة	٧١	٣٩٣ر١ (١٩٥١)
فـــرنسا	٥٠	١٧٢ر١
المانيا الغربية	٤٨	٠٠١ر١
اليابان	٣٢	٣٨٢
إيطاليا	٢٩	٦٢٦ (١٩٥١)

السلاح . وقد شهدت توترات الحرب الكورية زيادات كبيرة فى نفقات الدفاع بالدول الأوروبية المتوسطة الوزن فى عام ١٩٥١ ، ولكن تلك الزيادات كانت ضئيلة بالمقارنة مع نفقات الولايات المتحدة (٣ر٣٣ بليون دولار) والاتحاد السوفيتى (١ر٢٠ بليون دولار) . وفى تلك السنة وحدها ، كانت المصروفات الدفاعية لبريطانيا وفرنسا وايطاليا مجتمعة أقل من خُمس مصروفات الولايات المتحدة ، وأقل من ثلث مصروفات الاتحاد السوفيتى . وكان عدد العسكريين لتلك الدول مجتمعة أقل من نصف عدد العسكريين الأمريكيين وثلث عدد العسكريين السوفييت ، وهكذا فإنه فى مجال القوة الاقتصادية والقوة العسكرية النسبية ، كان يبدو أن الدول الاوروبية قد تدهورت بشكل حاسم .

وقد زاد من هذا الانطباع ، ظهور الأسلحة النووية وأنظمة الإطلاق بعيدة المدى . ومن الواضح من السجلات أن كثيرين من العلماء الذين كانوا يعملون فى مجال تطوير القنبلة الذرية كانوا يدركون تماماً أنهم فى طريقهم للوصول الى منبع غزير فى تاريخ الحروب ، وأنظمة الأسلحة ، وقدرة الإنسان على الدمار . فقد أكدت التجربة الناجحة التى أجريت فى ألاموجوردو فى ١٦ يوليو ١٩٤٥ للمراقبين « أن شيئا كبيراً وجديداً قد دخل الى حيز الوجود ، وسوف يثبت أنه أكثر أهمية بدرجة لا حد لها من اكتشاف الكهرباء « أو أية اكتشافات كبيرة أخرى أثرت فى حياتنا « وعندما تكرر » الهدير القومى ، المتواصل والمخيف الذى كان ينذر بيوم القيامة . فى المذبحة الفعلية التى جرت

فى هيروشيما ونجازاكى ، فإنه لم يعد ثمة شك فى قوة هذا السلاح وقد أدى ظهور هذه القوة الى أن يدخل صانعو القرار الأمريكيون فى صراع مع النتائج العملية العديدة لها فى المستقبل . كيف تؤثر فى الحرب التقليدية ؟ هل تستخدم فى بداية الحرب على الفور أم كسلاح يتم اللجوء اليه فى نهاية الأمر ؟ ما هى دلالات واحتمالات تطوير (قنابل هيدروجينية) أكبر حجماً وأشكال (تكتيكية) أصغر حجما من الأسلحة النووية ؟ هل ينبغى مشاركة الآخرين فى المعلومات الخاصة بهذا السلاح ؟ ومما لا شك فيه أيضا أن هذا السلاح أعطى دفعة قوية لبرنامج التطوير السوفيتى القائم بالفعل للأسلحة النووية ، منذ أن كلف ستالين رئيس جهاز الأمن الرهيب « بريا » بالاشراف على البرنامج الذرى فى اليوم التالى الذى أعقب حادث هيروشيما .

وعلى الرغم من أن الروس كانوا متخلفين بشكل واضح فى هذا الوقت فى صنع تلك القنابل وأنظمة إطلاقها ، فقد لحقوا بالأمريكيين على نحو أسرع مما قدره الأخيرون . ويبدو من الانصاف افتراض أنه لبضع سنوات بعد عام ١٩٤٥ ، ساعد التفوق النووى الأمريكى على رجحان كفة الروس فى مجال القوات التقليدية . غير أنه لم يمض وقت طويل ، بالتأكيد فى تاريخ العلاقات الدولية ، قبل أن تبدأ موسكو فى اللحاق بواشنطون ، وبالتالى تثبت قولها بأن إحتكار الولايات المتحدة لهذا السلاح لم يكن سوى مجرد مرحلة عابرة .

وقد أدى ظهور الأسلحة الذرية الى تغيير « الخريطة الاستراتيجية» ، حيث اعطت أية دولة تمتلكها القدرة على الدمار الشامل على نحو عشوائى ، دون تمييز حتى للجنس البشرى ذاته . كما فرض ظهور هذا المستوى الجديد من تكنولوجيا الأسلحة ، بشكل محدود وفورى ، ضغطاً زائدا على الدول الأوروبية التقليدية كى تلحق بالركب ـ أو أن تعترف بأنها أصبحت بالفعل دولاً من الدرجة الثانية . وبطبيعة الحال ، فإنه بالنسبة لألمانيا واليابان وكذلك إيطاليا التى كانت تعانى من الضعف الاقتصادى والتكنولوجى ، لم يكن ثمة احتمال لانضمامها الى النادى النووى . ولكن بالنسبة للحكومة البريطانية ، حتى بعد أن حل آتلى محل تشرشل ، فإنه لم يكن متصوراً ألا تمتلك بريطانيا تلك الأسلحة ، لكونها تمثل رادعاً ، ولأنها « دليل على التفوق العلمى والتكنولوجى الذى يجب أن تعتمد عليه قوة بريطانيا التى تعتبر ضعيفة اذا ما قيست فقط بعدد الجنود » . ولذلك كانت تعتبر تلك الأسلحة ، بمعنى آخر ، وسيلة رخيصة نسبياً للاحتفاظ بالنفوذ المستقل للدولة الكبرى ، وهو تقدير جذب اليه الفرنسيين بنفس القدر بعد ذلك بفترة قصيرة .

غير أنه مهما بدت جاذبية هذا المنطق ، فقد كان ثمة عوامل عملية أدت الى ضعفه : هما أن أيا من الدولتين لن تمتلك هذه الأسلحة وأنظمة اطلاقها لبضع سنوات ، وأن الترسانة النووية لدى كل منهما سوف تكون محدودة بالمقارنة بترسانات الدولتين العظميين وقد تصبح قديمة نتيجة حدوث طفرة أخرى فى مجال التكنولوجيا . ومع كل طموحات لندن وباريس (وبعد ذلك الصين) للانضمام الى النادى النووى ، فإن تلك المثابرة خلال العقود التى أعقبت عام ١٩٤٥ كانت مشابهة الى حد ما للجهود التى كانت تبذلها النمسا ـ المجر وإيطاليا لامتلاك هذا النوع من السفن الحربية المدرعة قبل عام ١٩١٤ . وقد كان ذلك بالأحرى إنعكاسا للضعف أكثر منه انعكاساً للقوة .

وقد كان العنصر الأخير الذى أكد ، على ما يبدو ، على ضرورة النظر الى العالم الآن ، من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية ، باعتباره ثنائى القطب ، وليس فى شكله التقليدى القائم على تعدد الاقطاب ، هو عنصر الأيديولوجية بما يلعبه من دور كبير . ولاشك أنه حتى فى عصر دبلوماسية القرن التاسع عشر الكلاسيكية ، كانت العوامل الايديولوجية تلعب دوراً فى السياسة ـ كما تشهد على ذلك الى حد كبير أعمال مترنخ ، ونيقولا الأول ، وبسمارك ، وجلادستون . وكان ذلك على ما يبدو هو الحال الى حد كبير خلال سنوات ما بين الحربين عندما قام « اليمين الراديكالى » و « اليسار الراديكالى » بالتصدى للدعاوى السائدة « للبورجوازية الليبرالية » . ومع ذلك ، فإن الآليات المعقدة للتناحر بين الاقطاب المتعددة فى أواخر الثلاثينيات (مع رغبة المحافظين البريطانيين مثل تشرشل فى التحالف مع روسيا الشيوعية ضد ألمانيا النازية ، ومع رغبة الأمريكيين الليبراليين فى تأييد الدبلوماسية الإنجليزية ـ الفرنسية فى أوروبا ولكن مع تصفية الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية خارج أوروبا) جعلت كافة محاولات تفسير الشئون الدولية بالمفهوم الايديولوجى غاية فى الصعوبة .

وزيادة على ذلك ، فإنه خلال الحرب نفسها ، أمكن تصنيف الخلافات حول المبادىء السياسية والاجتماعية بصورة عامة على أساس الحاجة الملحة لمقاومة الفاشية . فقمع ستالين للدولية الشيوعية فى عام ١٩٤٣ واعجاب الغرب بالمقاومة الروسية لعملية بارباروسا كان يغطى أيضا على ما يبدو على الشكوك السابقة ـ خصوصا فى الولايات المتحدة ، حيث زعمت مجلة لايف فى عام ١٩٤٣ بأسلوب يتسم بالابتهاج أن « الروس يشبهون الأمريكيين » فهم يلبسون مثل الأمريكيين ويفكرون مثل الأمريكيين ، وذكرت صحيفة النيويورك تايمز بعد ذلك بعام واحد أن « التفكير الماركسى فى روسيا السوفيتية قد انتهى » . ومثل هذه العواطف ، مهما كانت ساذجة فإنها تساعد على تفسير سبب الإحجام الأمريكى على نطاق واسع عن قبول حقيقة أن عالم ما بعد الحرب لم يكن يأخذ برؤيتهم حول التوافق الدولى ـ ومن هنا ، على سبيل المثال ، كانت ردود الفعل المؤلمة والغاضبة من قبل الكثيرين لخطبة تشرشل الشهيرة عن« الستار الحديدى » التى ألقاها فى مارس عام ١٩٤٦ .

غير أنه فى غضون عام آخر أو عامين ، أضحى الطابع الايديولوجى لما اعترف به آنذاك بأنه الحرب الباردة بين روسيا والغرب واضحاً تماماً . فقد أدت الشواهد المتزايدة على أن الروس لن يسمحوا بقيام ديمقراطية برلمانية فى أوروبا الشرقية ، ومجرد حجم القوات المسلحة الروسية ، والحرب الأهلية الدائرة بين الشيوعيين وخصومهم فى اليونان والصين ومناطق أخرى ـ وأخيرا وليس بآخر ـ والمخاوف المتزايدة من « التهديد الشيوعى » ومن شبكات التجسس والتخريب الداخلى ، كل هذه الشواهد ، الى حدوث تحول كبير فى المشاعر الأمريكية وهو أمر تجاوبت معه حكومة ترومان بحماس زائد . وقد عرض الرئيس الامريكى ترومان فى خطبته حول « مبدأ ترومان » فى شهر مارس ١٩٤٧ والتى ألقاها إثر المخاوف التى ترددت حول إحتمال قيام روسيا بملء فراغ القوة الناجم عن سحب بريطانيا لضماناتها لليونان وتركيا ، عرض صورة لعالم يواجه اختياراً بين مجموعتين مختلفتين من المبادىء الأيديولوجية حينما قال :

« ثمة أسلوب للحياة يقوم على إرادة الأغلبية ويتميز بالمؤسسات الحرة والحكم النيابى والانتخابات الحرة وضمان حرية الفرد وحرية التعبير والديانة والتحرر من القهر السياسى . وثمة أسلوب آخر للحياة يقوم على ارادة أقلية مفروضة بالقوة على الأغلبية . وهى تعتمد على الإرهاب والقهر ، والصحافة الموجهة ، وفرض القيود على الانتخابات وقمع الحرية الشخصية » .

واستطرد ترومان قائلاً « ان الولايات المتحدة سوف تنتهج سياسة « مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بمؤسساتها ووحدة اراضيها فى مواجهة الحركات العدوانية التى تسعى الى فرض الأنظمة الاستبدادية عليها » . ومن الآن فصاعدا ، فإنه سيجرى عرض القضايا الدولية ، بأسلوب عاطفى أكثر ، بوصفها صراعاً بين النور والظلام ، وكما قال إيزنهاور « ان قوى الخير والشر تقف محتشدة ومسلحة ومتعارضة بشكل قلما حدث من قبل فى التاريخ . فالحرية تقف فى مواج[illegible] [illegible]رية والنور فى مواجهة الظلام » .

ومما لا شك فيه أن جانبا كبيراً من هذه ال[illegible] [illegible]ـدف داخلى ـ ليس فقط فى الولايات المتحدة ، وإنما أيضا فى بريطانيا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وحيثما كان ذلك مفيدا للقوى المحافظة لاستخدام مثل تلك اللغة لتشويه سمعة منافسيها أو للهجوم على حكوماتها لكونها « متراخية تجاه الشيوعية » . والصحيح أيضا أن ذلك لابد أنه قد عمق من شكوك ستالين تجاه الغرب ، وسرعان ما صورته الصحف السوفيتية على انه مقاومة للنفوذ الروسى فى أوروبا الشرقية ، وتطويق للاتحاد السوفيتى بأعداء جدد من كافة الجوانب ، وإقامة للقواعد الأمامية ، ودعم للأنظمة الرجعية فى مواجهة أى نفوذ شيوعى ، وسيطرة مدروسة على الأمم المتحدة وأخذت موسكو تردد المزاعم بأن النهج الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية يستهدف العودة الى النهج القديم المعادى للاتحاد السوفيتى وإطلاق العنان للحرب وفرض سيطرة بريطانيا والولايات المتحدة بالقوة على العالم » . وقد ساعد هذا التفسير بدوره النظام السوفيتى على تبرير أعمال القمع التى كان يمارسها ضد المنشقين فى الداخل ، وتشديد قبضته على أوروبا الشرقية ، واتجاهه الى التصنيع الإجبارى ، وانفاقه مبالغ طائلة على التسليح . ومن ثم ، فقد استطاعت المتطلبات الخارجية والداخلية للحرب الباردة ان تغذى كل منها الأخرى وأن تتستر خلف غطاء المبادىء الايديولوجية .

وكانت الليبرالية والشيوعية ، باعتبارهما فكرتين عالميتين ، « ترفض كل منهما الأخرى » ، وقد أتاح ذلك لكل جانب أن يفهم ويتصور العالم بأسره كحلبة لا يمكن فيها فصل الصراع الأيديولوجى عن التفوق السياسى للقوة . وكان على المرء أن يكون اما ضمن الكتلة التى تقودها الولايات المتحدة أو ضمن الكتلة التى يقودها الاتحاد السوفيتى . ولم يكن هناك موقف وسط . ففى عصر ستالين وجو مكارثى كان من غير الحكمة التفكير فى امكانية وجود موقف وسط . وكان ذلك هو الواقع الاستراتيجى الجديد الذى سيتعين ليس فقط على شعوب أوروبا المنقسمة بل أيضا على شعوب آسيا والشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرىٰ أن تتكيف معه .

الحرب الباردة والعالم الثالث

انتهى الأمر الى أن جانباً كبيراً من السياسات الدولية على مدى العشرين عاما التالية اتجه الى الانشغال بالتكيف مع تلك المنافسة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ثم الى الانشغال برفضها جزئيا . وفى البداية ، كانت الحرب الباردة تتركز على إعادة رسم حدود أوروبا . ومن ثم كانت « المشكلة الألمانية » لا تزال ضمن اهتماماتها ، حيث كان حل هذه المسألة من شأنها أن يحدد حجم النفوذ الذى تمارسه الدول المنتصرة عام ١٩٤٥ على أوروبا . ومما لاشك فيه أن الروس عانوا أكثر من أية دول أخرى من الاعتداءات الألمانية فى النصف الأول من القرن العشرين ، وكانوا مصممين على عدم السماح بتكرار ذلك فى النصف الثانى من القرن ، تعززهم فى ذلك رغبة ستالين الجامحة فى تحقيق الأمن . وكان دعم الثورة الشيوعية فى العالم يأتى فى المقام الثانى ولكنه لا يقل أهمية ، حيث كان من المرجح كثيرا ان يتم تدعيم الوضع الاستراتيجى والسياسى لروسيا إذا ما استطاعت ايجاد دول أخرى يقودها ماركسيون ، تتلقى توجيهاتها من موسكو . وربما كانت مثل تلك الاعتبارات ، أكثر من التطلعات التى دامت قروناً للوصول الى موانىء المياه الدافئة ، هى التى رتبت السياسة السوفيتية فى العالم بعد عام ١٩٤٥ ، حتى وإن كانت قد تركت تفاصيل حل القضايا المختلفة مفتوحة . ومن ثم ، كان هناك فى المقام الأول تصميم على الغاء التسويات الإقليمية التى تمت خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٢ بالقيام « بعمليات تطويق » لأغراض استراتيجية . وكما ذكرنا من قبل ، فإن ذلك كان يعنى إعادة تأكيد السيطرة الروسية على دول البلطيق ، والاندفاع نحو الغرب تجاه الحدود البولندية ـ الروسية وازالة شرق بروسيا والاستيلاء على اراضى من فنلندا والمجر والمانيا ورومانيا . وكان القليل من ذلك يقلق الغرب ، والكثير مـه قد تم الاتفاق عليه خلال الحرب فى واقع الأمر . ومما كان يدعو لمزيد من القلق ، تلميحات روسيا بالرغبة فى ضمان أن تكون فى دول شرق وسط اوروبا التى حصلت على استقلالها من قبل ، أنظمة حكم « تربطها علاقات صداقة بموسكو » .

وفى هذا الصدد ، كان مصير بولندا نذيراً بما سوف يحدث فى مناطق أخرى ، بالرغم مما أثاره من مشاعر أكثر حدة ، نظراً للقرار الذى اتخذته بريطانيا فى عام ١٩٣٩ بالقتال من أجل المحافظة على الوحدة الإقليمية لهذا البلد ، ونظراً لوجود كتائب بولندية (وحكومة فى المنفى) كانت تعمل فى الغرب . وكان اكتشاف المقبرة الجماعية للضباط البولنديين فى كاتين ، ورفض الروس لانتفاضة وارسو ، وإصرار ستالين على تغيير حدود بولندا ، وظهور إحدى الفصائل المؤيدة لموسكو من البولنديين فى لوبلين ، قد جعل تشرشل بصفة خاصة يساوره الشك فى نوايا روسيا . وفى غضون سنوات قليلة أخرى تحققت تلك المخاوف بإقامة نظام عميل ، بعد أن تم إبعاد البولنديين ذوى الميول الغربية عن مراكز السلطة .

وكانت معالجة موسكو للقضية البولندية ترتبط « بالمشكلة الالمانية » من كافة الوجوه . فمن ناحية الأراضى ، لم يقلل تعديل الحدود من ناحية الغرب من مساحة الأراضى الألمانية (كما حدث بابتلاع شرق بروسيا) فحسب ، بل أعطى البولنديين أيضا حافزا للاعتراض على أى إعادة نظر من جانب المانيا فى المستقبل بالنسبة لخط الأودر ـ نيس . وكان القصد من إصرار روسيا على أن تجعل بولندا « منطقة عازلة » مأمونة من الناحية الاستراتيجية هو ضمان عدم إمكانية تكرار الهجوم الألمانى الذى حدث عام ١٩٤١ . ومن ثم ، كان منطقياً بالنسبة لموسكو أن تصر على تحديد مصير الشعب الألمانى كذلك وكان تأييد البولنديين « اللوبليين » يوازى من الناحية السياسية إعداد الشيوعيين الألمان فى المنفى للقيام بدور مماثل عندما يعودون الى وطنهم . وكان استغلال روسيا لبولندا وجيرانها الأوروبيين الشرقيين من الناحية الاقتصادية مؤشرا لتجريد ألمانيا من ممتلكاتها ، غير أنه عندما بات واضحاً لموسكو أنه سيكون من المستحيل كسب النوايا الطيبة للشعب الألمانى فى الوقت الذى تعمل فيه بشكل منتظم على افقاره ، توقفت عملية تجريده من ممتلكاته ، وأصبحت لهجة مولوتوف أكثر تشجيعاً . الا أن تلك التحولات التكتيكية كانت أقل أهمية من الرسالة الواضحة المتمثلة فى رغبة روسيا فى أن تكون لها الكلمة الأولى فى تقرير مصير ألمانيا .

وكانت السياسة الروسية فى كلتا الحالتين البولندية والألمانية مآلها الاصطدام بسياسة الغرب . فقد كان الأمريكيون والبريطانيون والفرنسيون من الناحيتين السياسية والاقتصادية يرغبون فى أن تكون أفكار السوق الحرة والانتخابات الديمقراطية هى القاعدة الاساسية فى جميع أنحاء أوروبا (بالرغم من أنه من الواضح أن لندن وباريس كانتا ترغبان فى أن تحتل الدولة مكاناً أكبر مما تتيحه فكرة الحرية الاقتصادية التى يفضلها الأمريكيون) . . وكان الغرب من الناحية الاستراتيجية مصمما ، شأنه شأن موسكو ، على منع أى إحياء للعسكرية الألمانية ، وكان الفرنسيون بصفة خاصة يشعرون بالقلق من هذا الأمر حتى منتصف الخمسينيات . غير أن أيا منهم لم يكن يرغب فى أن يرى سيطرة الجيش الألمانى على أوروبا تحل محلها سيطرة الجيش الأحمر . وبالرغم من أن الحكومتين الفرنسية والإيطالية بعد عام ١٩٤٥ كانتا تضمان عناصر شيوعية ، فقد كان ثمة شعور قوى بعدم الثقة فى الاحزاب الماركسية التى كانت تكتسب قوة حقيقية فى أى مكان ـ وهو شعور تأكد بالتخلص بشكل مطرد من الاحزاب غير الشيوعية فى أوروبا الشرقية . وبالرغم من أنه كانت لا تزال هناك أصوات تأمل فى تحقيق مصالحة بين روسيا والغرب ، فقد كانت أهداف كل جانب تتصادم فى الحقيقة مع أهداف الجانب الآخر من كافة الوجوه . فإذا نجح برنامج خاص بأحد الجانبين ، شعر الجانب الآخر بالتهديد وبهذا المعنى على الأقل ، بدت الحرب الباردة أمراً حتمياً ، الى أن تم الاتفاق بين الجانبين على حل وسط فيما يتعلق بالدعاوى العامة لكل منهما .

ولهذا السبب ، فإنه ليس من الضرورى الحديث فى هذا المقام عن تصاعد التوترات خطوة بخطوة ، حيث ان ذلك يماثل تحليل آليات القوة العالمية ، والذى ورد مثلا فى التقرير المفصل عن دبلوماسية ميترنخ فى فصل سابق . غير أن الملامح الاساسية للحرب الباردة بعد عام ١٩٤٥ تستحق البحث ، حيث أنها تؤثر بشكل مستمر على شكل العلاقات الدولية حتى اليوم .

وقد تمثل أول تلك الملامح فى زيادة حدة « الانقسام » بين الكتلتين فى أوروبا وكان مفهوماً ألا يحدث هذا الانقسام فى الحال عام ١٩٤٥ : حيث كانت المهام الرئيسية لقوات الاحتلال المتحالفة

والأحزاب « الوريثة » التى ظهرت من مخبئها ومنفاها فور رحيل الألمان ، مهاماً إدارية ملمة — تستهدف إعادة المواصلات والمرافق وتوصيل المواد الغذائية الى المدن ، وايواء اللاجئين وتعقب مجرمى الحرب . وقد أدى الكثير من ذلك الى عدم وضوح المواقف الايديولوجية الحقيقة : ففى المناطق المحتلة من ألمانيا وجد الأمريكيون أنفسهم يتشاجرون مع الفرنسيين مثلما يتشاجرون مع الروس ، وفى المجالس الوطنية ومجالس الوزراء التى تشكلت عبر أوروبا ، كان الاشتراكيون يجلسون جنباً الى جنب مع الشيوعيين فى الشرق ، كما كان الشيوعيون يجلسون جنباً الى جنب مع الديمقراطيين المسيحيين فى الغرب . إلا أنه مع أواخر عام ١٩٤٦ وأوائل عام ١٩٤٧ ، أخذت الفجوة فى الاتساع وأصبحت أكثر علانية : فقد أظهرت الاستفتاءات والانتخابات الاقليمية المختلفة فى المناطق الألمانية « الوجه السياسى لألمانيا الغربية ... الذى بدأ يختلف بشكل ملحوظ عن وجه المانيا الشرقية » . وانعكست التصفية بشكل مطرد لأية عناصر غير شيوعية فى بولندا وبلغاريا ورومانيا على الازمة السياسية الداخلية فى فرنسا عام ١٩٤٧عندما أجبر الشيوعيون على الاستقالة من الحكومة . وبعد شهر ، حدث نفس الشىء فى إيطاليا . وفى يوغسلافيا ، جرى تفسير السيطرة السياسية لتيتو (بدلاً من اتفاقيات الحلفاء إبان الحرب حول المشاركة فى السلطة) من قبل الغرب على أنها خطوة أخرى فى التقدم المخطط لموسكو . وقد أقلقت تلك الخلافات ، الى جانب عدم استعداد الاتحاد السوفيتى للانضمام الى عضوية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، أقلقت بصفة خاصة أولئك الأمريكيين الذين كانوا يأملون فى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع موسكو بعد الحرب .

ومن ثم ، فقد كانت هناك مجرد افتراضات ضعيفة من قبل الغرب بأن يشك فى أن ستالين كان يعتزم أيضاً السيطرة على غرب وجنوب أوروبا عندما تتهيأ الظروف لذلك والعمل على سرعة توفير تلك الظروف . ولم يكن من المرجح أن يتحقق ذلك بالقوة العسكرية المباشرة على الرغم من أن الضغط الروسى المتزايد على تركيا كان يبعث على القلق ، ودفع واشنطن الى أن تضع قوة عمل بحرية شرقى البحر الأبيض المتوسط فى عام ١٩٤٦ ، وإنما كان يمكن أن يتحقق ذلك من خلال مقدرة أتباع موسكو على انتهاز فرصة التغييرات الاقتصادية والتناحرات السياسية المستمرة التى سببتها الحرب . وقد اعتبرت الثورة الشيوعية فى اليونان أحد الشواهد على ذلك ، والاضرابات التى كان يحركها الشيوعيون فى فرنسا شاهد آخر . وكانت محاولات الروس إستمالة الرأى العام الألمانى مثار شك . وإذا كان هناك من الأمور ما يدعو للقلق ، فإن ذلك كان ينطبق أيضاً على قوةالشيوعيين فى شمال إيطاليا . ويشك المؤرخون لتلك الحركات بدرجة أكبر فى الوقت الحاضر فى مدى إمكانية السيطرة عليها من خلال « خطة رئيسية » من إعداد موسكو . فقد كان الشيوعيون اليونانيون ، وتيتو ، وماو تسى تونج يهتمون بدرجة أكبر بأعدائهم المحليين وليس بنظام ماركسى عالمى . وكان يتعين على زعماء الأحزاب الشيوعية ونقابات العمال فى الغرب أن يستجيبوا أولا وقبل كل شىء ، لتوجهات أتباعهم . ومن ناحية أخرى ، فإن أية مكاسب تحققها الشيوعية فى أية دولة من تلك الدول كان يمكن أن تلقى بلا شك ترحيباً فى روسيا شريطة ألا تؤدى الى نشوب حرب كبرى ، ومن السهل

فهم سبب التعاطف الذى كان يجده فى ذلك الوقت خبراء الشئون السوفيتية مثل جورج كينان عندما كانوا يتحدثون عن مسألة « احتواء » الإتحاد السوفيتى .

ويبرز هنا عنصران من بين كافة العناصر المختلفة « لإستراتيجية الاحتواء » التى تطورت سريعاً . العنصر الأول ، يعترف كينان بأنه سلبى على الرغم من أن القادة العسكريين يفضلونه بشكل متزايد على اعتبار أنه يوفر ضمانات أكثر ثباتاً لحالة الاستقرار ، ويتمثل فى لفت نظر موسكو الى تلك المناطق من العالم التى « لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة بسقوطها فى أيد معادية لنا » . ومن ثم ، فإنه يتعين تقديم العون العسكرى لمثل تلك الدول كى تبنى قدراتها على المقاومة وإعتبار أى هجوم سوفيتى عليها بالفعل بمثابة حالة حرب . غير أن العنصر الأكثر ايجابية كان يتمثل فى الاعتراف الأمريكى بضعف مقاومة عمليات التخريب السوفيتية بسبب « الإجهاد الشديد لأدوات الانتاج وللحماس الروحى من جراء الحرب العالمية الثانية » . ومن ثم ، كان المكون الحاسم الى حد كبير لأية سياسة إحتوائية على المدى الطويل يتمثل فى طرح برنامج شامل للمعونة الاقتصادية الأمريكية حتى يتسنى اعادة بناء الصناعات والمزارع ومدن أوروبا واليابان التى تم تدميرها . ذلك أن هذا البرنامج من شأنه أن يجعل الأخيرة لا تقبل على المبادىء الشيوعية التى تقوم على صراع الطبقات والثورة فحسب ، بل يساعد أيضا على تعديل موازين القوى فى صالح أمريكا .

وإذا كانت توجد فى العالم ، حسب قول كينان الجيوبولتيكى المعقول بدرجة كبيرة ، « خمسة مراكز فقط للقوة الصناعية والعسكرية تعتبر ذات أهمية لنا من ناحية الأمن القومى » - الولايات المتحدة نفسها ، وخصمها الاتحاد السوفيتى ، وبريطانيا العظمى ، والمانيا ووسط أوروبا واليابان - فإن الابقاء على المناطق الثلاث الأخيرة فى المعسكر الغربى وبناء قوتها ، سوف يؤدى الى « ترابط فى القوى » من شأنه ضمان أن يظل الاتحاد السوفيتى بصفة دائمة فى مستوى أدنى . ومن الواضح بنفس القدر ، أن روسيا الستالينية كان لابد أن تنظر الى هذه الاستراتيجية بعين الشك البالغ ، خصوصا وأنها تنطوى على عودة عدويها الحديثين ، ألمانيا واليابان الى وضعهما الطبيعى .

ومرة أخرى ، فإن التسلسل الزمنى الدقيق للخطوات المختلفة التى إتخذها كل جانب خلال وبعد عام ١٩٤٧ ، يعد أقل أهمية من النتائج العامة . فإحلال الضمانات الأمريكية محل الضمانات البريطانية بالنسبة لليونان وتركيا - وهو رمز لانتقال المسئولية من رجل الشرطة السابق فى العالم الى رجل شرطة جديد ، ويعد جزءا من منطقة لندن مثلما هو جزء من منطقة واشنطون - كان يبرره ترومان فى صيغة « مبدأ » ليس مقيدا بحدود إقليمية . غير أنه على النطاق الأوروبى ، أمكن ربط الاستعداد الأمريكى الصريح « لمساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بأنظمتها بالمناقشات الجادة التى كانت تجرى حول كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية السائدة مثل نقص الطعام ، وندرة الفحم التى كانت تعانى منها القارة .

وقد طرحت الإدارة الأمريكية حلها - من خلال ما أطلق عليه اسم مشروع مارشال للمعونة الشاملة « لتقف أوروبا على قدميها اقتصاديا » ، كعرض مدروس من جانبها للدول الأوروبية جمعاء ، سواء كانت شيوعية أو غير ذلك . غير انه مهما كانت جاذبية هذا العرض بالنسبة لموسكو ،

فقد كان ينطوى على تعاون مشترك مع أوروبا الغربية ، فى وقت عاد فيه الاقتصاد السوفيتى الى أكثر الأنماط الاشتراكية والشمولية جمودا . ولم يكن من الصعب إدراك أن الهدف الذى كان يسعى اليه المشروع هو اقناع الاوروبيين فى كل مكان بأن الاستثمار الخاص هوالأقدر على تحقيق الرخاء لهم من الشيوعية . وكانت نتيجة انسحاب مولوتوف من محادثات باريس حول المشروع ، وضغط روسيا على بولندا وتشيكوسلوفاكيا حتى لا يتقدم أى منهما بطلب الحصول على المعونة ، أن أصبحت أوروبا أكثر انقساما من ذى قبل .

ففى أوروبا الغربية ، إرتفع معدل النمو الاقتصادى من خلال دعم المعونة الأمريكية التى وصلت قيمتها الى بلايين الدولارات (خاصة للدول الأكبر مثل بريطانيا ، فرنسا ، وايطاليا ، وألمانيا الغربية) ودمجها فى النظام التجارى لشمال الأطلنطى . وفى أوروبا الشرقية ، زادت القيود الشيوعية . وتأسس الكومنفورم فى عام ١٩٤٧ كنوع من الدولية الشيوعية شبه المتنكرة . وانتهى النظام التعددى فى براغ بانقلاب شيوعى وقع فى عام ١٩٤٨ . وفى حين استطاعت يوغوسلافيا ، فى ظل حكم تيتو ، الهرب من سياسة الاحتواء المغلق التى كان يتبعها ستالين ، فإن الدول التابعة الاخرى وجدت نفسها معرضة لحملات التطهير . وفى عام ١٩٤٩ اضطرت هذه الدول الى الإنضمام الى الكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل) الذى كان ، بعيدا عن كونه مشروع مارشال سوفيتى . مجرد أداة لإستنزاف الدول التابعة . وربما كان وصف تشرشل « للستار الحديدى » عام ١٩٤٦ سابقاً لأوانه قليلاً ، غير أن هذا الوصف كان يبدو أنه قد تحقق بعد ذلك بعامين .

وقد استكمل التصعيد فى التنافس الاقتصادى بين الشرق والغرب بالتنافس على المستوى العسكرى ، ومرة أخرى كانت ألمانيا هى محور النزاع . ففى مارس ١٩٤٧ ، وقع البريطانيون والفرنسيون على معاهدة دنكيرك التى تعهد بموجبها كل منهما بالتأييد العسكرى الكامل للآخر فى حالة وقوع هجوم عليه من جانب المانيا (حتى بالرغم من أن وزارة الخارجية فى لندن كانت تعتبر هذه الحالة الطارئة « أمراً نظرياً » ، وكانت أكثر اهتماما بمظاهر الضعف الداخلى لأوروبا الغربية) . وفى مارس ١٩٤٨ ، جرى توسيع نطاق تلك المعاهدة من خلال معاهدة بروكسل لتشمل دول البنلكس . ولم تذكر الاتفاقية الثانية المانيا بالاسم ، ولكن من الإنصاف القول بأن الكثيرين من الساسة فى أوروبا الغربية (خصوصاً فرنسا) كانوا لا يزالون منشغلين بـ « المشكلة الألمانية » فى ذلك الوقت وليس بـ « المشكلة الروسية » . ومع حلول عام ١٩٤٨ ، كان لابد أن يثور قلقهم ذو الطابع البدائى . ففى نفس الشهر الذى وقعت فيه معاهدة بروكسل ، إنسحب الروس من مجلس الرقابة الرباعى على ألمانيا بزعم وجود خلافات غير قابلة للتسوية مع الغرب حول المستقبل الاقتصادى والسياسى لهذه البلاد . وبعد ثلاثة أشهر ، أعلنت دول الرقابة الغربية الثلاث - فى محاولة لانهاء السوق السوداء واضطراب العملة فى المانيا - عن طرح مارك المانى جديد . ولم يكتف الرد الروسى على هذا الإجراء من جانب واحد بمنع تداول الأوراق النقدية الألمانية الغربية فى منطقتها ، بل منعت حركتها فى داخل برلين وخارجها ، وهى منطقة النفوذ الغربى التى تمتد لمسافة مائة ميل داخل النطاق الروسى .

وقد كانت أزمة برلين فى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ هى المسألة التى عكست بشكل واضح مدى الخصومة بين الجانبين . وكان المسئولون فى كل من واشنطون ولندن يتباحثون حول السبل التى يمكن بها تجميع الدول الأوروبية والمستعمرات التابعة لها وكذلك الولايات المتحدة لاتخاذ موقف مشترك فى حالة نشوب أعمال حربية مع روسيا . وفى حين كان الأمريكيون يريدون أن يتقدم الأوروبيون أولا بمشروعات خاصة بالأمن العسكرى - مثلما حدث بالنسبة لمشروع مارشال - فإنه لم يكن هناك شك فى تلك المرحلة حول مدى الجدية التى كانت تنظر بها الولايات المتحدة الى التحدى الشيوعى . فقد كان « الفزع الأحمر » المتزايد بالداخل تصاحبه اجراءات أكثر صرامة فى الخارج . وفى مارس ١٩٤٨ ، كان ترومان يطلب من الكونجرس أن يوافق على إعادة نظام التجنيد الاجبارى ، وهوطلب تمت الموافقة عليه بموجب قانون الخدمة الإلزامية الذى صدر فى يونيو من نفس العام . وقد دفع الى كل هذه الاجراءات الحصار السوفيتى للطرق البرية المؤدية الى برلين .

وفى حين أتاح عصر القوة الجوية للأمريكيين والبريطانيين محاكاة خداع ستالين، بنقل الإمدادات بطريق الجو الى برلين خلال الشهور الاحدى عشرة التالية حتى عاد الطريق البرى ، فقد كان هناك الكثيرون ممن يؤيدون إرسال قافلة عسكرية تشق طريقها بالقوة الى المدينة . ومن الصعب تصديق أن مثل هذه الخطوة لم يكن من الممكن أن تؤدى الى نشوب حرب . وكما حدث ، قامت الولايات المتحدة بموجب اتفاقية جديدة بنقل أسطول من قاذفات بـ ٢٩ الى المطارات البريطانية كبادرة تشير الى اهتمامها الجدى بالأمر .

وفى تلك الظروف ، امكن تحريك حتى أعضاء مجلس الشيوخ الإنعزاليين لتأييد المقترحات الخاصة بانشاء ما عرف باسم منظمة حلف شمال الأطلنطى تشترك الولايات المتحدة فى عضويتها إشتراكا كاملا - وأن يكون هدفها الاستراتيجى الرئيسى هو تزويد الدول الأوروبية بالمعونة الأمريكية فى حالة وقوع عدوان روسى عليها . وقد كانت منظمة حلف شمال الأطلنطى تعكس فى سنواتها الأولى المخاوف السياسية أكثر مما تعكس أية تقديرات عسكرية ، وكانت ترمز بذلك الى التحول التاريخى فى التقاليد الدبلوماسية الأمريكية من خلال توليها قيادة قوة الجناح الغربى المكرسة للمحافظة على التوازن الأوروبى بدل بريطانيا . وكانت المهمة الرئيسية من وجهة نظر الحكومتين الأمريكية والبريطانية هى ربط الولايات المتحدة وكندا بالموقعين على معاهدة بروكسل ، وتوسيع نطاق الوعد بالدعم المتبادل لدول مثل النرويج وإيطاليا ، التى كانت تشعر أيضا بعدم الأمان .

وفى اليوم الذى تم فيه التوقيع على المعاهدة الخاصة بمنظمة حلف شمال الأطلنطى ، كان للولايات المتحدة في واقع الأمر ١٠٠ر٠٠٠ جندى فقط فى أوروبا (بالمقارنة بـ ٣ ملايين فى عام ١٩٤٥) ، وكانت توجد فى أوروبا إثنتى عشرة فرقة فقط - سبع فرنسية وفرقتان بريطانيتان وفرقتان أمريكيتان وفرق بلجيكية - تتخذ مواقعها لصد أى هجوم سوفيتى فى اتجاه الغرب . وبالرغم من أن القوات الروسية فى تلك المرحلة لم تكن - بالحجم أو القدرة التى كانت تزعمها بعض الأصوات المنزعجة فى الغرب ، فإن عدم التوازن فى إجمالى قوات كل كتلة كان أمراً يدعو الى عدم الارتياح . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، زادت تلك المخاوف إثر ما تردد من أن الشيوعيين يستطيعون

إجتياح السهول الشمالية لألمانيا بنفس السرعة التى عبروا بها بالو ابان الحرب الكورية . وكان ذلك يعنى أنه فى الوقت الذى كانت تعتمد فيه استراتيجية حلف شمال الأطلنطى على نحو متزايد على أسلوب « الردع الشامل » للقاذفات الأمريكية طويلة المدى للرد على أى غزو سوفيتى ، كان هناك إلتزام ببناء قوات مسلحة تقليدية كبيرة كذلك . وكان يعنى ذلك بدوره ربط دول « الجناح » الغربى الثلاث ـ وهى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ـ بالتزامات عسكرية دائمة فى قارة أوروبا بدرجة كان يمكن أن تثير دهشة المخططين العسكريين فى كل دولة من تلك الدول فى الثلاثينيات .

وقد فعل حلف شمال الأطلنطى عسكريا مافعله مشروع مارشال اقتصاديا . فقد عمق انقسام أوروبا الى معسكرين عام ١٩٤٥ مع بقاء الدولتين المحايدتين بصورة تقليدية (سويسرا والسويد) ، وأسبانيا تحت حكم فرانكو ، وحالات خاصة معينة (فنلندا والنمسا ويوغسلافيا) فقط بعيدة عن أى جانب من الجانبين . وكان يتعين الرد على ذلك فى الوقت المناسب بقيام حلف وارسو الذى يسيطر عليه السوفييت . وقد جعل هذا الانقسام المتزايد ، بدوره ، إحتمالات اعادة توحيد المانيا بعيدة الى حد كبير . بالرغم من مشاعر القلق الفرنسية ، فإن القوات المسلحة الألمانية الغربية بدأت تبنى نفسها داخل نطاق حلف شمال الأطلنطى فى أواخر الخمسينيات ـ وهو اجراء منطقى ، إذا كان الغرب يريد فى الحقيقة أن يضيق الفجوة فى إجمالى عدد القوات . غير أن ذلك دفع الاتحاد السوفيتى لتطوير جيش المانى شرقى بالرغم من أن ذلك كان يتم وفق ضوابط خاصة . ومع دمج كل دولة المانية فى الحلف العسكرى الذى تتبعه ، أصبح من المحتم أن تنظر كلتا الكتلتين لاية محاولة المانية فى المستقبل لكى تصبح محايدة ، . بالقلق والشك باعتبارها ضربة موجهة لأمنهما الخاص .

فبالنسبة لروسيا ، تم تدعيم ذلك ، حتى بعد وفاة ستالين عام١٩٥٣ ، من خلال الايمان بأن أية دولة تتحول الى الشيوعية ، ينبغى ألا يسمح لها بأن تتخلى عن تلك العقيدة (« مبدأ بريجنيف » ، حسب الاسم الذى أطلق عليه فيما بعد) . وفى أكتوبر ١٩٥٣ ، اتفق مجلس الأمن القومى الأمريكى بصفة سرية على « إمكانية تحرير الدول الأوروبية الشرقية التابعة فقط عن طريق الحرب الشاملة أو بواسطة الروس أنفسهم » . وكما يقول بارتليت بايجاز فإن « أيا منهما لم يكن ممكناً » . ففى عام ١٩٥٣ ، أيضا ، تم على وجه السرعة إخماد ثورة إندلعت فى المانيا الشرقية . وفى عام ١٩٥٦ ، حركت روسيا ، التى أزعجها قرار المجر بالإنسحاب من حلف وارسو ، فرقها لغزو أراضى تلك الدولة وقمع استقلالها . وفى عام١٩٦١ أمر خروشوف ، اعترافاً منه بالهزيمة ، بإقامة سور برلين لمنع تدفق أصحاب المواهب الى الغرب . وفى عام ١٩٦٨ ، واجه التشيك نفس المصير الذى واجهه المجريون قبل ذلك باثنى عشر عاما ، بالرغم من أن الدماء التى أريقت كانت أقل . وقد كان كل اجراء من الاجراءات التى تتخذها القيادة السوفيتية العاجزة (بالرغم من دعايتها الرسمية) عن التصدى للجاذبية الايديولوجية أو الاقتصادية التى يتمتع بها الغرب ، يزيد من الانقسام بين الكتلتين .

ولم يكن الملمح الرئيسى الثانى للحرب الباردة ، الذى تمثل فى التصعيد الجانبى المستمر لها من أوروبا الى بقية دول العالم ، يبعث على الدهشة . فخلال الجزء الأكبر من فترة الحرب ذاتها ،

كان هناك تركيز شديد للغاية تقريبا للطاقات الروسية على التعامل مع التهديد الألمانى ، ولكن ذلك لم يكن يعنى أن موسكو قد تخلت عن مصلحتها السياسية فى مستقبل تركيا ، وايران ، والشرق الأقصى - وهو ما تم إيضاحه فى أغسطس ١٩٤٥ . ومن ثم ، كان من غير المحتمل الى حد كبير أن تقتصر خلافات روسيا مع الغرب حول المسائل الاوروبية جغرافيا على تلك القارة ، خاصة وأن المبادىء المختلف حولها كانت ذات أبعاد دولية عامة - مثل الحكم الذاتى فى مواجهة الأمن القومى ، والحرية الاقتصادية فى مواجهة التخطيط الاشتراكى ، وما الى ذلك . والأكثر من ذلك ، أن الحرب ذاتها أدت الى حدوث إضطرابات اجتماعية وسياسية واسعة من البلقان الى جزر الهند الشرقية ، وحتى فى الدول التى لم يتم اجتياحها مباشرة من قبل جيوش غازية (مثل الهند أو مصر) أدت تعبئة الأيدى العاملة والموارد و « الأفكار » الى حدوث تغيرات عميقة . فقد انكسرت النظم الاجتماعية التقليدية ، وفقدت الثقة فى الأنظمة الاستعمارية ، وانتعشت الأحزاب الوطنية السرية ، وقامت حركات المقاومة ، الملتزمة ليس فقط بتحقيق نصر عسكرى بل أيضا باحداث تحول سياسى .

وكان الوضع الدولى فى عام ١٩٤٥ يشهد إضطراباً سياسياً بدرجة كبيرة ، كان يمكن أن يشكل تهديداً للدول الكبرى المتطلعة لاستعادة الاستقرار القائم على السلام بأسرع وقت ممكن . غير أن ذلك أيضا كان ممكن أن يكون فرصة لكل من الدولتين العظميين ، بما لديهما من مبادىء عالمية ، لدعوة الشعوب التى خرجت من حطام النظام القديم المتهاوى الى تأييدهما . فخلال الحرب نفسها ، قدم الحلفاء يد العون لكافة الحركات المقاومة التى كانت تناضل ضد المستبدين الألمان واليابانيين . وكان من الطبيعى بالنسبة لتلك الجماعات أن تأمل فى استمرار تلك المساعدة بعد عام ١٩٤٥ ، حتى فى الوقت الذى انشغلت فيه بالصراع على السلطة مع الجماعات الأخرى المنافسة لها . وحيث أن بعض تلك الجماعات الحزبية كانت شيوعية ، وكانت الأخرى معادية تماماً للشيوعية ، فإن ذلك جعل من الصعب أكثر من ذى قبل على صانعى القرار فى موسكو وواشنطون فصل تلك الخلافات الاقليمية عن إهتماماتهم العالمية . وقد أثبتت اليونان ويوغسلافيا بالفعل كيف أن نزاعاً محلياً وداخليا يمكن أن يكتسب بشكل سريع أهمية دولية بالغة .

وكان أول نزاع خارج نطاق النزاعات الأوروبية المتعددة بين روسيا والغرب ناجماً عن الترتيبات المؤقتة وقت الحرب . ففى خلال الفترة من عام ١٩٤١ الى عام ١٩٤٣ ، وضعت ايران تحت الحماية العسكرية لثلاث دول ، لضمان أن تظل داخل معسكر الحلفاء من ناحية ، ولضمان ألا تحصل أية دولة من دول الحلفاء على نفوذ اقتصادى لاتستحقه لدى نظام الحكم فى طهران من ناحية أخرى . وعندما لم تسحب موسكو حاميتها فى مطلع عام ١٩٤٦ ، وكان يبدو أنها بدلاً من ذلك تشجع الحركات الانفصالية الشيوعية الموالية لها فى الشمال ، زادت الاعتراضات البريطانية التقليدية للنفوذ الروسى غير اللازم فى هذا الجزء من العالم ، وفاقتها الاحتجاجات الشديدة من قبل حكومة ترومان . وأدى انسحاب القوات الروسية ، الذى أعقبه على الفور قيام الجيش الإيرانى بقمع المحافظات الشمالية وكذلك حزب ثورة (الشيوعى) نفسه الى ارتياح كبير فى واشنطون ، مما أكد

ايمان ترومان بجدوى استخدام « اللهجة المتشددة » مع السوفييت . وقد أوضحت هذه القضية ، على حد قول أولام ، « معنى الاحتواء قبل أن يدخل المبدأ حيز التنفيذ الفعلى » ، وهيأت واشنطون من الناحية النفسية لأن ترد بنفس الطريقة على الأنباء المتعلقة بقيام الروس بعدة أنشطة فى أماكن أخرى .

ومن ثم ، فإن استمرار الحرب الأهلية فى اليونان ، وضغط موسكو على الأتراك لتقديم تنازلات عند المضايق وفى منطقة كارس الحدودية ، وإعلان الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ أنه لم يعد فى استطاعتها أن تحافظ على ضماناتها لهاتين الدولتين ، أدى الى خلق تجاوب أمريكى على مستوى عام (تمثل فى « مبدأ ترومان ») الذى كان بالفعل فى طور ولادته . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تدعو منذ وقت مبكر ، فى إبريل عام ١٩٤٦ ، الى الحاجة الى دعم المملكة المتحدة ومواصلات الكومنولث البريطانى . ويوضح القبول المتزايد لوجهات النظر تلك والطريقة التى بدأت تربط بها واشنطون بين الأزمات المختلفة على طول « الخط الشمالى » لتلك الدول التى كانت تقف فى طريق التوسع الروسى داخل شرقى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، يوضح مدى السرعة التى كان يتم بها التوفيق بين عناصر السياسة الخارجية الأمريكية المثالية ، ان لم يكن ابدالها تماماً بالحسابات الجيوبولتيكية .

وبهذا التصور تتقدم الشيوعية على الصعيد العالمى ، كانت نظرة الدول الغربية للتفسيرات التى تحدث فى الشرق الأقصى . . فبالنسبة للهولنديين ، الذين كان سيتم طردهم فى وقت قريب من « جزر الهند الشرقية » على يد الحركة الوطنية ذات القاعدة الواسعة بقيادة سوكارنو ، أو الفرنسيين الذين سرعان ماتورطوا فى صراع مسلح مع الفيتناميين بقيادة هوشى منه ، أو البريطانيين الذين سرعان ما انغمسوا فى حرب للتصدى للتمرد فى الملايو ، فإن ردهم كدول استعمارية قديمة ربما كان سيكون نفس الرد حتى لو لم يكن هناك شيوعيون شرقى السويس . (ومن ناحية أخرى ، فإنه مع أواخر الأربعينيات ، ثبت أنه من المفيد كسب تعاطف واشنطون ، وبالنسبة لفرنسا الحصول على معونتها العسكرية بإدعاء أن المتمردين يتلقون تعليماتهم من موسكو) . غير أن صدمة الولايات المتحدة « لفقدان » الصين كانت شديدة بدرجة كبيرة تفوق تلك التحديات التى كانت تواجهها فى أقصى الجنوب . فمنذ المحاولات التبشيرية الأمريكية فى القرن التاسع عشر ومابعده ، تم بذل جهود ثقافية وسيكلوجية هائلة (ولكنها أقل كثيراً من الناحية المالية) من جانب الولايات المتحدة فى تلك الأراضى الواسعة المزدحمة بالسكان . وقد تزايد ذلك ووصل الى معدلات أكبر من خلال التغطية الصحفية لحكومة شانج كاى شيك إبان الحرب نفسها .

وقد كانت الولايات المتحدة تشعر ، بالمعنى الذى يتجاوز المفهوم الدينى ، بأن لديها « رسالة » فى الصين . ففى حين كان خبراء وزارة الخارجية والقوات المسلحة الأمريكية على علم بشكل متزايد بفساد وعدم كفاءة الكومنتانج ، فإن تصوراتهم لم يكن يشاركهم فيها عموما الرأى

العام ، خصوصا اليمين الجمهورى الذى بدأ فى أواخر الأربعينيات يرى السياسات الدولية بلونين محددين ، هما الأبيض والأسود .

وقد وضعت الاضطرابات والشكوك السياسية التى انتشرت فى جميع أنحاء الشرق فى تلك الأيام ، واشنطون فى مازق متكررة . فمن ناحية ، لم يكن بالإمكان رؤية الجمهورية الأمريكية تساند أنظمة العالم الثالث الفاسدة أو الإمبراطوريات الاستعمارية المخلة . ومن ناحية أخرى ، لم تكن ترغب فى أن تنتشر « قوى الثورة » أبعد من ذلك ، حيث أن ذلك (كما كان يقال) من شأنه دعم نفوذ موسكو . وقد كان من السهل نسبيا تشجيع البريطانيين على الإنسحاب من الهند فى عام ١٩٤٧ ، بعد أن إتجهت الى تطبيق نظام برلمانى ديموقراطى بزعامة نهرو . كما أمكن القيام بنفس الشيء من خلال الضغط على الهولنديين للرحيل عن إندونيسيا فى عام ١٩٤٩ ، على الرغم من أن واشنطن كانت لاتزال تشعر بالقلق من جراء تنامى عمليات التمرد الشيوعى هناك ـ كما فعلت فى الفلبين (التى حصلت على استقلالها فى عام ١٩٤٦) .

غير أنه فى أماكن أخرى كان« التردد » أكثر وضوحا . فبدلا من المضى قدما فى تنفيذ الأفكار السابقة المتعلقة بالتحول الاجتماعى واسع النطاق ونزع سلاح المجتمع اليابانى على سبيل المثال ، إتجه المخططون الأمريكيون بشكل متزايد نحو أفكار اعادة بناء الاقتصاد اليابانى من خلال الشركات العملاقة (الزيباتسو) ، بل ونحو تشجيع بناء قوات مسلحة خاصة لليابان ـ لتخفيف الأعباء الاقتصادية والعسكرية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة من ناحية ، ولضمان أن تصبح اليابان قلعة معادية للشيوعية فى آسيا ، من ناحية أخرى . وقد كان هذا التشدد فى موقف واشنطون فى عام ١٩٥٠ نتيجة لعاملين . العامل الأول هو الهجمات المتزايدة على سياسات « الاحتواء » الأكثر مرونة التى كان يتبعها ترومان وآتشيسون ،ليس فقط من جانب النقاد الجمهوريين وجوما كارثى « مطارد الشيوعية » الذى سطع نجمه سريعا ، ولكن أيضا من جانب المتشددين الجدد داخل الحكومة الأمريكية ذاتها من أمثال لويس جونسون ، وجون فوستر دالاس ، ودين راسك ، وبول نيتز ـ مما إضطر ترومان الى التصرف بحزم أكبر من أجل حماية جبهته السياسية الداخلية .

وكان العامل الثانى هو الهجوم الذى شنته كوريا الشمالية عبر خط العرض (٣٨) فى يونيو ١٩٥٠ ، والذى سرعان مافسرته الولايات المتحدة بأنه ليس الا جزءاً من خطة عدوانية رئيسية دبرتها موسكو . وكان كلا العاملين هما اللذان اعتمدت عليهما تلك القوى فى واشنطون التى كانت ترغب فى انتهاج سياسة أكثر فعالية وأكثر ميلا للحرب لوقف هذا الفساد . فقد كتب ستيوارت آلسوب الصحفى ذو النفوذ ، مستخدما التشبيه المألوف ـ للعبة بولنج ذات عشرة قوارير خشبية ، يقول « اننا بصدد فقدان آسيا سريعاً » ، وكان الكرملين هو الخصم الطموح الذى يضرب بقوة .

« لقد كانت القارورة الخشبية الأمامية هى الصين . وقد سقطت بالفعل . أما القارورتان فى الصف الثانى فهما بورما والهند الصينية . واذا سقطتا ، فإنه من المؤكد أن القوارير الثلاث فى الصف التالى ، وهى سيام والملايو واندونيسيا ، سوف تسقط بدروها . وإذا سقطت البقية

الباقية من آسيا ،فإن الجاذبية النفسية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن ذلك سوف تجر الى أسفل بالتأكيد القوارير الأربع فى الصف الرابع وهى الهند ، وباكستان ، واليابان والفلبين » .

وقد أثرت نتائج هذا التغير فى التفكير على السياسة الأمريكية فى جميع أنحاء شرق آسيا . وكانت الدلالة الأوضح على هذا التغير ، التصاعد السريع للتأييد العسكرى لكوريا الجنوبية ـ ذات النظام البغيض والمستبد ، والذى كان يجب أن يشارك فى تحمل اللوم على نشوب الصراع ، ولكنه كان فى ذلك الوقت يعتبر ضحية بريئة . وسرعان ماجرى تعزيز الدعم الجوى والبحرى الأمريكى المبكر بفرق من الجيش ومشاة الأسطول ، مما أتاح لماك آرثر شن هجومه المضاد القوى (إنشون) ، الى ان دفع تقدم قوات الأمم المتحدة شمالا بدوره الى تدخل الصين نفسها ، فى أكتوبر / نوفمبر ١٩٥٠ .

وقد اضطر الأمريكيون ، الذين امتنعوا عن استخدام القنابل الذرية ، الى خوض حملة تذكر بحرب الخنادق التى دارت فى الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ . وعند التوصل الى وقف لاطلاق النار فى يونيو ١٩٥٣ ، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت حوالى ٥٠ بيلون دولار على هذه الحرب ، وأرسلت أكثر من ٢ مليون جندى الى منطقة القتال ، خسرت منهم أكثر من ٥٤٫٠٠٠ جندى . وفى الوقت الذى احتوت فيه الولايات المتحدة الشمال ، فإنها خلقت لنفسها أيضاً التزاماً عسكرياً كبيراً وطويل الأمد تجاه الجنوب كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، التراجع عنه .

وقد أدى هذا القتال الى حدوث تغييرات هامة فى السياسة الأمريكية فى مناطق أخرى من آسيا . ففى عام ١٩٤٩ ، كف الكثيرون فى حكومة ترومان عن تأييد شيانج كاى شيك استياء منه ، وكانوا ينظرون الى الحكومة « العميلة » فى تايوان باحتقار شديد ، ويفكرون فى أن يحذوا حذو البريطانيين فى الاعتراف بالنظام الشيوعى الذى يتزعمه ماو . غير أنه فى غضون عام آخر ، كانت تايوان تلقى التأكيد والحماية من الأسطول الأمريكى ، واعتبرت الصين عدواً لدوداً قد يكون من الضرورى (على الأقل من وجهة نظر ماك آرثر) إستخدام الأسلحة الذرية ضده ، للتصدى لعدوانه .

وبالنسبة لاندونيسيا ، التى تنحصر أهميتها فيما تمتلكه من مواد خام وصادرات غذائية ، تم تقديم المساعدات الى الحكومة الجديدة حتى ، يتسنى لها مقاومة المتمردين الشيوعيين . وفى الملايو ، جرى تشجيع البريطانيين على أن يفعلوا نفس الشىء . وفى الهند الصينية ، فإنه فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة لاتزال تضغط على الفرنسيين لإقامة نظام حكم نيابى بدرجة أكبر ، فإنها كانت مستعدة آنذاك لإرسال كميات كبيرة من الأسلحة والمال لمحاربة الفييت منه . واتجهت الولايات المتحدة بشكل متزايد الى تقديم ضمانات إقليمية عسكرية خصوصاً بعد أن أصبح دالاس وزيرا للخارجية ولم تعد الولايات المتحدة مقتنعة بأن الجاذبية المعنوية والثقافية للحضارة الأمريكية تكفى لمنع انتشار الشيوعية .

وفى أغسطس عام ١٩٥١ ، أكدت اتفاقية تم التوصل اليها من جديد ، حقوق الولايات المتحدة الجوية والبحرية فى الفلبين والتزامها بالدفاع عن تلك الجزر . وبعد أيام قليلة ، وقعت واشنطون اتفاقية أمن ثلاثية مع أستراليا ونيوزيلندا . وبعد أسبوع واحد تم فى نهاية الأمر توقيع اتفاقية سلام مع اليابان ، تنهى من الناحية القانونية حرب المحيط الهادى وتعيد السيادة الكاملة للدولة اليابانية ـ غير أنه فى نفس اليوم ، تم توقيع اتفاقية أمنية تقضى ببقاء القوات الامريكية فى الجزر اليابانية وفى أوكيناوا . وظلت سياسة واشنطون تجاه الصين الشيوعية معادية بلا هوادة ، ومتعاونة مع تايوان على نحو متزايد حتى بالنسبة للمواقع الامامية الصغيرة مثل كيمو وماتسو .

وكان العنصر الكبير الثالث فى الحرب الباردة هو سباق التسلح المتزايد بين الكتلتين ، الى جانب اقامة أحلاف عسكرية معاونة . وفيما يتعلق بالأموال التى كان يجرى انفاقها ، فانه لم يكن هناك تكافؤ فى هذا الاتجاه ، كما يبين الجدول رقم ٣٧ .

وقد عكست الطفرة الهائلة فى نفقات الدفاع الامريكية لعدة سنوات بعد عام ١٩٥٠ بوضوح تكاليف الحرب الكورية ، وايمان واشنطون بأنها فى حاجة الى اعادة التسليح فى عالم يسيطر عليه شبح التهديد . وكان الانخفاض الذى حدث بعد عام ١٩٥٣ نتيجة لمحاولة ايزنهاور السيطرة على « الصناعة العسكرية » قبل أن تلحق الضرر بالمجتمع والاقتصاد . وقد عكست الزيادات التى حدثت فى ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ أزمتى حائط برلين والصواريخ الكوبية . وأوضحت الطفرة التى حدثت بعد عام ١٩٦٥ فى الانفاق مدى الالتزام الأمريكى المتزايد فى جنوب شرقى آسيا . وبالرغم من أن الأرقام السوفيتية هى مجرد تقديرات وأن سياسة موسكو كان يكتنفها الغموض ، فإنه قد يكون من الإنصاف استنتاج أن عملية الحشد العسكرى التى قامت بها خلال الفترة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٥ كان الباعث عليها مشاعر القلق من أن الحرب مع الغرب سوف تؤدى الى حدوث هجمات جوية مدمرة على الأراضى الروسية مالم تتم زيادة أعداد طائراتها وصواريخها الى حد كبير .

وتعكس التخفيضات التى حدثت خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٧ دبلوماسية الوفاق الدولى التى إنتهجها خروشوف إلى جانب الجهود الرامية إلى توجيه الأموال نحو توفير السلع الاستهلاكية . وكانت عملية الحشد القوى التى حدثت بعد الفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٠ انعكاسا لتدهور العلاقات مع الغرب ، والشعور بالمهانة بسبب الأزمة الكوبية ، والتصميم على الاحتفاظ بالقوة فى كافة فروع القوات المسلحة .

وقد كانت عملية الحشد الأكثر تواضعا فى الصين الشيوعية إنعكاسا لنموها الاقتصادى كأى شيء آخر ، الا أن الزيادات التى طرأت على نفقات الدفاع فى الستينيات توحى بأن بكين كانت مستعدة لدفع ثمن خلافها مع موسكو . وبالنسبة للدول الأوروبية ، تبين الأرقام الواردة فى الجدول رقم ٣٧ زيادة بريطانيا وفرنسا بدرجة كبيرة لنفقاتهما الدفاعية إبان الحرب الكورية ، واستمرار تصاعد النفقات الفرنسية حتى عام ١٩٥٤ بسبب تورطها فى الهند الصينية . غير أنه بعد ذلك ، سمحت تلك الدولتين ، وكذلك ألمانيا الغربية وايطاليا واليابان بدورها ، بزيادات متواضعة فقط

جدول رقم (٣٧) نفقات الدفاع بالدول الكبرى
١٩٤٨ - ١٩٧٠
(بلايين الدولارات)

التاريخ	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	المانيا الغربية	فرنسا	المملكة المتحدة	ايطاليا	اليابان	الصين
١٩٤٨	١٠ر٩	١٣ر١	—	٠ر٩	٣ر٤	٠ر٤	—	—
١٩٤٩	١٣ر٥	١٣ر٤	—	١ر٢	٣ر١	٠ر٥	—	٢ر٠
١٩٥٠	١٤ر٥	١٥ر٥	—	١ر٤	٢ر٣	٠ر٥	—	٢ر٥
١٩٥١	٣٣ر٣	٢٠ر١	—	٢ر١	٣ر٢	٠ر٧	—	٣ر٠
١٩٥٢	٤٧ر٨	٢١ر٩	—	٣ر٠	٤ر٣	٠ر٨	—	٢ر٧
١٩٥٣	٤٩ر٦	٢٥ر٥	—	٣ر٤	٤ر٥	٠ر٧	٠ر٣	٢ر٥
١٩٥٤	٤٢ر٧	٢٨ر٠	—	٣ر٦	٤ر٤	٠ر٨	٠ر٤	٢ر٥
١٩٥٥	٤٠ر٥	٢٩ر٥	١ر٧	٢ر٩	٤ر٣	٠ر٨	٠ر٤	٢ر٥
١٩٥٦	٤١ر٧	٢٦ر٧	١ر٧	٣ر٦	٤ر٥	٠ر٩	٠ر٤	٥ر٥
١٩٥٧	٤٤ر٥	٢٧ر٦	٢ر١	٣ر٦	٤ر٣	٠ر٩	٠ر٤	٦ر٢
١٩٥٨	٤٥ر٥	٣٠ر٢	١ر٢	٣ر٦	٤ر٤	١ر٠	٠ر٤	٥ر٨
١٩٥٩	٤٦ر٦	٣٤ر٤	٢ر٦	٣ر٦	٤ر٤	١ر٠	٠ر٤	٦ر٦
١٩٦٠	٤٥ر٣	٣٦ر٩	٢ر٩	٣ر٨	٤ر٦	١ر١	٠ر٤	٦ر٧
١٩٦١	٤٧ر٨	٤٣ر٦	٣ر١	٤ر١	٤ر٧	١ر٢	٠ر٤	٧ر٩
١٩٦٢	٥٢ر٣	٤٩ر٩	٤ر٣	٤ر٥	٥ر٠	١ر٣	٠ر٥	٩ر٣
١٩٦٣	٥٢ر٢	٥٤ر٧	٤ر٩	٤ر٦	٥ر٢	١ر٦	٠ر٤	١٠ر٦
١٩٦٤	٥١ر٢	٤٨ر٧	٤ر٩	٤ر٩	٥ر٥	١ر٧	٠ر٦	١٢ر٨
١٩٦٥	٥١ر٨	٦٢ر٣	٥ر٠	٥ر١	٥ر٨	١ر٩	٠ر٨	١٣ر٧
١٩٦٦	٦٧ر٥	٦٩ر٧	٥ر٠	٥ر٤	٦ر٠	٢ر١	٠ر٩	١٥ر٩
١٩٦٧	٧٥ر٤	٨٠ر٩	٥ر٣	٥ر٨	٦ر٣	٢ر٢	١ر٠	١٦ر٣
١٩٦٨	٨٠ر٧	٨٥ر٤	٤ر٨	٥ر٨	٥ر٦	٢ر٢	١ر١	١٧ر٨
١٩٦٩	٨١ر٤	٨٩ر٨	٥ر٣	٥ر٧	٥ر٤	٢ر٢	١ر٣	٢٠ر٢
١٩٧٠	٧٧ر٨	٧٢ر٠	٦ر١	٥ر٩	٥ر٨	٢ر٤	١ر٣	٢٣ر٧

(وإنخفاض بين الحين والآخر) فى الإنفاق الدفاعى . وبصرف النظر عن نمو الصين ـ وتلك الأرقام ليست دقيقة أيضا ـ كان نمط الإنفاق على السلاح فى الخمسينيات والستينيات لايزال يعطى الانطباع بوجود عالم ثنائى القطب .

ولعل الطابع متعدد المستويات والجوانب لسباق التسلح كان ينطوى على أهمية أكبر مما تنطوى عليه الارقام . فبالرغم من أن نجاح الروس فى صناعة القنبلة الذرية الخاصة بهم عام ١٩٤٩ كان له وقع الصدمة على الولايات المتحدة ، فقد كانت تؤمن بأن بإمكانها الحاق أضرار بالغة بالإتحاد السوفيتى فى حالة وقوع حرب بينهما بالقنابل الذرية تفوق ما يستطيع الإتحاد السوفيتى الحاقة بها . ومن ناحية أخرى ، فإنه كما ورد فى مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ٦٨ فى يناير ١٩٥٠ التى إتسمت بطابع أيديولوجى قوى ، كان لابد من « زيادة قوتنا الجوية والبرية والبحرية العامة بأسرع مايمكن ، وكذلك قوة حلفائنا إلى الدرجة التى لا تعتمد فيها عسكرياً إلى حد كبير على الإسلحة الذرية » .

وخلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ تضاعف فى الواقع حجم القوات البرية ثلاث مرات ، وبالرغم من أن الكثير من ذلك كان مرجعه إلى استدعاء جنود الاحتياط للقتال فى كوريا ، فقد كان هناك تصميم على تحويل حلف شمال الأطلنطى من مجموعة التزامات عسكرية عامة إلى حلف له أساس من الواقع ـ لمنع حدوث اجتياح سوفيتى لأوروبا الغربية ، وهو ما كان يخشى المخططون الأمريكيون والبريطانيون من احتمال وقوعه فى ذلك الوقت . وبالرغم من أنه لم يكن هناك إحتمال حقيقى لأن يتم تشكيل تسعين فرقة للحلفاء على الأسس الواردة فى اتفاقية لشبونة عام ١٩٥٢ ، فقد كان هناك بالرغم من ذلك تصعيد له مغزاه فى الالتزامات العسكرية تجاه أوروبا ـ من فرقة أمريكية واحدة الى خمس فرق فى عام ١٩٥٣ ، مع موافقة بريطانيا على مرابطة أربع فرق فى المانيا ، الأمر الذى أدى إلى حدوث توازن معقول مع منتصف الخمسينيات ، حينما تمت زيادة حجم الجيش الألمانى الغربى للتعويض عن التخفيضات التى أجرتها كل من لندن وباريس .

وبالاضافة إلى ذلك ، كانت هناك زيادات ضخمة فى نفقات الحلفاء على قواتهم الجوية حتى بلغ عدد أفرادها لدى حلف شمال الأطلنطى نحو ٥٫٢٠٠ عام ١٩٥٣ . وفى حين أنه ليس معروفاً الا القليل عن نمو الجيش السوفيتى وسلاح طيرانه فى تلك السنين ، فإن من الواضح أن زوكوف كان مشغولا بعملية إعادة تنظيم واسعة للقوات المسلحة السوفيتية فى أعقاب وفاة ستالين ـ بالتخلص من أعداد كبيرة من الجنود الذين كانت تصل درجة استعدادهم إلى النصف ، وجعل الوحدات أكثر قوة وحركة وتماسكاً ، واستبدال المدفعية الثقيلة بالصواريخ ، وباختصار ، توفير قدرة أكبر كثيرا لقواته على العمل الهجومى مما كان لديها فى ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ حينما كان الغرب يخشى كثيرا التعرض للهجوم . وفى نفس الوقت ، فإنه من الواضح أن روسيا أيضاً كانت تخصص النسبة الأكبر من تلك الزيادات فى الميزانية للقوة الجوية الدفاعية والهجومية .

وقد انفتح مجال ثان جديد تماما لسباق التسلح بين الشرق والغرب فى البحر ، على الرغم من أن ذلك كان يجرى أيضا بطريقة غير منتظمة . فقد كانت البحرية الأمريكية قد أنهت حربها فى

المحيط الهادى وخرجت منها منتصرة ، بفضل الاداء القوى لقوات العمل المكونة من حاملاتها السريعة وأسطول غواصاتها ، وكانت البحرية الملكية تشعر أيضاً بأنها خاضت « حربا جيدة » ، بطريقة حاسمة تفوق الحرب البحرية التى ظلت دون حسم خلال الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . غير أن ظهور القنابل الذرية (خصوصاً فى التجارب العملية ضد العديد من السفن الحربية) التى يتم حملها بواسطة القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى أو للصواريخ ، القى بظلاله فيما يبدو على مستقبل الأدوات التقليدية للحرب البحرية وحتى على حاملات الطائرات نفسها . وقد تعرضت هاتان القوتان البحريتان لضغط شديد على إثر التخفيضات التى أجريت بعد عام ١٩٤٥ على نفقات الدفاع و« ترشيد » عمل الأسلحة المستقلة بدمجها فى وزارة موحدة للدفاع . وقد أنقذهما ، إلى حد ما على الأقل ، نشوب الحرب الكورية التى شهدت مرة أخرى عمليات إنزال برمائية ، وهجمات جوية من على ظهور حاملات الطائرات ، واستخداماً ذكياً للقوة البحرية الغربية . كما تمكنت البحرية الأمريكية من الانضمام إلى النادى النووى بقيامها ببناء طراز جديد من الحاملات الضخمة ، وامتلاك قاذفات هجومية مزودة بالأسلحة الذرية ، وقيامها بصورة مدروسة فى أواخر الخمسينيات ببناء غواصات نووية قادرة على إطلاق صواريخ باليستية طويلة المدى . وقد احتفظ البريطانيون ، الذين كانوا أقل قدرة على صنع الحاملات الحديثة ، بحاملات « الكوماندو » المعدلة لاستخدامها فيما عرف باسم الحروب السريعة ، كما سعوا ، شأنهم شأن الفرنسيين ، إلى إيجاد رادع يعتمد على الغواصات . واذا كانت الأساطيل الغربية كلها بحلول عام ١٩٦٥ تمتلك عدداً أقل من السفن والجنود مما كان لديها فى عام ١٩٤٥ ، فإن قدراتها بالتأكيد كانت أكثر قوة .

غير أن الحافز الأكبر على إستمرار الانفاق على الاساطيل الغربية تلك ، كان يتمثل فى عملية بناء الأسطول السوفيتى . ففى خلال الحرب العالمية الثانية نفسها ، لم تحقق البحرية الروسية الكثير على الرغم من سلاح غواصاتها الكبير ، كما أن معظم أفرادها كانوا يشتركون فى المعارك البرية (أو يتلقون المساعدة من الجيش عند معابر الأنهار) . وبعد عام ١٩٤٥ ، سمح ستالين ببناء عدد أكبر من الغواصات على أساس التصميمات الألمانية المتفوقة ، ربما لاستخدامها فى الدفاع عن الشواطىء الممتدة . إلا أنه كان يفضل أيضا بناء أسطول أكبر حجما يضم سفناً حربية وحاملات طائرات . وقد أوقف خروشوف على وجه السرعة هذا المشروع الطموح ، حيث لم يكن يرى فائدة فى بناء سفن حربية ضخمة ، باهظة التكاليف فى عصر الصواريخ النووية . وكانت وجهات نظره فى ذلك متماثلة مع وجهات نظر العديد من السياسيين ومارشالات الجو فى الغرب .

ولعل هذا الافتراض هو الأمثلة المتكررة لإستخدام القوة البحرية من جانب أكثر أعداء روسيا إحتمالاً ـ مثل الهجوم البريطانى ـ الفرنسى ، إنطلاقا من قواعد بحرية ، على السويس فى عام ١٩٥٦ ، وانزال القوات الأمريكية فى لبنان فى عام ١٩٥٨ (وبالتالى كبح جماح السوريين الذين يساندهم الروس) ، وخصوصا الحصار الوقائى الذى ضربته السفن الحربية الأمريكية حول كوبا فى المواجهة الحامية التى عرفت باسم أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ . وكان الدرس الذى استخلصه الكرملين من تلك الاحداث أنه حتى يتوفر لروسيا كذلك سلاح بحرى قوى فإنها ستظل فى وضع

سيىء وخطير فى مجال توازن القوى العالمية ـ وهى نتيجة تعززت بتحرك البحرية الأمريكية السريع نحو بناء غواصات مزودة بصواريخ بولاريس فى مطلع الستينيات . وكانت النتيجة هى حدوث توسع كبير فى كافة أنواع سفن البحرية الروسية ـ مثل الطرادات والمدمرات ، والغواصات من كافة الأنواع ، وحاملات الطائرات ـ وتوسع كبير فى انتشارها فيما وراء البحار ، تحدياً للسيطرة البحرية من جانب الغرب فى البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الهندى ، مثلا ، على نحو لم يحاوله ستالين على الإطلاق .

غير أن هذا الشكل من أشكال التحدى يمكن اعتباره تحدياً تقليدياً ، كما يتضح من خلال المقارنات العديدة التى كان يجريها المراقبون بين عملية الحشد التى قام بها الادميرال جورشكوف وتلك التى قام بها تيربيتز قبل ذلك بأربعين عاما . وحتى إذا بدا أن الاتحاد السوفيتى ملتزم « بسباق بحرى جديد » ، فسوف تمضى عشرات السنين قبل أن يتمكن من الوصول إلى مستوى قوات العمل المكونة من حاملات الطائرات الباهظة التكاليف التابعة للبحرية الأمريكية . وكان الجانب « الثورى » الحقيقى لسباق التسلح الذى بدأ بعد عام ١٩٤٥ يحدث فى مجال آخر ، هو مجال الأسلحة الذرية والصواريخ بعيدة المدى اللازمة لاطلاقها فبالرغم من الخسائر المروعة التى نجمت عن القاء القنابل الذرية فى هيروشيما وناجازاكى ، فقد كان لا يزال هناك الكثيرون ممن يرون فى الاسلحة الذرية « مجرد قنبلة أخرى » وليست حداً فاصلاً فى تاريخ القدرة البشرية على الدمار .

وزيادة على ذلك ، فإنه فى أعقاب فشل خطة باروخ عام ١٩٤٦ لتدويل عمليات تطوير القوة الذرية ، كان هناك تفكير مطمئن بأن الولايات المتحدة تمتلك الاحتكار النووى وكذلك القاذفات الاستراتيجية التابعة للقيادة الجوية التى تعوض عن التفوق السوفيتى الكبير فى القوات البرية وتكون رادعا له . وقد كانت الدول الأوروبية الغربية بصفة خاصة مطمئنة إلى أن أى غزو عسكرى روسى سيواجه بعمليات قصف جوى أمريكى (وبريطانى فيما بعد) بالأسلحة النووية .

ولقد غيرت الابتكارات التكنولوجية ، ومظاهر التقدم السوفيتى فيها بصفة خاصة ، من كل ذلك . فقد أدى التفجير الروسى الناجح للقنبلة الذرية فى عام ١٩٤٩ (وذلك قبل الموعد الذى تكهنت به معظم التقديرات الغربية) إلى كسر الاحتكار الأمريكى . وكان مما يبعث على القلق كذلك بناء قاذفات روسية بعيدة المدى خصوصا من طراز بيسون ، التى لم يكن يفترض فى منتصف الخمسينيات أن لديها القدرة على الوصول إلى الولايات المتحدة فحسب ، بل كان يفترض أيضا (بصورة خاطئة) وجودها بأعداد كبيرة إلى الحد الذى أدى إلى وجود « فجوة فى القاذفات » . وفى حين أن الجدل الناجم عن ذلك كان يشير إلى صعوبة الحصول على أدلة قوية حول القدرات الروسية وإلى ميل سلاح الجو الأمريكى إلى المبالغة فيها ، فقد كان لابد أن تمضى بضع سنوات أخرى قبل أن تنتهى مرحلة المنعة الأمريكية .

وكانت واشنطون قد وافقت فى عام ١٩٤٩ على إنتاج قنبلة جديدة « أكثر تفوقاً » (هى القنبلة الهيدروجينية) ذات قدرة تدميرية أكبر بشكل مذهل . وبدا أن ذلك سيتيح للولايات المتحدة مرة

أخرى ميزة حاسمة ، وشهد مطلع الخمسينيات حتى منتصفها ، من خلال خطب فوستر دالاس التى تبعث على الانزعاج والخطط الخاصة بسلاح الطيران الأمريكى ، التزاماً بالردع الشامل لروسيا أو الصين فى حالة نشوب حرب جديدة . وفى حين أدى هذا المبدأ فى حد ذاته إلى خلق شعور بعدم الارتياح داخل حكومة ترومان وأيزنهاور ـ مما أدى إلى عملية حشد للقوات التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية (أى الميدانية) كبدائل لخوض المعركة الفاصلة الكبرى ـ فقد جاءت الضربة الرئيسية لتلك الاستراتيجية من الجانب الروسى .

ففى عام ١٩٥٣ ، أجرت روسيا تجاربهاعلى قنبلتها الهيدروجينية بعد تسعة شهور فقط من إجراء الولايات المتحدة لتجاربها . وزيادة على ذلك ، كرست الحكومة السوفيتية موارد ضخمة لإستغلال التكنولوجيا الحربية الألمانية فى مجال الصواريخ . وفى عام ١٩٥٥ ، كان الاتحاد السوفيتى ينتجْ على نطاق واسع صواريخ باليستية متوسطة المدى (من طراز اس اس ٣) ؛ وفى عام ١٩٥٧ أطلق الإتحاد السوفيتى صاروخ باليستى عابر للقارات يبلغ مداه خمسة آلاف ميل مستخدما نفس الصاروخ الذى أطلق « سبوتنيك » ، وهو أول قمر صناعى أطلق من الأرض ليتخذ مداراً له فى الأجواء العليا فى شهر أكتوبر من نفس العام .

وعلى اثر الصدمة التى أصابت واشنطون من جراء تلك الانجازات الروسية وما ينطوى عليه من احتمال تعرض المدن الأمريكيه وقوات القاذفات التابعة للولايات المتحدة لهجوم سوفيتى مفاجىء ، فقد خصصت الحكومة الأمريكية موارد ضخمة للإنفاق على مشاريع إنتاج صواريخ باليستية عابرة للقارات لسد ما أطلق علية إسم « فجوة الصواريخ » . غير أن سباق التسلح النووى لم يكن قاصرا على مثل تلك الأنظمة . فاعتباراً من عام ١٩٦٠ ، كان كل جانب يقوم على وجه السرعة بتطوير قدرته على إطلاق صواريخ باليستية من الغواصات . وفى ذلك الوقت ، تم إنتاج مجموعة كاملة من الأسلحة النووية الميدانية والصواريخ قصيرة المدى . وقد اقترن كل ذلك بصراعات فكرية من قبل المخططين الاستراتيجيين والمحللين المدنيين فى « دوائر الفكر » حول كيفية مواجهة المراحل المختلفة للتصعيد ، فيما وصف وقتئذ باستراتيجية « الرد المرن » .

ومهما كان وضوح الحلول المقترحة ، فإن أياً منها لم يستطع الهروب من المشكلة الرهيبة المتمثلة فى أنه سيكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، ادخال الأسلحة النووية ضمن الأساليب التقليدية للقتال فى الحرب التقليدية (وسرعان ما تم ادراك أن الهجمات الميدانية بالقنابل النووية يمكن أن تدمر ، مثلا ، معظم المانيا) . كذلك فإنه إذا تم اللجوء إلى اطلاق القنابل الهيدروجينية ذات الطاقة التدميرية العالية على الأراضى الروسية والأمريكية ، فإن الخسائر والأضرار التى ستلحق بالجانبين لن يكون لها مثيل .

وقد ألقت واشنطون وموسكو اللتان وجدتا نفسيهما حبيستين لما أسماه تشرشل بتوازن الرعب المتبادل وغير قادرتين على التخلص من أسلحة الدمار الشامل الموجودة فى حوزتهما ، ألقت كل

منهما بمزيد من الموارد فى تكنولوجيا الحرب النووية . وفى حين كانت كل من بريطانيا وفرنسا تسيران قدما نحو إنتاج قنابلهما الذرية الخاصة وأنظمة إطلاقها فى الخمسينيات ، فقد كان لايزال يبدو بكل المقاييس العصرية للطائرات والصواريخ والقنابل النووية ذاتها ـ أنه فى هذا الميدان أيضا ليس هناك حساب سوى للقوتين العظميين .

وقد تمثل العنصر الرئيسى الأخير فى هذه المنافسة فى قيام كل من روسيا والغرب بانشاء احلاف عبر العالم ، والتنافس على ايجاد شركاء جدد ـ أو على الأقل منع دول العالم الثالث من الانضمام إلى الجانب الآخر . وفى السنوات الأولى ، كان ذلك فى الغالب نشاطاً أمريكياً ، منطلقاً من وضعها المتميز عام ١٩٤٥ ، ومن حقيقة أنها كانت تمتلك بالفعل مواقع عسكرية وقواعد جوية عديدة خارج نطاق نصف الكرة الغربى ، ومن حقيقة هامة بنفس القدر تتمثل فى أن العديد من الدول كانت تتطلع إلى واشنطون للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية فى بعض الأحيان وعلى النقيض من ذلك ، كان الإتحاد السوفيتى فى مسيس الحاجة إلى اعادة بناء نفسه ، وكان إهتمامه الخارجى ينصب فى المقام الأول على تحقيق الاستقرار على حدوده الخاصة وفق شروط مواتية لموسكو ، ولم يمتلك أدوات القوة الاقتصادية أو العسكرية اللازمة للعمل فى مناطق أخرى بعيدة . فبالرغم من المكاسب الإقليمية التى حققها الاتحاد السوفيتى فى البلطيق وشمال فنلندا والشرق الاقصى ، فقد كان لا يزال نسبيا قوة عظمى محصورة .

وزيادة على ذلك ، فإنه يبدو واضحا الآن أن نظرة ستالين للعالم الخارجى كانت تتسم إلى حد كبير بالحذر والشك ـ تجاه الغرب الذى كان يخشى من ألا يتحمل المكاسب الشيوعية الواضحة (مثل ما حدث فى اليونان عام ١٩٤٧) ؛ وكذلك تجاه أولئك الزعماء الشيوعيين ، مثل تيتو وماو ، الذين لم يكونوا بشكل مؤكد « عملاء للسوفييت » . وقد كان لاقامة الكومينفورم فى عام ١٩٤٧ وللدعاية القوية حول دعم الثوار فى الخارج أصداء من الثلاثينيات (بل من الفترة الممتدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢١) ، ولكن يبدو فى الحقيقة أن موسكو كانت تتجنب التورط الخارجى فى تلك الفترة .

غير أنه كان من رأى واشنطون ، كما ذكرنا من قبل ، أن هناك خطة رئيسية للسيطرة الشيوعية على العالم كانت تتكشف بالتدريج ، وأن ثمة حاجة « لاحتوائها » . وكانت الضمانات التى قدمت لليونان وتركيا فى عام ١٩٤٧ أول بادرة لهذا التغيير فى الاتجاه ، كما كانت اتفاقية حلف شمال الأطلنطى المبرمة عام ١٩٤٩ هى المثل الأكبر على ذلك . وبانضمام أعضاء جدد إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى فى الخمسينيات ، فإن ذلك كان يعنى أن الولايات المتحدة قد تعهدت « بأن تدافع عن معظم أوروبا ، وحتى عن أجزاء من الشرق الأدنى ـ من سبيتز برجن إلى حائط برلين وما وراء ذلك إلى الحدود الآسيوية لتركيا » .

غير أن ذلك لم يكن سوى البداية للتوسع الأمريكى . فميثاق ريو والترتيبات الخاصة مع كندا ، كانت تعنى أن الولايات المتحدة أصبحت مسئولة عن الدفاع عن نصف الكرة الغربى بأكمله . وخلقت إتفاقية الأنزوس التزامات فى جنوب غربى المحيط الهادى . كما أدت المواجهات التى

حدثت شرق آسيا خلال مطلع الخمسينيات الى توقيع اتفاقيات ثنائية مختلفة تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها بمساعدة الدول الواقعة على طول « الحافة » ـ وهى اليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان وكذلك الفلبين . وفى عام ١٩٥٤ تم تدعيم هذا الاتجاه بإقامة منظمة حلف جنوب شرقى آسيا (سياتو) والذى اشتركت فيه الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزيلندا والفلبين وباكستان وتايلاند فى الالتزام بالدعم المتبادل للتصدى للعدوان فى تلك المنطقة الشاسعة .

وفى الشرق الأوسط ، كانت الولايات المتحدة هى الكفيل الرئيسى لتجمع إقليمى آخر هو حلف بغداد عام ١٩٥٥ (والذى عرف فيما بعد باسم منظمة الحلف المركزى أو السنتو) حيث اشتركت بريطانيا ، وتركيا ، والعراق وايران ، وباكستان فى الوقوف ضد التخريب والعدوان . وفى أماكن أخرى من الشرق الاوسط ، قامت الولايات المتحدة أو كانت على وشك القيام بترتيبات خاصة مع اسرائيل . والمملكة العربية السعودية والأردن ، إما بسبب الروابط اليهودية ـ الأمريكية القوية أو نتيجة « لمبدأ ايزنهاور » عام ١٩٥٧ الذى قدمت الولايات المتحدة بمقتضاه المعونات للدول العربية . وفى مطلع عام ١٩٧٠ كتب أحد المراقبين يقول :

« إن للولايات المتحدة أكثر من ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جندى فى ٣٠ دولة ، وهى عضو فى أربعة أحلاف دفاعية اقليمية وشريك فعال فى حلف خامس ، وتشترك فى إتفاقيات دفاع متبادل مع ٤٢ دولة ، وهى عضو فى ٥٣ منظمة دولية ، وتقدم معونات عسكرية أو اقتصادية إلى حوالى ١٠٠ دولة فى جميع انحاء العالم » .

وكانت تلك مجموعة من الالتزامات كان يمكن للويس الرابع عشر أو بالمرستون أن يشعر إزاءها ببعض التوتر العصبى . غير أنه فى عالم كان يبدو أنه ينكمش حجمة على وجه السرعة ويبدو فيه كل جانب مرتبط بالجانب الآخر ، فقد كان لتلك التعهدات التدريجية منطقها . فأين كان يمكن لواشنطون فى ظل نظام ثنائى القطب أن تضع الحد الفاصل ـ خصوصا بعد الزعم بأن اعلانها من قبل بعدم أهمية كوريا كان بمثابة دعوة للهجوم الشيوعى الذى وقع عليها فى العام التالى ؟ وقد ذكر دين راسك فى مايو ١٩٦٥ أن « هذا الكوكب أصبح صغيرا للغاية ، وعلينا أن نهتم به كله ـ بكل أراضيه ومياهه وجوه والفضاء المحيط به » .

وإذا كانت قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتى فى العالم الخارجى أقل اتساعا إلى حد كبير ، فإن الاعوام التى أعقبت وفاة ستالين بالرغم من ذلك ، شهدت انجازات تجدر الإشارة اليها . فمن الواضح أن خروشوف كان يريد أن يحظى الاتحاد السوفيتى بالاعجاب وأن يكون موضع حب وليس مصدر خوف . وكان يريد إعادة توجيه الموارد من الاستثمار العسكرى إلى الاستثمار الزراعى والسلع الاستهلاكية . وكانت أفكار سياسته الخارجية العامة تعكس آماله فى « إذابة جليد » الحرب الباردة . فبعد أن تغلب على مولوتوف ، قام بسحب القوات السوفيتية من النمسا ، وأعاد قاعدة بوركالا البحرية إلى فنلندا وبورت آرثر إلى الصين ، وحسن من علاقاته مع يوغوسلافيا ، موضحا أن ثمة « طرقا مختلفة إلى الاشتراكية » (وهو موقف كان محبطا للكثيرين من زملائه فى الرئاسة مثلما كان بالنسبة لماوتسى تونج) .

وبالرغم من أن عام ١٩٥٥ شهد إقامة حلف وارسو رسميا ردا على إنضمام المانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلنطى ، فإن خروشوف كان راغبا فى اقامة علاقات دبلوماسية مع بون . كما كان حريصاً على تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة على الرغم من أن سلوكه المتقلب وأزمة الثقة المزمنة التى كانت تفسر بها واشنطون كافة الإجراءات الروسية جعل من المستحيل التوصل إلى وفاق حقيقى فى العلاقات الدولية . وفى نفس ذلك العام ، قام خروشوف بزيارة لكل من الهند وبورما وأفغانستان . كما أن العالم الثالث منذ ذلك الحين بدأ يحظى باهتمام الإتحاد السوفيتى الجاد عندما بدأت أعداد متزايدة من الدول الافريقية والأسيوية تحصل على استقلالها .

ولم يكن الكثير من ذلك تحولا كاملا أو سهلا كما كان يود خروشوف شديد الحماس . ففى ابريل عام ١٩٥٦ ، تم حل الكومينفورم ، أداة السيطرة الستالينية . وبشكل يدعو إلى الحرج ، كان يتعين بعد ذلك بشهرين قمع الإنتفاضة المجرية ـ وهى « طريق مختلف » بعيد عن الاشتراكية ـ بنفس التصميم الستالينى . وتفاقمت الخلافات مع الصين ، وكما سنذكر لاحقا ، أدى ذلك الى حدوث تصدع شديد فى العالم الشيوعى . وتحطمت سياسة الوفاق على صخور حادثة الطائرة سى ـ ٢ (١٩٦٠) ، وأزمة حائط برلين (١٩٦١) ثم المواجهة مع الولايات المتحدة حول الصواريخ السوفيتية فى كوبا (١٩٦٢) غير أن أيا من تلك الأحداث لم يستطع أن يجعل الاتحاد السوفيتى يتراجع عن اتجاهه فى السياسة العالمية . فمجرد إقامته لعلاقات دبلوماسية مع الدول النامية حديثة الاستقلال وإتصاله بممثلى تلك الدول بالأمم المتحدة جعل نمو الروابط السوفيتية مع العالم الخارجى أمرا حتمياً .

وبالاضافة إلى ذلك ، كان خروشوف ، الذى كانت لديه رغبة قوية فى اثبات تفوق النظام السوفيتى على النظام الرأسمالى ، يتطلع للحصول على اصدقاء جدد فى الخارج . وكان خلفاؤه الأكثر واقعية ، بعد عام ١٩٦٤ ، مهتمين بكسر الحصار الذى فرضته الولايات المتحدة حول الاتحاد السوفيتى ، وبكبح جماح النفوذ الصينى . وزيادة على ذلك ، كانت هناك دول عديدة فى العالم الثالث تتطلع إلى الهرب مما أسمته « بالاستعمار الجديد » وإقامة اقتصاد مخطط وليس اقتصاداً حراً ـ وهو تفضيل كان يؤدى عادة إلى وقف المعونات الغربية . وقد انصهر كل ذلك ليعطى للسياسة الخارجية الروسية دفعة قوية نحو الخارج .

وقد بدأت هذه الدفعة بشكل حاسم للغاية فى ديسمبر ١٩٥٣ من خلال التوقيع على إتفاقية تجارية مع الهند (تصادف توقيت توقيعها مع زيارة نائب الرئيس نيكسون لنيودلهى) وأعقبها العرض الذى قدم فى عام ١٩٥٥ لبناء مصنع بهيلاى للصلب ، ثم الكثير من المعونات العسكرية . ولما كان ذلك يمثل إرتباطا بأهم دول العالم الثالث ، فقد كان فى نفس الوقت بمثابة إزعاج للامريكيين والصينيين ، وعقاب لباكستان على إنضمامها إلى عضوية حلف بغداد . وفى نفس الوقت تقريبا ، فى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، بدأ الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا تقدمان العون إلى مصر ، وحلتا محل واشنطون فى تمويل مشروع سد أسوان ، كما تدفقت القروض السوفيتية على العراق ، وأفغانستان ، واليمن الشمالى . وشجعت موسكو دولا أخرى فى افريقيا كانت قد أعلنت عداءها للاستعمار مثل غانا ومالى وغينيا .

وفى عام ١٩٦٠ ، حدث الإختراق الكبير فى أمريكا اللاتينية ، عندما وقع الإتحاد السوفيتى أول إتفاقية تجارية له مع كوبا بزعامة كاسترو ، الذى أصبح منذ ذلك الحين فى نزاع دائم مع الولايات المتحدة التى أزعجها ذلك . وقد حدد كل ذلك نمطاً لم يتغير مع سقوط خروشوف . وبعد أن شن الاتحاد السوفيتى حملة دعائية واسعة ضد الامبريالية ، عرض بطبيعة الحال « اتفاقيات صداقة » ، وقروضاً تجارية ، ومستشارين عسكريين وغير ذلك على أية دولة حصلت على استقلالها حديثا . واستطاعت روسيا أيضا أن تفيد فى الشرق الأوسط من التأييد الأمريكى لإسرائيل (ومن هنا ، على سبيل المثال ، كانت زيادة المعونات التى قدمتها موسكو لسوريا والعراق وكذلك مصر فى الستينيات) . كما إستطاعت أن تحقق المجد والشهرة من خلال تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لفيتنام الشمالية . وحتى فى أمريكا اللاتينية البعيدة ، استطاعت موسكو أن تعلن التزامها بحركات التحرير الوطنية . وفى هذا الصراع من أجل بسط النفوذ على العالم ، قطع الاتحاد السوفيتى شوطا طويلاً ، بعيداً عن الأسلوب الحذر الذى كان يتبعة ستالين .

ولكن هل كان التنافس بين واشنطون وموسكو على كسب ود بقية دول العالم ، وهذا الصراع المتبادل بينهما من أجل بسط النفوذ من خلال اتفاقيات المعونات والقروض وصادرات السلاح ، يعنى أن عالما ثنائى القطب قد بدأ بالفعل ، حيث يدور كل شىء هام فى الشئون الدولية فى فلك العملاقين المتناحرين ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ؟ لقد كانت تلك هى الكيفية التى نظم بها العالم بالفعل من وجهة نظر أمثال دالاس أو مولوتوف . غير أنه حتى مع التنافس الذى كان قائما بين هاتين الكتلتين عبر الكرة الأرضية ، وفى مناطق غير معروفة لهما فى عام ١٩٤١ ، فقد كانتا تواجهان اتجاهاً مختلفاً تماماً . ذلك أن العالم الثالث فى ذلك الوقت كان قد بلغ مرحلة النضج ، ولم يكن العديد من أعضائه ، بعد أن تخلصوا من قيود الامبراطوريات الأوروبية التقليدية ، فى حالة تسمح لهم بأن يصبحوا مجرد توابع لقوة عظمى بعيدة ، حتى وإن كان بمقدور الأخير تقديم العون الاقتصادى والعسكرى المفيدين لهم .

لقد كان ما يحدث ، فى حقيقة الأمر ، هو أن إتجاها رئيسيا فى سياسات القرن العشرين ، هو ظهور القوتين العظميين ، قد بدأ يتفاعل مع اتجاه جديد آخر - هو التجزئة السياسية للعالم . ففى مناخ الداروينية الإجتماعية والاستعمار الذى كان سائداً فى حوالى عام ١٩٠٠ ، كان من السهل التفكير فى أن كل القوة كانت تتركز فى عدد أقل من عواصم العالم . غير أن نفس الغطرسة والطموح اللذين إتسم بهما الاستعمار الغربى إقترنت بهما أسباب دماره . فالمغالاة فى المشاعر القومية لدى سيسيل رودسى أو دعاة وحدة السلاف القومية أو النزعة العسكرية النمساوية - المجرية ، أدت إلى ردود فعل بين البوير والبولنديين والصربيين والفنلنديين . وتسربت بقوة ، أفكار حق تقرير المصير الوطنى ، التى روجت لتبرير توحيد المانيا وايطاليا ، أو قرار الحلفاء عام ١٩١٤ بمساعدة بلجيكا والتسرب بلا هوادة نحو الشرق والجنوب إلى مصر والهند والهند الصينية . ونظراً لأن الامبراطوريات البريطانية والفرنسية والايطالية واليابانية قد انتصرت على القوى المركزية فى عام ١٩١٨ وحالت دون تحقيق أفكار ويكون بشأن اقامة نظام عالمى جديد فى عام ١٩١٩ ، فقد وجدت

تلك الحركات القومية ، التشجيع على أساس انتقائى فقط . حيث كان من المستحب منح حق تقرير المصير لشعوب أوروبا الشرقية لأنها أوروبية ، ومن ثم تعتبر « متحضرة » ، ولكنه لم يكن من المستحب مد نطاق تلك المبادىء لتشمل الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا ، حيث كانت القوة الاستعمارية توسع من نطاق حدودها وتقوم بقمع حركات الاستقلال فيها .

وقد إجتمع تمزق تلك الامبراطوريات فى الشرق الأقصى بعد عام ١٩٤١ ، وتعبئة الاقتصاد ، وتجنيد الأيدى العاملة للدول الأخرى التابعة مع تقدم سير الحرب والتأثيرات الأيديولوجية لميثاق الأطلنطى ، وانهيار أوروبا ، اجتمع كل ذلك لإطلاق قوى التغيير فيما أطلق عليه فى الخمسينيات إسم « العالم الثالث » .

غير أن وصف ذلك العالم بـ « الثالث » كان سبب إصراره على تميزه عن الكتلتين اللتين يسيطر عليهما الأمريكيون والروس . ولم يكن ذلك يعنى أن الدول التى اجتمعت فى مؤتمر باندونج التأسيسى فى إبريل عام ١٩٥٥ كانت متحررة من كافة الراوبط والالتزامات تجاه القوتين العظميين ـ فقد كانت تركيا والصين واليابان والفلبين ، على سبيل المثال ، ضمن تلك الدول التى اشتركت فى المؤتمر ، ولم يكن اصطلاح غير المنحازة « مناسباً لها » .

ومن ناحية أخرى ، كانت تلك الدول جميعاً تصر على القيام بمزيد عن عمليات تصفية الاستعمار ، وعلى أن تركز الامم المتحدة على قضايا أخرى غير قضايا توترات الحرب الباردة ، وعلى إتخاذ الاجراءات الضرورية لتغيير عالم كان لا يزال البيض يسيطرون عليه اقتصاديا . وعندما جاءت المرحلة الهامة الثانية من تصفية الاستعمار فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات ، أمكن انضمام أعضاء جدد إلى الأعضاء الأصليين لحركة العالم الثالث بعد أن عانت على مدى عشرات (أو مئات) السنين من الحكم الأجنبى وأصبحت تواجه الحقيقة المرة المتمثلة فى مجموعة من المشاكل الاقتصادية التى نجمت عن الاستقلال .

بالنظر إلى التزايد الكبير فى أعداد تلك الدول ، فقد استطاعت حينئذ أن تبدأ فى السيطرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهى هيئة كانت تضم فى الأصل خمسين دولة (أغلبيتها دولا أوروبية وأخرى أمريكية لاتينية) وتحولت بشكل مطرد إلى هيئة تضم أكثر من مائة دولة من بينها عدد كبير من الأعضاء الأفرو ـ آسيويين الجدد . غير أن ذلك لم يحد من أعمال الدول الأكبر التى تعتبر أعضاء دائمة فى مجلس الأمن والتى تمتلك حق الفيتو ـ وهى شروط أصر عليها ستالين الحذر . غير أن ذلك لم يكن يعنى أنه إذا رغبت أى من الدولتين العظميين اللجوء إلى « الرأى العالمى » (مثلما فعلت الولايات المتحدة فى إقناعها للأمم المتحدة كى تقدم يد العون إلى كوريا الجنوبية فى عام ١٩٥٠) ، كان عليها أن تحصل على موافقة هيئة لا يشارك أعضاؤها إهتمامات واشنطون وموسكو .

ونظراً لأن الخمسينيات والستينيات كانت تسيطر عليها بصفة رئيسية قضايا الاستعمار والدعوات المتزايدة لإنهاء « التخلف » ، وهى قضايا تبناها الروس بحذق وبراعة ، فإن الرأى العام فى العالم

الثالث كان يتسم بطابع معاد للغرب بشكل واضح ، من أزمة السويس عام ١٩٥٦ إلى القضايا الأخرى التى أثيرت بعد مثل فيتنام وحروب الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا . وحتى فى مؤتمرات القمة الرسمية لدول عدم الانحياز ، كان التركيز بشكل متزايد على تصفية الإستعمار ، وكانت المواقع الجغرافية لتلك الاجتماعات (بلجراد فى عام ١٩٦١ ، والقاهرة فى عام ١٩٦٤ ولوزاكا فى عام ١٩٧٠) ترمز لهذا التحول عن القضايا الأوروبية . ولم يعد جدول أعمال السياسات الدولية تنفرد به تلك الدول التى تملك القوة العسكرية والاقتصادية الأعظم .

وقد كان أبرز دعاة عدم الانحياز - تيتو وعبد الناصر ونهرو - بمثابة رموز لهذا التحول . وكان مما يلفت النظر ، إختلاف يوغوسلافيا مع ستالين (وكانت قد طردت من عضوية الكومينفورم منذ عام ١٩٤٨) ومع ذلك احتفظت باستقلالها دون قيام الروس بغزوها . وقد ظلت تلك السياسة قائمة بشكل راسخ بعد وفاة ستالين ، إذ لم يكن عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز فى بلجراد من قبيل العبث . وكان عبدالناصر قد سطع نجم شهرته فى جميع أنحاء العالم العربى بعد صدامه مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦ وكان شديد الإنتقاد للامبريالية الغربية ، وقبل عن طواعية العون السوفيتى ، إلا أنه لم يكن عميلا لموسكو - فقد « عامل الشيوعيين المصريين معاملة سيئة ، وخلال الفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦١ شنت حملة اذاعية وصحفية نشطة معادية للسوفييت » . إذ لم تكن القومية العربية ، وخصوصا الاصولية الاسلامية ، شريكتين طبيعتين للمادية الملحدة ، حتى وإن حاول المثقفون الماركسيون المحليون المزج بينهما .

أما بالنسبة للهند ، التى طالما ظلت الزعيم الرمزى لدول عدم الانحياز « المعتدلة » ، فإن المعونات الاقتصادية والعسكرية المتكررة التى قدمها الاتحاد السوفيتى لها والتى بلغت مستويات أعلى جديدة فى أعقاب الاشتباكات بين الصين والهند وبين الباكستان والهند ، لم تمنع نهرو من أن ينتقد التصرفات الروسية فى أماكن أخرى وأن يعرب عن تشككه الشديد فى الحزب الشيوعى الهندى . وكانت إدانته للسياسة البريطانية فى أزمة السويس مبعثها كراهيته لكل أنواع التدخل من جانب الدول الكبرى فى شئون الدول الأخرى .

وقد كانت نفس الحقيقة فى آن العديد من الدول الجديدة بدأت فى دخول المجتمع الدولى فى تلك السنوات ، إلى جانب تطلع روسيا إلى إبعاد تلك الدول عن الغرب دون أن تكون لديها نفسها دراية كافية بالظروف المحلية ، إنما تعنى أيضا أن « مكاسبها » الدبلوماسية كانت تقترن كثيرا بالخسائر » . وكان أكبر مثال على ذلك الصين نفسها ، وهو ما سوف نناقشه فيما بعد ، غير أنه كانت هناك أمثلة عديدة أخرى . فقد أتاح تغيير نظام الحكم فى العراق فرصة أن تصبح روسيا صديقة لتلك الدولة العربية وأن تمدها بالقروض ؛ وبعد ذلك بأربع سنوات ، أدى وقوع إنقلاب بعثى إلى حدوث عمليات قمع دموية للحزب الشيوعى هناك . كما أن إستمرار العون الروسى للهند كان يثير بالضرورة غضب باكستان ، ولم تكن هناك وسيلة لإرضاء احداهما دون أن يؤدى ذلك إلى فقدان الأخرى .

وفى بورما ، إنهارت بداية واعدة مبكرة عندما فرضت تلك الدولة الحظر على جميع الأجانب . وفى اندونيسيا ، كانت الأمور أسوأ ، فبعد أن تلقت كميات ضخمة من المعونات الروسية والأوروبية الشرقية ، تحولت حكومة سوكارنو من موسكو إلى بكين فى عام ١٩٦٣ . وبعد ذلك بعامين ، قضى الجيش الاندونيسى على الحزب الشيوعى بضراوة بالغة . وفى غينيا ، طرد سيكوتورى السفير الروسى فى عام ١٩٦١ لتورطه فى اضراب محلى ، وخلال أزمة الصواريخ الكوبية رفض السماح للطائرات السوفيتية بأن تتزود بالوقود من المطار الذى قام الروس بتوسعته فى كوناكرى . كما أن تأييد روسيا للومومبا فى أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ قضى على مستقبله ، وقام خليفته موبوتو باغلاق السفارة السوفيتية . وجاء أكبر الأمثلة على هذا النوع من النكسات - والذى كان بمثابة صفعة كبيرة للنفوذ السوفيتى - فى عام ١٩٧٢ عندما أصدر السادات أمره بطرد نحو ٢١٫٠٠٠ مستشار روسى من مصر .

وهكذا ، كانت العلاقة بين العالم الثالث و« العالمين الأولين » علاقة معقدة ومتغيرة دائما . فقد كانت هناك ، بالتأكيد ، دول تصر على موالاتها لروسيا (كوبا ، وأنجولا) ودول أخرى موالية بشدة لأمريكا (تايوان ، واسرائيل) لكونها أساسا تشعر بتهديد جيرانها لها . وكانت هناك بعض الدول التى تسعى حقيقة لأن تكون غير منحازة ، لتحذو بذلك حذو تيتو . كما كانت هناك دول أخرى ، فى الوقت الذى تميل فيه إلى إحدى الكتلتين بسبب ما قدمته لها من معونة ، تقاوم بشدة التبعية المفرطة ، وأخيراً ، كانت هناك الثورات ، والحروب الأهلية ، وتغيرات نظم الحكم ، والاشتباكات الحدودية الكثيرة داخل العالم الثالث والتى كانت تفاجىء كلا من موسكو وواشنطون . وكانت النزاعات المحلية فى قبرص ، وفى أوجادين ، وعلى طول الحدود الهندية - الباكستانية ، وفى كمبوتشيا (كمبوديا) تسبب الحرج للقوتين العظميين ، حيث كان كل طرف من الأطراف المتصارعة ينشد مساعدتهما .

وكان يتعين على كل من روسيا والولايات المتحدة ، شأن الدول الكبرى الأخرى قبلهما ، أن تتصديا للحقيقة الصعبة بأن المجتمعات والثقافات الأخرى لن تقبل بطريقة تلقائية رسالتهما ذات المدلول العالمى .

إنشقاق العالم ثنائى القطب

مع إنتقال الستينيات إلى السبعينيات ، ظلت هناك بالرغم من ذلك أسباب وجيهة لاستمرار ظهور العلاقات بين واشنطون وموسكو بصورة بالغة الأهمية فى الشئون الدولية . فمن الناحية العسكرية ، اقترب الاتحاد السوفيتى بدرجة أكبر من الولايات المتحدة ، غير أن كليهما كانا لا يزالان يتميان لفئة مختلفة عن أية دولة أخرى . ففى عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، كانت الولايات المتحدة تنفق ٨٥ بليون دولار ، وكان الاتحاد السوفيتى ينفق ١٠٩ بلايين دولار على الدفاع ، تمثل مابين ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما كانت تنفقه الصين (٢٦ بليون دولار) ومابين ثمانية إلى عشرة أضعاف ماكانت تنفقه الدول الأوروبية الكبرى (المملكة المتحدة ٩٫٧ بليون دولار ، وفرنسا ٩٫٩ بليون دولار ، والمانيا الغربية ١٣٫٧ بليون دولار) . وكان حجم القوات المسلحة الأمريكية والروسية التى كان يقدر عدد أفرادها بأكثر من ٢ مليون وثلاثة ملايين جندى على التوالى ، أكبر كثيرا من حجم القوات المسلحة للدول الأوروبية وأفضل تجهيزا من القوات الصينية التى كان يقدر عدد أفرادها بثلاثة ملايين جندى .

وكان لدى القوتين العظميين أكثر من ٥٫٠٠٠ طائرة حربية ، تمثل أكثر من عشرة أضعاف ماكان لدى القوة الكبرى السابقة . وكان إجمالى حمولة السفن الحربية التابعة لهما ـ الولايات المتحدة ٢٫٨ مليون طن ، والاتحاد السوفيتى ٢٫١ مليون طن فى عام ١٩٧٤ ـ يفوق حمولة سفن بريطانيا (٣٧٠٫٠٠٠ طن) ، وفرنسا (١٦٠٫٠٠٠ طن)، واليابان (١٨٠٫٠٠٠ طن) ، والصين (١٥٠٫٠٠٠ طن) . غير أن التفاوت الأكبر كان فى عدد أسلحة الإطلاق النووي ، كما يتضح من الجدول رقم ٣٨ .

وقد أصبحت كل من القوتين العظميين قادرة على محو القوة العظمى الأخرى (وأية دول أخرى جانبها) ـ وهى حالة أطلق عليها بسرعة إصطلاح (إم ايه دى) أو الدمار المؤكد المتبادل ـ بحيث بدأتا فى إتخاذ الترتيبات اللازمة للسيطرة على سباق التسلح النووى بطرق مختلفة . فقد تم بعد أزمة الصواريخ الكوبية ، إقامة خط ساخن يتيح لكل جانب أن يتصل بالجانب الآخر فى حالة حدوث

الجدول رقم ٣٨
(وسائل الإطلاق النووى للدول الكبرى)
عام ١٩٧٤

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	بريطانيا	فرنسا	الصين
صواريخ باليستية عابرة للقارات	١٫٠٥٤	١٫٥٧٥	—	—	—
صواريخ باليستية متوسطة المدى	—	٦٠٠	—	—	—
صواريخ باليستية تطلق من الغوصات	٦٥٦	٧٢٠	٦٤	٤٨	—
قاذفات طويلة المدى	٤٣٧	١٤٠	—	—	—
قاذفات متوسطة المدى	٦٦	٨٠٠	٥٠	٥٢	١٠٠

ظرف خطير آخر . كما تم فى عام ١٩٦٣ توقيع إتفاقية حظر التجارب النووية ، التى وقعت عليها أيضا المملكة المتحدة والتى تحظر إجراء تجارب نووية فى الجو وتحت سطح الماء وفى الفضاء الخارجي . كذلك وقعت فى عام ١٩٧٢ إتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت ١) التى وضعت قيوداً على عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التى قد يمتلكها كل جانب وأوقفت بناء الروس لنظام صواريخ باليستية مضادة للصواريخ . وتم تمديد تلك الاتفاقية فى فلاديفوستوك فى عام ١٩٧٥ . وفى أواخر السبعينيات أجريت مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية سولت ٢ (التى وقعت فى يونيو ١٩٧٩ ، ولكن لم يتم التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ الأمريكى) .

غير أن تلك الاجراءات المختلفة للاتفاق ، وكذلك الدوافع الاقتصادية والسياسية المحلية الخاصة بالسياسة الخارجية والتى دفعت كل جانب لاتخاذها لم توقف سباق التسلح ، حيث كان الحظر أو الحد من أحد أنظمة التسلح يؤدى إلى مجرد تحويل الموارد إلى مجال آخر . فمنذ أواخر الخمسينيات ، ظل الاتحاد السوفيتى يزيد باستمرار وبشكل مطرد من اعتماداته للقوات المسلحة . وفى الوقت الذى تأثر فيه نمط انفاق الدفاع الأمريكى بحربها الباهظة فى فيتنام ورد الفعل العام بعد ذلك ضد تلك المغامرة ، فإن الاتجاه على المدى الطويل كان يسير أيضا نحو توفير اعتمادات إجمالية أعلى دائما . ففى كل بضع سنوات ، كانت تضاف أنظمة أسلحة أحدث . حيث تم تركيب رؤوس حربية متعددة للصواريخ التى يملكها كل جانب ، ودعمت الغواصات المزودة بالصواريخ من القدرة البحرية لكل جانب . كما أن الخوف من الخطر النووى الكامن فى استخدام الصواريخ الاستراتيجية (الأمر الذى أثار المخاوف الأوروبية من عدم قيام الولايات المتحدة بالرد على أى هجوم سوفيتى تجاه الغرب باطلاق صواريخ أمريكية طويلة المدى ، حيث أن ذلك قد يؤدى إلى

توجيه ضربات ذرية إلى المدن الأمريكية) أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الأسلحة النووية متوسطة المدى أو « الميدانية » مثل الصاروخ بيرشنج ٢ والصاروخ كروز لمواجهة الصاروخ الروسى إس إس ٢٠ . وكانت المناقشات الخاصة بسباق التسلح والحد منه وجهين متقابلين لعملة واحدة ، إلا أن كلا منهما جعل واشنطون وموسكو فى قلب الاحداث .

كذلك بدا التنافس بينهما فى المجالات الأخرى جوهريا . وكما سبق أن ذكرنا ، كان أحد الملامح البارزة بدرجة أكبر للحشد العسكرى السوفيتى منذ عام ١٩٦٠ يتمثل فى التوسع الهائل فى أسطوله البحرى - من الناحية المادية - بقيامه ببناء مدمرات وطرادات بالغة القوة ومزودة بالصواريخ ، ثم حاملات طائرات هليكوبتر متوسطة الحجم ، وبعد ذلك حاملات للطائرات ، ومن الناحية الجغرافية ، ببدء البحرية السوفيتية إرسال المزيد من السفن إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى مناطق أخرى بعيدة ، إلى المحيط الهندى وغرب أفريقيا والهند الصينية وكوبا حيث أصبح بمقدورها إستخدام عدد متزايد من القواعد . وقد عكس هذا التطور الأخير توسعا له دلالته البالغة فى مجالات المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا فى العالم الثالث ، خصوصا بعد النجاح الذى أحرزته موسكو باختراقها لمناطق كان النفوذ الإجنبى فيها حكرا على الغرب .

وكان إستمرار التوتر فى الشرق الأوسط ، وخصوصا حربى عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل (حيث كانت امدادات الولايات المتحدة لاسرائيل من السلاح حاسمة) ، يعنى أن دولا عربية مختلفة - سوريا ، وليبيا ، والعراق - سوف تظل تتطلع إلى موسكو للحصول على مساعدتها . كما قدم النظامان الماركسيان فى اليمن الجنوبية والصومال تسهيلات بحرية للأسطول الروسى مما هيأ له تواجداً بحريا جديداً فى البحر الاحمر . ولكن ، كالمعتاد ، كانت هذه الاختراقات مصحوبة بالانتكاسات : فتفضيل موسكو الواضح لاثيوبيا أدى إلى طرد المستشارين السوفييت وكذلك السفن السوفيتية من الصومال فى عام ١٩٧٧ ، وذلك بعد بضع سنوات من حدوث نفس الشىء فى مصر . وواجه التقدم الروسى فى هذه المنطقة تزايداً فى الوجود الأمريكى فى عمان ودييجو جارسيا ، والقواعد البحرية فى كينيا والصومال ، وشحنات الأسلحة لمصر والمملكة العربية السعودية وباكستان .

غير أنه فى الجنوب ، كانت المساعدات العسكرية السوفيتية - الكوبية لقوات جيش التحرير الشعبى فى أنجولا ، والمحاولات المتكررة للنظام الليبى برئاسة القذافى ، وبمساعدة السوفييت لتصدير الثورة إلى مناطق أخرى ، ووجود حكومات ماركسية فى أثيوبيا وموزمبيق وغينيا والكونغو ودول غرب إفريقية أخرى ، توحى بأن موسكو كانت بصدد الفوز فى الصراع من أجل بسط النفوذ على العالم . وكان تحرك الاتحاد السوفيتى العسكرى داخل أفغانستان عام ١٩٧٩ - وهو أول توسع من هذا القبيل (خارج أوروبا الشرقية) منذ نشوب الحرب العالمية الثانية - وتشجيع كوبا للأنظمة اليسارية فى نيكاراجوا وجرينادا ، يدعم ذلك الانطباع بأن المنافسة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى لاتعرف حدودا ، ويدفع إلى اتخاذ إجراءات مضادة إضافية وزيادات فى الانفاق على الدفاع من جانب واشنطون . ومع حلول عام ١٩٨٠ ، وقيام ادارة أمريكية جمهورية جديدة ،

بالتنديد بالاتحاد السوفيتى بإعتبار أنه يمثل « امبراطورية الشر » وأن الرد الوحيد عليه انما يكون بحشد قوات دفاعية ضخمة وإنتهاج سياسات متشددة ، فقد كان يبدو أنه لم يتغير الكثير منذ عهد جون فوستر دالاس .

غير أنه مع كل هذا التركيز على العلاقة الأمريكية ـ الروسية وتقلباتها العديدة خلال الفترة مابين ١٩٦٠ و١٩٨٠ ، كانت هناك إتجاهات أخرى تعمل على جعل نظام القوة الدولية أقل ثنائية مما كان يبدو فى الفترة السابقة . ولم يكن ظهور العالم الثالث وحده هو السبب فى تعقيد الأمور ، بل إن انشقاقات كبيرة حدثت فيما كانت تبدو من قبل كتلتين كبيرتين تسيطر موسكو وواشنطون على كل منهما . وكان أكبر تلك الانشقاقات حسما ، بما تركه من أصداء يصعب قياسها تماما حتى فى الوقت الحاضر ، هو الانشقاق بين الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية . فقد كان يبدو واضحا عند إسترجاع الاحداث وتأملها أن دعاوى الماركسية « العلمية» و « العالمية » سوف تتحطم على صخور الظروف الداخلية والقوى الثقافية المحلية والمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية ـ وفضلا عن ذلك ، كان يتعين على لينين نفسه أن ينحرف كثيرا عن المبدأ الأصلى للمادية الجدلية حتى تتحقق ثورة ١٩١٧ .

وكان بعض المراقبين الإجانب للحركة الشيوعية بقيادة ماو فى الثلاثينيات والأربعينيات يدركون أنه لم يكن يميل إلى الإلتزام التام بموقف ستالين المتزمت تجاه الأهمية النسبية للعمال والفلاحين . كما كانوا يدركون أيضاً أن موسكو بدورها لم تكن صادقة تماماً فى دعمها للحزب الشيوعى الصينى ، وحاولت فى عام ١٩٤٦ وعام ١٩٤٨ أن تفقده توازنه أمام الوطنيين من أنصار شيانج كاى شيك . وكان ذلك ، فى رأى الاتحاد السوفيتى ، من شأنه تجنب قيام « نظام شيوعى جديد قوى دون مساعدة الجيش الأحمر فى دولة يبلغ عدد سكانها ثلاثة أمثال سكان روسيا تقريبا (والتى) سوف تصبح حتما قطبا منافسا داخل الحركة الشيوعية الدولية » .

وبالرغم من ذلك ، فإن مجرد حجم هذا الانشقاق قد فاجأ معظم المراقبين ، وضاعت فرصته لسنوات عديدة من الولايات المتحدة التى كانت تخشى من وجود مؤامرة شيوعية على مستوى العالم . ومن المعترف به أن الحرب الكورية والمناورات التى أعقبتها بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان قد شد الانتباه بعيدا عن حالة الفتور فى محور موسكو ـ بكين الذى كانت فيه المعونة الضئيلة نسبيا التى كان يقدمها ستالين للصين هى الثمن المقابل لتأكيد إمتيازات روسيا فى منغوليا ومنشوريا . وبالرغم من أن ماو إستطاع أن يعدل الميزان فى المفاوضات التى أجراها مع الروس عام ١٩٥٤ ، فإن عداءه للولايات المتحدة بسبب جزيرتى كيموى وماتسو وتمسكه الشديد (على الأقل فى ذلك الوقت) بإيمانه بحتمية الصدام مع الرأسمالية ، جعله يشك بقوة فى سياسات الوفاق المبكرة التى إنتهجها خروشوف .

غير أنه من وجهة نظر موسكو ، كان يبدو من الغباء فى أواخر الخمسينيات اثارة غضب الأمريكيين بدون داع ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بتفوق نووى واضح . كما كان تأييد الصين فى

نزاع الحدود بينها وبين الهند عام ١٩٥٩ ، والذى كان امرا بالغ الأهمية لسياسة روسيا تجاه العالم الثالث ، يمكن أن يكون بمثابة نكسة دبلوماسية . وكان من غير الحكمة ، بالنظر إلى اتجاه الصينيين نحو العمل المستقل ، مساعدة برنامجهم النووى دون فرض قيود عليه ـ وكان ماو يعتبر كل تلك الأمور بمثابة سلسلة من الخيانات . وفى عام ١٩٥٩ ، ألغى خروشوف الاتفاقية الذرية مع بكين وقدم للهند قروضا أكبر كثيرا من تلك القروض التى قدمها للصين . وفى العام التالى ، أصبح « الإنشقاق » واضحا للجميع فى إجتماع الأحزاب الشيوعية العالمية الذى عقد فى موسكو .

وفى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ، صارت الأمور أسوا كثيراً : فقد ندد ماو بالروس لاستسلامهم فى مسألة كوبا ، ثم لتوقيعهم معاهدة للحظر الجزئى للتجارب النووية مع الولايات المتحدة وبريطانيا . وكان الروس وقتئذ قد قطعوا كل المعونة التى كانوا يقدمونها للصين وخليفتها البانيا ، وزادوا من إمداداتهم للهند .

ووقعت أول اشتباكات حدودية ين الصين والاتحاد السوفيتى (بالرغم من انها لم تكن بدرجة خطورة تلك التى وقعت عام ١٩٦٩) . والاهم من ذلك ، كانت الانباء التى ترددت عن قيام الصينيين عام ١٩٦٤ بتفجير أول قنبلة ذرية صينية وعكوفهم على تطوير انظمة اطلاقها كانت أنباء ذات مغزى .

وقد كان هذا الانقسام ، من الناحية الاستراتيجية ، هو أهم حدث وقع منذ عام ١٩٤٥ . ففى سبتمبر عام ١٩٦٤ ، صدم قراء صحيفة البرافدا لدى قراءتهم لتقرير مفاده أن ماو لايطالب فقط باستعادة المناطق الآسيوية التى استولت عليها روسيا من الامبراطورية الصينية فى القرن التاسع عشر ، بل انه يستنكر أيضا قيام الاتحاد السوفيتى بضم جزر الكوريل وأجزاء من بولندا وشرق بروسيا وجزء من رومانيا اليه . وكان ماو يرى ضرورة تخفيض حجم روسيا ، بناء على مطالب الصين ، ب٥ر١ مليون كيلو متر مربع . ومن الصعب تحديد المدى الذى ذهب اليه الزعيم الصينى العنيد من خلال تصريحاته البلاغية ، الا أنه مامن شك فى أن كل ذلك ـ بالاضافة الى اشتباكات الحدود وتطوير الاسلحة الذرية الصينية ـ كان مبعث قلق بالغ للكرملين .

ومن المرجح ، فى الحقيقة ، أن بعض عمليات حشد القوات المسلحة الروسية فى الستينيات على الأقل ، كان مرجعه هذا الخطر الجديد المتوقع من ناحية الشرق ، إلى جانب الحاجة إلى الرد على ماقامت به ادارة كيندى من زيادات فى مجال الدفاع . « فقد زاد عدد الفرق السوفيتية المنتشرة على طول الحدود الصينية من خمس عشرة فرقة فى عام ١٩٦٧ إلى احدى وعشرين فرقة فى عام ١٩٦٩ ، وثلاثين فرقة فى عام ١٩٧٠ » ـ وكان سبب تلك الطفرة الأخيرة ، الاشتباك الخطير الذى وقع فى جزيرة (امانسكى) (أو شينباو) فى مارس عام ١٩٦٩ . « وفى عام ١٩٧٢ ، كانت هناك أربع وأربعون فرقة سوفيتية تتولى الحراسة على طول الحدود مع الصين التى تقدر ب٥٠٠ر٤ ميل (بالمقارنة بإحدى وثلاثين فرقة فى أوروبا الشرقية) ، فى حين تم نشر ربع القوة الجوية السوفيتية من الغرب إلى الشرق . ومع امتلاك الصين وقتئذ للقنبلة الهيدروجينية ، كانت هناك تلميحات بأن

موسكو تفكر فى توجيه ضربة إجهاضية للمنشأة النووية فى لوب نور- مما حدا بالولايات المتحدة إلى أن تضع خططها الطارئة ، حيث كانت تشعر بأنه ليس بوسعها أن تسمح لروسيا بأن تقضى على الصين . فقد كانت واشنطون قد قطعت شوطاً بعيدا عن تفكيرها عام ١٩٦٤ فى الإنضمام إلى الاتحاد السوفيتى للقيام « بعمل عسكرى وقائى » لوقف تقدم الصين كدولة نووية .

ولم يكن ذلك يعنى ظهور الصين فى عهد ماو كدولة عظمى ثالثة مكتملة البنيان . فمن الناحية الاقتصادية ، كانت الصين تعانى من مشاكل إقتصادية ، تفاقمت إثر القرار الذى اتخذه زعيمها بالشروع فى « الثورة الثقافية » بكل الثغرات والشكوك التى صاحبتها . وفى الوقت الذى كانت تفاخر فيه بإمتلاكها لأكبر جيش فى العالم ، فان ميليشياتها الشعبية لم تكن تضاهى حتى فرق الدراجات البخارية السوفيتية المسلحة بالبنادق . وكانت البحرية الصينية شيئا لايذكر بالمقارنة بالأسطول الروسى الأخذ فى التوسع . وكان سلاح طيرانها ، على الرغم من كبر حجمه ، يتكون أساسا من طائرات قديمة . وكان نظام إطلاق الأسلحة النووية لديها لايزال فى مهده .

وبالرغم من ذلك ، فإنه مالم يكن الاتحاد السوفيتى مستعداً للمخاطرة بإثارة غضب الأمريكيين واستياء الرأى العالمى بشن هجوم نووى واسع النطاق على الصين ، لأن أى قتال على مستوى أقل كان يمكن أن يؤدى على وجه السرعة إلى حدوث خسائر جسيمة ـ كان الصينيون فيما يبدو مستعدين لقبولها ، ولكن الساسة الروس فى عهد بريجنييف كانوا أقل تقبلاً لها . ومن ثم ، لم يكن مستغربا أنه مع سوء العلاقات بين روسيا والصين ، كان ينبغى على موسكو أن تظهر اهتمامها بإجراء محادثات للحد من الاسلحة النووية مع الغرب ، وأن تسرع الخطى نحو تحسين علاقاتها مع دول مثل جمهورية المانيا الاتحادية التى كانت تبدو فى عهد « فيلى برانت » أكثر إستعدادا لدعم سياسة الوفاق عما كانت فى عهد أديناور .

وعلى المسرح السياسى والدبلوماسى ، كان الإنقسام الصينى- السوفيتى أكثر حرجاً للكرملين . فبالرغم من أن خروشوف نفسه كان مستعدا لقبول « طرق مختلفة للاشتراكية » (شريطة ألا تكون تلك الطرق منحرفة إلى حد كبير دائما) ، فقد كان شيئا آخر تماماً بالنسبة للاتحاد السوفيتى أن يتهم صراحة بأنه تخلى عن مبادىء الماركسية الحقيقية ، وأن تشجع الدول التابعة له وعملاؤه على التخلص من « النير » الروسى ، وأن تتعقد جهوده الدبلوماسية فى العالم الثالث من جراء المعونة والدعاية المنافسة من قبل بكين ـ خاصة وأن الشيوعية التى تعتمد على الفلاحين والتى رفع لواءها ماو كانت تبدو فى الغالب أكثر ملاءمة من تركيز الروس على البروليتاريا الصناعية . ولم يكن ذلك يعنى أن الامبراطورية السوفيتية فى أوروبا الشرقية كانت معرضة لأى خطر حقيقى من أن تحذو حذو الصين ـ حيث لم يفعل ذلك سوى النظام الغريب فى البانيا . غير أن تنديد بكين بموسكو بسبب قمعها للاصلاحات التحررية فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، ظل أمرا يسبب الحرج لموسكو ، كما حدث مرة أخرى بسبب الأعمال التى قامت بها ضد افغانستان فى عام ١٩٧٩ .

وفضلا عن ذلك ، كانت الصين ، داخل نطاق العالم الثالث ، فى وضع أفضل إلى حد ما لعرقلة النفوذ الروسى . فقد كانت تنافس روسيا بشدة فى اليمن الشمالية ، ونفذت الجزء الأكبر من

مشروع مد خط السكك الحديدية فى تنزانيا ، وكانت تنتقد موسكو لعجزها عن تقديم العون الكافى للفييت منه والفييتكونج فى تصديهما للولايات المتحدة ، وحذرت طوكيو ، لدى استئناف علاقاتها مع اليابان ، من التعاون الاقتصادى على نطاق واسع مع الروس فى سيبيريا . ومرة أخرى ، فإنه نادراً ما كان هذا الصراع متكافئا ـ فقد كان باستطاعة روسيا فى العادة تقديم المزيد لدول العالم الثالث فى شكل قروض وأسلحة متقدمة ، كما كان بمقدورها ممارسة نفوذها من خلال عملائها فى كوبا وليبيا . غير أن مجرد الدخول فى منافسة مع دولة ماركسية مماثلة وكذلك مع الولايات المتحدة ، كان أمرا مزعجاً إلى حد كبير على نحو يفوق ما كان متوقعا من تنافس بين القطبين منذ عشرين عاما مضت .

ومن ثم ، فإن الخط الحازم والمستقل الذى انتهجته الصين فى كافة المجالات ، جعل علاقاتها الدبلوماسية أكثر تعقيدا وغموضا ، خصوصاً فى آسيا . فقد صدم الصينيون من جراء قيام موسكو باستمالة الهند ، والأكثر من ذلك إرسالها إمدادات عسكرية إلى نيودلهى فى أعقاب إشتبكات الحدود بين الصين والهند . ولذلك ، فإنه لم يكن مستغربا أن تقدم الصين العون لباكستان فى اشتباكاتها مع الهند ، وأن تعرب عن استيائها البالغ للغزو الروسى لأفغانستان . وقد شعرت الصين بمزيد من العزلة على اثر تأييد موسكو لتوسع فيتنام الشمالية فى أواخر السبعينيات ، وإنضمام الأخيرة إلى عضوية الكوميكون ، والوجود البحرى الروسى المتزايد فى الموانىء الفيتنامية . وعندما قامت فيتنام بغزو كمبوديا فى ديسمبر ١٩٧٨ ، إشتركت الصين فى اشتباكات حدودية دموية لم تكن ناجحة إلى حد كبير مع جارتها الجنوبية ، التى كانت تتلقى إمدادات كبيرة من الأسلحة الروسية .

وفى تلك المرحلة ، كانت روسيا تنظر بعين الرضا لنظام تايوان ، وكانت بكين تحث الولايات المتحدة على أن تزيد من قواتها البحرية فى المحيط الهندى والمنطقة الغربية من المحيط الهادى للتصدى للأسراب الروسية . وبعد عشرين عاما من انتقاد الصين للاتحاد السوفيتى لتساهله إلى حد كبير تجاه الغرب ، كانت تضغط على حلف شمال الأطلنطى كى يزيد من دفاعاته وتحذر كلا من اليابان والسوق المشتركة من دعم علاقاتهما الاقتصادية مع روسيا .

وبالمقارنة ، فإن التغييرات التى حدثت فى المعسكر الغربى منذ مطلع الستينيات ، والتى كانت ترجع أساساً إلى الحملة التى شنها ديجول ضد السيطرة الأمريكية ، لم تكن بأى حال بمثل تلك الخطورة على المدى الطويل ـ على الرغم من أنها زادت بالتأكيد من الإنطباع بأن الكتلتين كانتا بسبيلهما للتصدع . فقد كان ديجول ، الذى كانت لاتزال ذكريات الحرب العالمية الثانية ماثلة فى ذهنه ، تسيطر عليه مشاعر الغضب لشعوره بأنه يعامل من قبل الولايات المتحدة معاملة تقل عن معاملة الند ، وكان يعرب عن إستيائه من السياسة الأمريكية إبان أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ ، ناهيك عن دأب دالاس على التهديد بشن حرب نووية بسبب قضايا مثل قضية كيموى .

وبالرغم من أن ديجول كان لديه أكثر مما يكفى لانشغاله لعدة سنوات بعد عام ١٩٥٨ ، حيث كان يسعى إلى تخليص فرنسا من الجزائر ، فقد كان ينتقد حتى فى ذلك الوقت تبعية أوروبا الغربية (من وجهة نظره) للمصالح الأمريكية وكان شأنه شأن البريطانيين قبل عشر سنوات ، يرى فى

الأسلحة النووية فرصة للاحتفاظ بوضع الدولة الكبرى . وعندما وصلت أنباء أول تجربة ذرية فرنسية فى عام ١٩٦٠ ، صاح الجنرال ديجول قائلا « تحيا فرنسا ـ انها منذ هذا الصباح أقوى وأكثر فخرا » . وقد صمم ديجول على أن يكون الرادع النووى الفرنسى مستقلاً تماماً ، ورفض بغضب عرض واشنطون تزويد فرنسا بنظام صواريخ بولاريس مماثل للنظام الموجود لدى بريطانيا بسبب الشروط التى ربطت بها إدارة كيندى هذا العرض . وفى حين كان ذلك يعنى أن برنامج الأسلحة النووية الفرنسية سوف يستهلك نسبة كبيرة للغاية من اجمالى ميزانية الدفاع (ربما تصل إلى ٣٠ فى المائة) فقد كان ديجول وخلفاؤه يشعرون بأن الثمن يستحق الدفع . وفى نفس الوقت ، بدأ يسحب فرنسا من الجهاز العسكرى لحلف شمال الأطلنطى ، بطرد مقر هذه المنظمة من باريس فى عام ١٩٦٦ وإغلاق جميع القواعد الأمريكية الموجودة على الأراضى الفرنسية . وجنبا إلى جنب مع ذلك ، سعى الرئيس الفرنسى إلى تحسين علاقات بلاده مع موسكو ـ حيث كانت تصرفاته تحظى باستحسان شديد ـ ولم يتوقف عن إعلان حاجة أوروبا لان تقف على قدميها .

ولم تكن تصرفات ديجول المثيرة تقوم على مجرد البلاغة والكبرياء الثقافى الفرنسى . فقد كان الاقتصاد الفرنسى قد نما بسرعة على مدى عشرين عاما تقريبا بفضل المعونة التى تقررت من خلال مشروع مارشال بالاضافة إلى المنح الأمريكية الأخرى والافادة من التحسن الاقتصادى العام فى أوروبا بعد أواخر الأربعينيات . وقد حولت الحروب الاستعمارية فى الهند الصينية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤) وفى الجزائر (١٩٥٦ ـ ١٩٦٢) الموارد الفرنسية عن مسارها لفترة من الوقت ، ولكن ليس على نحو غير قابل للعلاج . وبعد أن حصلت فرنسا على شروط مناسبة إلى حد كبير تتفق مع مصالحها الوطنية وقت تكوين المجموعة الإقتصادية الأوروبية فى عام ١٩٥٧ ، أصبحت قادرة على الافادة من تلك السوق الكبيرة فى الوقت الذى كانت تعيد فيه بناء قطاعها الزراعى وتحديث قطاعها الصناعى .

وبالرغم من أن فرنسا كانت تنتقد واشنطون وتعمل بقوة على منع إنضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد أقدم ديجول على عقد مصالحة مثيرة مع المانيا بزعامة أديناور فى عام ١٩٦٣ . وكان يتحدث دائما عن الحاجة إلى أن تقف أوروبا على قدميها ، وأن تكون حرة من سيطرة القوتين العظميين ، وأن تذكر ماضيها المجيد وأن تتعاون ـ وفى المقدمة فرنسا بالطبع ـ فى السعى من أجل تحقيق مستقبل مجيد يقوم على التكافؤ . وكانت تلك كلمات براقة تدير الرؤوس ، إلا أنها أثارت رد فعل على جانبى الستار الحديدى ، وصادفت هوى فى نفوس الكثيرين ممن يكرهون كلا من الثقافتين السياسيتين الروسية والأمريكية ، ناهيك عن السياسة الخارجية لكل منهما .

غير أنه فى عام ١٩٦٨ ، أدت الثورة التى قام بها الطلبة والعمال الفرنسيون إلى تقويض المستقبل السياسى لديجول . فالتوترات التى نجمت عن عملية التحديث وكذلك الحجم الذى كان لايزال متواضعا نسبيا للاقتصاد الفرنسى (٣ر٥ فى المائة من الإنتاج الصناعى العالمى فى عام

(١٩٦٣) كانت تعنى أن الدولة لم تكن من القوة بحيث تستطيع القيام بالدور المؤثر الذى كان يتصوره الجنرال ديجول . ومهما كانت الاتفاقيات الخاصة التى عرضها على الماتيا الغربية ، فإن الأخيرة لم تجرؤ على التخلى عن ارتباطاتها القوية مع الولايات المتحدة ، التى كان بعلم الساسة فى بون أنهم يعتمدون عليها بقوة فى نهاية الأمر . وزيادة على ذلك ، فإن قيام روسيا بالقضاء على الاصلاحات التشيكية بلا هوادة فى عام ١٩٦٨ ، أوضح أن القوة العظمى الشرقية لم تكن لديها النية لترك الدول التى تدور فى فلكها تدير شئونها السياسية ، ناهيك عن أن تصبح جزءا من اتحاد أوروبى كبير تقوده فرنسا .

ومع ذلك ، وبرغم كل سلبياته ، كان ديجول يرمز لإتجاهات لم تكن بالإمكان إيقافها ويعجل من خطى تلك الإتجاهات . فبالرغم من أوجه الضعف العسكرى بالمقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، كانت القوات المسلحة للدول الأوروبية الغربية أكبر حجما وأكثر قوة من الناحية النسبية مما كانت عليه فى سنوات ما بعد عام ١٩٤٥ . وكانت إثنتان منهما تمتلكان أسلحة نووية وتعملان على تطوير أنظمة إطلاق تلك الأسلحة . ومن الناحية الاقتصادية كما سنعرض بمزيد من التفصيل ، كللت عودة الأمور فى أوروبا لحالتها الطبيعية بنجاح باهر . والأكثر من ذلك ، أنه بالرغم من غزو روسيا لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، فإن إنقسام أوروبا من جراء الحرب الباردة إلى كتل مغلقة باحكام ، قد أخذ يضعف بالتدريج . فقد فتحت سياسة المصالحة التى اتبعها فيلى برانت مع روسيا ، ومع بولندا وتشيكوسلوفاكيا وخاصة مع النظام الألمانى الشرقى (بتردد كبير فى أول الأمر) خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣ ، خصوصاً على أساس قبول حدود عام ١٩٤٥ كحدود دائمة ، فتحت المجال لفترة من إزدهار العلاقات بين الشرق والغرب . وتدفقت الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية عبر الستار الحديدى ، وامتد هذا « الوفاق الاقتصادى » إلى مجال التبادل الثقافى وإلى اتفاقيات هلسنكى (عام ١٩٧٥) حول حقوق الانسان بالاضافة إلى بذل الجهود لتجنب المزيد من سوء الفهم العسكرى وتحقيق خفض متبادل فى عدد القوات .

وقد باركت القوتين العظميين لأسباب وجيهة خاصة بها ، كل ذلك ، مع بعض التحفظات الحتمية (خصوصا من الجانب السوفيتى) . غير أنه ربما كانت الحقيقة الأهم تتمثل فى استمرار الأوروبيين أنفسهم فى ممارسة الضغوط من أجل تحقيق « التقارب » بينهم . ولذلك ، فإنه حتى فى الوقت الذى كانت تهدأ فيه العلاقات بين موسكو وواشنطون ، كان من الصعب للغاية بالنسبة للاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة إيقاف تلك العملية فى المستقبل .

وقد كان الأمريكيون فى وضع أفضل كثيرا من الروس للتكيف مع الظروف الدولية الجديدة القائمة على التعددية . فمهما كانت ايماءات ديجول المناهضة للولايات المتحدة ، فإنها لم تكن بأى حال بمثل خطورة الاشتباكات الحدودية بين الصين والاتحاد السوفيتى ، والغاء التجارة بين البلدين ، والصراع الايديولوجى بينهما وكذلك التناحر الدبلوماسى بينهما عبر العالم ، مما حدا ببعض المراقبين فى عام ١٩٦٩ إلى القول بحتمية نشوب حرب بين روسيا والصين . ومهما كان استياء العديد من الإدارات الأمريكية من التصرفات الفرنسية ، فإنها لم تكن بحاجة كبيرة لاعادة نشر

قواتها المسلحة بسبب تلك المشاجرات . وعلى أية حال ، فقد كان حلف شمال الأطلنطى لايزال يحتفظ بحق إستخدام المجال الجوى الفرنسى وخط أنابيب البترول عبر الأراضى الفرنسية ، كما كانت باريس تحتفظ بترتيباتها الدفاعية الخاصة مع المانيا الغربية - حتى تكون قواتها ، أيضا ، متاحة فى حالة قيام قوات حلف وارسو بشن هجوم فى اتجاه الغرب .

وأخيرا ، فقد كانت السياسة الأمريكية بطبيعة الحال تؤمن ببديهية أساسية بعد عام ١٩٤٥ ، مؤداها أن أوروبا القوية والمستقلة (أى المستقلة عن السيطرة الروسية) تعتبر فى صالح الولايات المتحدة على المدى الطويل ، وأن ذلك سوف يساعد على خفض أعبائها الدفاعية - حتى فى الوقت الذى تعترف فيه باحتمال أن تكون أوروبا تلك منافسا اقتصاديا وربما دبلوماسيا لها . ولهذا السبب كانت واشنطون تشجع كل الخطوات الرامية إلى تحقيق الوحدة الأوروبية ، وتحث بريطانيا على الانضمام إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وعلى النقيض من ذلك فإنه ربما بدأت روسيا تشعر ليس فقط بعدم الأمان عسكريا لقيام إتحاد اوروبى قوى فى الغرب ، بل أيضا بالقلق لقوة الجذب التى يمارسها هذا الاتحاد على الرومانيين والبولنديين والشعوب الأخرى التابعة لها .

وقد كانت دوافع سياسة الوفاق الاختيارى والتعاون الاقتصادى مع أوروبا الغربية من قبل موسكو أنها يمكن أن تحقق لموسكو فوائد تكنولوجية وتجارية من ناحية ، وقد تبعد الأوروبيين عن الأمريكيين من ناحية أخرى ، وترجع إلى تحدى الصين على الجبهة الآسيوية لروسيا من ناحية ثالثة - غير أنه قد لا يكون فى صالح روسيا على المدى الأطول قيام أوروبا المزدهرة والقوية التى تبز الاتحاد السوفيتى وتحجبه فى كافة المجالات فيما عدا المجال العسكرى (وربما تصبح قوية فى هذا المجال أيضا) .

ومع استعادة الاحداث ، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة فى وضع أفضل يسمح لها بالتكيف مع الانماط المتغيرة للقوة الدولية ، فإن ذلك لم يكن واضحا لسنوات عديدة بعد عام ١٩٦٠ . ففى المقام الأول ، كانت هناك كراهية متأصلة « للشيوعية الأسيوية » بعد أن حلت الصين بزعامة ماو محل روسيا بزعامة خروشوف كمحركة للثورة العالمية فى أعين العديد من الأمريكيين . وقد أكدت حرب الحدود بين الصين والهند فى عام ١٩٦٢ ، وهى الدولة التى كانت ترغب واشنطون (مثل موسكو) فى إستمالتها ، الصورة العدوانية السابقة الناجمة عن الاشتباكات التى وقعت حول كيموى وماتسو ، وكان الوفاق بين الولايات المتحدة والصين يكاد يكون أمرا غير قابل للتصور فى مطلع الستينيات حيث كان جهاز الدعاية الصينية يستنكر تخلى الروس عن كوبا وتوقيعهم إتفاقية الحظر المحدود للتجارب النووية مع الغرب .

وفى نهاية الأمر ، كانت الصين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ تعانى من تشنجات الثورة الثقافية التى فجرها ماو ، والتى جعلت الدولة تبدو غير مستقرة بشكل مستمر وتسيطر عليها مشاعر الكراهية الايديولوجية الزائدة تجاه الادارات الأمريكية . ولم يكن أى من ذلك يشير الى قيام « وضع يحتمل فيه حدوث مزيد من التقدم نحو قيام علاقات أفضل مع الولايات المتحدة ».

وفوق كل ذلك ، بطبيعة الحال ، كانت الولايات المتحدة نفسها تعانى بشكل متزايد من المشاكل التى تمخضت عنها الحرب فى فيتنام . ولم يكن الفيتناميون الشماليون والفييت كونج فى الجنوب بالنسبة لمعظم الأمريكيين سوى مظاهر جديدة لزحف الشيوعية الآسيوية التى كان لابد من احتوائها بالقوة قبل أن تحدث المزيد من الأضرار . وحيث أن تلك القوى الثورية كانت تتلقى التشجيع والامدادات من الصين وروسيا ، فإن كلتا الدولتين (وخصوصا النظام الذى كان يتسم بالنقد اللاذع فى بكين) كان ينظر اليهما باعتبارهما جزءا من ائتلاف ماركسى معاد ، ومتحالف ضد « العالم الحر » . والحقيقة أنه فى الوقت الذى قامت فيه ادارة جونسون بتصعيد عملية الحشد فى فيتنام ، كان صانعو القرار فى واشنطون يساورهم القلق كثيرا حول المدى الذى يمكن أن يذهبوا اليه دون اثارة نوع من التدخل الصينى مثل ذلك الذى حدث فى الحرب الكورية .

ومن وجهة نظر الحكومة الصينية ، فان تلك المسألة لابد أنها كانت موضع نقاش حاد ، خلال الستينيات ، وحول ما إذا كان الصدام المتصاعد مع السوفييت فى الشمال ينذر بالسوء مثلما كانت العمليات العسكرية والجوية الأمريكية المتصاعدة بشكل مستمر فى الجنوب . غير أنه فى حين أن علاقتها الخاصة فى واقع الامر مع الفيتناميين المختلفين معها عرقيا كانت علاقة تتسم بالمنافسة التقليدية ، وكانت تنظر بعين الشك البالغ لحجم المعدات العسكرية التى كانت روسيا تزود بها هانوى ، فإن تلك التوترات كانت خافية عن أعين معظم الغربيين طوال فترة إدارة كل من كيندى وجونسون .

ومن الصعب ، من جوانب رمزية وعملية عديدة ، المبالغة فى تأثيرات الحملة الأمريكية التى استمرت وقتا طويلا فى فيتنام وأجزاء أخرى من جنوب شرق أسيا على نظام القوة الدولية - أو على الحالة النفسية لأفراد الشعب الأمريكى أنفسهم الذين لاتزال معظم تصوراتهم لدور بلادهم فى العالم متأثراً بشدة بهذا الصراع ، وان كان من جوانب مختلفة . فحقيقة أن تلك الحرب كان يخوضها « مجتمع مفتوح » وجعلتها اكثر انفتاحا وسائل الكشف المختلفة مثل أوراق البنتاجون - والتغطية الصحفية اليومية للمذبحة ووضوح عدم جدوى كل ذلك ، وأنها كانت أول حرب تخسرها الولايات المتحدة بوضوح ودون لبس ، وأنها شوشت على الإنتصارات التى تحققت فى الحرب العالمية الثانية ، ودمرت سمعة العديد من الشخصيات ابتداء من أولئك الجنرالات الحاملين لأربع نجوم إلى أولئك المثقفين ممن يعتبرون « الأذكى والأفضل » ، وأنها تصادفت مع وساعدت بقدر غير قليل على حدوث إنشقاق فى إجماع المجتمع الأمريكى حول أهداف وأولويات الأمة ، وصاحبها تضخم واحتجاجات طلابية واضطرابات داخل المدن بصورة غير مسبوقة ، وجاءت فى أعقابها أزمة ووترجيت التى أضرت بسمعة الرئاسة ذاتها لفترة من الوقت ، وأنها كانت بالنسبة للكثيرين تتناقض بشكل يدعو للأسى والسخرية مع كل ما كان يدعو إليه الآباء المؤسسون ، مماجعل الولايات المتحدة غير محبوبة عبر معظم أرجاء العالم ، وأنه أخيرا ، أدت معاملة العسكريين العائدين من

فيتنام بخجل وعدم اكتراث إلى رد فعل بدأ يتضح للعيان بعد عشر سنوات ، مما أدى بالتالى إلى إستمرار ملاحقة ذكرى هذا الصراع لوعى عامة أفراد الشعب من خلال مذكرات الحرب والكتب والأفلام التسجيلية التليفزيونية والمآسى الشخصية ـ كل ذلك كان يعنى أن حرب فيتنام ، بالرغم من أن خسائرها بين الجنود كانت محدودة للغاية إلا أنها أثرت إلى حد ما على الشعب الأمريكى مثلما أثرت الحرب العالمية الأولى على الأوروبيين . وقد كانت هذه التأثيرات واضحة للعيان على المستويين الشخصى والنفسى ، وكانت تفسر على نطاق أوسع باعتبارها أزمة فى الحضارة الأمريكية وفى نظمها الدستورية . وهكذا ، فإنها ستستمر فى الاحتفاظ بأهمية مستقلة تماما عن الابعاد الاستراتيجية لهذا الصراع بين القوى العظمى .

غير أن الجوانب الأخيرة هى الأهم فى بحثنا ، وتحتاج إلى مزيد من التناول هنا . وبادىء ذى بدء ، فقد كانت بمثابة تذكرة مفيدة بأن التفوق الكبير فى العتاد العسكرى والانتاجية الاقتصادية لايترجم دائما بصورة تلقائية إلى فعالية عسكرية . وهذا لايتعارض مع الفكرة الأساسية التى يدور حولها هذا الكتاب ، وهى تأكيد أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا فى الحرب الواسعة والطويلة بين القوى الكبرى حينما تكون كل دولة محاربة مصممة بدرجة متساوية على إحراز النصر . وربما كانت الولايات المتحدة ، من الناحية الاقتصادية ، أكثر إنتاجية من فيتنام الشمالية بمعدل يتراوح مابين خمسين إلى مائة مرة . ومن الناحية العسكرية ، كانت الولايات المتحدة تمتلك قوة النيران اللازمة (كما كان يدعو بعض المتشددين) لإعادة العدو إلى العصر الحجرى ـ وفى الواقع ، كانت لديها القدرة ، من خلال الأسلحة النووية ، على محو جنوب شرقى آسيا بأكملها .

غير أن تلك لم تكن حربا تستطيع عناصر التفوق تلك أن تكون فعالة بشكل مناسب . فخشية الرأى العام الداخلى ورد الفعل ، كانت تحول دون استخدام القنابل الذرية ضد عدو لم يكن ليستطيع مطلقاً أن يشكل تهديدا كبيرا للولايات المتحدة نفسها . كما أن القلق الناجم عن معارضة الرأى العام الأمريكى لحدوث خسائر جسيمة فى صراع أثير الشك حول شرعيته وجدواه على نحو متزايد ، كان يقيد بالمثل استخدام الادارة الأمريكية للاساليب التقليدية للحرب . فقد وضعت قيود على عمليات القصف . ولم يكن بالامكان إحتلال ممر « هو شى منه » عن طريق لاوس المحايدة . كما لم يكن بالامكان الاستيلاء على السفن الروسية التى كانت تحمل الأسلحة إلى ميناء هايفونج . وكان من المهم عدم إثارة الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين للانضمام إلى الحرب . وقد أدى ذلك إلى تحول القتال إلى سلسلة من المواجهات على نطاق محدود فى الغابات والحقول والأراضى الوعرة ، الأمر الذى أثر على تفوق قوة النيران الامريكية وعلى القدرة على الحركة بطائرات الهليكوبتر . وبدلا من ذلك كان التركيز على أساليب حرب الغابات والتحام الوحدات ـ الذى لم يكن يمثل مشكلة كبيرة للقوات الخاصة مثلما كان يفعل بالنسبة لكتائب المجندين الذين كان يتم نقلهم إلى المنطقة على وجه السرعة .

وبالرغم من أن جونسون قد حذا حذو كيندى فى إرسال المزيد من القوات إلى فيتنام (وصل عددها إلى ٥٤٢٫٠٠٠ جندى فى عام ١٩٦٩) . فإن ذلك لم يكن كافيا على الاطلاق لتلبية مطالب الجنرال ويستمورلند . فقد رفضت الحكومة ، بتمسكها بوجهة النظر القائلة بأن ذلك الصراع كان لايزال صراعا محدودا ، تعبئة الاحتياطى أو وضع الاقتصاد فى الواقع فى حالة حرب .

وقد عكست صعوبات خوض الحرب وفق ظروف ليست فى صالح القوة العسكرية الحقيقية للولايات المتحدة ، مشكلة سياسية أكبر ـ تمثلت فى التفاوت بين الوسائل والغايات (حسب قول كلاوزفيتز) . فقد كان الفيتناميون الشماليون والفييت كونج يحاربون من أجل ماكانوا يؤمنون به بقوة شديدة ، أما أولئك الذين لم يكونوا يؤمنون بما يحاربون من أجله ، فإنهم كانوا بلا شك يخضعون لنظام شمولى إستبدادى . فعلى النقيض ، كان النظام الحاكم فى فيتنام الجنوبية على مايبدو نظاما فاسداً ، غير محبوب وفى أيدى أقلية مميزة . وكان يعارضه الرهبان البوذيون ولايؤيده الفلاحون الذين كان يستبد بهم الخوف ويتعرضون للاستغلال وترهقهم تبعات الحرب . وكانت تلك الوحدات الأهلية الموالية للنظام والتى كانت تبلى بلاء حسنا فى القتال غير كافية للتعويض عن هذا التدهور الداخلى . ومع تصاعد الحرب ، كان الكثير من الأمريكيين يعربون عن شكهم فى جدوى القتال من أجل النظام الحاكم فى سايجون ، ويبدون مشاعر القلق للطريقة التى يفسد بها كل ذلك القوات المسلحة الأمريكية ذاتها ـ من حيث إنخفاض الروح المعنوية ، وزيادة نزعة الأنانية ، وعدم الانضباط ، وتناول العقاقير المخدرة ، والدعارة ، وتزايد عبارات السخرية والاستهزاء العنصرى تجاة الملونين من سكان جنوب شرقى آسيا ، والاعمال الوحشية فى ميدان القتال ، ناهيك عن تدهور عملة الولايات المتحدة أو وضعها الاستراتيجى الأكبر .

وقد أعلن هو شى منه أن قواته على إستعداد لأن تفقد من الرجال ما يعادل عشرة إلى واحد ـ وإنهم يفعلون ذلك فى كثير من الاحيان عندما يكونون مندفعين بدرجة تجعلهم يخرجون من الغابات لمهاجمة المدن ، كما حدث فى هجوم التبت عام ١٩٦٨ . واستطرد قائلا انه بالرغم من تلك الخسائر ، فإنهم يواصلون القتال . ولم يكن هذا النوع من قوة الارادة واضحا فى فيتنام الجنوبية ، كما أن المجتمع الأمريكى نفسه ، الذى كان يشعر بالقلق المتزايد من جراء تناقضات الحرب ، لم يكن مستعدا للتضحية بكل شىء من أجل النصر . وفى الوقت الذى كان فيه الشعور الأخير مفهوما تماما بالنظر إلى المخاطر التى كان يواجهها كل جانب ، فقد ثبت أنه من المستحيل بالنسبة لدولة ديمقراطية مفتوحة أن تشن بنجاح حربا ليست متحمسة لها تماما . وكان ذلك هو التناقض الجوهرى الذى لم تستطع أجهزة تحليل الأنظمة التابعة لمكنمارا ولا قاذفات ب ـ ٥٢ الرابضة فى قاعدة جوام الجوية تغييره .

وبعد أكثر من عشر سنوات من سقوط سايجون (فى ابريل ١٩٧٥) ، وصدور العديد من الكتب حول كافة جوانب هذا الصراع والتى مازالت تتدفق من المطابع ، فإنه لايزال من الصعب إجراء تقييم واضح لمدى تأثيره على وضع الولايات المتحدة العالمى . وبالنظر إليه على مدى أطول ، ولنقل من عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٢٠ ، فإنه يعتبر صدمة مفيدة للسيطرة الأمريكية على العالم (أو لما أسماه فولبرايت « بغطرسة القوة ») ، حيث اضطرت الدولة إلى أن تفكر بعمق أكبر فى أولوياتها السياسية والاستراتيجية وأن تتكيف على نحو أكثر معقولية مع عالم تغير كثيرا بالفعل منذ عام ١٩٤٥ ـ وبمعنى آخر ، كان كالصدمة التى تلقاها الروس فى حرب شبه جزيرة القرم ، أو كالصدمة التى تلقاها البريطانيون فى حرب البوير ، اللتين تمخضت عنهما إصلاحات وعمليات إعادة تقييم مفيدة .

غير أنه فى ذلك الوقت ، كانت تأثيرات الحرب على المدى القصير لايمكن إلا أن تكون ضارة . فقد أثرت الزيادة الكبيرة فى الانفاق على الحرب ، وفى وقت قفزت أيضا النفقات الداخلية على مشروع « المجتمع العظيم » الذى تبناه جونسون ، على الاقتصاد الأمريكى تأثيرا سيئا على نحو سوف نعرض له فيما بعد . وزيادة على ذلك ، فإنه فى الوقت الذى استمر فيه تدفق الأموال الأمريكية على فيتنام ، كان الاتحاد السوفيتى يخصص مبالغ أكبر بشكل مطرد لإنفاقها على اسلحته النووية ـ لدرجة أنه حقق تعادلا استراتيجيا تقريباً ـ وعلى بحريته التى ظهرت فى تلك السنوات كقوة كبرى فى دبلوماسية التهديد بالحرب على صعيد العالم . وقد تفاقم هذا الخلل المتزايد إثر تحول الناخبين الأمريكيين ضد النفقات العسكرية على مدى معظم السبعينيات . وفى عام ١٩٧٨ ، بلغت نفقات الأمن القومى ٥ فى المائة فقط من مجمل الانتاج القومى ، وهى نسب أقل مما كانت عليه على مدى ثلاثين عاما

وقد انخفضت الروح المعنوية لدى العاملين فى القوات المسلحة نتيجة للحرب نفسها وللتخفيضات التى جرت بعد الحرب . ولاشك أن التغييرات فى المناصب فى وكالة المخابرات الأمريكية وغيرها من الوكالات ، مهما كانت ضروراتها للحد من الفساد ، قيدت من فعاليتها . وقد أثار تركيز أمريكا على فيتنام قلق حتى حلفائها المتعاطفين معها . كما أن أسلوبها فى القتال ، تأييدا لنظام فاسد ، أدى إلى إبتعاد الرأى العالم فى أوروبا الغربية وكذلك فى العالم الثالث عنها ، وكان عاملا رئيسياً فيما وصفه بعض الكتاب « بالنفور » من الأمريكيين من قبل الكثير من بقية دول العالم . كما أدى إلى انصراف اهتمام الولايات المتحدة عن أمريكا اللاتينية ـ والاتجاه نحو استبدال « التحالف من أجل التقدم » ، الذى كان أمل كيندى ، بالتأييد العسكرى لأنظمة غير ديمقراطية وبإجراءات مناهضة للثورة (كالتدخل فى جمهورية الدومينكان عام ١٩٦٥) .

ومما لاشك فيه أن المناقشات الحتمية ـ العلنية التى جرت بعد حرب فيتنام حول مناطق العالم التى يمكن أن تحارب أو لاتحارب الولايات المتحدة من أجلها فى المستقبل أثارت قلق الحلفاء ،

وشجعت اعداءها ، وجعلت الدول المحايدة تفكر فى إعادة تأمين نفسها مع الجانب الآخر . وفى مناقشات الأمم المتحدة ، كان المندوب الأمريكى يبدو محاصرا ومعزولا بشكل متزايد . فقد كانت الأمور قد ابتعدت كثيرا عن تأكيد هنرى لوس بأن الولايات المتحدة سوف تكون الأخ الأكبر للأمم فى نطاق الأخوة الانسانية .

وقد كانت النتيجة الأخرى لسياسة القوة فى حرب فيتنام أنها حجبت على مدى ربما بلغ عشر سنوات ، إدراك واشنطن لمدى الإنقسام الصينى ـ السوفيتى . وبالتالى حجبت أيضا فرصتها فى وضع سياسة للتعامل مع الانقسام . ومن ثم كان من المثير تصحيح هذا الإهمال على وجه السرعة بعد أن تولى ريتشارد نيكسون ، العدو اللدود للشيوعية ، منصب الرئاسة فى يناير ١٩٦٩ . غير أن نيكسون كان يملك ، إذا استخدمنا عبارة البروفيسور جاديس ، « مزيجا فريدا من الصلابة الأيديولوجية ـ والواقعية السياسية » ـ وكانت الأخيرة واضحة فى معاملاته مع القوى الخارجية الكبرى .

فبالرغم من كراهية نيكسون للراديكاليين المحليين وعدائه ، مثلا ، لشيلى بزعامة اللندى بسبب سياساتها الاشتراكية ، فقد كان يدعى أنه ليس أيديولوجياً عندما كان الأمر يتعلق بالدبلوماسية على الصعيد العالمى . فهو لم يكن يرى تناقضا كبيراً بين إصدار أوامره بتصعيد القصف لفيتنام الشمالية فى عام ١٩٧٢ ـ لارغام هانوى على الاقتراب من موقف المساومة الأمريكية للانسحاب من الجنوب ـ وزيارته للصين لتسوية خلافاته مع ماوتسى تونج فى نفس العام . والأهم من ذلك أيضا كان اختياره لهنرى كيسنجر كمستشار للأمن القومى (ثم وزيرا للخارجية) . وكان أسلوب كيسنجر فى التعامل مع الشئون الدولية يقوم عل النزعة التاريخية والنسبية ، حيث يتعين رؤية الأحداث فى إطارها الأكبر ومن خلال ارتباط كل منها بالأخرى ، كما ينبغى الحكم على القوى الكبرى بما تقوم به وليس بأيديولوجيتها المحلية .

كذلك فان السعى المطلق من أجل إحلال الأمن امر يتسم بالمثالية ، حيث أن ذلك من شأنه أن يجعل كل شخص آخر يشعر بعدم الأمان التام ـ وكل مايستطيع المرء أن يأمل فى تحقيقه هو الأمن النسبى القائم على التوازن المعقول بين القوى فى الشئون الدولية ، والاعتراف الكامل بأن المسرح العالمى لن يكون منسجما انسجاما كاملا ، بالاضافة إلى الاستعداد للمساومة . وقد كان كيسنجر ، شأنه شأن رجال الدولة الذين كتب عنهم (مترنيخ ، وكاسلريخ وبسمارك) يشعر بأن « بداية الحكم فى الشئون الانسانية والدولية تكمن فى معرفة متى تتوقف » . وكنت أقواله المأثورة تتسم بطابع الأقوال المأثورة التى كان يرددها بالمرستون مثل (« ليس لدينا أعداء دائمون ») والأقوال المأثورة لبسمارك مثل (« إن العداء بين الصين والاتحاد السوفيتى يخدم أهدافنا على نحو أفضل لو أننا احتفظنا بعلاقات أوثق مع كل جانب أكثر مما يفعله كل جانب مع الجانب الآخر ») . ولم يكن لهذه الأقوال المأثورة مثيل فى الدبلوماسية الأمريكية منذ كينان . غير أن كيسنجر كانت لديه فرصة أكبر لتوجيه السياسة مما كان لدى زميله رجل الدولة الأوربى فى القرن التاسع عشر الذى يبدى كيسنجر إعجابه به .

وقد إعترف كيسنجر ، أخيرا بحدود القوة الأمريكية ، ليس فقط بمعنى أن الولايات المتحدة لم يكن باستطاعتها أن تتحمل حربا طويلة فى غابات جنوب شرقى آسيا مع الاحتفاظ بمصالحها الأكثر حيوية ، ولكن أيضا لأنه ونيكسون كانا يتصوران أن التوازنات الدولية كانت بصدد التغيير ، وأن قوى جديدة كانت بصدى تقويض سيطرة القوتين العظميين اللتين لم تواجها أى تحد حتى ذلك الحين . وكانت كلتا الدولتين لاتزالان متقدمتين كثيرا فى مجال القوة العسكرية ، إلا أنه فى مجالات أخرى ، أصبح العالم مسرحا لاقطاب متعددة على نحو أكبر . وقد ذكر فى عام ١٩٧٣ أنه « من الناحية الاقتصادية » توجد خمس مجموعات رئيسية على الأقل . ومن الناحية السياسية ، ظهرت مراكز نفوذ عديدة . . . » وقد حدد من خلال ترديد اقوال كينان والتعديلات التى ادخلت عليها خمس مناطق هامة ، هى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين واليابان وأوروبا الغربية . وعلى خلاف الكثيرين فى واشنطن ، وربما كل فرد فى موسكو ، كان يرحب بهذا التغيير . فوجود مجموعة من الدول الكبرى تعمل كل منها على التفوق على الأخرى دون أن تتحقق لاحداها السيطرة على الأخرى ، من شأنه أن يخلق عالما « أكثر أمانا وأفضل » من وضع عالم ثنائى القطب يبدو فيه « فوز أحد الجانبين خسارة مطلقة للجانب الآخر » .

وقد كان كيسنجر يحث على اعادة صياغة الدبلوماسية الأمريكية بشكل جوهرى بالمعنى الأوسع لتلك الكلمة ، واثقا من قدراته على الدفاع عن المصالح الأمريكية فى مثل ذلك العالم متعدد القوى .

وقد كان للثورة الدبلوماسية التى جاءت نتيجة للتقارب الصينى ـ الأمريكى المطرد بعد عام ١٩٧١ ، تأثير عميق على « العلاقة المتبادلة بين القوى على الصعيد العالمى » . فقد شعرت اليابان ، بالرغم من أنها فوجئت بخطورة واشنطن ، بأنها قادرة فى نهاية الأمر على إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية ، الأمر الذى أعطى دفعة أخرى لازدهار التجارة الآسيوية . وكانت الحرب الباردة فى آسيا على ما يبدو قد انتهت ـ أو ربما كان من الأفضل القول بأنها أصبحت أكثر تعقيدا : فقد حصلت باكستان ، التى كانت القناة الدبلوماسية للرسائل السرية بين واشنطن وبكين ، على تأييد كلتا القوتين خلال اشتباكها مع الهند فى عام ١٩٧١ ؛ وفتحت موسكو تأييدها القوى لنيودلهى ، وهو أمر كانت التكهنات تشير اليه . وفى أوروبا ، أيضا ، تغيرت التوازنات . فقد رأى الكرملين الذى كان يزعجه عداء الصين وتحيره دبلوماسية كيسنجر أنه من الحكمة عقد الاتفاقية الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) وتشجيع المحاولات المختلفة الأخرى لتحسين العلاقات عبر الستار الحديدى كما تراجع أيضا عندما بدأ كيسنجر ، فى أعقاب مواجهته ـ الكرملين ـ التى اتسمت بالتوتر مع الولايات المتحدة إبان الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، « دبلوماسية المكوكية » للتوفيق بين مصر وإسرائيل ، وحال بشكل فعال دون قيام روسيا بأى دور ذى أهمية .

ومن الصعب معرفة إلى أى مدى كان يمكن لكيسنجر أن يستمر فى إنتهاج أسلوب بسمارك فى المناورة لو أن فضيحة ووترجيت لم تكتسح نيكسون من البيت الأبيض فى أغسطس عام ١٩٧٤

وتجعل الكثير من الأمريكيين أكثر ارتياباً فى حكومتهم . وكما حدث بالفعل ، إستمر وزير الخارجية فى منصبه خلال فترة رئاسة فورد ، ولكن بقدر أقل من حرية المناورة . فقد قام الكونجرس بتخفيض نفقات ميزانية الدفاع بصورة متكررة . كما خفضت كافة المعونات الآخرى لفيتنام الجنوبية ، وكمبوديا ولاوس فى فبراير ١٩٧٥ قبل بضعة شهور من اجتياح تلك الدول . وحد قانون سلطات الحرب كثيراً وبشكل تدريجى من سلطة رئيس الجمهورية فى إرسال القوات الأمريكية خارج البلاد . وصوت الكونجرس بعدم إمكانية مواجهة التدخل الروسى ـ الكوبى فى أنجولا بقيام المخابرات المركزية الأمريكية بإرسال الأموال والأسلحة للفصائل الموالية للغرب هناك .

ومع تزايد الشعور بالضجر لدى اليمين الجمهورى لهذا التدهور للقوة الأمريكية فى الخارج وتوجيه اللوم لكيسنجر لتخليه عن المصالح الوطنية (قناة بنما) والأصدقاء القدامى (تايوان) ، بدأ وضع وزير الخارجية فى التدهور حتى قبل إكتساح فورد من الحكم فى إنتخابات الرئاسة عام ١٩٧٦ .

وفى الوقت الذى كانت تواجه فيه الولايات المتحدة مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة على مدى السبعينيات ، وفى الوقت الذى كانت تحاول فيه جماعات سياسية مختلفة التكيف مع الوضع الدولى المتدهور للولايات المتحدة ، كان من المحتم أن تتسم سياستها الخارجية بالتخبط على نحو يفوق ماكانت عليه فى أوقات الهدوء والاستقرار . وبالرغم من ذلك ، كانت هناك « تحولات » سياسية خلال السنوات القليلة التالية كانت ملحوظة بكل المقاييس . فقد جاء كارتر ، متشبعا بمعتقدات جلادستون وويلسون بشأن الحاجة إلى اقامة نظام دولى « أكثر عدلا » ، على نظام دولى لم يكن لدى الكثير من الممثلين الآخرين فيه (خصوصا فى المناطق الساخنة من العالم) النية لممارسة سياساتهم طبقا للمبادىء اليهودية ـ المسيحية .

وبالنظر إلى مشاعر الاستياء لدى العالم الثالث إزاء الفجوة الاقتصادية القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة والتى تفاقمت نتيجة لأزمة البترول عام ١٩٧٣ ، فإن تشجيعه للتعاون بين الشمال والجنوب كان ينم عن الحكمة والشهامة ، كما ظهرت حصافته من خلال الشروط التى تضمنتها إتفاقية قناة بنما التى أعيد التفاوض بشأنها ، ورفضه إعتبار كل حركة اصلاحية فى أمريكا اللاتينية نهجا ماركسيا . كما حظى كارتر بثناء له مايبرره « للتوسط » فى إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ ـ على الرغم من أنه كان ينبغى عليه عدم الشعور بالاستغراب لرد الفعل الانتقادى من قبل الدول العربية الأخرى ، الأمر الذى أعطى بدوره الفرصة لروسيا لتدعيم علاقاتها مع الدول الأكثر راديكالية فى الشرق الاوسط .

غير أنه بالرغم من نواياها الطيبة تحطمت حكومة كارتر على صخور عالم معقد كان يبدو غير مستعد بشكل متزايد للالتزام بالنصائح الأمريكية ، وبسبب تقلبات سياستها (الناجمة فى كثير من الاحيان عن الخلافات داخل الحكومة) . فقد كانت الانظمة اليمينية المستبدة تتعرض للنقد اللاذع والضغط الشديد على صعيد العالم الانتهاكات لحقوق الانسان ، وبالرغم من ذلك واصلت

واشنطون تأييدها للرئيس الزائيرى موبوتو ، وملك المغرب الحسن الثانى ، وشاه إيران على الأقل حتى وفاة الأخير فى عام ١٩٧٩ ، مما أدى إلى حدوث أزمة الرهائن ، وبالتالى الى المحاولة الفاشلة لإنقاذهم .

وفى أجزاء أخرى من العالم ، من نيكاراجوا إلى انجولا ، وجدت الادارة الأمريكية أنه من الصعب اكتشاف قوى ليبرالية ديمقراطية تستحق تأييدها ، ومع ذلك ، كانت تتردد فى الالتزام بموقف معاد للثوار الماركسيين . وكان كارتر يأمل أيضا فى استمرار انخفاض نفقات الدفاع ، ويبدو فى حيرة من أمره لأن سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتى لم تجعل تلك الدولة تتوقف عن الانفاق على السلاح ولا عن الأعمال التى كانت تقوم بها فى العالم الثالث . وعندما قامت القوات الروسية بغزو أفغانستان فى نهاية عام ١٩٧٩ ، سحبت واشنطون ـ التى كانت وقتئذ مشغولة بتعزيز دفاعاتها على نطاق واسع ـ إتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية (سولت ٢) ، وألغت مبيعات الحبوب لموسكو ، وبدأت تنتهج سياسات « توازن القوى » التى كان الرئيس الأمريكى قد ندد بها منذ أربع سنوات ـ والتى تمثلت على وجه الخصوص فى الزيارات الشهيرة التى قام بهما بريزنسكى للصين وأفغانستان .

وإذا كانت إدارة كارتر قد تولت السلطة وفى جعبتها مجموعة من الحلول البسيطة لعالم معقد ، فان الحلول التى كانت لدى خليفته فى عام ١٩٨٠ لم تكن أقل بساطة ـ بالرغم من أنها كانت مختلفة تماما . فقد كانت حكومة ريجان ، التى كان يغمرها رد فعل عاطفى رافض لكل ما ارتكبته الولايات المتحدة من « أخطاء » على مدى العشرين عاما السابقة ، وبدعمها فوز ساحق فى الانتخابات التى تأثرت إلى حد كبير بالمهانة التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى إيران ، وتدفعها نظرة ايديولوجية للعالم كانت تبدو فى بعض الأحيان اشبه بعقدة الصراع المؤكد بين النور والظلام ، عاقدة العزم على قيادة سفينة الدولة فى إتجاهات جديدة تماما . فقد إنتهت سياسة التقارب التى كانت مجرد قناع لسياسة التوسع الروسية . وزادت عملية تعزيز وحشد الأسلحة فى جميع الاتجاهات . ولم تعد حقوق الانسان على جدول الأعمال ، وأصبحت « الحكومات المستبدة » تلقى التأييد . وكان مما يثير الدهشة أنه حتى « ورقة الصين » صارت موضع شك ، نظرا لتأييد اليمين الجمهورى لتايوان .

وكما كان متوقعاً ، فإن جانباً كبيراً من تلك الافكار الساذجة قد تحطم أيضاً على صخرة الواقع المعقد للعالم الخارجى ، ناهيك عن مقاومة الكونجرس وعامة الشعب الذين كانوا يقدرون مشاعر الوطنية لدى رئيسهم لأنهم كانوا يشكون فى سياساته الخاصة بالحرب الباردة . فقد كان ثمة إتجاه مستمر لمنع التدخل الأمريكى فى أمريكا اللاتينية أو فى أى مكان آخر توجد به غابات تعيد إلى الأذهان ذكرى التدخل الأمريكى فى فيتنام . كما أن تصعيد سباق التسلح النووى أدى إلى انتشار حالة من القلق وعدم الإرتياح ، والضغط من أجل استئناف محادثات الحد من الأسلحة ، خصوصا عندما كان مؤيدو الحكومة يتحدثون عن قدرتهم على « السيادة » فى أية مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتى .

وقد انهارت الأنظمة الاستبدادية فى المناطق الاستوائية ، وفقدت شعبيتها إلى حد كبير لارتباطها بالحكومة الأمريكية . وكان الأوروبيون يشعرون بالحيرة للمنطق الذى كان يحول دون شرائهم للغاز الطبيعى من الاتحاد السوفيتى ، ويسمح للمزارعين الأمريكيين ببيع الحبوب لتلك الدولة . وفى الشرق الأوسط ، كان عجز إدارة ريجان عن ممارسة الضغط على إسرائيل فى عهد بيجين يتناقض مع الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى توحيد العالم العربى فى جبهة معادية للاتحاد السوفيتى . وفى الأمم المتحدة ، كانت الولايات المتحدة تبدو أكثر عزلة من أى وقت مضى . ففى عام ١٩٨٤ ، إنسحبت من اليونسكو ـ وهو موقف كان يمكن أن يثير دهشة فرانكلين روزفلت . عن طريق زيادة ميزانية الدفاع لأكثر من الضعف خلال خمس سنوات ، كانت الولايات المتحدة بالتأكيد فى طريقها لامتلاك معدات عسكرية أكثر مما كان لديها فى عام ١٩٨٠ .

إلا إنه كان ثمة شك متزايد حول ماإذا كان البنتاجون يحقق شيئا ذا قيمة مقابل ما ينفقه من مبالغ ضخمة ، مثلما كان الوضع بالنسبة لإمكانية سيطرته على الصراعات بين فروع القوات المسلحة التابعة له . فغزو جرينادا ، الذى هللت له أبواق الدعاية باعتباره نجاحا كبيرا ، كان من جوانب عملية مختلفة ، قريبا على نحو يدعو للقلق من مهزلة جيلبرت وسوليفان . وأخيرا وليس آخرا كان حتى المراقبون المتعاطفون يشكون فيما إذا كان بمقدور تلك الادارة وضع استراتيجية كبرى مترابطة فى الوقت الذى يتشاجر فيه العديد من أعضائها فيما بينهم (حتى بعد تقاعد هيج كوزير للخارجية) ، ويبدو فيه أن رئيسها لايولى إهتماماً كبيراً بالمسائل الخطيرة ، وتنظر فيه (باستثناءات نادرة) إلى العالم الخارجى من خلال منظار التفوق العرقى .

وكثير من تلك المسائل سوف نعود إليها فى الفصل الأخير . والمغزى من وراء عرض المتاعب المختلفة التى واجهتها حكومتا كارتر وريجان معا يتمثل فى أنها مجموعها قد صرفت الإنتباه عن القوى الأكبر كانت تشكل سياسات القوة العالمية ـ وبصفة أخص ذلك التحول من عالم ثنائى القطب إلى عالم متعدد الأقطاب ، الذى اكتشفه كيسنجر قبل ذلك بفترة طويلة وبدأ بتكيف معه . (وكما سنرى لاحقا ، فإن ظهور ثلاثة مراكز إضافية للثورة السياسية والاقتصادية ـ هى أوروبا الغربية ، والصين واليابان ـ لم يكن أن هذه الدول الأخيرة كانت خالية من المشاكل . ولكن ذلك ليس بيت القصيد هنا) .

والأهم من ذلك ، أن التركيز الأمريكى على المشاكل المتفاقمة فى نيكاراجوا وايران وأنجولا وليبيا وما إلى ذلك كان لايزال يخفى أن الدولة التى تأثرت تأثراً بالغاً بالتحولات التى كانت تحدث فى السياسات العالمية خلال السبعينيات ربما كانت الاتحاد السوفيتى نفسه ـ وهو إعتبار يستحق شيئا من التفسير الموجز قبل نهاية هذا الفصل .

ومما لاشك فيه أن الاتحاد السوفيتى قد عزز من قوته العسكرية فى تلك السنوات . غير أنه ، كما يوضح البروفيسور أولام ، نظراً للتطورات الاخرى ، فإن ذلك كان يعنى ببساطة « أن حكام الاتحاد السوفيتى كانوا فى وضع يسمح لهم بتقدير الإكتشاف غير المريح الذى توصل اليه الكثير من

الأمريكيين فى الاربعينيات والخمسينيات : وهو أن القوة الزائدة لاتوفر لاية دولة بصورة تلقائية ، خصوصا فى العصر النووى ، المزيد من الأمن . فمن كافة وجهات النظر تقريبا ، الاقتصادية منها والعسكرية ، وبالمعنى المطلق والنسبى ، كان الاتحاد السوفيتى فى عهد بريجنييف أكثر قوة مما كان فى عهد ستالين . ومع ذلك ، فإنه مع تلك القوة الزائدة إلى حد كبير حدثت تطورات دولية جديدة والتزامات خارجية جعلت الدولة السوفيتية أكثر عرضة للخطر الخارجى ولإضطرابات السياسات العالمية مما كانت فى عام ١٩٥٢ على سبيل المثال .

وزيادة على ذلك ، فإنه حتى فى السنوات الأخيرة لادارة كارتر ، إستأنفت الولايات المحدة تعزيز دفاعاتها بشكل كان يهدد ـ باستمراره على نطاق واسع من جانب حكومة ريجان التى جاءت بعد ذلك ـ بعودة التفوق العسكرى للولايات المتحدة فى مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وزيادة التفوق البحرى الأمريكى ، وتوجيه اهتمام أكبر من أى وقت مضى بالتكنولوجيا المتقدمة . وكان رد السوفييت المتسم بالإنزعاج بأنهم لن يشعروا بالانهاك أو يقبلوا الهزيمة لايخفى الحقيقة الخطيرة بأن ذلك سيشكل مزيداً من الضغط على الاقتصاد السوفيتى الذى تراجع إلى حد كبير ، ولم يكن فى وضع جيد يسمح له بالدخول فى سباق تكنولوجى على مستوى عال .

فمع أواخر السبعينيات ، كان الاتحاد السوفيتى فى وضع حرج ، يحتاج فيه لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب من الخارج ، ناهيك عن التكنولوجيا نفسها . وازداد السخط فى امبراطورية من الدول التابعة له فى أوروبا الشرقية ، باستثناء كوادر الأحزاب الشيوعية المتميزة ؛ وكانت مشاعر الإستياء والتذمر فى بولندا على وجه الخصوص تمثل مشكلة رهيبة ، غير أن تكرار عملية غزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ لم يكن يبدو أنه سيكون انقاذاً للموقف . وبعيدًا إلى الجنوب ، دفع الخوف من فقد دولة أفغانستان العازلة للنفوذ الأجنبى (ربما الصينى) إلى تدبير إنقلاب عام ١٩٧٩ ، الذى تبين أنه لم يكن ورطة عسكرية فحسب ، بل كان له تأثير مدمر على وضع الاتحاد السوفيتى فى الخارج . وقد أدت الاجراءات التى إتخذها الاتحاد السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا ، وأفغانستان إلى التقليل إلى حد كبير من جاذبيته « كنموذج » للآخرين ، سواء فى أوروبا الغربية أو فى افريقيا . وكانت الأصولية الاسلامية فى الشرق الأوسط تشكل ظاهرة تثير القلق ، وتهدد (كما حدث فى إيران) بأن تصب جام غضبها على الشيوعيين المحليين وكذلك على الجماعات الموالية للولايات المتحدة ، وفوق كل ذلك ، كان هناك العداء الصينى المستحكم الذى كان يبدو ، بسبب التعقيدات الأفغانية والفيتنامية ، واضحا فى أواخر السبعينيات على نحو أكبر مما كان فى أوائلها . وإذا كانت احدى الدولتين العظميين قد « فقد الصين » فإن تلك الدولة هى روسيا . وأخيرا ، فان نزعة التفوق العرقى ، ونظرة الشك التى كانت تميز حكامه الطاعنين فى السن ، وإنتهاج الصفوة لإسلوب التعويق تجاه الاصلاحات الشاملة ، جعل التكيف بنجاح مع التوازنات الدولية الجديدة أكثر صعوبة بالنسبة للإتحاد السوفيتى منه بالنسبة للولايات المتحدة .

وقد كان ينبغى أن يمثل كل ذلك بعض العزاء فى واشنطون ، وأن يكون بمثابة الموجه نحو نظرة أكثر هدوءا وتقدما لمشاكل السياسة الخارجية حتى عندما تكون الأخيرة غير متوقعة وغير مواتية . صحيح أنه فى بعض المسائل ، مثل العدول عن التأييد السابق لتايوان ، أصبحت ادارة ريجان أكثر ميلا للنهج العلمى والتوفيقى . غير أنه كان من الصعب التخلص من لغة الحملة الانتخابية فى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، ربما لأنها لم تكن مجرد كلمات بلاغية ، بل نظرة أصولية للنظام العالمى ولمكانة الولايات المتحدة المقدرة فيه . وكما حدث كثيرا فى الماضى ، فإن الإحتفاظ بمثل تلك المشاعر كان يجعل من الصعب دائما على الدول التعامل مع الشئون الخارجية كما كانت فى الحقيقة ، وليس كما كانت تعتقد أنه ينبغى أن تكون عليه .

• • •

« التوازنات الاقتصادية المتغيرة من ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ »

في يوليو عام ١٩٧١ ، وأمام مجموعة من مديري الشبكات الاخبارية في مدينة كنساس ، كرر الرئيس نيكسون الافصاح عن رأيه بأن العالم الآن به خمس تكتلات للقوة الاقتصادية ـ هي أوروبا الغربية واليابان والصين بالاضافة الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . « وهذه هي الخمس التي سوف تحدد المستقبل الاقتصادي ، بل ومستقبل العالم في المجالات الاخرى ، في الثلث الأخير من هذا القرن ، وذلك لأن القوة الاقتصادية ستصبح المفتاح لأنواع القوة الاخرى » . وبافتراض صحة ملاحظة الرئيس حول أهمية القوة الاقتصادية ، فانه من الضروري التوصل الى فهم أعمق للتحولات التي حدثت في الاقتصاد العالمي منذ السنوات الاولى للحرب الباردة ، حيث أنه بالرغم من تعرض التجارة الدولية والرخاء الاقتصادي الدولي لبعض الاضطرابات غير العادية (خاصة في السبعينيات) ، فانه يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات الرئيسية بعيدة المدى التي كان من المرجح أن تشكل السياسة العالمية في المستقبل المنظور .

وكما هو الحال في جميع الفترات السابقة التي يغطيها هذا الكتاب ، فانه ليس من الممكن توفر الدقة في الاحصائيات الاقتصادية المقارنة المستخدمة هنا ، فبرغم كل شيء ، توضح الزيادة في عدد اخصائيي العاملين في الحكومات والمنظمات الدولية ، وكذلك تطور التقنيات بالغة التعقيد منذ صدور « معجم الاحصائيات » « لمولهال » ، صعوبة مهمة اجراء مقارنات صحيحة . وقد تضافر احجام المجتمعات المنغلقة عن اعلان أرقامها ، واختلاف أساليب قياس الدخل والانتاج من دولة لأخرى ، وتقلب أسعار الصرف (خاصة بعد القرارات التي تلت ١٩٧١ بوقف استخدام معيار أسعار الذهب واقرار تعويم أسعار الصرف) لتلقي جميعها بظلال من الشك على صحة أية سلسلة من البيانات الاقتصادية . الا أنه من ناحية أخرى ، يمكن استخدام عدد من المؤشرات الاحصائية ، بدرجة معقولة من الثقة ، والربط للاشارة الى الاتجاهات العريضة التي تحدث بمرور الوقت .

وأول الملامح ، وأكثرها أهمية الى حد بعيد ، ما وصفه « بايروخ » بحق ، بأنه « معدل نمو غير مسبوق كلية في الناتج الاقتصادي العالمي » خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية . فقد تراوح هذا النمو في الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٧٥ حول نسبة اجمالية تبلغ ٦ بالمائة سنويا (٤ بالمائة للفرد) ، وحتى في فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ بلغ متوسط الزيادة ٤ر٢ بالمائة سنويا ، وهي تعد زيادة

كبيرة بالمقاييس التاريخية . وتعطى تقديرات « بايروخ »لـ « انتاج الصناعات التحويلية العالمية » - والتى أكدتها بشكل أساسى ، أرقام روستو حول « الانتاج الصناعى العالمى » - مدلولا لهذه الزيادة السريعة والهائلة ، (انظر جدول ٣٩) .

جدول « ٣٩ » الانتاج العالمى للصناعات التحويلية
١٩٣٠ - ١٩٨٠
(١٩٠٠ = ١٠٠)

	الانتاج الكلى	معدل النمو السنوى
١٨٣٠	٣٤ر١	٨ر
١٨٦٠	٤١ر٨	٧ر
١٨٨٠	٥٩ر٤	١ر٨
١٩٠٠	١٠٠ر-	٢ر٦
١٩١٣	١٧٢ر٤	٤ر٣
١٩٢٨	٢٥٠ر٨	٢ر٥
١٩٣٨	٣١١ر٤	٢ر٢
١٩٥٣	٥٦٧ر٧	٤ر١
١٩٦٣	٩٥٠ر١	٥ر٣
١٩٧٣	١٧٣٠ر٦	٦ر٢
١٩٨٠	٣٠٤١ر٦	٢ر٤

وكما يوضح « بايروخ » ، أيضا ، « فان الانتاج الصناعى العالمى المتراكم فى الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٧٥ يساوى فى الحجم نفس الانتاج فى فترة القرن ونصف التى تفصل بين عامى ١٩٥٣ و ١٨٠٠ » . وقد ساعدت على احداث هذا التغير المثير ، استعادة اقتصاديات البلدان التى أضيرت من الحرب لنشاطها ، وتطوير تقنيات جديدة ، والتحول المستمر من الزراعة الى الصناعة ، ووضع الموارد القومية داخل « اقتصاديات مخططة » ، وامتداد حركة التصنيع الى بلدان العالم الثالث .

وبصورة أكثر وضوحا ، ولنفس الاسباب تقريبا ، زاد حجم التجارة العالمية أيضا بدرجة مذهلة فيما بعد ١٩٤٥ ، وذلك على النقيض مما حدث فى فترة الحربين العالميتين :

جدول ٤٠ . حجم التجارة العالمية ١٨٥٠ - ١٩٧١
(١٩١٣ = ١٠٠)

السنة	حجم التجارة	السنة	حجم التجارة
١٨٥٠	١ر١٠	١٩٣٨	١٠٣
١٨٩٦ - ١٩٠٠	-ر٥٧	١٩٤٨	١٠٣
١٩١٣	-ر١٠٠	١٩٥٣	١٤٢
١٩٢١ - ١٩٢٥	٨٢	١٩٦٣	٢٦٩
١٩٣٠	١١٣	١٩٦٨	٤٠٧
١٩٣١ - ١٩٣٥	٩٣	١٩٧١	٥٢٠

بل ان الأمر الأكثر اثارة للاعجاب ، كما يوضح « أشورث » ، هو أن تجارة العالم فى المصنوعات فاقت التجارة فى المنتجات الاولية ، لاول مرة على الاطلاق ، عام ١٩٧٥ ، الأمر الذى كان يرجع فى حد ذاته الى أن الزيادة فى الناتج الكلى للمصنوعات أثناء تلك الفترة كانت أكبر كثيرا من الزيادات (الواضحة للغاية) فى السلع الزراعية والمعادن .
(أنظر جدول ٤١) .

جدول « ٤١ »
النسبة المئوية للزيادة فى انتاج العالم
١٩٤٨ - ١٩٦٨

	١٩٤٨ - ١٩٥٨	١٩٥٨ - ١٩٦٨
السلع الزراعية	٪ ٣٢	٪ ٣٠
المعادن	٪ ٤٠	٪ ٥٨
المصنوعات	٪ ٦٠	٪ ١٠٠

ويمكن تفسير هذا التباين ، الى حد ما ، بالزيادة الهائلة فى التصنيع والتجارة بين البلدان الصناعية المتقدمة (خاصة بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية) ، ولكن تصاعد الطلب فى هذه البلدان على المنتجات الاولية ، وبدايات مرحلة التصنيع فى عدد متزايد من بلدان العالم الثالث ، كانت تعنى أن اقتصاديات معظم تلك البلدان الاخيرة كانت تنمو أيضا فى هذه الفترة بصورة أسرع من أى وقت سابق فى القرن العشرين .

فبغض النظر عما ألحقه الاستعمار الغربى بالعديد من مجتمعات مناطق العالم الاخرى ، فانه يبدو أن صادرات هذه المجتمعات ونموها الاقتصادى بوجه عام قد استفاد بصورة أكبر عندما كانت الامم الصناعية فى طور التوسع . ويرى « فورومان بيك » أن البلدان الاقل تطورا قد نمت سريعة فى القرن التاسع عشر ، كانت بلدان الاقتصاد « المفتوح » مثل بريطانيا تتوسع سريعا ، كما كانت أكثر تعرضا للضرر عندما أصيب العالم الصناعى بالكساد فى الثلاثينيات . وإبان الخمسينيات والستينيات ، شهدت هذه البلدان ، مرة أخرى ، معدلات نمو أسرع ، لان البلدان المتقدمة كانت مزدهرة اقتصاديا ، وكان الطلب على المواد الخام مرتفعا ، والتصنيع منتشرا . ويشير « بايروخ » الى الارتفاع المطرد فى نصيب العالم الثالث من الانتاج الصناعى العالمى ، بعد انهياره عام ١٩٥٣ (٦ر٥ بالمائة) ، الى ٥ر٨ بالمائة عام ١٩٦٣ ، ٩ر٩ بالمائة عام ١٩٧٣ ثم ١٢ بالمائة عام ١٩٨٠ . وتوضح تقديرات وكالة المخابرات الامريكية تزايد نصيب البلدان الاقل تطورا فى الناتج العالمى الاجمالى من ١ر١١ بالمائة عام ١٩٦٠ ، الى ٣ر١٢ عام ١٩٧٠ ، ثم الى ٨ر١٤ بالمائة عام ١٩٨٠ .

غير أنه اذا وضعنا فى الاعتبار العدد الكلى لسكان العالم الثالث ، فاننا نجد أن نصيبهم من الانتاج العالمى كان لايزال منخفضا بشكل لا يتناسب مع هذا العدد ـ ويظهر فقرهم بدرجة رهيبة فقد كان متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى البلدان الصناعية يبلغ ١٠٦٦٠ دولارا عام ١٩٨٠ ، فى حين يبلغ ١٥٨٠ دولارا فقط فى البلدان ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل ، بينما كان منخفضا بدرجة رهيبة تبلغ ٢٥٠ دولارا للفرد فى بلدان العالم الثالث الأشد فقرا مثل زائير . فالواقع أنه فى حين كان نصيب البلدان الاقل تطورا فى الانتاج العالمى والمنتجات الصناعية فى العالم يرتفع فى مجمله ، فان هذا الارتفاع لم يكن موزعا بين هذه البلدان بشكل متساو . وفى العديد من الحالات كان التفاوت الكبير فى الثروة بين بعض بلدان المنطقة الاستوائية فى فترة انسحاب المستعمرين يماثل فى الحجم نفس التفاوت فى المرحلة الاستعمارية . ومما أدى الى زيادة هذا التفاوت ، نمط الطلب غير المنتظم على منتجات هذه البلاد ، واختلاف مستويات المعونة التى كانت تسعى كل منها للحصول عليها ، وكذلك التغيرات المناخية والسياسية التى تتأثر بالبيئة وقوى الاقتصاد الخارجة تماما عن نطاق سيطرتها . فالجفاف قد يؤدى باحدى البلاد الى خراب يستمر لسنوات . كما يمكن أن تؤدى الحروب الاهلية وعمليات حرب العصابات ، واعادة توطين الفلاحين بصورة اجبارية الى قلة الانتاج الزراعى ونقص التجارة . كذلك يمكن أن يؤدى انخفاض الاسعار العالمية للفول السودانى أو التصدير ، مثلا ، الى القضاء تقريبا على الاقتصاد المعتمد على منتج واحد . كما أن ارتفاع اسعار الفائدة ، أو زيادة قيمة الدولار الامريكى قد يشكل كارثة جسيمة . وقد زاد النمو السكانى المتصاعد ، بفضل نجاح الطب الغربى فى الحد من انتشار الامراض ، من الضغط على مخزون الغذاء وهدد باتباع أية زيادة فى الدخل القومى الاجمالى . ومن ناحية أخرى ، كانت هناك دول خاضت « ثورة خضراء » وحققت ازدهارا فى الانتاج الزراعى بتحسين تقنيات الزراعة واستزراع أنواع جديدة من النباتات . وبالاضافة الى ذلك ، فان المكاسب

الضخمة التى حققتها تلك البلدان التى كان من حظها امتلاك البترول فى السبعينيات ، قد حولتها الى نوعية اقتصادية مختلفة ـ بالرغم من أنه حتى تلك الدول التى تسمى بدول « الاوبك » الاقل تطورا قد أضيرت من انهيار أسعار البترول فى أوائل الثمانينيات . وأخير ، وفى واحد من أهم التطورات على الاطلاق ، ظهر من بين بلدان العالم الثالث عدد من الدول التى أسماها « روزكرانس » بـ « الدول التجارية » ، مثل كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة ، وماليزيا والتى تقلد اليابان وألمانيا الغربية وسويسرا فى استثماراتها والتزامها بانتاج السلع الصناعية للسوق العالمى .

ويشير هذا التفاوت بين البلدان الاقل تطورا الى الملمح الرئيسى الثانى للتغير الاقتصادى الواسع على مدى العقود القليلة الماضية ـ وهو تباين معدلات النمو بين بلدان العالم المختلفة ، والذى ينطبق على القوى الصناعية الكبرى مثلما ينطبق على البلدان الاصغر . وحيث أن هذا الاتجاه ـ مثلما حدث فى القرون السابقة ـ هو الذى كان له أكبر الاثر على الاطلاق فى توازنات القوى الدولية ، فانه من المفيد أن نبحث بشىء من التفصيل الكيفية التى أثر بها على البلدان الرئيسية فى هذه العقود .

ولاريب أن التحول الاقتصادى لليابان بعد عام ١٩٤٥ ، قدم البلدان « المتقدمة » القائمة ، كمنافس تجارى وتكنولوجى ، وقدمت « للدول التجارية » الآسيوية الاخرى نموذجا يحتذى به . ولاشك أن اليابان كانت تتميز بالفعل منذ قرن مضى بأنها أول بلد آسيوى يحاكى الغرب تماما من الناحية الاقتصادية ، وبشكل مصيرى بالنسبة لمستقبلها ـ من الناحيتين العسكرية والامبريالية . وبالرغم مما أصابها من ضرر بالغ من جراء حرب ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ ، وفقدانها لاسواقها ومواردها التقليديين ، الا أنها كانت لديها بنية أساسية صناعية يمكن اصلاحها ، وشعب موهوب ، ذو ثقافة عالية وتماسك اجتماعى ، بمقدوره تحويل اصراره على تحسين أوضاعة الى المجالات التجارية السلمية . وعلى مدى السنوات القليلة التالية لعام ١٩٤٥ ، كانت اليابان دولة تابعة محتلة ، تعتمد على المعونة الامريكية . وفى عام ١٩٥٠ انقلب الوضع ـ بدرجة كبيرة تثير السخرية بسبب الانفاق العسكرى الامريكى الضخم فى الحرب الكورية ، الذى شجع الشركات اليابانية الموجهة للتصدير . وعلى سبيل المثال ، كانت شركة تويوتا مهددة بانهيار عندما أنقذتها أولى طلبيات وزارة الدفاع الامريكية من شاحناتها ، كما حدث نفس الشىء تقريبا بالنسبة للعديد من الشركات الاخرى .

وقد كانت هناك بالطبع أمور أخرى أفرزت « المعجزة اليابانية » اكثر من مجرد حافز الانفاق الامريكى ابان الحرب الكورية ، ثم مرة أخرى أثناء حرب فيتنام ، بحيث أصبحت محاولة تفسير الكيفية التى تحركت بها البلاد ، وكيف يمكن للآخرين محاكاة نجاحها ، بمثابة صناعة نمو مصغرة فى حد ذاتها . ولعل من بين الاسباب الرئيسية ، ايمانها شديد التعصب بضرورة تحقيق اعلى مستويات ضبط الجودة النوعية ، ونقل (وتحسين) التقنيات المتطورة فى الادارة وأساليب الانتاج

فى الغرب . كما استفادت من التزام الدولة بتحقيق مستويات عالية وفعالة من التعليم العام ، ومن وجود أعداد كبيرة من المهندسين ، وشركات صناعة الالكترونيات والسيارات ، والورش الحرفية الصغيرة ذات الانتاج الكبير والمشروعات العملاقة . كما كانت هناك الروح الاجتماعية التى تنزع الى العمل الشاق ، والولاء للشركة ، وحل النزاعات بين العمال والادارة من خلال مزيج من التراضى والطاعة . وقد كان الاقتصاد فى حاجة الى رؤوس أموال هائلة لتحقيق نمو مطرد ، وقد حصل بالفعل على هذه الاموال ـ ويرجع ذلك جزئيا الى انها دولة « منزوعة السلاح » تحتمى بالمظلة الاستراتيجية الامريكية وتكاد لاتنفق على أغراض الدفاع سوى النذر اليسير ، ولكن ربما يرجع بصورة أكبر الى السياسات الضريبية والمالية التى كانت تشجع على تحقيق درجة عالية من المدخرات الشخصية ، التى أمكن استخدامها فى أغراض الاستثمار . واستفادت اليابان أيضا من الدور الذى لعبته وزارة التجارة الدولية والصناعية فى « رعاية الصناعات والتطورات التقنية الجديدة ، وفى نفس الوقت تنسيق عملية التخلص بشكل منظم من الصناعات القديمة والمضمحلة » ، وذلك كله بشكل يختلف كلية عن منهج الاقتصاد الامريكى الحر .

ومهما اختلطت التفسيرات ـ حيث يشير خبراء آخرون فى شئون اليابان بقوة الى الاسباب الاجتماعية والثقافية ، فضلا عن « العامل الاضافى » الغامض المتمثل فى الثقة بالنفس وقوة الارادة ، فى شعب جاء أوانه ـ فانه ليس هناك من ينكر مدى ما حققته اليابان من نجاح اقتصادى .

ففيما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ ، زاد الناتج المحلى الاجمالى بمعدل حيالى بلغ ٥ر١٠ بالمائة سنويا ، بما يتجاوز كثيرا معدل النمو فى أية دولة صناعية أخرى ، بل انه حتى أزمة البترول فى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، بما وجهته من ضربة عنيفة للتوسع العالمى ، لم تمنع معدلات نمو اليابان فى السنوات التالية من أن تظل مساوية تقريبا لضعف معدلات منافسيها الرئيسيين . فقد كانت اليابان قد أصبحت مسيطرة على انتاج مجموعة كبيرة من المصنوعات فى العالم ـ مثل آلات التصوير ، وأدوات المطبخ ، والاجهزة الكهربائية ، والالآت الموسيقية ، والدراجات ، الى آخر تلك القائمة من المصنوعات . وتحدت المنتجات اليابانية صناعة الساعات السويسرية ، وتفوقت على صناعة البصريات الالمانية ، بل انها دمرت صناعة الدراجات البخارية الامريكية والبريطانية . وفى غضون عشر سنوات ، كانت أحواض بناء السفن اليابانية تنتج ما يربو على نصف انتاج العالم من السفن . ومع حلول السبعينيات ، اصبحت منتجات الصلب الحديثة لديها تعادل صناعة الصلب الامريكية . بل ان تحول صناعة السيارات فى اليابان كان أكثر اثارة ، حيث ارتفع نصيبها من انتاج السيارات فى العالم من ١ بالمائة الى ٢٣ بالمائة فيما بين ١٩٦٠ و١٩٨٤ ـ ومن ثم ، أصبحت السيارات والشاحنات اليابانية تصدر بالملايين الى شتى أنحاء العالم . وانتقلت البلاد باطراد ، وبلا توقف من المنتجات ذات التقنية المنخفضة الى مجالات عالية التقنية ـ مثل الكمبيوتر ، والاتصالات اللاسلكية والفضائية ، والانسان الآلى ، والتكنولوجيا الحيوية . كما تزايد فائضها التجارى ، باطراد وبلا توقف ـ محولا اياها الى عملاق اقتصادى وعملاق صناعى ـ وازداد نصيبها فى الانتاج العالمى واتسعت اسواقها فى العالم . وبانتهاء احتلال الحلفاء عام ١٩٥٢ ، « لم يكن الناتج القومى الاجمالى لليابان يزيد كثيرا عن ثلث الناتج القومى الاجمالى لفرنسا أو المملكة المتحدة .

أما فى أواخر السبعينيات ، فقد كان الناتج القومى الاجمالى لليابان مساويا لناتجى المملكة المتحدة وفرنسا معا ، ويزيد عن نصف الناتج الاجمالى الامريكى » . وفى غضون جيل واحد ، ارتفع نصيبها فى انتاج العالم من المصنوعات وفى الناتج القومى الاجمالى العالمى من حوالى ٣ - ٣ بالمائة الى حوالى ١٠ بالمائة ـ ولم يتوقف عن الارتفاع . ولم يحقق مثل هذه الدرجة من النمو سوى الاتحاد السوفيتى وحده ، فى السنوات التى اعقبت عام ١٩٢٨ ، ولكن اليابان حققت ذلك بطريقة اقل ايلاما بكثير وبصورة أكثر اتساعا الى حد يثير الاعجاب .

وبالمقارنة باليابان ، لابد أن تبدو أية قوة كبيرة أخرى متأخرة اقتصاديا . غير أنه عندما بدأت جمهورية الصين الشعبية فى اثبات مكانتها فى السنوات التى تلت قيامها عام ١٩٤٩ ، لم يكن هناك سوى القليل من المراقبين الذين لم يأخذوا ذلك الامر على محمل الجد . وربما كان يعكس ذلك جزئيا ، قلقا تقليديا بشأن « الخطر الأصفر » ، حيث كان لابد للعملاق النائم فى الشرق أن يصبح قوة رئيسية فى الشئون العالمية بمجرد أن ينظم سكانه البالغين ٨٠٠ مليون لتحقيق أهدافه الوطنية . ولكن الاكثر أهمية هو الدور البارز للغاية ، ولانقول الدور العدوانى ، الذى انتهجته جمهورية الصين الشعبية ، منذ قيامها تقريبا ، حيال القوى الاجنبية ، حتى ولو كان ذلك استجابة عصبية لما كانت تشعر به من حصار . فالصدامات مع الولايات المتحدة حول كوريا وكيمو وماتسو ، والتحرك نحو التبت ، ونزاعات الحدود مع الهند ، والخصام الشديد مع الاتحاد السوفيتى والمواجهات العسكرية فى المناطق المتنازع عليها ، والمناوشات الدامية مع فيتنام الشمالية ، واللهجة القتالية العامة للدعاية الصينية (خاصة فى عهد ماو) لدى انتقادها للامبريالية الغربية و« التسلط الروسى » ، وتشجيعها لحركات التحرر الشعبية عبر أرجاء العالم ، كل ذلك جعل منها دولة أكثر أهمية ، وان كانت أيضا أكثر تقلباً فى مواقفها ، فى الشئون العالمية من اليابانيين الذين يتسمون بالحكمة والبراعة . ونظرا لان الصين كانت تضم ربع عدد سكان العالم ، فقد كان من الضرورى أن تؤخذ ميولها السياسية فى اتجاه أو آخر مأخذ الجد .

ومع ذلك ، فقد كانت الصين الشعبية تبدو ، اذا ما قيست بالمعيار الاقتصادى الدقيق ، بمثابة حالة كلاسيكية للتخلف الاقتصادى . وعلى سبيل المثال كانت تنتج فى عام ١٩٥٣ ، ٢٫٣ بالمائة فقط من مصنوعات العالم ، فى حين كانت لديها « امكانات صناعية اجمالية » تساوى ٧١ بالمائة من امكانات بريطانيا عام ١٩٠٠ . وكان سكانها ، الذين يزيد عددهم بالملايين من الافواه الجديدة سنويا ، يتكونون أساسا من الفلاحين الفقراء الذين كان معدل انتاج كل فرد منهم بالغ الانخفاض ، ولايقدمون للدولة شيئا يذكر بمقياس « القيمة المضافة » . ولم تتوقف الفوضى التى سببها القادة العسكريون ، والغزو اليابانى ، ثم الحرب الاهلية فى أواخر الاربعينيات عندما تولت كوميونات الفلاحين السلطة بدلا من ملاك الاراضى عام ١٩٤٩ . ومع ذلك ، لم تكن الامكانات الاقتصادية ميؤسا منها بالكامل ، حيث كانت الصين تمتلك بنية أساسية من الطرق والسكك الحديدية الخفيفة ، وكانت صناعة النسيج لديها قوية ، ومدنها وموانيها مراكزا للنشاط التجارى ، كما تطورت منطقة « منشوريا » على وجه الخصوص بفضل اليابانيين ابان الثلاثينيات . وكانت ما تحتاجه البلاد

لدخول مرحلة الانطلاقة الصناعية ، هى فترة زمنية طويلة من الاستقرار والامدادات الضخمة من رؤوس الاموال . وقد تحقق الشرطان الى حد ما مع بداية الخمسينيات بسبب سيطرة الحزب الشيوعى وتدفق المعونة الروسية .

وقد اتبعت الخطة الخمسية التى وضعت عام ١٩٥٣ ، الاولويات الستالينية وهى : اقامة صناعة ثقيلة متطورة ، وزيادة انتاج الفحم والحديد والصلب . وتضاعف الانتاج الصناعى بحلول عام ١٩٥٧ . غير أنه من ناحية أخرى ، لم يكن حجم رأس المال المتاح للاستثمار الصناعى ، سواء ماتم تدبيره من الداخل ، أو اقتراضه من روسيا ، كافيا تماما بالنسبة لبلد له مثل احتياجات الصين الاقتصادية ـ كما أدى الانشقاق الصينى ـ السوفيتى الى توقف مفاجىء للمعونة الروسية المالية والتكنولوجية . وبالاضافة لذلك ، فقد أدت قرارات « ماو » الحمقاء بتحقيق « قفزة كبرى الى الامام » عن طريق تشجيع قيام الالآف من مصانع الصلب الصغيرة ، وحملته من أجل تحقيق « الثورة الثقافية » (التى أدت الى طرد الخبراء الفنيين ، ورجال الادارة الاكفاء ، والاقتصاديين المدربين) الى ابطاء معدل التنمية بدرجة ملحوظة . وأخيرا ، وفى خلال فترة الخمسينيات والستينيات كانت دبلوماسية المواجهة الصينية ، وصداماتها العسكرية ، مع جيرانها جميعا تقريبا ، تعنى تخصيص قدر كبير من موارد البلاد القليلة للقوات المسلحة .

ولم تكن فترة « الثورة الثقافية » سيئة كلها من الناحية الاقتصادية ، فقد أكدت على الاقل على أهمية المناطق الريفية ، وشجعت الصناعات الصغيرة . وطورت من تقنيات الزراعة ، وأدخلت الرعاية الاساسية الصحية والاجتماعية الى القرى . غير انه لم يكن من الممكن تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج القومى الا بالمزيد من التصنيع ، وتحسين البنية الاساسية ، والاستثمارات طويلة الامد ـ وقد ساعد على ذلك كله انحسار « الثورة الثقافية » ، ونمو التجارة مع الولايات المتحدة واليابان وغيرهما من البلدان ذات الاقتصاد المتقدم . وسرعان ماتم استغلال موارد الصين من الفحم والبترول ، وكذلك مخزونها من العديد من المعادن الثمينة . وبحلول عام ١٩٨٠ ، أصبح انتاجها من الصلب ، الذى بلغ ٣٧ مليون طن ، يزيد كثيرا عن انتاج بريطانيا أو فرنسا ، واستهلاكها للطاقة من المصادر الحديثة ضعف استهلاك أى من الدول الاوربية الكبرى . وفى هذا التاريخ أيضا ارتفع نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى الى ٥ بالمائة (من ٩ر٣ بالمائة عام ١٩٧٣) وكاد يقارب نصيب المانيا الغربية . ولم يكن هذا النمو السريع بمنأى عن المشكلات ، وكان على قيادة الحزب أن تخفف من أهداف « التحديثات الاربعة للبلاد » ، ويجدر أيضا أن نكرر ان الاحصائيات الخاصة بالثروة أو الناتج فى الصين ، اذا عرضت من ناحية الفرد ، فانها توضح مرة أخرى مدى تخلفها الاقتصادى النسبى . الا انه بالرغم من هذه المآخذ ، فقد أصبح واضحا بمرور الوقت أن العملاق الآسيوى كان بسبيله للتحرك أخيرا ، وانه مصمم على بناء قاعدة اقتصادية تكفى لتحقيق دوره الذى يعتزم القيام به كقوة كبرى .

وكانت المنطقة الخامسة التى حددها « نيكسون » فى خطابه عام ١٩٧١ ، هى « أوروبا الغربية » ، التى كانت بالطبع تعنى مصطلحا جغرافيا ، أكثر منها قوة موحدة ومؤكد مثل الصين أو

الاتحاد السوفيتى ، أو الولايات المتحدة . بل ان التعبير ذاته كان يعنى أشياء مختلفة لدى مختلف الاشخاص ـ فقد كان يعنى جميع تلك البلاد الخارجة عن مجال الهيمنة السوفيتية (ومن ثم فهى تضم سكان نافيا ، واليونان وتركيا) ، أو يعنى المجموعة الاقتصادية الاوربية الاصلية (أو الموسعة) التى تتمتع على الاقل باطار تنظيمى ، أو كان يستخدم غالبا للدلالة على تلك المجموعة من الدول الكبرى سابقا (بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، وايطاليا) التى قد تحتاج وزارة الخارجية الامريكية ، مثلا ، للتشاور معها قبل الشروع فى سياسة جديدة ازاء روسيا أو الشرق الاوسط . بل ان كل ذلك لم يضع حدا لامكانية الخلط فى دلالات اللفظ ، حيث ظلت بريطانيا لفترة كبيرة تعتبر أن اوربا تبدأ من الجانب الآخر للقنال الانجليزى ، كما كان هناك العديد من الاوربيين من دعاة الوحدة (ناهيك عن القوميين الالمان) الذين يعتبرون تقسيم القارة الذى أعقب عام ١٩٤٥ مجرد ظرف مؤقت ، سوف يتبعه فى المستقبل انضمام بلدان الجانبين فى اتحاد أكبر نوعا ما . ومن ثم ، فقد كان من الصعب استخدام مصطلح « اوربا » أو حتى « أوربا الغربية » ، من الناحية السياسية والدستورية بأكثر من أنه مجرد تعبير مجازى أو مفهوم حضارى ـ جغرافى مبهم .

ومع ذلك ، كان يبدو أن هناك تماثلا فيما كان يحدث عبر اوربا فى تلك السنوات على المستوى الاقتصادى . وكانت أبرز ملامحه ذلك « النمو الاقتصادى المطرد رفيع المستوى » . فمع ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ عادت معظم البلدان الى مستويات انتاجها فيما قبل الحرب ، وكان بعضها متقدما بصورة ملموسة (خاصة تلك البلدان التى التزمت الحياد أثناء الحرب) . بل لقد تبع ذلك ، عاما اثر عام ، زيادة فى الانتاج الصناعى ، ونمو فى الصادرات بمعدلات غير مسبوقة ، ودرجة ملحوظة من العمالة الكاملة ، ومستويات مرتفعة تاريخيا من الدخل المتاح ورأس المال الاستثمارى . ونتج عن ذلك أن أصبحت أوربا أسرع مناطق العالم نموا ، باستثناء اليابان . « ففيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ زاد الناتج المحلى الاجمالى الاوربى بمعدل حوالى ٥ر٥ بالمائة سنويا ، و٤ر٤ على أساس معدل الزيادة للفرد ، فى مقابل النسبتين العالميتين وهما ٥ ، ٣ على التوالى . بل ان الانتاج الصناعى ارتفع بصورة أسرع بلغت ١ر٧ بالمائة مقارنة بالنسبة العالمية ٩ر٥ المائة . وهكذا أصبح معدل انتاج الفرد فى التاريخ الاخير يزيد بمقدار مرتين ونصف تقريبا . عما كان عليه عام ١٩٥٠ » . والامر المثير ، أن جميع أجزاء القارة شاركت فى هذا النمو ـ فى قلب شمال غربى اوربا الصناعى ، وفى بلاد البحر المتوسط ، وشرقى اوربا ، وحتى الاقتصاد البريطانى البطىء كان ينمو خلال هذه الفترة بسرعة تفوق سرعته منذ عشرات السنين . وليس من المستغرب أن مكانة اوربا النسبية فى الاقتصاد العالمى ، والتى كانت تتضاءل منذ مطلع القرن ، سرعان ما بدأت فى الاتساع « فخلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، ارتفع نصيبها من الانتاج العالمى للسلع والخدملت (الناتج المحلى الاجمالى) من ٣٧ الى ٤١ بالمائة ، بينما كانت الزيادة اكبر فى مجال الانتاج الصناعى : من ٣٩ الى ٤٨ بالمائة . وفى كل من عامى ١٩٦٠ ، و ١٩٧٠ أوضحت أرقام وكالة المخابرات المركزية الامريكية ـ وهو دليل يمكن مناقشته بالقطع ـ أن « المجموعة الاوربية » كانت تتمتع بنصيب من اجمالى الناتج العالمى يزيد حتى عن نصيب الولايات المتحدة ، ويماثل ضعف نصيب الاتحاد السوفيتى .

واذا أمعنا النظر فى هذا الامر ، فان أسباب الانتعاش الاقتصادى الاوربى ليست مثيرة للدهشة على الاطلاق . فكثير من بلدان القارة عانى طويلا من الغزو ، والقتال والاحتلال الاجنبى الطويل ، وتفجير المدن والمصانع والطرق والسكك الحديدية بالقنابل ، ونقص الغذاء والمواد الخام بفعل الحصار ، واستدعاء الملايين من الرجال للحرب ، وابادة الملايين من الحيوانات . وحتى قبل الحرب ، شوهت النزعة القومية الالمانية « لسيطرة الدولة » ، التنمية الاقتصادية « الطبيعية » فى أوربا - هى التنمية التى تنشأ فى منطقة اثر أخرى عندما تكشف مصادر جديدة للطاقة عن نفسها ، وعند قيام اسواق جديدة ، ومع انتشار تقنية جديدة . كما أدت الحواجز الجمركية الدائمة الارتفاع الى الفصل بين الموردين وأسواقهم . وتولت الاعانات الحكومية حماية المشروعات والمزارع غير الناجحة من المنافسة الاجنبية . وخصصت مبالغ ضخمة من الدخل القومى بصورة متزايدة للانفاق على التسلح بدلا من المشروعات التجارية . وهكذا كان من المستحيل أن يحقق الاقتصاد الاوربى أقصى درجات النمو فى « هذا المناخ من الحواجز والخطر ، ومن النزعة الوطنية الاقتصادية ، ومن الرغبة فى تحقيق المكاسب عن طريق الحاق الضرر بالآخرين » . أما بعد ١٩٤٥ ، فإنه لم يكن هناك فقط « أوربيون جدد » من أمثال « مونيه » و« سباك » و« هالشتين » مصممون على اقامة هياكل اقتصادية تتجنب أخطاء الماضى ، وانما كانت هناك أيضا الولايات المتحدة المفيدة والمستفيدة ، والراغبة فى تمويل الانتعاش الاوربى (من خلال مشروعات مارشال (*) وغيره من برامج المعونة) بشرط أن يحدث ذلك باعتباره مشروعاً تعاونيا .

وهكذا ، أصبح لدى اوربا ، التى أضيرت امكاناتها الاقتصادية وصارت ضئيلة الجدوى من جراء الحرب والسياسة ، الفرصة لسد أوجه النقص لديها . وكان هناك اصرار واسع النطاق على « البناء من جديد » فى كل من اجزاء القارة الشرقية والغربية ، ورغبة فى التعلم من أخطاء الثلاثينيات . وأولى التخطيط الحكومى ، سواء على نهج « كينز » (**) أو على النهج الاشتراكى ، هذه الرغبة فى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية عناية فائقة ، وجعل انهيار (أو فقدان مصداقية » الهياكل القديمة ، عملية الابتكار أكثر سهولة . ولم تقدم الولايات المتحدة بلايين الدولارات فى مشروعات مارشال للمعونة الذى كان يوصف بحق بأنه « حقنة فى الذراع جاءت فى الوقت الحرج » فحسب - وانما قدمت أيضا مظلة دفاعية يمكن للدول الاوربية أن تحتمى بها . (حقيقة أن بريطانيا وفرنسا انفقتا كثيرا على أغراض الدفاع ابان سنوات الحرب الكورية ، وفى

(*) جورج مارشال : وزير الخارجية الامريكية (١٩٤٧ - ١٩٤٩) ثم وزير الدفاع (١٩٥٠ - ١٩٥١) ، صاحب مشروع مارشال للمساهمة فى اعانة الدول الاوربية التى أضيرت من الحرب العالمية الثانية على اصلاح اثار الحرب والنهوض باقتصادها - المترجم .

(**) جون ماينارد كينز : عالم الاقتصاد البريطانى الشهير ، بزغ نجمه خاصة بعد الازمة الاقتصادية الكبرى فى الثلاثينيات ، عندما ظهرت الحاجة الى اجراء تعديلات على المبادىء التقليدية للنظام الرأسمالى ، والحد من الحرية المطلقة ، ونادى بالسماح للدولة ببعض هوامش التدخل فى النشاط الاقتصادى ، والاشراف على المشروعات العامة للقضاء على البطالة - المترجم .

الفترة التى سبقت تحرر مستعمراتهما ـ ولكن كان سيتعين عليهما ، وعلى جميع جيرانهما تخصيص قدر أكبر من مواردهم القومية القليلة للتسلح لو لم تكن الولايات المتحدة قد تكفلت بحمايتهم) .
ونتيجة لقلة الحواجز التجارية ، استطاعت الشركات والمشروعات الفردية أن تزدهر فى سوق أكثر اتساعا ، خاصة وأن التجارة بين البلدان المتقدمة (وهى فى هذه الحالة الدول الاوربية نفسها) كانت مربحة دائما بصورة أكبر من التجارة فى أى مكان آخر ، وذلك لان الطلب المتبادل كان أكبر .
واذا كانت تجارة اوربا « الخارجية » قد زادت أكثر من أى شيء آخر فى تلك الفترة ، فان ذلك يرجع أساسا الى أن عمليات البيع والشراء كانت تتم بين دول متجاورة . وقد زاد دخل الفرد فى فترة جيل واحد عقب ١٩٥٠ بقدر زيادته خلال فترة القرن ونصف القرن السابقة على هذا التاريخ . وكان الاثر الاجتماعى ـ الاقتصادى لهذا التغير هائلا بحق : حيث انخفضت نسبة السكان المشتغلين بالزراعة والغابات وصيد الاسماك فى المانيا الغربية من ٢٤٫٦ بالمائة عام ١٩٥٠ ، الى ٧٫٥ بالمائة عام ١٩٧٣ ، وفى فرنسا انخفضت النسبة من ٢٨٫٢ بالمائة الى ١٢٫٢ بالمائة فى نفس الفترة (والى ٨٫٨ بالمائة عام ١٩٨٠) . وارتفعت الدخول المتاحة مع انتشار التصنيع ، فارتفع دخل الفرد فى المانيا الغربية من ٣٢٠ دولارا عام ١٩٤٩ الى ١٣١٫٩ دولار عام ١٩٧٨ ، وفى ايطاليا ارتفع من ٦٣٨ دولارا عام ١٩٦٠ الى ١٤٢٫٥ دولار عام ١٩٧٩ . وارتفع عدد السيارات ، لكل ألف من السكان ، من ٦٫٣ فى المانيا الغربية عام ١٩٤٨ الى ٢٢٧ عام ١٩٧٠ ، وفى فرنسا من ٣٧ الى ٢٥٢ . ومهما كانت طريقة القياس ، وبرغم التفاوت الاقليمى المستمر ، الا أن الشواهد على تحقيق مكاسب حقيقية كانت واضحة تماما .

ويظهر هذا الجمع بين النمو الاقتصادى العام ، والتباين الواسع فى كل من معدل التغير وآثاره ، بجلاء اذا بحثنا فيما حدث فى كل من القوى الكبرى السابقة . ففى جنوب جبال « الالب » ، حدث مابالغ الصحفيون فى وصفه بأنه « المعجزة الايطالية » ، حيث قاربت سرعة زيادة الناتج القومى الاجمالى الحقيقى للبلاد عقب عام ١٩٤٨ ثلاثة أمثالها فى سنوات مابين الحربين ، بل انه عندما تباطأ النمو حتى عام ١٩٦٣ ، كان الاقتصاد الايطالى يرتفع فى هذه السنوات بصورة أسرع من أى بلد آخر باستثناء اليابان والمانيا الغربية . غير أنه ربما لايدعو ذلك للدهشة اذا ما استرجعنا الاحداث الماضية . فقد كانت ايطاليا دائما أقل « الاربعة الكبار » فى اوربا تقدما ، وهو مايعنى أن امكانات نموها لم تكن قد استغلت تماما . وكانت الصناعات الايطالية قادرة على الاستفادة من تكلفة الاجور المنخفضة فى البلاد وسمعتها القوية فى مجال التصميمات لزيادة الصادرات بسرعة مذهلة ، خاصة داخل السوق المشتركة ، وذلك بعد تحررها من عبث السياسات الاقتصادية الفاشستية واستفادتها الكبيرة من المعونة الامريكية . كما عوضت عن طريق توليد الكهرباء من مساقط المياه ، واستيراد البترول رخيص الثمن ، النقص فى المخزون الطبيعى من الفحم . وكانت صناعة السيارات تمثل حافزا كبيرا . فمع ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلى ، احتلت شركة « فيات » ، وهى المنتج المحلى للسيارت ، مركزا لايضاهى فى هذا السوق الداخلى لسنوات عديدة ، مما وفر لها قاعدة قوية لحركة التصدير شمالى جبال الالب . وانضمت الى

المصنوعات التقليدية ، مثل الاحذية والملابس الانيقة ، منتجات أحدث ، ففاقت مبيعات الثلاجات الايطالية فى فترة الستينيات كل مبيعات الثلاجات الاوروبية الاخرى . ولم يكن ذلك يمثل بأى شكل من الاشكال ، نجاحا تاما . فقد ظلت الفجوة بين شمال ايطاليا وجنوبها على ما هى عليه . وكانت الظروف الاجتماعية فى كل من المدن الداخلية والمناطق الريفية الفقيرة أسوأ بكثير مما هى عليه فى شمال اوربا . وأدى عدم الاستقرار الحكومى ، و« السوق السوداء » الواسعة ، وارتفاع نسبة العجز الحكومى ، بالاضافة الى معدل التضخم فوق المتوسط ، الى التأثير على قيمة الليرة ، مما كان يوحى بأن هذا الانتعاش الاقتصادى كان هشا . فعندما كانت تجرى المقارنات بين الدخل أو التصنيع فى أنحاء اوربا لم يكن بمقدور ايطاليا أن تصمد طويلا فى المقارنة أمام جاراتها المتقدمات ، ولكن عند المقارنة بين معدلات النمو ، كانت تبدو الصورة أفضل كثيرا بالنسبة لايطاليا ، الامر الى يعنى ببساطة أن ايطاليا قد بدأت من مرحلة متأخرة كثيرا عن غيرها .

وعلى النقيض من ذلك ، كانت بريطانيا العظمى عام ١٩٤٥ قد قطعت شوطا طويلا الى الامام ، على الاقل بين الدول الاوروبية الكبرى ، الامر الذى قد يفسر جزئيا تدهورها الاقتصادى النسبى خلال الاربعين عاما التالية . فحيث أنها (مثل الولايات المتحدة تماما) لم تتعرض لضرر بالغ من جراء الحرب ، فإنه لم يكن من المرجح أن يماثل معدل نموها معدلات النمو فى تلك البلدان الخارجة من سنوات الاحتلال والدمار العسكرى . ومن الناحية السيكولوجية أيضا ، كما ذكرنا من قبل ، فان حقيقة أن بريطانيا لم تهزم ، وانها ظلت احدى الدول « الثلاثة الكبار » فى بوتسدام ، وأنها استعادت كل امبراطوريتها عبر انحاء العالم ، جعلت من الصعب على الناس ادراك أن هناك حاجة لاجراء اصلاحات جذرية فى نظامها الاقتصادى . وبدلا من أن توجد الحرب هياكل جديدة ، حافظت على المؤسسات التقليدية مثل النقابات ، والخدمات المدنية ، والجامعات العريقة . وبالرغم من أن حكومة حزب العمال فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ قطعت شوطا بعيدا فى انجاز خططها الخاصة بالتأميم واقامة « دولة الرفاهية » ، الا أنه لم يحدث اعادة تنظيم أكثر جوهرية للممارسات الاقتصادية والاتجاهات العامة . ونظرا لاستمرار ثقة بريطانيا فى مكانتها الخاصة فى العالم ، فقد استمرت فى الاعتماد على اسواق المستعمرات المضمونة ، وناضلت بلا جدوى للحفاظ على تعادل قيمة الاسترلينى القديمة ، وأبقت على القواعد العسكرية المنتشرة عبر البحار (والتى تمثل استنزافا ضخما للعملة) ، ورفضت الانضمام الى المساعى الاولى نحو الوحدة الاوروبية ، وانفقت على أغراض الدفاع أكثر من أى من دول حلف شمال الاطلنطى الاخرى ، باستثناء الولايات المتحدة نفسها .

وفى الفترة التى أعقبت ١٩٤٥ مباشرة ، كان ضعف الوضع الاقتصادى والدولى البريطانى يستتر جزئيا خلف الضعف الاكثر حدة للدول الاخرى ، والانسحاب بحكمة من الهند وفلسطين ، والطفرة قصيرة الامد فى الصادرات ، والاحتفاظ بوضع الامبراطورية فى الشرق الاوسط وافريقيا . ومن ثم كانت المهانة فى السويس عام ١٩٥٦ ، بمثابة صدمة أكبر ، حيث أنها لم تكشف فقط عن ضعف الاسترلينى ، وانما كشفت أيضاً عن الحقيقة المجردة بأن بريطانيا لم تعد تستطيع أن تقوم بعمل عسكرى فى العالم الثالث فى مواجهة المعارضة الامريكية . ومع ذلك ، يمكن القول بأن حقائق

التدهور كانت لا تزال خافية - فى الشئون العسكرية ، بفعل سياسة ما بعد ١٩٥٧ المعتمدة على الردع النووى ، الذى كان أقل كثيرا فى تكلفته من القوات التقليدية الضخمة ويوحى باستمرار وضع القوة الكبرى ، وفى الشئون الاقتصادية : لان بريطانيا شاركت أيضا فى الازدهار العام الذى ساد الخمسينيات والستينيات . واذا كانت معدلاتها فى النمو كادت تكون أقل المعدلات الاوربية ، الا أنها كانت أفضل من التوسع فى الفترة السابقة ، مما حدا بماكميلان (★) الى أن يدعى أمام الناخبين البريطانيين بأنه « لم يحدث أبدا أن عشتم ظروفا طيبة كهذه » . وقد كان هذا الادعاء صحيحا من الناحية التاريخية اذا قيس على أساس الدخل المتاح ، أو عدد الغسالات الكهربائية أو السيارات المتوفرة .

غير انه ، مقارنة بالتقدم الذى كان يحدث فى كل مكان آخر بصورة أسرع ، كانت البلاد تبدو وكأنها تعانى مما أسماه الالمان ، بقسوة ، « بالمرض الانجليزى » - وهو خليط من الحركة النقابية النشطة ، والادارة السيئة ، والسياسات الحكومية « المتذبذبة » ، والاتجاهات الثقافية السلبية ازاء العمل الجاد والمشروعات الاستثمارية . وقد أدى الرخاء الاقتصادى الجديد الى حدوث طفرة كبيرة فى استيراد المنتجات الاوربية الافضل تصميما والسلع الآسيوية رخيصة الثمن ، الامر الذى أدى بدوره الى حدوث مشكلات بالنسبة لموازين المدفوعات ، وأزمات فى الاسترلينى ، وخفض فى قيمة العملة ، مما ساعد على زيادة التضخم ومن ثم على ارتفاع الاجور . ولجأت الحكومات البريطانية فى فترات عديدة الى تحديد الاسعار ، وسن القوانين لزيادة الاجور ، والانكماش المالى لوقف التضخم ، وخلق الظروف الملائمة لاستمرار التنمية . ولكن هذه الاجراءات لم تدم طويلا . فكانت صناعة السيارات الانجليزية تتدهور باطراد بفعل الصناعات الاجنبية المنافسة ، وبدأت صناعة بناء السفن ، التى كانت مزدهرة من قبل ، فى الاعتماد على طلبيات القوات البحرية وحدها تقريبا ، ووجد منتجو السلع الكهربائية والدراجات البخارية ، أنهم لم يعودوا قادرين على المنافسة . وكانت بعض الشركات (مثل شركات الصناعات الكيميائية الامبراطورية « آى سى آى ») بمثابة استثناءات بارزة فى هذا الاتجاه ، واستمرت الخدمات المالية فى مدينة لندن بصورة طيبة ، وظلت تجارة التجزئة قوية - ولكن التدهور فى قاعدة بريطانيا الصناعية كان شديدا . ولم يقدم الانضمام للسوق المشتركة العلاج الناجح المأمول : حيث عرض السوق البريطانية لمنافسة أكبر فى مجال المصنوعات ، بينما ربط بريطانيا بسياسات الاسعار الزراعية الباهظة للمجموعة الاقتصادية الاوربية . كما تبين أيضا أن بترول بحر الشمال لم يكن نجده من السماء : فقد جلب لبريطانيا أرباحا ضخمة من العملات الاجنبية ، ولكنه أدى أيضا الى رفع سعر الاسترلينى الى الحد الذى أضر بالصادرات الصناعية .

وتقدم الاحصائيات الاقتصادية مقياسا لما أسماه « بايروخ » بـ « تسارع التدهور الصناعى لبريطانيا العظمى » . فقد انخفض نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى من ٨٫٦ بالمائة عام ١٩٥٣ الى ٤ بالمائة عام ١٩٨٠ . كما انخفض نصيبها فى التجارة العالمية بسرعة أيضا من ١٩ بالمائة عام

(★) هارولد ماكميلان - رئيس وزراء بريطانيا فى فترة ١٩٥٧ - ١٩٦٣ (المترجم)

١٩٥٥ الى ٨٫٧ بالمائة عام ١٩٧٦ . وتفوق الناتج القومى الاجمالى لالمانيا الغربية ، ثم لليابان ، ثم لفرنسا على ناتجها القومى الاجمالى الذى كان يحتل المرتبة الثالثة فى العالم عام ١٩٤٥ . كما تراجع مستوى الدخل المتاح للفرد فيها باطراد أمام مستويات مجموعة من البلدان الاوربية الاصغر ولكنها أكثر ثراء ، ومع أواخر السبعينيات أصبح أقرب الى مستوى دخل الفرد فى دول البحر المتوسط منه الى المانيا الغربية ، أو فرنسا ، أو دول البنيلكس (*) . ولا ريب أن معظم هذا التدهور فى نصيب بريطانيا (سواء فى التجارة العالمية ، أو الناتج القومى الاجمالى العالمى) كان يرجع الى أن ظروفا تقنية وتاريخية خاصة ، كانت قد هيأت لبريطانيا قدرا كبيرا لايضاهى من الثروة والتجارة العالميتين فى فترات سابقة ، أما الآن وقد انتهت تلك الظروف الخاصة ، وأصبحت بلدان أخرى قادرة على استثمار امكاناتها فى التصنيع ، فقد كان من الطبيعى أن يتدهور وضع بريطانيا النسبى . وسواء أكان يتعين أن يكون التدهور الى هذا الحد وبهذه السرعة ، فان تلك مسألة أخرى ، كما أنه من الصعب القول بأنه سوف يتدهور اكثر من ذلك بالنسة للدول الاوربية المجاورة . ومع اوائل الثمانينيات كان يبدو أن هذا التدهور قد استقر عند مستوى جعل بريطانيا صاحبة سادس أكبر قوة اقتصادية ، بالاضافة الى قوات مسلحة كبيرة . غير أنه بالمقارنة مع عصر لويد جورج أو حتى عصر كليمنت أتلى عام ١٩٤٥ ، فان بريطانيا أصبحت مجرد قوة كبيرة عادية ، وليست قوة عظمى .

وبينما كان الاقتصاد البريطانى يعانى من التدهور النسبى ، كانت ألمانيا الغربية تتمتع « بمعجزتها الاقتصادية » . ومرة أخرى ، ينبغى أن نؤكد على الصورة « الطبيعية » ، النسبية التى اتسم بها هذا التطور . فحتى مع انقسامها ، كانت الجمهورية الفيدرالية تمتلك أكبر بنية اساسية متطورة فى اوربا ، وتحتوى على ثروات داخلية ضخمة (من الفحم الى مصانع الآلات الميكانيكية) ، ويتميز شعبها بالثقافة العالية ، وبصفة خاصة رجال الادارة ، والمهندسين ، والعلماء ، الذين ازداد عددهم بفعل هجرة الكفاءات من الشرق . وعلى مدى نصف القرن الماضى ، كانت احتياجات القوات المسلحة الالمانية تنحرف بقواها الاقتصادية . ونظرا لان الطاقات القومية أصبح من الممكن الآن تركيزها على تحقيق النجاح التجارى وحده (كما فى اليابان) ، فقد كان التساؤل الوحيد يتعلق بمدى الانتعاش . وكان على قطاع الاعمال الالمانى الكبير الذى تكيف بسهولة من قبل مع حكم الرايخ الثانى ، ثم الفايمر ، ثم فترة حكم النازى ، أن يتكيف مع الظروف الجديدة وأن يأخذ بمسلمات الادارة الامريكية . واستطاعت البنوك الكبرى أن تلعب دورا كبيرا مرة أخرى فى ادارة الصناعة . وسرعان ما عادت الصناعات الكيميائية والكهربائية للظهور لتصبح عملاقة الصناعة الاوربية . وكان لشركات السيارات الذائعة الصيت مثل فولكس فاجن ومرسيدس ، « آثارها المضاعفة » الحتمية على المئات من الشركات الصغيرة التى تقوم بتوريد احتياجاتها . ومع ازدهار الصادرات ـ حيث أصبحت المانيا ثانى دولة بعد الولايات المتحدة

(*) اتحاد جمركى تكون عام ١٩٤٨ من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . وهو اول سوق تجارية حرة فى اوربا تهدف الى توحيد الاسعار والاجور والرسوم والجمارك بين هذه الدول قبل قيام السوق الاوربية المشتركة (المترجم)

فى تجارة الصادرات العالمية ـ احتاج عدد متزايد من المنشآت والمجتمعات المحلية لجلب « عمال وافدين » للوفاء بالطلب الشديد على العمالة غير الماهرة . ومرة أخرى ، وللمرة الثالثة خلال قرن من الزمان ، أصبح الاقتصاد الالمانى مصدر التأثير على النمو الاقتصادى لاوربا .

ومن ثم فانه من الناحية الاحصائية ، كان يبدو ذلك بمثابة سلسلة من النجاح المتواصل ، حتى انه فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، ارتفع الانتاج الصناعى الالمانى بنسبة ١١٠ بالمائة والناتج القومى الاجمالى الحقيقى بنسبة ٦٧ بالمائة . ونظرا لان الدولة كانت تتمتع بأعلى مستويات الاستثمار الاجمالى فى اوربا ، فقد استفادت الشركات الالمانية بشكل هائل من قدرتها الفعلية على توظيف رأس المال . وسرعان ما أصبح انتاجها من الصلب ، الذى لم يكن قائما بالفعل عام ١٩٤٦ ، أضخم انتاج للصلب فى اوربا (ما يربو على ٤٣ مليون طن عام ١٩٦٠) ، وينطبق نفس الشىء على معظم الصناعات الاخرى . وبمرور السنين ، أصبح لدى البلاد أعلى معدل للنمو فى الناتج المحلى الاجمالى . كما أصبح ناتجها القومى الاجمالى (الذى بلغ ٣٢ مليارا من الدولارات عام ١٩٥٢) هو الاكبر على الاطلاق فى اوربا (حوالى ٨٩ مليارا) فى خلال عشر سنوات ، وزاد عن ٦٠٠ مليار مع اواخر السبعينيات . وكان متوسط الدخل المتاح للفرد ١١٨٦ دولارا عام ١٩٦٠ (عندما كان المتوسط فى الولايات المتحدة ٢٤٩١ دولارا) ، وفى عام ١٩٧٩ تجاوز المعدل الامريكى البالغ ٩٥٩٥ دولارا فوصل الى حوالى ١٠٨٣٧ دولارا . وعاما اثر آخر ، تراكم فائض الصادرات ، مع احتياج المارك الالمانى لتعديلات متتالية لرفع سعره ، حتى أصبح بالفعل نوعا من انواع العملة الاحتياطية . وبالرغم من أنه كان من الطبيعى أن يشعر الالمان الغربيون بالقلق ازاء المنافسة التى فرضها اليابانيون الاكثر كفاءة عليهم ، الا أن المانيا كانت بالتأكيد ثانى اكثر « الدول التجارية » نجاحا ، وهو أمر يثير الاعجاب خاصة بعد أن اقتطع من البلاد ٤٠ بالمائة من اراضيها و ٣٥ بالمائة من سكانها ، ومن قبيل المفارقة أن جمهورية المانيا الديمقراطية سرعان ما أظهرت أنها صاحبة أكبر معدل فردى انتاجى وصناعى بين دول اوربا الشرقية . (بما فيها الاتحاد السوفيتى) برغم فقدانها للملايين من عمالها المهرة الذين ذهبوا غربا . واذا أمكن العودة الى حدود عام ١٩٣٧ ، فسوف تتقدم المانيا الموحدة مرة أخرى كثيرا عن أى اقتصاد منافس فى اوربا ، بل ربما لا تقل كثيرا عن الاتحاد السوفيتى نفسه .

ونظرا لهزيمة المانيا وتقسيمها ، وبسبب وضعها الدولى (وكذلك وضع برلين) الذى ظل يخضع لترتيبات « دول المعاهدة » ، فان هذا الوزن الاقتصادى لم يترجم الى قوة سياسية . ونظرا لاحساس الجمهورية الفيدرالية بمسئوليتها الطبيعية تجاه الالمان فى الشرق ، فقد كانت حساسة بوجه خاص لأى مظهر من مظاهر الدفء أو البرودة فى العلاقة بين حلف شمال الاطلنطى وحلف وارسو . وكانت تمتلك أكبر حجم للتجارة مع الشرق والاتحاد السوفيتى ، الا انه كان من الواضح أنها ستكون فى خط المواجهة اذا ما وقعت حرب أخرى . كما كان القلق السوفيتى و (بصورة أقل) الفرنسى ، من أى صورة من صور احياء « العسكرية الالمانية » ، يعنى أن المانيا لن تستطيع أن تكون قوة نووية على الاطلاق . وكانت تشعر بالذنب تجاه جيرانها مثل البولنديين والتشيك ، وتحس

بالتوجس ازاء روسيا ، وتعتمد الى حد كبير على الولايات المتحدة ، كما رحبت بامتنان بالعلاقة الفرنسية ـ الالمانية الخاصة التى طرحها « ديجول » ، ولكنها نادرا ما كانت تشعر بالقدرة على استخدام قوتها الاقتصادية للسيطرة على السياسات التحكمية للفرنسيين ، وكان الالمان الغربيون ، الذين انشغلوا فى مواجهة فكرية عميقة مع ماضيهم ، سعداء للغاية بأن ينظر اليهم باعتبارهم لاعبين مهرة ضمن احدى فرق الشئون الدولية ، وان لم يكونوا زعماء بشكل حاسم فيها .

وقد كان ذلك يتناقض ، بشكل ملحوظ ، مع دور فرنسا فى عالم ما بعد الحرب ، أو بشكل أكثر دقة ، فى عالم ما بعد عام ١٩٥٨ عندما تولى ديجول مقاليد الحكم . كما ذكرنا من قبل ، فان التقدم الاقتصادى الذى كان يأمل المخططون حول « مدنيه » فى تحقيقه قد تأثر بالحروب الاستعمارية ، وعدم استقرار السياسة الحزبية ، وكذلك ضعف الفرنك . الا أنه حتى فى وقت الحملة على الهند الصينية والحملة على الجزائر ، كان الاقتصاد الفرنسى ينمو سريعا . ولاول مرة منذ عدة عقود ، كان سكانها يتزايدون ، ومن ثم يدعمون الطلب المحلى . وكانت فرنسا بلدا غنيا ومتنوعا ولكنه متوسط النمو . كما كان اقتصادها يعانى من الركود منذ اوائل الثلاثينيات . ولكن بمجرد حلول السلام ، وتدفق المساعدات الامريكية ، وتأميم المرافق ، وزيادة حجم الاسواق ، أصبح النمو ممكنا . وبالاضافة الى ذلك ، فان فرنسا (مثلها فى ذلك مثل ايطاليا) كانت ذات مستوى تصنيع منخفض بالنسبة للفرد ، بسبب اقتصادها القائم على الزراعة والصناعات الصغيرة ، الامر الذى كان يعنى أن الزيادة فى هذا الصدد كانت ملحوظة تماما : من ٩٥ عام ١٩٥٣ الى ١٦٧ عام ١٩٦٣ ، ثم الى ٢٥٩ عام ١٩٧٣ (بالنسبة الى المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ = ١٠٠) . ووصل المعدل السنوى للنمو الى حوالى ٤ر٦ فى الخمسينيات ، وقفز الى ٨ر٥ فى الستينيات بتأثير عضويتها فى السوق المشتركة . اذ لم تؤد الترتيبات الخاصة لهذه السوق الى حماية الزراعة الفرنسية من أسعار السوق العالمى فحسب ، وانما أتاحت لها أيضا سوقا واسعة داخل اوربا . وساعد الازدهار العام فى الغرب على تصدير البضائع الفرنسية التقليدية ذات القيمة المضافة المرتفعة (مثل الملابس والاحذية والخمور والمجوهرات) ، والتى أضيفت اليها الآن الطائرات والسيارات . وفيما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٩ ، ارتفع انتاج السيارات عشرة أضعاف ، والالمونيوم ستة أضعاف ، والجرارات والاسمنت بأربعة أضعاف ، أما الحديد والصلب فقد تضاعف بما يعادل مرتين ونصف . وبالرغم من أن هذه البلاد كانت منخفضة المستوى من حيث التصنيع ، الا أنها كانت دائما غنية نسبيا ، ومع السبعينيات من هذا القرن أصبحت أكثر ثراء ، وبدت أنها أصبحت أكثر حداثة أيضا .

غير أن نمو فرنسا لم يكن يماثل على الاطلاق ذلك النمو ذا القاعدة الصناعية العريضة لدى جارتها عبر « الراين » ، ولم يكن هناك احتمال يذكر لان تتحقق آمال الرئيس « بومبيدو » فى تفوق بلاده سريعا على المانيا الغربية . ففيما عدا استثناءات ملحوظة فى الصناعات الكهربائية ، والسيارات ، والفضاء ، كانت معظم المنشآت الفرنسية لا تزال صغيرة وذات رأسمال منخفض ، وأسعار منتجاتها مرتفعة للغاية مقارنة بالاسعار الالمانية . وبالرغم من « ترشيد » الزراعة ، ظل العديد من الملكيات الصغيرة ، كما كانت فى الواقع ، مدعومة بسياسات الاعانة التى تنتهجها

السوق المشتركة ، الا أن الضغوط على الريف الفرنسى ، بالاضافة الى التوتر الاجتماعى الناجم عن التحديث الصناعى (اغلاق مصانع الصلب الصغيرة ، الخ) أدت الى حدوث اضطرابات تعبر عن سخط الطبقة العاملة ، كانت أشهرها أحداث شغب عام ١٩٦٨ . ونظرا لفقر فرنسا فى المخزون الطبيعى من الوقود ، فقد أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على البترول المستورد ، (وبرغم برنامجها الطموح للطاقة النووية) كان ميزان مدفوعاتها يعانى من التقلبات الشديدة وفقا لاسعار البترول العالمية . كما ازداد عجز ميزانها التجارى مع المانيا الغربية بشكل مطرد ، مما كان يستلزم اجراء تخفيضات دورية (عند الضرورة) فى مقابل المارك الالمانى ـ الذى كان يمثل مقياسا أكثر دقة للوضع الاقتصادى الفرنسى من التقلبات الحادة فى سعر صرف الفرنك بالدولار الامريكى . وحتى فى فترات النمو الاقتصادى المطرد ، كان الاقتصاد الفرنسى محفوفا بمخاطر معينة ، كانت ، فى حالة حدوث هزة اقتصادية ، تدفع بالعديد من البورجوازيين الحريصين عبر الحدود السويسرية ، حاملين معهم مدخراتهم العائلية .

بيد أن فرنسا كان لها دائما تأثير على القضايا العامة يفوق ما قد يتوقع من بلد ينتج ٤ بالمائة فقط من الناتج القومى الاجمالى فى العالم ـ ولم يكن ذلك ينطبق فقط على فترة رئاسة ديجول . وربما يرجع ذلك الى مجرد روح الاصرار الحضارى الوطنى ، وتلك الروح التى واكبت فترة ضعف النفوذ الانجلو ـ امريكى ، وانحسار جاذبية روسيا أكثر فأكثر ، ووضع المانيا الذى كان يحتم عليها الاذعان . ولو كان لاوربا الغربية ان تعين زعيما أو متحدثا رسميا لها ، لكانت فرنسا هى المرشح الاكثر بروزا عن البريطانيين الانعزاليين والالمان المقهورين . وبالاضافة الى ذلك ، فان الحكومات الفرنسية المتتالية سرعان ما أدركت أنه يمكن تدعيم القوة الحقيقية المتواضعة لبلادها بتشجيع السوق المشتركة على انتهاج خط معين ـ فى التعريفات الجمركية على الزراعة ، والتكنولوجيا العالية ، والمعونات عبر البحار ، والتعاون فى الامم المتحدة ، والموقف السياسى ازاء النزاع العربى ـ الاسرائيلى ، وما الى ذلك ـ الامر الذى أدى الى اذعان أضخم كتلة تجارية فى العالم لاتخاذ المواقف التى تحبذها باريس . ولم يمنع أى من ذلك فرنسا من اتخاذ مواقف منفردة عندما كان يبدو أن الامر يستحق ذلك .

ولم تكن حقيقة بأن هذه الدول الاوربية الاربع الاكبر ، بالاضافة الى جاراتها الاصغر ، قد تطورت من حيث الثروة والانتاج خلال هذه الفترة ، تمثل ضمانا للسعادة الدائمة . فقد انهارت الآمال المبكرة فى الاندماج السياسى والدستورى الوثيق بسبب النزعة القومية التى كانت لا تزال قوية بين هذه الدول ، والتى اظهرتها فرنسا ديجول فى أول الامر ، ثم تلك الدول التى انضمت الى المجموعة الاقتصادية الاوربية مؤخرا وفى حذر (بريطانيا ، والدنمارك ، واليونان) . وكثيرا ما كانت الخلافات الاقتصادية ، خاصة حول ارتفاع تكلفة سياسة دعم الزراعة ، تشل الشئون التجارية فى بروكسل وستراسبورج . وبسبب عضوية ايرلندا المحايدة ، لم يكن من الممكن اقامة سياسة دفاع مشترك ، الامر الذى تعين تركه لحلف شمال الاطلنطى (الذى اخرج الفرنسيون أنفسهم الآن من هيكل قيادته) . ويبدو أن صدمة ارتفاع اسعار البترول فى السبعينيات قد أثرت على اوربا على وجه

الخصوص تأثيرا سيئا ، وقللت كثيرا من تفاؤلها السابق ، فبرغم القلق الواسع الانتشار ، والتخطيط الضخم فى بروكسل ، كان يبدو من الصعب وضع سياسات خاصة بالتقنية العالية لمجابهة التحديات اليابانية والامريكية . الا أنه بالرغم من هذه الصعوبات العديدة ، فان مجرد الحجم الاقتصادى للمجموعة الاقتصادية الاوربية كان يعنى أن الاوضاع الدولية العامة أصبحت تختلف اختلافا ملموسا عنها عام ١٩٤٥ ، أو ١٩٤٨ . فقد أصبحت المجموعة الاقتصادية الاوربية أكبر مستورد ومصدر للسلع فى العالم (برغم أن الكثير من ذلك كان عبارة عن تجارة داخل اوربا) وكانت تمتلك ، عام ١٩٨٣ ، أكبر احتياطيات العملة الدولية والذهب ، وتقوم بتصنيع اعداد من السيارات تزيد عما تنتجه اليابان بنسبة ٢٤ بالمائة أو عما تنتجه الولايات المتحدة بنسبة ٢٣ بالمائة ، كما زاد انتاجها من الاسمنت عما عداها . وكان انتاجها من الصلب الخام يلى فى الترتيب الاتحاد السوفيتى فقط . وحيث كان اجمالى عدد سكان الدول العشر الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوربية عام ١٩٨٣ يزيد كثيرا عن اجمالى سكان الولايات المتحدة ، ويساوى تقريبا سكان الاتحاد السوفيتى ـ حيث كان اجمالى سكان كل منهما حوالى ٢٧٢ مليونا ـ فقد كان ناتجها القومى الاجمالى ، ونصيبها فى الانتاج الصناعى العالمى أكبر من الاتحاد السوفيتى ، أو كتلة الكوميكون كلها . واذا كانت المجموعة الاوربية لم تصل بعد الى النضج سياسيا وعسكريا ، فقد أصبحت تتمتع الآن بحضور أكثر قوة فى التوازنات الاقتصادية العالمية عما كانت عليه فى عام ١٩٥٦ .

ويمكن أن نقول عكس هذا الكلام تقريبا بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى تطوره منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات . فكما ذكرنا سابقا ، ظل الاتحاد السوفيتى لعشرات السنين لا يمتلك جيشا قويا فحسب ، ولكنه حقق أيضا تكافؤا نوويا استراتيجيا مع الولايات المتحدة ، وطور بحريته عبر المحيطات ، ومد نفوذه الى أماكن متعددة من العالم . الا أن هذا السعى المتواصل لتحقيق المساواة مع الامريكيين على الساحة الدولية لم تواكبه انجازات موازية على المستوى الاقتصادى . ومن المثير للسخرية (بالنظر الى تأكيد ماركس على أهمية القاعدة الانتاجية فى توجيه الاحداث) أن البلاد التى كانت تدعى أنها الدولة الشيوعية الرئيسية فى العالم ، كان يبدو أنها تعانى من مصاعب اقتصادية متزايدة مع مرور الوقت .

وهذا لا ينفى التقدم الاقتصادى الملموس الذى تم فى الاتحاد السوفيتى ـ وفى أرجاء الكتلة الخاضعة للهيمنة السوفيتية ـ منذ السنوات الاخيرة لعصر ستالين . فمن نواحى عديدة ، كانت المنطقة تعيش تحولات أكبر حتى من اوربا الغربية فى تلك الفترة القليلة ، برغم أن ذلك كان يرجع أساسا الى حقيقة أنها كانت أكثر فقرا « وتخلفا » الى حد بعيد عند بداية هذا التحول . وعلى أية حال ، فقد كانت الانجازات هائلة اذا قيست من الناحية الاحصائية . فانتاج الصلب الروسى ، الذى كان يبلغ ١٢٫٣ مليون طن فقط عام ١٩٤٥ ، قفز الى ٦٥٫٣ مليون طن عام ١٩٦٠ ، ثم الى ١٤٨ مليون طن عام ١٩٨٠ (مما جعل الاتحاد السوفيتى أكبر منتج للصلب فى العالم) ، وارتفع انتاج الكهرباء من ٤٣٫٢ مليون كيلووات / ساعة الى ٢٩٢ مليونا ، ثم الى ١٫٢٩٤ بليون خلال نفس الفترات ، كما قفز انتاج السيارات من ٧٤٫٠٠٠ وحدة الى ٥٢٤٫٠٠٠ ، ثم الى ٢٫٢ مليون وحدة ، وكان يمكن اضافة اعداد غير محدودة تقريبا الى هذه القائمة من الزيادات فى الانتاج .

وزاد الناتج الصناعى الكلى ، الذى كان متوسط نموه يربو على ١٠ بالمائه سنويا ابان الخمسينيات ، من معدل تقديرى يساوى ١٠٠ عام ١٩٥٣ الى ٤٢١ عام ١٩٦٤ ، الامر الذى يعد انجازا ملحوظا ـ مثله مثل تلك الشواهد الواضحة على البراعة الروسية المتمثلة فى القمر الصناعى سبوتنيك ، واكتشاف الفضاء ، والمعدات العسكرية . وفى عهد خروشوف تمتعت البلاد بقدر أكبر من الرخاء والاقتصاد ذى القاعدة العريضة عما كانت عليه فى ظل ستالين ، واستمرت هذه الانجازات المطلقة تتزايد بشكل مطرد .

غير أنه كان هناك عيبان خطيران أخذا يلقيان بظلالهما على هذه الانجازات . وكان الاول هو الانخفاض المطرد بعيد المدى فى معدل النمو ، مع تدهور الناتج الصناعى سنويا منذ عام ١٩٥٩ ـ بعد أن كان يزيد بصورة متضاعفة ـ الى أن أصبح مع اوائل السبعينيات يزيد بنسبة ٣ ـ ٤ بالمائة سنويا ، ومازال مستمرا فى الانخفاض . وباستعادة ما حدث فى الماضى ، فان ذلك يعد تطورا طبيعيا ، حيث أصبح واضحا الآن أن الزيادات السنوية الهائلة فى السابق . انما كانت ترجع أساسا الى التدفق الكبير فى القوى العاملة ورأس المال . وعندما بدأ استغلال القوى العاملة استغلالا كاملا (وتنافسها مع متطلبات القوات المسلحة والزراعة) كان لابد أن تتراجع سرعة النمو . وبالنسبة لاستثمار رأس المال ، فقد تم توجيهه بصورة ضخمة الى الصناعات ذات النطاق الكبير والى الانتاج الحربى ، الامر الذى كان يركز ، مرة أخرى ، على النمو الكمى أكثر من النمو الكيفى ، ويترك قطاعات عديدة أخرى من الاقتصاد دون رأسمال كاف . وبالرغم من أن مستوى معيشة المواطن الروسى العادى قد تحسن على يد خروتشوف وخلفائه ، الا أنه لم يكن بمقدور الطلب الاستهلاكى أن يكون حافزا على النمو (كما هو الحال فى الغرب) ، فى ظل اقتصاد يخفض من الاستهلاك الشخصى عن عمد بغرض الحفاظ على الموارد القومية من أجل الصناعة الثقيلة والانتاج الحربى . وبالاضافة الى ذلك ، ظلت هناك جوانب الضعف الهيكلى والمناخى المزمنة التى تؤثر على الزراعة السوفيتية التى كان الناتج الصافى منها يزيد بنسبة ٤٫٨ بالمائة سنويا فى الخمسينيات ، بلغت ٣ بالمائة فقط فى الستينيات ، و ١٫٨ بالمائة فى السبعينيات ـ رغم كل الاهتمام ورأس المال الذى أنفقه المخططون السوفيت المهمومون ووزراؤهم . واذا وضعنا فى الاعتبار حجم القطاع الزراعى فى الاتحاد السوفيتى بالاضافة لحقيقة أن عدد سكانه زاد ٤٨ مليون نسمة فى الثلاثين عاما التى تلت عام ١٩٥٠ ، فان الزيادة الكلية فى الانتاج القومى للفرد كانت أقل بكثير من معدلات الانتاج الصناعى ، التى كانت فى حد ذاتها انجازات « مفروضة » الى حد ما .

أما العيب الخطير الثانى ، فكان بشكل يمكن التنبؤ به تماما ، يتصل بالوضع الاقتصادى السوفيتى النسبى . فإبان الخمسينيات واوائل الستينيات ، وبالنسبة لنصيبه فى الانتاج الصناعى العالمى وفى زيادة التجارة العالمية ، كان ادعاء خروشوف بتفوق نمط الانتاج الماركسى وانه ، يوماً ما ، سوف « يدفن الرأسمالية » يبدو أن له قدرا من المعقولية . غير أنه منذ ذلك الحين ، اصبح اتجاه الامور أكثر اثارة للقلق بالنسبة للكرملين . فقد أصبحت المجموعة الاوربية ، بقيادة المانيا الغربية التى تمثل نصف عملاق صناعى ، أكثر ثراء وانتاجية من الاتحاد السوفيتى . ونمت الدولة الصغيرة الجزيرة ، اليابان ، بسرعة فائقة حتى أصبح تفوقها على الناتج القومى الاجمالى السوفيتى

مجرد مسألة وقت . وظلت الولايات المتحدة ، برغم تدهورها الصناعى النسبى ، تتفوق عليه فى كل من الناتج والثروة . ولم يستطع مستوى معيشة المواطن الروسى العادى ، أو رفاقه فى اوربا الشرقية أن يتساوى مع مستوى معيشة الفرد فى اوربا الغربية ، وهو ما كانت شعوب الاقتصاد الماركسى تنظر اليه بعين الحسد . وأظهرت التقنيات الاحدث ، الخاصة بأنظمة الكمبيوتر ، والانسان الآلى ، والاتصالات اللاسلكية ، ان الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له ، فى وضع أضعف من أن تستطيع المنافسة . وظلت الزراعة ضعيفة كما كانت دائما من حيث الانتاج : ففى عام ١٩٨٠ ، كان عامل الزراعة الامريكى ينتج غذاء يكفى لتموين خمسة وستين شخصا ، بينما كان نظيره الروسى لا ينتج الا ما يشبع ثمانية أشخاص فقط . وقد أدى ذلك بدوره الى الحاجة السوفيتية الملحة لاستيراد كميات متزايدة من المؤن الغذائية .

وقد كان العديد من المشكلات الاقتصادية فى روسيا يتماثل مع مشكلات الدول التابعة لها ، التى حققت أيضا معدلات نمو عالية فى الخمسينيات واوائل الستينيات ـ بالرغم من أنها بدأت ، أيضا ، من مستويات منخفضة بالمقارنة بالمستويات التى بدأ منها الغرب ، وباتباع الاولويات التى تركز ، بالمثل ، على التخطيط المركزى ، والصناعة الثقيلة ، والزراعة الجماعية . وبينما حدثت اختلافات كبيرة فى درجات الرخاء والنمو فى دول اوربا الشرقية (ومازالت تحدث للآن) ، فان الاتجاه العام المتمثل فى التوسع المبكر ثم التباطؤ كان واحدا ـ الامر الذى وضع المخططين الماركسيين أمام خيارات صعبة . ففى حالة روسيا ، كان يمكن استزراع اراض جديدة ، برغم الحدود التى تفرضها البيئة الباردة فى الشمال والصحراء فى الجنوب ، الامر الذى كان يقيد امكانيات هذا الاتجاه (ويذكر الكثيرين بالكيفية التى سرعان ما ادت باستثمار خروشوف الواثق « للاراضى البكر » إلى تحويلها الى مناطق جفاف) ، وبالمثل ، كان الاستغلال المكثف للمواد الخام ، يؤدى الى خطر العجز المتزايد فى التعامل مع مخزون البترول ، مثلا ، فى الوقت الذى ترتفع فيه بسرعة تكاليف استخراجه مع امتداد التعدين الى المنطقة المتجمدة . كما كان بالامكان تحويل المزيد من رأس المال الى الصناعة والتكنولوجيا ، الا أن ذلك لن يكون الا على حساب تحويل الموارد إما من الدفاع ـ الذى ظل يمثل الاولوية رقم واحد للاتحاد السوفيتى ، برغم كل التغييرات فى القيادة ـ أو من السلع الاستهلاكية ـ التى كان إهمالها أمراً غير مقبول (خاصة فى اوربا الشرقية) فى وقت كان تحسن وسائل الاتصال يجعل الازدهار النسبى فى الغرب أكثر وضوحا . وأخيرا ، استطاعت روسيا والانظمة الشيوعية التابعة لها أن تشرع فى سلسلة من الاصلاحات ، ليست فقط من نوعية استئصال الفساد واقتلاع البيروقراطية ، ولكن فى النظام نفسه ، بتوفير الحوافز الفردية ، وإدخال آلية أسعار أكثر واقعية ، والسماح بزيادة المزارع الخاصة ، وتشجيع المناقشات الحرة وأعمال المقاولات فى التعامل مع التقنيات الاحدث ، وما الى ذلك ، وبمعنى آخر ، محاولة الأخذ « بالرأسمالية الزاحفة » ، مثلما فعل المجريون ببراعة فى السبعينيات . وكانت صعوبة تلك الاستراتيجية ، كما بينت تجارب التشيك عام ١٩٦٨ ، ان التدابير الليبرالية كانت تثير التساؤل حول النظام الشيوعى الموجه نفسه ، ومن ثم رفضها منظرو الاحزاب والعسكريون ابان عهد بريجينيف

الذى اتسم بالحذر . ومن ثم كان لابد أن يتم تصحيح التدهور الاقتصادى النسبى بحرص شديد ، الامر الذى أدى بدوره الى عدم امكانية تحقيق نجاح باهر .

وربما كان العزاء الوحيد لصانعى القرار فى الكرملين أن خصمهم الرئيسى ، وهى الولايات المتحدة ، كانت تبدو أنها تواجه أيضا مصاعب اقتصادية منذ الستينيات ، وانها تفقد بسرعة نصيبها النسبى من الثروة والانتاج والتجارة العالمية الذى كانت تتمتع به عام ١٩٤٥ . غير أن ذكر ذلك العام هو بالطبع أهم ما يساعد على فهم التدهور النسبى الامريكى . فكما ذكرنا من قبل ، كان الوضع الاقتصادى المواتى للولايات المتحدة فى هذا الوقت من التاريخ غير مسبوق ومصطنع فى نفس الوقت . فقد كان فوق قمة العالم ، بسبب نشاطه الانتاجى من ناحية ، ولكن أيضا بسبب ضعف الدول الاخرى النسبى المؤقت . ولكن هذا الوضع كان من شأنه أن يتغير مع استعادة اوربا واليابان لمستوى انتاج ما قبل الحرب ، وأن يزداد تغيراً كذلك مع التوسع العام فى الانتاج الصناعى العالمى (الذى ارتفع الى أكثر من ثلاثة أضعافه فيما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣) ، حيث أنه لم يكن من المتصور أن تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على نصيبها الذى كان يبلغ النصف عام ١٩٤٥ ، فى حين كانت المصانع والمنشآت الصناعية الجديدة تقام فى كل أرجاء المعمورة . ويقدر « بايروخ » أنه مع عام ١٩٥٣ ، هبطت نسبة الولايات المتحدة الى ٤٤٫٧ بالمائة ، ومع عام ١٩٨٠ الى ٢١٫٥ بالمائة . ولنفس السبب تقريبا ، أوضحت المؤشرات الاحصائية لوكالة المخابرات المركزية هبوط نصيب الولايات المتحدة فى اجمالى الناتج القومى العالمى من ٢٥٫٩ بالمائة عام ١٩٦٠ الى ٢١٫٥ بالمائة عام ١٩٨٠ (بالرغم من أن ارتفاع سعر الدولار الذى استمر قليلا فى اسواق العملة قد شهد زيادة ذلك النصيب على مدى السنوات القليلة التالية) . ولم تكن القضية تتمثل فى أن الامريكيين كانوا ينتجون قدرا أقل كثيرا (باستثناء الصناعات التى كانت تتدهور بوجه عام فى العالم الغربى) ، ولكن الحقيقة هى أن الآخرين كانوا ينتجون قدرا أكبر كثيرا . وربما يكون انتاج السيارات هو أسهل الطرق لتوضيح الاتجاهين اللذين يوضحان هذه الحقيقة : ففى عام ١٩٦٠ ، انتجت الولايات المتحدة ٦٫٦٥ مليون سيارة ، كانت تمثل ٥٢ بالمائه من انتاج العالم الذى بلغ ١٢٫٨ مليون ، ومع عام ١٩٨٠ كانت تنتج ٢٣ بالمائة فقط من الناتج العالمى ، ولكن نظرا لان الناتج العالمى بلغ ٣٠ مليون وحدة ، فان الانتاج الامريكى الكلى زاد الى ٦٫٩ مليون وحدة .

غير أنه بالرغم من هذا التفكير الذى يمثل نصف العزاء ـ تماما مثل القول بأن البريطانيين كانوا يجدون نصف العزاء منذ سبعين عاما مضت عندما بدأت تتدهور أنصبتهم فى الناتج العالمى ـ فقد كان هناك جانب مثير للقلق فى هذا التطور . فلم يكن التساؤل الحقيقى هو « هل يتعين على الولايات المتحدة أن تتدهور نسبيا ؟ » ، وانما : « هل يتعين عليها أن تتدهور بهذه السرعة ؟ » فالحقيقة أنه حتى فى ذروة « السلام الامريكى » ، كان وضعها التنافسى يتدهور بالفعل بسبب المستوى المنخفض لمعدل النمو الانتاجى بالنسبة للفرد ، خاصة اذا قورن بمعدل عشرات السنين السابقة (انظر جدول ٤٢) .

جدول ٤٢ . متوسط المعدل السنوى لنمو الانتاج بالنسبة للفرد ، ١٩٤٨ - ١٩٦٢

	١٩١٣ - ١٩٥٠	١٩٤٨ - ١٩٦٢
الولايات المتحدة	١ر٧	١ر٦
المملكة المتحدة	١ر٣	٢ر٤
بلجيكا	٧ر	٢ر٢
فرنسا	٧ر	٣ر٤
المانيا الاتحادية	٤ر	٦ر٨
ايطاليا	٦ر	٥ر٦

ومرة أخرى ، قد يكون من الممكن القول بأن ذلك كان تطورا طبيعيا من الناحية التاريخية . فكما يلاحظ « مايكل بلفور » ، فإن الولايات المتحدة كانت تزيد ناتجها طوال عشرات السنين قبل ١٩٥٠ بصورة أسرع من أى بلد آخر لانها كانت تعتبر مبتكرا هاما فى وسائل التوحيد القياسى والانتاج على نطاق واسع . ونتيجة لذلك ، « فقد ذهبت الى حد أبعد من أى بلد آخر فى اشباع الاحتياجات الانسانية ، كما كانت تعمل بالفعل بمستوى عال من الكفاءة (قياسا بمعيار انتاج الفرد فى الساعة) ، لدرجة أن الامكانيات المعروفة لزيادة الناتج بأساليب أفضل أو آلات أفضل ، كانت أقل ، مقارنة ببقية دول العالم » .

انه بالرغم من صحة هذه الملاحظة ، فان الولايات المتحدة لم تساعدها اتجاهات تقليدية معينة أخرى كانت تحدث فى اقتصادها . فقد كانت السياسات المالية والضريبية تشجع على الاستهلاك المرتفع ، ولكنها تقلل من معدل المدخرات الشخصية ، وكان الاستثمار فى الابحاث والتنمية ، باستثناء ذات الاغراض العسكرية ، يتدهور تدريجيا بالمقارنة بالبلدان الاخرى ، وكانت النفقات العسكرية نفسها ، كجزء من الناتج القومى ، أكبر منها فى اى مكان آخر فى كتلة الدول الغربية . وبالاضافة الى ذلك ، فان نسبة متزايدة من السكان الامريكيين كانوا يتحولون من الصناعة الى مجال الخدمات ، اى الى مجالات منخفضة الانتاجية .

وقد كان الكثير من ذلك يستتر ، ابان الخمسينيات والستينيات ، خلف التطورات المبهرة للتكنولوچيا الامريكية العالية (خاصة فى مجال الفضاء) ، والرخاء الواسع الذى فجر الطلب على استهلاك السيارات الفاخرة والتليفزيونات الملونة ، والتدفق الفعلى للدولارات من الولايات المتحدة الى الاجزاء الاكثر فقرا من العالم كمعونة خارجية او كانفاق عسكرى ، او كاستثمار تقوم به البنوك والشركات . ومن المفيد فى هذا الصدد تذكر التحذير الذى كان سائدا فى منتصف الستينيات مما اسماه « سرفان سريبر » بـ « التحدى الامريكى » - المتمثل فى الاندفاع الكبير فى الاستثمارات الامريكية الموجهة الى اوربا (من ثم الى أماكن أخرى) ، مما حول تلك البلدان الى توابع

اقتصادية كما يقال ، والخوف ، او البغض اللذين كان ينظر بهما الى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات مثل « اكسون » و « جنرال موتورز » ، والاحترام المرتبط بهذه الاتجاهات والذى تحظى به تقنيات الادارة الرفيعة التى تصطبغ باتجاهات مدارسى نشاط الاعمال الامريكية . ويعد هذا التحول فى الاستثمار والانتاج الامريكيين ، من منظور اقتصادى معين ، مؤشرا على القوة والحداثة الاقتصاديين ، حيث استغل التكاليف المنخفضة للعمالة وحقق توسعا اكبر فى الاسواق عبر البحار .

غير أنه بمرور الوقت ، أصبحت هذه التدفقات لرءوس الاموال فى نهاية الامر من القوة بحيث أخذت تتجاوز الفوائض التى كان يحققها الامريكيون من تصدير المصنوعات ، والمواد الغذائية ، والخدمات « غير المنظورة » . وبالرغم من أن هذا العجز المتزايد فى المدفوعات ، شهد نوعا من استنزاف الذهب خارج الولايات المتحدة مع اواخر الخمسينيات ، الا أن معظم الحكومات الاجنبية كانت ترضى بالحصول على دولارات أكثر (حيث أصبح الدولار عملة الاحتياطى الرئيسية) بدلا من طلب السداد بالذهب .

بيد أنه مع حلول الستينيات تبخر هذا الوضع المريح . فقد كان كل من كيندى ، و (ربما بدرجة أكبر) جونسون ، يرغب فى زيادة الانفاق العسكرى الامريكى عبر البحار ، وليس فقط فى فيتنام ، برغم أن هذا الصراع كان قد حول سيل الدولارات المصدرة الى فيضان . وكان كل من كيندى و (ربما بدرجة أكبر) جونسون ملتزما بزيادة الانفاق الداخلى ، وهو الاتجاه الذى كان قد ظهر بالفعل منذ ما قبل ١٩٦٠ . ولم تكن أى من الادارتين تقبل التكلفة السياسية لرفع الضرائب لمواجهة التضخم الحتمى . وكانت النتيجة هى عجز الحكومة الفيدرالية سنة بعد أخرى ، والارتفاعات الشديدة فى الاسعار ، وزيادة ضعف القدرة التنافسية الامريكية ـ الامر الذى أدى بدوره الى عجز أكبر فى ميزان المدفوعات ، والى المعوقات (التى وضعتها ادارة جونسون) أمام الاستثمارات الخارجية التى تقوم بها الشركات الامريكية ، ثم تحول تلك الشركات الى الاداة الجديدة وهى الدولار الاوربى . وفى نفس هذه الفترة ، كان نصيب الولايات المتحدة من احتياطى الذهب فى العالم (بخلاف دول الكوميكون) يتقلص بشكل حاد ، من ٦٨ بالمائة عام ١٩٥٠ الى ٢٧ بالمائة فقط عام ١٩٧٣ . ومع وقوع المدفوعات الدولية ونظام التدفق النقدى كله تحت ضغط هذه المشكلات المتداخلة ، واضعافها أكثر بفعل الهجوم المضاد الغاضب لديجول على ما اعتبره « تصدير أمريكا للتضخم » ، وجدت ادارة نيكسون أنه ليس أمامها من خيار سوى انهاء ربط الدولار بالذهب فى الاسواق الخاصة ، ثم تعويم الدولار فى مواجهة العملات الاخرى . وانهار نظام « بريتون وودز » وهو الذى كان الى حد بعيد نتاجاً لزمن كانت فيه الولايات المتحدة هى الاكثر تفوقاً من الناحية المالية ـ عندما لم تعد تستطيع دعامته الرئيسية تحمل المزيد من أسباب الاجهاد .

وليس هذا موضع رواية القصة التفصيلية لارتفاع وانخفاض الدولار فى السبعينيات ، عندما كان حر التداول ، ولا المسار المتذبذب لجهود الحكومات المتتابعة لكبح جماح التضخم وتشجيع التنمية دون احداث متاعب سياسية كثيرة دائما . فلقد تسبب التضخم الأعلى من معدله فى الولايات المتحدة فى اضعاف الدولار عموما فى مواجهة العملتين الألمانية واليابانية فى السبعينيات ، وأدت

الصدمات البترولية التى أضرت بالبلدان الاكثر اعتماداً على امدادات الاوبك (مثل اليابان وفرنسا) ، والاضطرابات السياسية فى أجزاء متعددة من العالم ، وارتفاع أسعار الفائدة الامريكية ، الى ارتفاع سعر الدولار ، كما كان الحال فى اوائل الثمانينيات . غير أنه بالرغم من أن هذه التقلبات كانت هامة ، وأدت الى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادى العالمى ، الا أنها قد تكون أقل أهمية بالنسبة لاغراضنا من الاتجاهات الحادة ذات المدى الأبعد ، والمتمثلة فى تناقص نمو الانتاجية ، الذى انخفض فى القطاع الخاص من ٤ر٢ بالمائة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢) الى ٦ر١ بالمائة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧) ، ثم الى ٢ر٠ بالمائة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) ، وتزايد العجز الحكومى ، الذى كان ينظر اليه على أنه يعطى الاقتصاد نمطا « كينزيا » من الازدهار ، ولكن على حساب امتصاص قدر كبير من النقد من الخارج (الذى كان يجذبه ارتفاع أسعار الفائدة الامريكية) ، الامر الذى رفع سعر الدولار الى مستويات عالية مصطنعة ، وحول البلاد من دائنة نهائية الى مدينة نهائية ، والصعوبة المتزايدة التى كان يجدها الصناع الامريكيون فى التنافس مع السيارات ، والاجهزة الكهربائية ، وأدوات المطبخ ، وغيرها من المصنوعات المستوردة . وليس من المستغرب أن الناتج القومى الامريكى للفرد ، والذى كان أعلى ناتج فى العالم فى وقت من الاوقات ، بدأ فى الهبوط الى أسفل القائمة .

الا أنه كانت لا تزال هناك بعض جوانب العزاء بالنسبة لاولئك الذين ينظرون الى الاقتصاد الامريكى واحتياجاته بمفهوم أوسع من المقارنات الانتقائية بالدخول السويسرية أو بالانتاجية اليابانية . فكما يوضح « كاليو » ، حققت السياسة الامريكية بعد عام ١٩٤٥ بعض الاهداف الاساسية والهامة للغاية ، مثل : الرخاء الداخلى ، فى مقابل نمط التدهور الذى حدث فى الثلاثينيات ، واحتواء التوسع السوفيتى بغير حرب ، وانعاش الاقتصاد ـ والتقاليد الديمقراطية ـ فى اوربا الغربية ، التى انضمت اليها اليابان لتنشىء « كتلة اقتصادية متكاملة بشكل مطرد » ، ذات « مجموعة ضخمة من المؤسسات متعددة الجوانب لادارة الشئون الاقتصادية والعسكرية المشتركة » ، وأخيرا ، « تحويل الامبراطوريات الاستعمارية القديمة الى دول مستقلة ولكنها مندمجة بشكل وثيق فى الاقتصاد العالمى » . وباختصار ، فانها حافظت على النظام الليبرالى العالمى ، الذى تعتمد عليه هى نفسها بصورة متزايدة ، وفى حين أن نصيبها من الثروة والانتاج العالميين قد تقلص ، ربما بصورة أسرع مما تتطلبه الحاجة ، فان اعادة توزيع التوازنات الاقتصادية العالمية كان لا يزال يترك محيطا غير معاد كثيرا لسوقها المفتوح وتقاليدها الرأسمالية . واخيرا ، فانها اذا كانت قد شهدت تناقص ريادتها الانتاجية بفعل اقتصاديات معينة أسرع نموا ، فقد كانت لا تزال تحتفظ بقدر كبير من التفوق على الاتحاد السوفيتى فى أغلب الجوانب المتصلة بالقوة الوطنية الحقيقية ، وظلت بتمسكها بمبادئها الاستثمارية ـ مفتوحة أمام حافز المبادرة الادارية والتقدم التكنولوجى ، وهو ما قد تجد منافستها الماركسية صعوبة كبيرة فى تقبله .

ولعله من اللازم ارجاء بحث مضمون هذه التغيرات الاقتصادية حتى الفصل الاخير . غير أنه قد يكون من المفيد أن نشرح فى شكل احصائى (انظر جدول ٤٣) جوهر الاتجاهات المذكورة آنفا ، حيث أنها تتعلق بالتوازنات الاقتصادية العالمية ، وبالتحديد بالازدهار الجزئى فى نصيب البلدان

الاقل تطورا من الانتاج العالمى ، وبالنمو الملحوظ لليابان ، وبدرجة أقل لجمهورية الصين الشعبية ، وبالتناقص فى نصيب المجموعة الاقتصادية الاوربية ، برغم استمرارها كأكبر كتلة اقتصادية فى العالم ، وباستقرار نصيب الاتحاد السوفيتى ثم تدهوره التدريجى ، وبالتدهور الاسرع للولايات المتحدة برغم أنها مازالت تمثل قوة اقتصادية أكبر كثيرا .

والحقيقة أنه مع عام ١٩٨٠ ـ وهو آخر عام فى جدول ٤٣ ـ كانت أرقام البنك الدولى حول السكان ، والناتج القومى الاجمالى لكل فرد ، والناتج القومى الاجمالى نفسه ، تشير الى توزيع متعدد الأقطاب للتوازنات الاقتصادية العالمية ، كما هو موضح فى جدول ٤٤ .

واخيرا ، ربما كان من المفيد أن نذكر أن هذه التحولات بعيدة المدى فى التوازنات الانتاجية ليست ذات أهمية فى حد ذاتها ، ولكن فيما تنطوى عليه من قوة سياسية . فكما لاحظ « لينين » نفسه فى ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ، فان معدلات النمو الاقتصادى المتفاوتة بين الدول هى التى أدت بصورة حتمية الى صعود قوى معينة وتدهور قوى أخرى .

جدول ٤٣

حصص الناتج العالمى الاجمالى ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

« نسبة مئوية »

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
الدول الاقل تطورا	١١ر١	١٢ر٣	١٤ر٨
اليابان	٤ر٥	٧ر٧	٩ر ـ
الصين	٣ر١	٣ر٤	٤ر٥
المجموعة الاقتصادية الاوربية	٢٦ر ـ	٢٤ر٧	٢٢ر٥
الولايات المتحدة	٢٥ر٩	٢٣ر ـ	٢١ر٥
الدول المتقدمة الاخرى	١٠ر١	١٠ر٣	٩ر٧
الاتحاد السوفيتى	١٢ر٥	١٢ر٤	١١ر٤
البلدان الشيوعية الأخرى	٦ر٨	٦ر٢	٦ر١

« منذ نصف قرن مضى ، كانت المانيا بلدا بائسا مغمورا من حيث قوتها الرأسمالية مقارنة بقوة انجلترا فى ذلك الوقت . وكانت اليابان مغمورة بالمثل بالمقارنة بروسيا . فهل من المتصور أن تظل القوة النسبية للدول الامبريالية بلا تغيير لمدة عشرة أعوام أو عشرين عاما ؟ لا يعقل ذلك اطلاقا » .

وبرغم تركيز « لينين » على الدول الرأسمالية / الامبريالية ، فان القاعدة تبدو عامة بالنسبة لكل الوحدات القومية ، مهما كان نوع اقتصادها السياسى ، حيث أن المعدلات المتفاوتة فى النمو الاقتصادى من شأنها أن تؤدى ، عاجلا أو آجلا ، الى تحولات فى موازين العالم السياسية والعسكرية . وقد كان ذلك بالتأكيد هو النموذج الملحوظ عبر القرون الاربعة من تطور القوى العظمى قبل القرن الحالى . ويستتبع ذلك بالتالى أن التحولات السريعة بصورة غير عادية فى مراكز الانتاج العالمى فى غضون العشرين أو الثلاثين عاما الماضية لا يمكن الا أن يكون لها أثرها على المستقبل الاستراتيجى الاكبر للقوى البارزة الآن ، مما يستوجب تناوله فى فصل أخير .

جدول « ٤٤ »

السكان ، والناتج القومى لكل فرد ، والناتج القومى الاجمالى عام ١٩٨٠

	السكان (بالمليون)	الناتج القومى للفرد (بالدولارات)	الناتج القومى الاجمالى (ببلايين الدولارات)
الولايات المتحدة	٢٢٨	١١٣٦٠	٢٥٩٠
الاتحاد السوفيتى	٢٥٦	٤٥٥٠	١٢٠٥
اليابان	١١٧	٩٨٩٠	١١٥٧
المجموعة الاقتصادية الاوربية (١٢ دولة منها)	٣١٧	———	٢٩٠٧
المانيا الغربية	٦١	١٣٥٩٠	٨٢٨
فرنسا	٥٤	١١٧٣٠	٦٣٣
المملكة المتحدة	٥٦	٧٩٢٠	٤٤٣
ايطاليا	٥٧	٦٤٨٠	٣٦٩
المانيا الغربية والشرقية معا	٧٨	———	٩٥٠
الصين	٩٨٠	٢٩٠ أو ٤٥٠	٢٨٤ أو ٤٤١

نحو القرن الحادى والعشرين
التاريخ والواقع

ان الفصل الذى يحمل مثل هذا العنوان ، لا يتضمن فقط تغييرا فى التسلسل الزمنى ، ولكن أيضا ، وبصورة أكثر أهمية ، تغيرا فى المنهج . فحتى الماضى القريب للغاية ، يعتبر تاريخا ، وبرغم أن مشكلات التحيز والمصدر تجعل من الصعب على المؤرخ للعقد السابق « فصل العارض عن الجوهرى » فانه يظل يعمل فى اطار نفس النظام الاكاديمى . ولكن الكتابات حول كيفية تطور الحاضر الى مستقبل ، لا يمكنها أن تدعى أنها حقيقة تاريخية ، حتى وان كانت تبحث فى الاتجاهات الجارية بالفعل . فليست المادة الاولية ، من الدراسات القائمة على السجلات المدونة ، الى التنبؤات الاقتصادية ، الى التصورات السياسية ، هى التى تتغير ، وانما قد يصبح من غير الممكن افتراض صلاحية ما كتب عنه ايضا . وحتى اذا كانت هناك دائما صعوبات منهجية عديدة فى التعامل مع « الحقائق التاريخية » ، فان الاحداث الماضية ، مثل اغتيال أرشيدوق★ أو هزيمة عسكرية ، قد وقعت بالفعل . وليس هناك مما يقال حول المستقبل ما يكون له ذلك القدر من التأكيد فالاحداث غير المتوقعة ، والحوادث المجردة ، وتوقف أحد الاتجاهات ، يمكن أن تقضى على أكثر التنبؤات قابلية للتصديق ، فاذا لم يحدث ذلك ، فان المتنبىء يكون عندئذ محظوظا فقط .

ومن ثم فان ما سيأتى ، لا يمكن الا أن يكون أمرا شرطياً حدسياً ، يقوم على توقع له ما يبرره لكيفية عمل الاتجاهات الحالية فى الاقتصاد والاستراتيجية العالميين ـ ولكن دون ضمان أن هذا كله (أو أيا منه) سوف يحدث بالقطع . وتعطى التقلبات التى حدثت فى القيمة العالمية للدولار عبر السنوات القليلة الماضية وانهيار أسعار البترول بعد عام ١٩٨٤ (مع أثاره المختلفة على روسيا ، واليابان ، ودول الاوبك) تحذيرا حقيقيا من استخلاص نتائج من التوجهات القائمة على أساس اقتصادى ، حيث أن عالم السياسة والدبلوماسية لم يكن يسير أبدا فى خطوط مستقيمة . فالعديد من الفصول الأخيرة من الكتب التى تعالج الشئون المعاصرة لابد أن تتعرض للتغيير ، بعد سنوات قليلة فقط ، نظرا للادراك المتأخر لطبيعة الامور بعد وقوعها ، وسوف يكون مثيرا للدهشة أن يظل هذا الفصل دون تغيير .

ولعل أفضل طريقة لفهم ما سيحدث هو النظر الى الخلف قليلا ، فى قيام وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الماضية . ذلك أن خلاصة القول فى هذا الكتاب أن هناك آلية للتغير

★ لقب لأمير من امراء الأسرة الامبراطورية النمساوية سابقا (المترجم)

تحركها أساسا التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، التى تؤثر بدورها على الهياكل الاجتماعية ، والانظمة السياسية ، والقوة العسكرية ووضع الدول والامبراطوريات كل على حدة . ولم تكن سرعة هذا التغير الاقتصادى العالمى واحدة ، ويرجع ذلك ببساطة الى أن سرعة الابتكار التكنولوجى والنمو الاقتصادى ليست منتظمة فى حد ذاتها ، وهى مشروطة بظرف المبتكر والمستثمر الفردى مثلما هى مشروطة بالمناخ ، والمرض ، والحروب ، والجغرافيا ، والاطار الاجتماعى ، وما الى ذلك . وبالمثل ، فقد شهدت المناطق والمجتمعات المختلفة عبر العالم معدلات أسرع أو أبطأ فى النمو ، ليس فقط على أساس الانماط المتغيرة من التكنولوجيا والانتاج والتجارة ، ولكن أيضا على أساس تقبلها للاشكال الجديدة من الانتاج والثروة المتزايدة . ومع صعود بعض مناطق العالم ، سقط البعض الآخر وتخلف ، إما نسبيا أو (احيانا) بصورة مطلقة . ولا يثير أى من ذلك الدهشة . فبسبب سعى الانسان الفطرى لتحسين وضعه ، لم يقف العالم ثابتا أبدا. وكانت القفزات الفكرية منذ عصر النهضة وما تلاه ، مدعومة بمجىء « العلوم الدقيقة » أثناء عصر التنوير والثورة الصناعية ، تعنى ببساطة أن آليات التغير من شأنها أن تصبح وبصورة متزايدة أكثر قوة وأكثر اعتمادا على الذات من ذى قبل .

والمقولة الرئيسية الثانية لهذا الكتاب هى أن هذه السرعة المتفاوتة فى النمو الاقتصادى ، كانت لها آثار حاسمة طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والوضع الاستراتيجى النسبى لاعضاء النظام الدولى . وهذا الامر أيضا لا يثير الدهشة ، وذكر عدة مرات من قبل ، برغم أن النواحى التى تم التركيز عليها ، وطريقة ظهورها ربما كانت مختلفة . اذ لم يكن العالم فى حاجة لان ينتظر عصر « انجلز »* ليتعلم أن « لا شىء أكثر اعتمادا على الظروف الاقتصادية من الجيش والبحرية على وجه التحديد » . فقد كان من الواضح بالنسبة لأى أمير من أمراء عصر النهضة ، مثلما هو واضح للبنتاجون الآن ، أن القوة العسكرية تعتمد على الامدادات الكافية من الثروة ، التى تعد بدورها نتاج قاعدة انتاجية مزدهرة ، ومصادر تمويل سليمة ، وتكنولوجيا متفوقة . وكما يوضح الشرح السابق ، فان الرخاء الاقتصادى لا يترجم دائما وابدا الى فعالية عسكرية ، لان ذلك يعتمد على عوامل كثيرة أخرى ، من الجغرافيا والحس القومى الى القيادة والكفاءة التكتيكية . ومع ذلك ، تظل الحقيقة المتمثلة فى أن كل التحولات الكبرى فى موازين القوى العسكرية العالمية قد سبقتها تغيرات فى الموازين الانتاجية ، بالاضافة الى أن قيام وسقوط الامبراطوريات والدول المتعددة فى النظام الدولى قد أكدته نتائج الحروب الرئيسية للقوى العظمى ، حيث كان النصر دائما حليف الجانب الذى يتمتع بأكبر قدر من الموارد المادية .

وحيث أن ما سيأتى يعد توقعا وليس تاريخا ، فانه يعتمد بالتالى على الافتراض الصحيح بأن هذه الاتجاهات العريضة لما حدث فى القرون الخمسة الماضية من المرجح أن تستمر . فالنظام

---

* فريدريك انجلز : فيلسوف اشتراكى المانى ، رفيق كارل ماركس واشترك معه فى وضع « البيان الشيوعى » (المانيفستو) وتأسيس الأممية الاشتراكية الأولى- من أشهر مؤلفاته أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة « المترجم »

الدولى ، سواء كانت تهيمن عليه فى وقت ما ست قوى عظمى أم اثنتان فقط ، يظل فوضويا ـ بمعنى أنه ليست هناك سلطة أعظم من سلطة الدولة القومية الفردية ذات السيادة . وفى كل فترة معينة من الزمن ينمو أو يتقلص نصيب بعض هذه الدول النسبى فى القوة العالمية . ولم يعد من المتوقع أن يتجمد العالم عند عام ١٩٨٧ أو عام ٢٠٠٠ كما لم يحدث عند عام ١٨٧٠ أو ١٦٦٠ . بل على العكس من ذلك ، يرى بعض الاقتصاديين أن هياكل الانتاج والتجارة الدوليين تتغير بمعدل أسرع مما حدث من قبل : مع فقدان المنتجات الزراعية والمواد الخام لقيمتها النسبية ، ومع انفصال « الانتاج » الصناعى عن « الاستخدام » الصناعى ، ومع سيادة السلع ذات المستوى العلمى بالغ الرقى فى كل المجتمعات المتقدمة ، وكذلك مع تزايد تحرر تدفق رءوس الاموال العالمية من الانماط التجارية . وقد تضافر كل ذلك مع التطورات العديدة الجديدة فى العلم للتأثير على الشئون الدولية . وباختصار ، فانه ما لم يتدخل القضاء والقدر ، أو تحدث كارثة نووية مشئومة ، فسوف تظل دينامية القوة العالمية يحركها التغير الاقتصادى والتكنولوجى فى المقام الاول . واذا صحت التنبؤات المتفائلة حول أثر الكمبيوتر والانسان الآلى والتكنولوجيا الحيوية وما الى ذلك ـ واذا تحققت كذلك التنبؤات حول نجاح « الثورة الخضراء » فى أجزاء من العالم الثالث (مع تحول الهند ، وحتى الصين الى مصدرين أساسيين للحبوب ـ فانه من الممكن أن يصبح العالم ككل أكثر ثراء مع بداية القرن الحادى والعشرين . وحتى اذا لم يكن التقدم التكنولوجى كبيرا ، فمن المرجح حدوث نمو اقتصادى ، سوف تحققه تلك التحولات فى الأنماط السكانية بتأثيرها على طلب الانتاج ، وكذلك الاستثمار الاكثر تقدما للمواد الخام .

ومن الواضح أيضا أن هذا النمو سوف لا يكون متكافئا ـ فسيكون أسرع هنا ، وأبطأ هناك ، اعتماداً على ظروف التغير . وهذا وحْده ، أكثر من أى شىء آخر ، هو الذى يجعل التكهنات مشروطة ، حيث أنه ليس هناك ، على سبيل المثال ، ما يضمن أن التوسع الاقتصادى الهائل لليابان على مدى الاربعين عاما الماضية سوف يستمر خلال الاعوام العشرين المقبلة ، وليس من المستحيل بالنسبة لمعدلات النمو الروسية ، والتى تتدهور منذ الستينيات ، أن تزداد ثانية فى التسعينيات مع حدوث تغيرات فى السياسة الاقتصادية لتلك البلاد وآلياتها . غير أنه طبقا لشواهد الاتجاهات القائمة ، فانه لا يبدو أن أيا من هذه النتائج محتمل الحدوث . ولنوضح ذلك بصورة أخرى ، فانه اذا توقف النمو الاقتصادى لليابان على ما هو عليه ، وازدهر الاقتصاد الروسى من الآن وحتى اوائل القرن الحادى والعشرين ، فان ذلك قد يحدث فقط بسبب تغيرات فى الظروف والسياسات أكثر عنفا مما يمكن توقعه من الدلائل المتاحة . ولا يعنى مجرد احتمال الخطأ فى تقدير الصورة التى سيكون عليها العالم بعد خمسة عشر أو خمسة وعشرين عاما ، أن يفضل المرء النتائج غير المقبولة عن التوقعات المعقولة القائمة على التطورات العريضة الجارية .

وعلى سبيل المثال ، فانه من المعقول أن نتوقع أن أحد « الاتجاهات العالمية » الاكثر شهرة الآن ، وهو صعود منطقة المحيط الهادى ، من المرجح استمراره ، ويرجع ذلك ببساطة الى أن ذلك التطور يقوم على قاعدة عريضة . فهو لا يتضمن فقط اليابان ذات القوة الاقتصادية البارزة ، وانما

أيضا ذلك العملاق سريع التحول ، وهو جمهورية الصين الشعبية ، وليس فقط الدول الصناعية القائمة والناجحة مثل استراليا ونيوزيلندة ، ولكن أيضا البلدان الآسيوية حديثة التصنيع ذات النجاح الهائل مثل تايوان ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج وسنغافورة - وكذلك دول اتحاد جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفيليبين ، وبالاضافة الى ذلك ، فانه يتضمن أيضا دول المحيط الهادى مثل الولايات المتحدة ومقاطعات كندا . وقد شجع على النمو الاقتصادى فى هذه المنطقة الشاسعة مجموعة مبشرة من العوامل : تتمثل فى الارتفاع الهائل فى الانتاجية الصناعية بواسطة مجتمعات موجهة للتصدير ، مما أدى بدوره الى زيادة التجارة الخارجية والشحن والخدمات التمويلية ، والتوجه الملحوظ نحو التقنيات الاحدث والصناعات الارخص ذات الكثافة العمالية ، وبذل جهد هائل للنجاح لزيادة الناتج الزراعى (خاصة فى الحبوب والمواد الغذائية) بصورة أسرع من النمو السكانى الكلى . وقد تفاعل كل عامل من العوامل الاخرى بصورة طيبة لتحقيق معدل توسع اقتصادى تجاوز معدلات القوى الغربية التقليدية - وكذلك معدلات الكوميكون - فى السنوات الاخيرة .

وعلى سبيل المثال ، فانه فى عام ١٩٦٠ كان مجموع الناتج المحلى الاجمالى لبلدان المحيط الهادى الآسيوية (اى بدون الولايات المتحدة) يبلغ ٧٫٨ بالمائة فقط من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم ، ومع عام ١٩٨٢ ، زاد بأكثر من الضعف الى ١٦٫٤ بالمائة ، ومنذ ذلك الحين تجاوزت معدلات النمو فى المنطقة معدلات كل من اوربا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى بهوامش واسعة للغاية . ومن المرجح أن تنتج ما يربو على ٢٠ بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم مع عام ٢٠٠٠ - اى ما يعادل ناتج اوربا ، أو الولايات المتحدة ، وسيحدث هذا الانجاز حتى على أساس فروق معدلات نمو « أقل كثيرا » مما كان قائما عبر ربع القرن الماضى . وقد كانت دينامية حوض المحيط الهادى ملموسة أيضا فى الموازين الاقتصادية المتغيرة داخل الولايات المتحدة نفسها اثناء نفس الفترة . فقد كانت التجارة الامريكية مع آسيا ودول المحيط الهادى تبلغ ٤٨ بالمائة فقط من تجارتها مع اوربا (الدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) عام ١٩٦٠ ، ولكنها ارتفعت الى ١٢٢ بالمائة من التجارة الامريكية - الاوربية مع عام ١٩٨٣ - وهو تغير واكبته اعادة توزيع كل من السكان والدخل داخل الولايات المتحدة فى اتجاه المحيط الهادى . وبرغم وجود بطء ، مثلا ، فى نمو احدى البلدان ، أو مشكلات تؤثر على صناعة معينة ، فانه من الواضح أن هذه الاتجاهات مستمرة ككل . ومن ثم ، فليس من المستغرب أن يتوقع أحد خبراء الاقتصاد فى ثقة أن منطقة المحيط الهادى كلها والتى تمتلك الآن ٤٣ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى فى العالم ، سوف تتمتع بنسبة ٥٠ بالمائة منه مع حلول عام ٢٠٠٠ ، ونخلص من ذلك الى : « ان مركز الثقل فى الاقتصاد العالمى يتحول بسرعة فى اتجاه آسيا ومنطقة المحيط الهادى ، حيث تحتل منطقة المحيط الهادى موقعها كأحد المراكز الرئيسية للقوة الاقتصادية فى العالم » . وقد ترددت بالطبع مثل هذه النغمة كثيرا منذ القرن التاسع عشر ، ولكن مع النمو الهائل فى تجارة المنطقة وانتاجيتها منذ عام ١٩٦٠ ، أصبحت هذه النبوءة واقعا ملموسا .

وبالمثل ، فانه من المعقول أيضا أن نفترض أن العقود القليلة القادمة سوف تشهد استمرارا لاتجاه أقل جاذبية الا أنه أكبر حجما : وهو التكلفة المتزايدة لسباق التسلح الذى يزيد اشتعالا لمجرد ارتفاع أسعار أنظمة السلاح الاحدث وكذلك الصراعات الدولية . وقد لوحظ أن « أحد الثوابت القليلة فى التاريخ يتمثل فى أن حجم الانفاق العسكرى فى ارتفاع دائم » . واذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للحروب وسباقات التسلح فى القرن الثامن عشر (مع التسليم بحدوث بعض التقلبات قصيرة الأمد) عندما كان التغير فى تكنولوجيا السلاح بطيئا ، فانه صحيح بشكل أكبر بالنسبة للقرن الحالى ، حيث تزداد أسعار كل جيل جديد من الطائرات والسفن الحربية والدبابات زيادة هائلة عما سبقه ، حتى عند أخذ التضخم فى الاعتبار . ولاشك أن رجال الدولة فى عهد ادوارد السابع ، الذين كانت تروعهم تكلفة البارجة الحربية قبل عام ١٩١٤ البالغة ٢٫٥ مليون دولار ، سوف يذهلون اذا علموا أن الادميرالية البريطانية تتكلف الآن ١٢٠ مليون دولار وأكثر لاستبدال فرقاطة . كما أن المشرعين الامريكيين ، الذين خصصوا الاموال عن طيب خاطر لانتاج الآلاف من قاذفات « ب ـ ١٧ » فى أواخر الثلاثينيات ، سوف يفزعون الآن مما يقدره البنتاجون من أن القاذفة الجديدة « ب ـ ١ » سوف تتكلف ما يربو على ٢٠٠ بليون دولار لانتاج مائة طائرة فقط . وفى كل المجالات ، فان الارتفاع المتصاعد ما زال مستمرا .

« ان القاذفات تتكلف ما يساوى تكلفتها فى الحرب العالمية الثانية مائتى مرة . كما تتكلف المقاتلات ما يساوى تكلفتها فى الحرب العالمية الثانية مائة مرة أو أكثر . وتتكلف حاملات الطائرات عشرين ضعفا والدبابات خمسين ضعف تكلفتها فى الحرب العالمية الثانية . وكانت الغواصة من طراز « جاتو » تتكلف ٥٥٠٠ دولار للطن فى الحرب العالمية الثانية ، بالمقارنة بطراز « ترايدنت » الذى أصبح يتكلف ١٫٦ مليون دولار للطن » .

وتضاعف هذه المشكلات ، الشواهد على أن صناعة السلاح .ليوم أصبحت تختلف بصورة متزايدة عن التصنيع التجارى والسوق الحرة . فالاولى ، التى تتركز عادة فى منشآت عملاقة قليلة تتمتع بعلاقة خاصة مع وزارة الدفاع (سواء فى الولايات المتحدة ، أو بريطانيا ، أو فرنسا أو حتى بشكل أكبر فى « الاقتصاد الموجه » بالاتحاد السوفيتى) ، غالبا ما تكون فى حماية من عمليات السوق التجارية بحصول الدولة على العقود الاحتكارية والضمانات باهظة التكلفة ، بالنسبة للمنتجات التى سوف تكون هى (والدول الصديقة) المستهلك الوحيد لها . أما الاخيرة ، حتى فى حالة الشركات العملاقة ، مثل « آى . بى . ام » و « جنرال موتورز » ، فان عليها أن تصارع فى مواجهة المنافسة الضارية لمجرد الفوز بنصيب من الاسواق المتقلبة داخليا وخارجيا حيث تعتبر الجودة . وذوق المستهلك والسعر متغيرات حيوية . كما أن الاولى ، مدفوعة برغبة العسكريين فى الحصول على أكثر أسلحة الحرب تقدما حتى تصبح قواتهم المسلحة قادرة على القتال فى ظل كافة الخطط المحتملة (وان لم تكن فى بعض الاحيان معقولة) ، تنتج سلعا أكثر تكلفة ، وأكثر تطورا ، وأقل تعددا . أما الاخيرة ، فانها بعد أن تبدأ بالاستثمار الضخم فى الطرز الاصلية الاولى من السلع المنزلية ، أو الحاسبات الآلية المكتبية ، تضطر لخفض متوسط تكلفة الوحدة بسبب منافسة السوق

والإنتاج الضخم . وبينما قد يكون صحيحا أن الانفجار الذى حدث بالنسبة للتطورات التكنولوجية والعلمية منذ القرن التاسع عشر قد دفع بالضرورة أصحاب الصناعات الحربية الى اقامة علاقة مع الحكومات انحرفت عن مفاهيم « السوق الحر » ، فان السرعة الحالية التى تتم بها هذه الزيادة تثير القلق . وربما تستطيع الاقتراحات المتعددة بشأن « الاصلاح العسكرى » فى الولايات المتحدة أن تمنع النتيجة التى يتنبأ بها الساخرون من أنه بحلول عام ٢٠٢٠ قد تبتلع طائرة واحدة ميزانية البنتاجون كلها ، ولكنه ليس من المرجح أن تغير حتى تلك الجهود من الاتجاه المستمر نحو الاسلحة الاقل ذات التكلفة الاعلى .

وفى حين أن الكثير من ذلك يرجع بالطبع الى التعقيد المتزايد والحتمى فى الاسلحة ـ مثل الطائرة المقاتلة الحديثة التى يمكن أن تحوى ١٠٠ر٠٠٠ من الاجزاء المنفصلة ـ فانه يرجع أيضا الى استمرار سباقات التسلح على الارض ، وفوق وتحت سطح المحيطات ، وفى الجو ، وكذلك فى الفضاء . واذا كانت أكبر تلك السباقات تنحصر بين بلدان حلفى « الناتو » و « وارسو » (والتى تنفق ، بفضل القوتين العظميين ، حوالى ٨٠ بالمائة من الاستثمار العالمى على التسلح ، وتمتلك ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة من طائرات العالم وسفنه) ، فان هناك سباقات تسلح اصغر ، الا أنها هامة ـ ناهيك عن الحروب ـ فى الشرق الاوسط ، وافريقيا وأمركيا اللاتينية ، وعبر آسيا من ايران الى كوريا . وكانت النتيجة هى حدوث انفجار فى الانفاق العسكرى للعالم الثالث ، حتى من قبل الانظمة الاكثر فقرا ، وزيادات واسعة النطاق فى مبيعات الاسلحة ونقلها الى تلك البلدان . فمع حلول عام ١٩٨٤ ، فاقت واردات السلاح فى العالم والتى بلغت ٣٥ بليون دولار ، تجارة العالم فى الحبوب (٣٣ بليونا) .

وتجدر ملاحظة أنه فى العام التالى وصل اجمالى الانفاق العسكرى العالمى الى حوالى ٩٤٠ بليون دولار ، بما يزيد من اجمالى دخل النصف الاكثر فقرا من سكان هذا الكوكب . والاكثر من ذلك أن الانفاق على الاسلحة كان يزيد بسرعة تفوق سرعة التوسع الاقتصادى العالمى ، والتوسع فى معظم الاقتصاديات القومية . وكانت فى المقدمة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، التى تخصص كل منهما ما يربو على ٢٥٠ بليون دولار سنويا لميزانية الدفاع ، ومن المتوقع أن يزيد هذا الاجمالى عن ٣٠٠ بليون دولار فى المستقبل القريب . وفى معظم البلدان ، كان الانفاق على القوات المسلحة يأخذ نصيبا متزايدا من الموازنات الحكومية ومن الناتج القومى الاجمالى ، لا يحده الا ضعف الاقتصاد ونقص العملة الصعبة . . الخ ، وليس الالتزام الحقيقى بخفض نفقات التسلح (مع استثناءات قليلة للغاية لها دوافعها الخاصة مثل اليابان ولكسمبورج) . ان « عسكرة الاقتصاد العالمى » ، كما يسميها معهد « وورلد ووتش » تسير الآن بسرعة أكبر مما حدث منذ جيل مضى .

ويعتبر هذان الاتجاهان ـ نمط النمو المتفاوت ، مع ميل الموازين الانتاجية العالمية نحو حوض المحيط الهادى ، والتكلفة المتصاعدة للاسلحة والقوات المسلحة ـ بالطبع تطورين منفصلين . الا

أنه من الواضح فى نفس الوقت أنهما يميلان للتفاعل بشكل مطرد ، وهو ما حدث بالفعل . كما أن كلا منهما مدفوع بدينامية التغير الصناعى والتكنولوجى (حتى برغم أن سباقات التسلح سوف يكون لكل منها دوافعه السياسية والايديولوجية أيضا) . كذلك فان كلا منهما يصطدم بشدة بالاقتصاد القومى : الاول بزيادة الثروة والانتاجية بمعدل أسرع أو أيضا ، ويجعل مجتمعات معينة أكثر رخاء من الاخرى ، والثانى باستهلاك الموارد القومية ـ التى لا تقاس من حيث رأس المال المستثمر والمواد الخام فحسب ، ولكن أيضا (وربما بشكل أكثر أهمية) من حيث نصيب العلماء ، والمهندسين ، والمختصين بالبحوث والتنمية المشتغلين بالانتاج المتعلق بالدفاع فى مقابل التنمية التجارية الموجهة للتصدير . وبالرغم مما يقال من أن الانفاق العسكرى يمكن أن تكون له بعض الأثار الاقتصادية والتجارية النافعة ، الا أنه يبدو من الصعب دحض فكرة أن الانفاق الزائد على السلاح من شأنه الاضرار بالنمو الاقتصادى . فالصعوبات التى تواجهها المجتمعات المعاصرة التى تسرف فى انفاقها العسكرى ، تعد تكرارا للصعوبات التى أثرت فى حينها على أسبانيا فى عصر فيليب الثانى ، وروسيا فى عهد نيقولا الثانى ، والمانيا فى عهد هتلر . وربما تبدو المؤسسة العسكرية الضخمة ، مهيبة مثل أثر عظيم أمام المراقب سريع التأثر ، ولكنها اذا لم تكن قائمة على اساس ثابت (وهو فى هذه الحالة اقتصاد قومى منتج) ، فستكون معرضة لخطر الانهيار فى المستقبل .

وبالاضافة لذلك ، فان لكل من هذين الاتجاهين آثارا اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية . فالنمو البطىء الذي يحدث فى بلد معين يمكن أن يسبب احباطا فى الحس الجماهيرى ، ويؤدى الى الاستياء ، ويثير الجدل حول أولويات الانفاق القومى ، ومن الناحية الاخرى ، فان التوسع الصناعى والتكنولوجى ذا المعدل السريع يمكن أن تكون له آثاره أيضا ، خاصة على مجتمع غير صناعى حتى الآن . كما أن الانفاق الضخم على التسلح ، من جانبه ، يمكن أن يفيد صناعات معينة فى الاقتصاد القومى ، ولكنه يمكن أيضا أن يؤدى الى تحويل الموارد عن صناعات أخرى ، ويمكن أن يجعل ذلك الاقتصاد غير قادر على مواجهة التحديات التجارية للبلدان الاخرى . وما لم يكن هناك عدو بالباب ، فان الانفاق العسكرى الزائد فى هذا القرن ، ظل دائما يثير الجدل حول قضية « السلاح فى مقابل الغذاء » . كما أثار جدلا أقل شيوعا ، وان كان أكثر أهمية بالنسبة لموضوعنا ، حول العلاقة الصحيحة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية .

ومن ثم ، فانها ليست المرة الأولى فى التاريخ التى تلوح فيها اليوم مظاهر التوتر بين وجود دولة فى عالم يتسم بالفوضوية العسكرية ـ السياسية ووجودها فى عالم الاقتصاد الحر ، وبين سعيها من ناحية الى الامن الاستراتيجى ، ممثلا فى استخدامها لاحداث أنظمة التسلح ، وتحويلها لقدر كبير من الموارد القومية الى القوات المسلحة ، وسعيها من ناحية أخرى الى الامن الاقصادى ، ممثلا فى الرخاء الوطنى العريض الذى يقوم على التنمية (التى تنبع بدورها من الاساليب الجديدة فى الانتاج وتكوين الثروة) ، وعلى زيادة الانتاج ، وعلى انتعاش الطلب الداخلى والخارجى ـ والتى قد تضار جميعها من جراء الانفاق المفرط على التسلح . وعلى وجه الدقه ، فانه بالنظر الى أن المؤسسة

العسكرية باهظة التمويل قد تؤدى الى بطء معدل النمو الاقتصادى ، والى هبوط نصيب الدولة فى الانتاج الصناعى العالمى ، بالتالى فى الثروة العالمية ، ومن ثم فى النفوذ العالمى ، فان المسألة كلها تصبح هى موازنة الامن قصير الامد الذى توفره قوات الدفاع الضخمة ، بالامن الاطول مدى الناشىء عن ارتفاع الانتاج والدخل .

وربما يكون التوتر بين هذه الاهداف المتعارضة حادا بوجه خاص فى أواخر القرن العشرين بسبب شيوع « نماذج » بديلة متعددة يمكن محاكاتها . فمن ناحية ، هناك « الدول التجارية » ذات النجاح الباهر خاصة فى اسيا مثل اليابان وهو نج كونج وتضم ايضا سويسرا والسويد والنمسا - التى استفادت من النمو الضخم فى انتاج العالم وفى التبادل التجارى منذ عام ١٩٤٥ ، والتى تؤكد سياستها الخارجية على العلاقات السلمية والتجارية مع غيرها من المجتمعات . ولذلك ، فقد سعت جميعها الى خفض الانفاق العسكرى الى الحد الذى يسمح بالحفاظ على سياستها القومية ، ومن ثم تحرير الموارد من أجل الاستهلاك المحلى المرتفع ، والإستثمار الرأسمالى . ومن ناحية أخرى ، هناك المجتمعات ذات الاقتصاد « العسكرى » - فيتنام فى جنوب شرق آسيا ، وايران والعراق اثناء تورطهما فى حربهما الطويلة ، واسرئيل وجاراتها الغيورات فى الشرق الادنى ، وكذلك الاتحاد السوڤيتى نفسه - وكلها تخصص أكثر من ١٠ بالمائة من ناتجها القومى الاجمالى للانفاق العسكرى سنويا (وبعضها يزيد عن ذلك بكثير) ، وبينما تؤمن ايمانا جازما بأن مثل هذا المستوى من الانفاق ضرورى لضمان الامن العسكرى ، فانها تعانى بوضوح من تحويل الموارد عن سبيل الاهداف السلمية والانتاجية . وفيما بين قطبى الدول التجارية والمحاربة ، تقف معظم بقية دول هذا الكوكب ، غير مقتنعة بأن العالم مكان آمن بما يسمح لها خفض الانفاق على التسلح الى المستوى غير العادى لليابان ، وقلقة أيضا بصورة عامة لما يمثله الانفاق الضخم على التسلح من تكلفة اجتماعية واقتصادية ، ومدركة بأن هناك علاقة تبادلية بين الامن العسكرى قصير الامد والامن الاقتصادى طويل المدى . أما بالنسبة للبلدان ذات الالتزامات العسكرية الضخمة عبر البحار والتى لا يمكنها التخلص منها - عكس اليابان - فان المشكلة أكثر تعقيداً . وبالاضافة الى ذلك فان المخططين فى العديد من الدول القيادية يدركون تماما بأنه يتعين عليهم موازنة الارتفاع المتصاعد فى تكلفة التسلح ليس بالاستثمار الانتاجى فحسب ، وانما أيضا بالمتطلبات الاجتماعية المتنامية (خاصة مع تقدم السكان فى السن) ، الامر الذى يجعل تحديد أولويات الانفاق أمراً أكثر صعوبة من أى وقت مضى .

ان العمل الملح أمام معظم الاجهزة الحاكمة ، ان لم يكن كلها ، مع تحرك العالم نحو القرن الحادى والعشرين ، له من ثم ثلاثة جوانب ، هى : توفير الامن العسكرى (أو نوع بديل ملائم من الامن) لمصالحها القومية ، واشباع الحاجات الاجتماعية - الاقتصادية لمواطنيها ، وتحقيق التنمية المطردة . ويعتبر هذا الجانب الاخير ضروريا لتحقيق الاهداف الايجابية المتمثلة فى توفير المطلوب فى الوقت الحاضر من الغذاء والسلاح معا ، والهدف السلبى المتمثل فى تجنب التدهور الاقتصادى النسبى الذى قد يضر بالامن العسكرى والاقتصادى للشعب فى المستقبل . وإذا أخذنا

فى الاعتبار المعدل المتفاوت للتغير التجارى والتكنولوجى والتقلبات غير المتوقعة فى السياسة الدولية ، فان تحقيق كل هذه الاهداف الثلاثة على مدى فترة زمنية متصلة سوف يكون أمراً غاية فى الصعوبة . غير أن تحقيق الهدفين الاولين - أو أحدهما - دون الثالث ، سيؤدى بالتأكيد الى التدهور على المدى الاطول ، الامر الذى كان يشكل بالطبع مصير كل المجتمعات الأبطأ نموا والتى عجزت عن التكيف مع آليات القوة فى العالم . وقد أوضح أحد الاقتصاديين بحكمة « أنه أمر يصعب تصوره ، ولكن بلدا يتخلف نمو انتاجيته بمعدل ١ بالمائة عن البلدان الاخرى على مدى قرن ، يمكن أن يتحول ، كما حدث فى انجلترا ، من دولة صناعية قيادية بلا منازع ، الى دولة ذات مستوى اقتصادى متوسط كما هى الآن » .

وينصب اهتمام بقية هذا الفصل على مدى جودة (أو سوء) تنفيذ الدول القيادية لهذه المهمة . وقد لا يحتاج الامر الى التأكيد على انه لما كانت المطالب المتنوعة للانفاق على الدفاع / الامن العسكرى ، والحاجات الاجتماعية / الاستهلاكية ، والاستثمار من أجل التنمية تعنى وجود تنافس ثلاثى على الموارد ، فانه ليس هناك حل كامل بصورة مطلقة لهذا التوتر . وربما كان أفضل ما يمكن تحقيقه هو الحفاظ على قدر من التناسق التقريبى بين هذه الاهداف الثلاثة جميعها ، ولكن كيفية التوصل لهذا التوازن ستظل دائما شديدة التأثر بالظروف القومية ، وليس بتعريف نظرى معين للتوازن . فالدولة المحاطة بجيران معادين سوف تظن أنه من الافضل تخصيص موارد أكبر للامن العسكرى أكثر من الدولة التى يشعر مواطنوها بأنهم آمنون نسبيا ، والبلاد الغنية بالموارد الطبيعية سوف تجد من السهل عليها الانفاق على الغذاء والسلاح ، والمجتمع المصمم على التنمية الاقتصادية حتى يلحق بالمجتمعات الاخرى ستكون لديه اولويات تختلف عن المجتمع الذى يقف على حافة الحرب . كما أن الجغرافيا ، والسياسة ، والثقافة تؤكد جميعها على أن « الحل » بالنسبة لدولة معينة لن يكون أبداً هو نفس الحل الملائم تماما لدولة أخرى . ومع ذلك ، تظل المقولة الاساسية هى أنه بدون توازن تقريبى بين هذه المطالب المتنافسة المتمثلة فى الدفاع ، والإستهلاك ، والاستثمار ، فان أية قوة عظمى لن تستطيع الحفاظ على مكانتها طويلا .

« عملية توازن الصين »

ليست المطالب المتنافسة لتحديث الاسلحة . والحاجات الاجتماعية للشعب ، وضرورة توجيه كافة الموارد المتاحة الى مشروعات « انتاجية » غير عسكرية ، بأكثر الحاحا فى أى مكان منها فى جمهورية الصين الشعبية ، التى تعد أفقر القوى الرئيسية وربما اقلها فى نفس الوقت من حيث الوضع الاستراتيجى . غير أنه اذا كانت الصين الشعبية تعانى من صعوبات مزمنة معينة ، فانه يبدو أن قيادتها الحالية تضع استراتيجية كبرى أكثر ترابطا وأكثر تطلعا الى الامام مما هو سائد فى موسكو ، أو واشنطن ، أوطوكيو ، ناهيك عن اوربا الغربية . وفى حين أن القيود المادية على الصين ضخمة ، الا أنه يجرى التخفيف منها بفعل التوسع الاقتصادى الذى يبشر بتحول البلاد فى غضون عقود قليلة ، اذا ما استمر بنفس المستوى .

ان جوانب ضعف هذه البلاد معروفة تماما ، بحيث لا تتطلب سوى عرض موجز هنا . فمن الناحية الدبلوماسية والاستراتيجية ، ترى بكين نفسها (مع بعض المبررات) معزولة ومحاصرة . وإذا كان ذلك يرجع جزئيا إلى سياسات « ماو » إزاء جيران الصين فهو نتيجة أيضا لتنافس وطموحات القوى الاخرى فى آسيا ابان العقود السابقة . فمازالت ذكريات الاعتداءات اليابانية القديمة ماثلة فى أذهان الصينيين ، وهى تقوى من الحذر الذى تراقب به القيادة فى بكين النمو الهائل لذلك البلد فى السنوات الاخيرة . وبرغم دفء العلاقات مع واشنطن فى السبعينيات ، فانها تنظر أيضا للولايات المتحدة ببعض الارتياب ـ وعلى وجه الخصوص فى ظل النظام الجمهورى الذى يبدو بالغ الحماس بشأن اقامة كتلة مناهضة لروسيا ، ويظهر أنه ما يزال يحمل اعزازا قديما « لتايوان » ، ويتدخل بسرعة شديدة ضد بلدان العالم الثالث والحركات الثورية التى تميل الى بكين . ومازال مستقبل تايوان والجزر الساحلية الاصغر تمثل مشكلة شائكة ، وشبه مستترة فقط . وقد ظلت علاقات الصين مع الهند تتسم بالبرودة ، نظرا لتعقدها بسبب روابطهما الخاصة بالباكستان وروسيا . وبالرغم من مساعى موسكو الاخيرة التى تتسم « بالمودة » فان الصين تميل الى اعتبار الاتحاد السوفيتى الخطر الخارجى الرئيسى عليها ـ ليس بسبب الاعداد الضخمة من الفرق العسكرية والطائرات الروسية المنتشرة على الحدود فحسب ، ولكن ايضا نتيجة للغزو الروسى لافغانستان ، وسياسة التوسع العسكرى الاكثر مدعاة للقلق والتى تنتهجها الدولة الفيتنامية المدعمة من السوفيت نحو الجنوب . ومن ثم ، فان الصينيين ، مثل الالمان فى بداية هذا القرن ، يمعنون النظر فى مسألة « الاحتواء » حتى وهم يناضلون فى نفس الوقت لتثبيت مكانتهم فى نظام القوى العالمى .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه المجموعة الصعبة والمتعددة الجوانب من المهام الدبلوماسية يتعين أن تضطلع بها بلد ليست قوية جداً عسكرياً أو اقتصادياً ، بالقياس الى منافسيها الرئيسيين . فبالرغم من ضخامة حجم الجيش الصينى من الناحية العددية ، فانه يظل ضعيف التجهيز بصورة مؤسفة من حيث معدات الحرب الحديثة . فمعظم دباباته ، ومدافعه وسفنه الحربية صورة أصلية من الطرز الروسية أو الغربية التى حصلت عليها الصين منذ سنوات مضت ، وهى بالتأكيد لا تضاهى الانماط الحديثة الاكثر تقدما ، حيث أدى نقص العملة الصعبة وعدم الرغبة فى الاعتماد على البلدان الاخرى الى أن تظل مشتريات الاسلحة الاجنبية عند أدنى حد لها . وربما كان اكثر ما يثير القلق بالنسبة لقادة بكين هى جوانب الضعف فى فعالية الصين القتالية ، والتى ترجع الى مهاجمة « ماو » للاحتراف فى الجيش وتفضيل ميليشيات الفلاحين ـ ولم تفلح مثل هذه الحلول الخيالية فى حرب الحدود عام ١٩٧٩ مع فيتنام التى قتلت قواتها المتمرسة على القتال والمدربة جيداً ٢٦٠٠٠ صينى واصابت ٣٧٠٠٠ آخرين . ومن الناحية الاقتصادية ، مازالت الصين تبدو متأخرة ، وحتى عند تعديل ارقامها الرسمية للناتج القومى الاجمالى للفرد بصورة أكثر اتفاقا مع المفاهيم والمعايير الاقتصادية الغربية ، فلا يتجاوز الرقم ٥٠٠ دولار مقارنة بما يربو على ١٣٠٠٠ دولار فى كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة وزيادة على ٥٠٠٠ دولار فى الاتحاد السوفيتى . ومع توقع ارتفاع عدد سكانها من بليون نسمة حاليا الى ٢را أو٣ر١ بليون مع حلول عام ٢٠٠٠ ، فان احتمالات حدوث زيادة ضخمة فى دخل الفرد قد لا تكون كبيرة ، وحتى فى القرن القادم فسيظل المواطن الصينى العادى فقيرا ، بالنسبة لمواطنى الدول الكبرى القائمة حاليا . كما أنه من نافلة القول أن صعوبات حكم مثل هذه الدولة المكتظة بالسكان ، والتوفيق بين الجماعات المختلفة (الحزب ، والجيش ،

والجهاز البيروقراطى ، والفلاحين) ، وتحقيق التنمية دون حدوث اضطرابات اجتماعية أو ايديولوجية من شأنها أن تضع حتى أكثر القيادات مرونة فى اختبار قاسى . ولايقدم التاريخ القومى للصين فى القرن الماضى سوابق مشجعة على وجود استراتيجيات بعيدة المدى للتنمية .

ومع ذلك ، فان مؤشرات الاصلاح وتقويم الذات فى الصين والتى حدثت عبر الاعوام الستة أو الثمانية الأخيرة ملحوظة للغاية ، وتوحى بأن هذه الفترة من زعامة « دينج شياوبنج » ربما يعتبرها المؤرخون يوما ما مثل عهد كولبير * فى فرنسا ، أو أوائل عهد فريدريك الاكبر ، أو العقود التى أعقبت استعادة اسرة « الميجى » للعرش فى اليابان : كبلد يناضل من أجل تطوير قوته (بكل معانى تلك الكلمة) بكل الوسائل العملية ، بالموازنة بين الرغبة فى تشجيع المشروعات الخاصة والمبادرة والتغيير وبين اصرار اشتراكية الدولة على توجيه الاحداث بحيث تتحقق الاهداف القومية بأسرع وأيسر صورة ممكنة . وتستلزم مثل هذه الاستراتيجية قدرة على ادراك كيفية ارتباط الجوانب المختلفة لسياسة الحكومة بعضها ببعض . ومن ثم فهى تسلتزم القيادة بعملية توازن معقدة ، تتطلب تقديرات واعية للسرعة التى يمكن أن تتم بها هذه التحولات فى سلام ، حجم الموارد التى تخصص للحاجات بعيدة المدى فى مقابل الحاجات قصيرة الامد ، والتنسيق بين المتطلبات الداخلية والخارجية للدولة ، وأخيرا ، وليس آخرا ، للاساليب التى يمكن بها التوفيق بين الايديولوجية والتطبيق فى بلد مازال لديه نظام ماركسى « معدل » . وبالرغم من الصعوبات التى حدثت والمتوقع حدوثها فى المستقبل ، فان سجل الصين حتى الآن يثير الاعجاب .

ويمكن رؤية ذلك ، مثلا ، فى الاساليب العديدة التى تغيرت بها القوات المسلحة بعد الاضطرابات التى وقعت فى الستينيات . فالخفض المخطط لجيش التحرير الشعبى (الذى يضم القوات البحرية والجوية) من ٤ر٢ الى ٣ مليون فرد ، يعد فى واقع الامر تعزيزا للقوة الحقيقية ، حيث كان الكثيرون منهم مجرد قوات مساعدة تستخدم فى اقامة السكك الحديدية والمهام المدنية . ومن المرجح أن أولئك الذين بقوا ضمن القوات المسلحة من نوعية أفضل تماما . ويعتبر الزى الجديد واعادة الرتب العسكرية (التى كان « ماو » قد الغاها باعتبارها « بورجوازية ») المظهر الخارجى لهذه التغيرات ، الا أنه سوف يتم تعزيزها باحلال التجنيد الاجبارى محل جيش المتطوعين الضخم (لمنح الدولة فرصة للحصول على أفراد من نوعية ممتازة) ، وباعادة تنظيم المناطق العسكرية ، وادخال النظم العصرية ، وتحسين تدريب الضباط فى الاكاديميات التى تحررت أيضا من نظرة الاحتقار الماوية . ويتلازم مع ذلك قدر كبير من تحديث السلاح الصينى ، الذى يعانى ، برغم ضخامة حجمه عدديا ، من القدم بشكل كبير . فقد حصلت بحريتها على مجموعة من المعدات الجديدة من المدمرات والحاميات الى الطائرات سريعة الهجوم وحتى الهليكوبتر (الطوافة) ، كما أنشأت اسطولا كبيرا من الغواصات التقليدية (١٠٧ فى عام ١٩٨٥) ، الامر الذى جعلها ثالث أكبر قوة بهذا الحجم فى العالم . ودبابات الصين الآن مزودة باجهزة تحديد المدى باشعة الليزر ، كما ان طائراتها أصبحت من انماط تصلح لكل الاجواء ومزودة بأجهزة رادار حديثة . ويصاحب ذلك كله ، الاستعداد لاجراء مناورات واسعة النطاق تحت ظروف

* جان باتيست كولبير : كبير وزراء لويس الرابع عشر ، اعاد تنظيم النظام المالى والضرائبى للدولة . (المترجم)

الحرب الحديثه (وكانت احدى هذه المناورات عام ١٩٨١ ، وشملت ستة أو سبعة جيوش صينية يساندها سلاح الطيران ـ الامر الذى كان مفتقدا فى الصدام مع فيتنام عام١٩٧٩ (، واعادة التفكير فى استراتيجية « الدفاع المتقدم » على طول الحدود مع روسيا من أجل شن الهجمات المضادة من مواقع خلف الحدود الطويلة المكشوفة . كما تجرى البحرية أيضا المناورات على نطاق أوسع : ففى عام ١٩٨٠ قامت قوة عمل من ثمانى عشرة سفينة بتنفيذ مهمة عبر ثمانية آلاف ميل بحرى فى جنوب المحيط الهادى ، تزامنت مع أحدث التجارب الصينية للصواريخ الباليستيه عابرة القارات . (فهل كانت هذه التجارب أول اظهار واضح لقوة الصين البحرية منذ رحلات « تشنج هو » فى اوائل القرن الخامس عشر ؟) .

الا أن الاكثر اثارة للاعجاب ، فى ظهور الصين كقوة عظمى عسكريا ، هو التطوير السريع غير العادى لتكنولوجيتها النووية . وبرغم أن أولى التجارب الصينية حدثت فى عهد « ماو » ، الا أنه كان يحتقر علانية الاسلحة النووية برفع شعارات « حرب الشعب » ، وعلى العكس ، فان قيادة « دنج » عازمة على رفع الصين الى مرتبة الدول الحديثة عسكريا بأسرع ما يمكن . فمع اوائل عام ١٩٨٠ ، كانت الصين تقوم بتجربة صواريخ باليستية عابرة للقارات ذات مدى يبلغ سبعة الآف ميل بحرى (لاتطول الاتحاد السوفيتى كله فحسب ، بل أجزاء من الولايات المتحدة أيضا) . وبعد ذلك بعام ، أطلقت ثلاثة أقمار صناعية فى الفضاء ، وهو مؤشر على تمتعها بتكنولوجيا الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة ، ومعظم القوات النووية للصين ذات قواعد أرضية ، ومتوسطة المدى ، الا أنها تنضم اليها صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات ، وربما بصورة أكثر أهمية (من حيث الردع النووى) اسطول من الغواصات حاملة الصواريخ . فمنذ عام ١٩٨٢ والصين تقوم بتجربة الصواريخ الباليستية التى تنطلق من الغواصات ، كما تعمل على تحسينها من حيث مدى الانطلاق ودقة التصويب . وهناك تقارير أيضا حول اجراء الصين للتجارب على الاسلحة النووية التكتكية . يعضد كل ذلك ، اجراء البحوث الذرية واسعة النطاق ، ورفض السماح « بتجميد » تطويرها للاسلحة النووية وفق الاتفاقيات الدولية للحد من التسلح النووى ، نظرا لان ذلك يدعم القوى العظمى القائمة فقط .

وفى مقابل هذه الشواهد على البراعة التكنولوجية العسكرية الفائقة ، فانه من السهل أيضا الاشارة الى علامات الضعف المستمرة . فهناك دائما فترة زمنية واسعة تفصل بين انتاج النموذج الاصلى من السلاح وتوفر أعداد كبيرة منه ، مجربة ومختبرة ، فى حوزة القوات المسلحة نفسها ، وهذا هو الحال بصفة خاصة فى بلاد ليست غنية برأس المال أو الموارد العلمية . كما أن الانتكاسات الحادة ـ التى تتضمن احتمال انفجار غواصة صينية اثناء محاولة اطلاق صاروخ ، والغاء أو وقف برامج التسلح ، والافتقار الى الخبرة فى تكنولوجيا المعادن ، والمحركات النفاثة المتقدمة ، والرادار ، والملاحة ، ومعدات الاتصال ـ مستمرة فى عرقلة سعى الصين لتحقيق الندية العسكرية الحقيقية مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . كذلك فان قواتها البحرية ، برغم التدريبات فى المحيط الهادى ، بعيدة عن أن تكون من أساطيل « المياه الزرقاء » وقوة غوصاتها الحاملة للصواريخ ستظل طويلا متخلفة عن « القوتين الكبيرتين » اللتين تنفقان الاموال الطائلة على

تطوير الطرز العملاقة (من طراز « أوهيو » ، وطراز « الفا ») التى تستطيع الغطس الى أعماق اكبر والسير بصورة أسرع من أية غواصة سابقة . واخيرا فان ذكر التمويل ، هو تذكير بأنه طالما تنفق الصين الثمن فقط ، أوما يقرب من ذلك ، مما تنفقه القوى العظمى على الدفاع ، فليس هناك أمامها سبيل لتحقيق تكافؤ كامل ، ومن ثم فلن تستطيع التخطيط للحصول على كل نوع من أنواع السلاح أوتستعد لمواجهة كل تهديد محتمل .

ومع ذلك ، فحتى المقدرة العسكرية الحالية للصين ، تعطيها نفوذا أكبر بكثير مما كان قائما منذ بضع سنوات مضت . كما انه من شأن التحسينات فى التدريب ، والتنظيم ، والاعداد أن تضع « جيش التحرير الشعبى » فى موقف أفضل بمواجهة الخصوم الاقليميين مثل فيتنام ، وتايوان ، والهند ، مما كان عليه فى العشرين عاما الماضية . بل انه حتى التوزان العسكرى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ربما لم يعد مائلا بصورة كبيرة فى صالح موسكو . واذا أدت النزاعات المستقبلية فى آسيا الى حرب صينية ـ روسية ، فربما تجد القيادة فى موسكو أنه يصعب سياسيا قبول توجيه ضربات نووية عنيفة الى الصين ، وذلك بسبب ردالفعل العالمى ، وكذلك بسبب عدم امكانية التنبؤ برد الفعل الامريكى ، ولكن اذا صارت الحرب نووية ، فان احتمال أن تكون القوات المسلحة السوفيتية قادرة على ضمان تدمير أنظمة الصواريخ الصينية ذات القواعد الارضية و (بصفة خاصة) المحمولة بحرا قبل أن تستطيع هذه الانظمة الصاروخية الرد ، هو احتمال أقل كثيرا .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا حدث قتال تقليدى فحسب ، فسيظل المأرق السوفيتى حرجا . ويمكن ادراك أن موسكو تأخذ احتمال الحرب على محمل الجد ، من نشرها لحوالى خمسين فرقة عسكرية (تتضمن ست أو سبع فرق دبابات) من القوات الروسية فى منطقتيها العسكريتين شرق جبال الاورال . وفى حين يمكن افتراض أن مثل هذه القوات يمكنها أن تتعامل مع الفرق العسكرية السبعين التابعة للصين والتى تتمركز بالمثل فى منطقة الحدود ، الا أن تفوقها ليس كافيا لضمان انتصار ساحق ـ خاصة اذا كان لدى الصينيين فسحة من الوقت لاضعاف تأثيرات الهجوم السوفيتى المفاجىء . وكما يرى العديد من المراقبين ، فان هناك الآن « تكافؤ تقريبى » ، و « توازن فى القوى » فى آسيا الوسطى ـ واذا صح ذلك ، فان آثاره الاستراتيجية تتجاوز منطقة منغوليا القريبة .

غير آن اهم جوانب القوة القتالية الصينية الأبعد مدى ، توجد فى مجال آخر : فى نموها الاقتصادى ذى السرعة الملحوظة والذى حدث فى غضون العقود القليلة الماضية ، ومن المتوقع استمراره فى المستقبل . وكما ذكرنا فى الفصل السابق ، فانه حتى قبل أن يثبت الشيوعيون حكمهم ، كانت الصين قوة صناعية كبيرة ـ رغم أن ذلك كان يحجبه مجرد كبر مساحة البلاد ، وتكوين الفلاحين للسواد الاعظم من السكان ، والاضطرابات التى أحدثتها الحروب الاهلية . وقد أتاح قيام النظام الماركسى وحلول السلام فى الداخل ، انطلاق الانتاج الى الامام ، مع تشجيع الدولة الايجابى للنمو الزراعى والصناعى ـ بالرغم من انها كانت تفعل ذلك احيانا (فى عهد ماو) بوسائل شاذة وغير انتاجية . وقد كتب أحد المراقبين فى ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ يقول « ان الصين قد حققت معدلات نمو منذ عام ١٩٥٢ بلغت فى الصناعة حوالى ١٠ بالمائة سنويا وفى الزراعة حوالى ٣ بالمائة سنويا ، وتراوح معدل النمو الكلى للناتج القومى الاجمالى بين ٥ ـ ٦ بالمائة سنويا .

واذا لم تكن هذه الارقام تضارع ما حققته « الدول التجارية » الآسيوية مثل سنغافورة أو تايوان ، الا أنها تعد مثيرة للاعجاب بالنسبة لبلد فى ضخامة واكتظاظ سكان الصين ، كما أنها تترجم مباشرة الى قوة اقتصادية لها حجمها . ومع اواخر السبعينيات ، كان الاقتصاد الصينى ، وفقا لاحد التقديرات ، فى حجم كل من الاقتصاد الروسى واليابانى عام ١٩٦١ ، ان لم يكن أكبر . وعلاوة على ذلك ، فانه يجدر أن نذكر مرة ثانية أن هذه المعدلات لمتوسط النمو تشمل فترة ما سمى « بالقفزة الكبرى للامام »فى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، والقطيعة مع روسيا ، وانقطاع تدفق الاموال والعلماء والبرامج فى اوائل الستينيات ، واندلاع الثورة الثقافية ، التى لم تضر بالتخطيط الصناعى فقط ، ولكنها قضت أيضا على النظام التعليمى والعلمى كله على مدى جيل تقريبا . ولو لم تكن هذه الاحداث قد وقعت ، فربما كانت التنمية الصينية ستتم بمعدل أسرع ـ ويمكن استنتاج ذلك من أنه خلال السنوات الخمس الاخيرة من اصلاحات « دنج » ، بلغ معدل النمو الزراعى حوالى ٨ بالمائة ، والصناعى حوالى ١٢ بالمائة .

ويظل القطاع الزراعى يمثل الى حد كبير فرصة لازدهار الصين ونقطة ضعفها معا . فالاساليب السائدة لزراعة الارز فى شرق آسيا ذات انتاجية عالية جدا من حيث غلة الهكتار الواحد ، الا أنها تحتاج أيضا الى كثافة عمالية ضخمة ـ الامر الذى يجعل من الصعب احداث تحول مثلا نحو أساليب الزراعة واسعة النطاق القائمة على الميكنة والمستخدمة فى البرارى الامريكية . غير أنه لما كانت الزراعة تشكل ٣٠ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى للصين ، ويعمل بها ٧٠ بالمائة من السكان ، فان الضعف (أو مجرد البطء) فى ذلك القطاع سوف يصبح معوقا للاقتصاد بأكمله ـ مثلما حدث بصورة واضحة فى الاتحاد السوفيتى . ويتضاعف هذا التحدى بالقنبلة السكانية الموقوتة . فالصين تحاول بالفعل اطعام بليون شخص من ٢٥٠ مليون أكر * فقط من الاراضى المنزرعة (بالمقارنة بـ ٤٠٠ مليون أكر من المحاصيل فى الولايات المتحدة لتغذية ٢٣٠ مليون نسمة) ، فهل بمقدورها توفير الغذاء من أجل ٢٠٠ مليون صينى آخرين مع عام ٢٠٠٠ دون اعتماد متزايد على الغذاء المستورد ، بما لذلك من آثار على ميزان المدفوعات ـ وعلى الوضع الاستراتيجى ؟ انه من الصعب الحصول على اجابة واضحة لهذا التساؤل الشائك ، ويرجع ذلك جزئيا الى أن الخبراء يشيرون الى عدد من الشواهد المختلفة . فقد تناقصت صادرات الصين من المواد الغذائية بصورة تدريجية على مدى الثلاثين عاما الماضية ، وفى عام١٩٨٠ أصبحت ، باختصار ، مستوردا نهائيا . ومن ناحية أخرى ، تخصص الحكومة الصينية امكانيات علمية ضخمة لتحقيق « ثورة خضراء » على النمط الهندى وأدى تشجيع « دنج » للاصلاحات الموجهة للسوق ، بالاضافة الى الزيادات الكبيرة فى اسعار شراء المنتجات الزراعية (دون تحميل التكلفة على سكان المدن) ، الى زيادة ضخمة فى انتاج المواد الغذائية على مدى السنوات الخمس الماضية . وفيما بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ ، عندما كان الكثير من باقى دول العالم يعانى من الكساد الاقتصادى ـ زادت

* الأكر مقياس للمساحة يساوى حوالى أربعة آلاف متر مربع (المترجم)

دخول الثمانمائة مليون صيني بحوالى ٧٠ بالمائة ، ووصل استهلاكهم من السعرات الحرارية الى ما يقرب من استهلاك البرازيليين أو الماليزيين . « وفى عام ١٩٨٥ ، انتج الصينيون من الحبوب ما يزيد بمقدار مائة مليون طن عما انتجوه قبل عشر سنوات ، فى واحدة من أكثر الطفرات انتاجية على الاطلاق » . ومع الزيادة السكانية ، والتحول بشكل متزايد الى استهلاك اللحوم (الامر الذى يتطلب زيادة انتاج الحبوب) ، سوف يشتد الضغط بسبب استمرار هذا التوسع فى الاستهلاك الزراعى - ومع ذلك تظل المساحات الزراعية المتاحة محدودة ، كما أن معدل النمو فى المحاصيل ، والذى حدث بفضل استخدام الاسمدة ، فى طريقه الى الانخفاض ، غير أنه من الواضح أن الصين تعمل على الحفاظ على هذا الجانب من عملية توازنها الواسعة بدرجة كثيرة من النجاح .

ان مستقبل تحرك الصين نحو التصنيع ذو أهمية أكبر - الا أنه يعد أمراً حساسا من ناحية الوضع الداخلى . اذا لم يعرقله نقص القوة الشرائية للمستهلك فحسب ، وانما أيضا سنوات من التخطيط الصارم على غرار نموذج روسيا وأوربا الشرقية . وأدت التدابير « التحررية » التى اتخذت فى السنوات القليلة الماضية - بجعل صناعات الدولة تتجاوب مع الحقائق التجارية الخاصة بالجودة والسعر وطلب السوق ، وتشجيع انشاء المشروعات الصغيرة الخاصة ، والسماح بالتوسع على نطاق واسع فى التجارة الخارجية - الى زيادات ملموسة فى الانتاج الصناعى ، الا أنها أدت أيضا الى كثير من المشكلات . فقد أزعج انشاء عشرات الآلاف من المشروعات الخاصة ايديولوجيى الحزب . وتسبب ارتفاع الاسعار (الذى قد يرجع الى ما تكرر وصفه « بالابتزاز » و « الاستغلال » والى ضرورة التكيف مع تكاليف السوق) فى حدوث تذمر بين عمال المدن ، الذين لم ترتفع دخولهم بنفس معدل دخول الفلاحين أو أصحاب الاعمال . وبالاضافة الى ذلك ، فان ازدهار التجارة الخارجية سرعان ما أدى الى تدفق المصنوعات المستوردة ، ومن ثم الى حدوث عجز تجارى . وتعد تصريحات رئيس الوزراء « زهاو زيانج » عام ١٩٨٦ بأن الامور ربما قد أصبحت « خارج اطار السيطرة » وان « التماسك » مطلوب لفترة من الوقت - بالاضافة الى الخفض المعلن لاهداف التنمية السريعة - مؤشرات على استمرار المشكلات الداخلية والايديولوجية .

ومع ذلك ، فمن الملاحظ أنه حتى معدلات النمو المنخفضة ، من المقرر أن تصبح فى السنوات المقبلة كبيرة ، حيث تبلغ ٧٫٥ بالمائة سنويا (فى مقابل نسبة ١٠ بالمائة منذ عام ١٩٨١) . وذلك فى حد ذاته من شأنه أن يضاعف الناتج القومى الاجمالى للصين فى فترة تقل عن عشر سنوات (معدل ١٠ بالمائة يؤدى لنفس النتيجة فى سبع سنوات فقط) ، الا انه يبدو أن خبراء الاقتصاد يشعرون بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف لعدد من الاسباب . ففى المقام الاول ، استمر معدل المدخرات والاستثمار فى الصين فى التزايد بما يربو على ٣٠ بالمائة من اجمالى الناتج القومى منذ عام ١٩٧٠ ، وفى حين أن ذلك بدوره يجلب المشكلات (حيث ينقص من القدر المتاح للاستهلاك ، الذى يعوضه استقرار الاسعار وتكافؤ الدخول ، اللذان يعوضان بدورهما قطاع الاعمال) ، فانه يعنى أيضا توفر أموال ضخمة للاستثمار الانتاجى . وثانيا ، هناك فرص ضخمة للاقتصاد فى التكاليف : حيث كانت الصين ضمن البلدان المفرطة فى استهلاكها للطاقة (مما

تسبب فى تدهور مخزونها الضخم من البترول) ، ولكن بعد عام ١٩٧٨ خفضت الاصلاحات فى مجال الطاقة من تكاليف واحد من « مدخلات » الصناعة الرئيسية ، ومن ثم وفرت الاموال للاستثمار فى مجال آخر ـ أو للإستهلاك . وبالاضافة الى ذلك ، فان الصين بدأت حاليا فقط ، تنفض عن كاهلها تبعات الثورة الثقافية . وبعد أكثر من عشر سنوات كانت فيها الجامعات ومعاهد الابحاث الصينية مغلقة (أو مضطرة للعمل بأسلوب غير انتاجى بالمرة) كان من المتوقع انها ستأخذ قدرا من الوقت للحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى الذى حدث فى أماكن أخرى . وقد لوحظ منذ سنوات قليلة مضت ، « أنه على عكس هذه الفكرة المسبقة » .

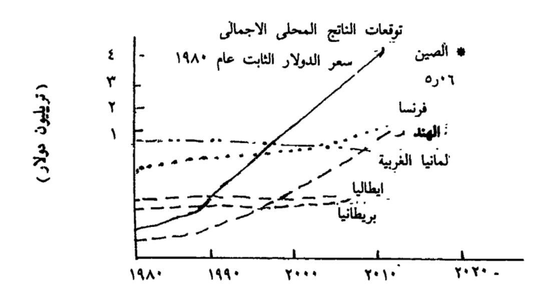
« بمقدور المرء ان يدرك أهمية الالاف من العلماء الذين ذهبوا الى الولايات المتحدة والى الغرب منذ أواخر السبعينيات للاقامة لمدة عام أو عامين ، وأحيانا لفترات أطول . . . ومنذ ١٩٨٥ ـ وبالتأكيد مع عام ١٩٩٠ ـ سيكون لدى الصين كادر من آلاف عديدة من العلماء والفنيين الملمين بأقصى ما انتهى اليه العلم فى تخصصاتهم المختلفة . كما أن عشرات الآلاف الآخرين الذين دربوا داخل البلاد وخارجها سوف يعملون بالمعاهد والمشروعات التى ستقوم بتنفيذ البرامج المطلوبة لرفع تكنولوجيا الصناعة فى الصين الى أفضل المستويات الدولية ، على الاقل فى المجالات الاستراتيجية من النشاط الصناعى » . وبنفس الاسلوب ، لم يكن لدى مديرى الشركات أو أصحاب المشروعات الفرصة الملائمة للانتقاء والاختيار من بين الاساليب التكنولوجية ، والامتيازات ، والتسهيلات الانتاجية التى تعرضها بحماس الحكومات والشركات الغربية والتى تتجاوز حجم السوق الصينية ، الا بعد تشجيع التجارة الخارجية والاستثمار فى الصين (ولو بشكل انتقائى) فى فترة ما بعد ١٩٧٨ . وبرغم ـ أو بالاحرى بسبب ـ رغبة حكومة بكين فى التحكم فى مستوى وحجم التجارة عبر البحار ، فانه من المرجح أن يتم اختيار الواردات بعناية فائقة لتعزيز النمو الاقتصادى .

وقد كان الجانب الاخير ، وربما الاكثر أهمية ، من « انطلاقة الصين نحو النمو » هو التحكم الصارم فى الانفاق العسكرى ، بحيث لا تستهلك القوات المسلحة الموارد المطلوبة فى مجالات أخرى . فمن وجهة نظر « دنج » ، ينبغى أن يظل الدفاع رابع « مجالات التحديث الاربعة » التى تتباهى بها الصين ـ بعد الزراعة ، والصناعة ، والعلوم ، وبالرغم من أنه يصعب الحصول على أرقام دقيقة للانفاق العسكرى فى الصين (ويرجع ذلك أساسا الى اختلاف وسائل التقدير) ، الا أنه يبدو أن النسبة المخصصة من الناتج الاجمالى القومى لصالح القوات المسلحة قد انخفضت على مدى الاعوام الخمسة عشر الاخيرة ، من حوالى ١٧٫٤ بالمائة عام ١٩٧١ الى ٧٫٥ بالمائة عام ١٩٨٥ ، وذلك وفقا لاحد المصادر . وقد يسبب ذلك بدوره تذمرا بين العسكريين ، ومن ثم يزيد من الجدل الداخلى حول الاولويات والسياسات الاقتصادية ، كما ان من الواضح انه سيتعين قلب هذا الوضع ان تكرر حدوث صدامات خطيرة على الحدود الشمالية أو الجنوبية . ومع ذلك ، ربما كانت حقيقة أن الانفاق العسكرى يجب أن تكون له مكانة ثانوية ، أهم المؤشرات حتى الآن على التزام الصين الكامل بالتنمية الاقتصادية ، كما أنها تتناقض تماما مع هواجس السوفيت حول « الامن العسكرى » ، والتزام ادارة ريجان باغداق الاموال على القوات المسلحة . وكما أوضح العديد من الخبراء ، فانه بالنظر الى الناتج القومى الاجمالى الحالى للصين وحجم الادخار والاستثمار

القومى ، فلم تكن هناك مشكلة حقيقية فى انفاق ما يزيد كثيرا عن حوالى ٣٠ بليون دولار تنفقها حاليا على الدفاع . ويعكس اختيارها لعدم القيام بذلك ، ايمان بكين بأنه لا يمكن ضمان الامن على المدى البعيد الا بعد مضاعفة انتاجها وثروتها الحاليين مرات عديدة .

وباختصار : « فان الاحتمالين الوحيدين لتوقف مسيرة هذا النمو هما نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتى ، أو حدوث اضطرابات سياسية يطول مداها على غرار الثورة الثقافية . فمشكلات الصين فى الادارة والطاقة والزراعة خطيرة ، الا أنها من تلك الانواع من المشكلات التى تواجهها وتتغلب عليها كل الامم النامية اثناء حركة النمو » . واذا كان ذلك يبدو تعبيرا متفائلا ، فانه يتضاءل الى جوار التقدير الاخير لمجلة « الايكونوميست » بانه اذا حافظت الصين على معدل نمو سنوى قدره ٨ بالمائة الامر الذى تعتبره متوقعا ـ فسوف تتفوق على كل من الناتج القومى الاجمالى البريطانى والايطالى قبل عام ٢٠٠٠ ، كما ستتجاوز كثيرا أى دولة أوروبية مع حلول عام ٢٠٢٠ .

رسم بيانى رقم (٢) يصور النواتج المحلية الاجمالية فى الصين والهند وبعض الدول الاوروبية ، ١٩٨٠ ـ ٢٠٢٠



* بافتراض تحقيق معدل نمو ٧٪ فيما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ و٨٪ بعد ذلك .
ـ + بافتراض تحقيق معدل نمو ٥ر٥٪ فيما بين ٨٠ ـ ١٩٨٥ و٧٪ بعد ذلك .
ـ البلدان الاخرى بافتراض تحقيق معدلات سنوية متوسطة كما فى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (المصدر : الايكونوميست / صندوق النقد الدولى) .

ولعل أكبر خطأ يمكن الوقوع فيه ، هو افتراض أن هذا النوع من التصورات ـ مع ما يعتمد عليه من عوامل قابلة للتغير ـ يمكن أن يتحقق بنفس الدقة . الا أن الفكرة العامة تظل قائمة ، وهى أن الصين سوف تحقق ناتجا قوميا اجماليا كبيرا للغاية فى غضون فترة قصيرة نسبيا ، مالم تحدث كارثة ضخمة ، وفى حين أنها ستظل فقيرة نسبيا من حيث معدل هذا الناتج لكل فرد ، فانه من المؤكد أنها ستكون أغنى مما هى الآن .

وهناك ثلاث نقاط هامة حول أثر الصين فى المستقبل على الساحة الدولية . الاولى ، والاقل أهمية بالنسبة لموضوعنا ، هى أنه بينما سيدعم النمو الاقتصادى لهذه البلاد من تجارتها الخارجية ، فانه يستحيل أن يحولها الى المانيا غربية أويابان أخرى . فبمجرد حجم السوق المحلية لدولة باتساع قارة مثل الصين ، وسكانها ، وموادها الخام ، يجعل من غير المرجح كثيرا اعتمادها على التجارة الخارجية مثل « الدول التجارية » البحرية الاصغر . كما أن حجم قطاعها الزراعى كثيف العمالة واصرار النظام على عدم الاعتماد كثيرا على استيراد المواد الغذائية ، سوف يشكلان أيضا عائقا للتجارة الخارجية . والمرجح ان الصين سوف تتحول بصورة متزايدة الى منتج هام للسلع منخفضة التكلفة ، مثل المنسوجات ، التى ستساعد على رفع تكلفة التكنولوجيا الغربية ، أو حتى الروسية ، الا أن بكين قد قررت بصورة واضحة ألا تصبح معتمدة على رأس المال ، أو المصنوعات ، أو الاسواق الاجنبية ، ولا على أى بلد أو مورد معين بشكل خاص . كما سيخضع الحصول على التكنولوجيا ، والمعدات ، وأساليب الانتاج الاجنبية كلها للمتطلبات الاوسع لعملية التوازن فى الصين . وهذا لا يتناقض مع انضمام الصين مؤخرا لعضوية البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (وعضويتها المحتملة مستقبلا فى « الجات » * والبنك الآسيوى للتنمية) ـ هى لا تعد مؤشرات كبيرة على انضمام بيكين الى « العالم الحر » بقدر ما هى مؤشرات على حساباتهاالصارمة لا فضلية اكتساب مدخل الى الاسواق الاجنبية ، والحصول على القروض طويلة الأجل من الهيئات الدولية عنه من خلال « الصفقات » الاحادية مع قوة عظمى أو بنوك خاصة . وبمعنى آخر ، فان هذه التحركات تحمى وضع الصين واستقلالها . والنقطة الثانية منفصلة عن الاولى ولكنها متداخلة معها ، وهى انه فى حين كان نظام « ماو » فى الستينيات يتسم بالصدامات المتكررة على الحدود ، تفضل بيكن الآن الحفاظ على العلاقات السلمية مع جيرانها حتى مع اولئك الذين تنظر اليهم بارتياب . وكما لاحظنا سابقا ، فان السلام جزء هام فى استراتيجية « دنج » الاقتصادية ، أما الحرب ، حتى لوكانت من النوع الاقليمى ، فسوف تحول الموارد الى القوات المسلحة وتغير من نظام الاولوية بين « مجالات التحديث الاربعة » فى الصين . وربما أيضا يكون الامر ، كما قيل مؤخرا ، هو أن الصين تشعر باطمئنان أكبر بشأن العلاقات مع موسكو لان التحسينات التى أدخلتها على جيشها قد خلقت توازنا تقريبيا فى آسيا الوسطى . ونظرا لان الصين حققت « ترابطا بين القوات » ، أوعلى الاقل قدرة دفاعية مقبولة ، فانه يمكنها أن تركز بصورة أكبر على التنمية الاقتصادية .

غير أنه اذا كانت نوايا الصين سلمية ، فانها تؤكد أيضا مدى اصرارها على الحفاظ على استقلالها الكامل ، ومدى رفضها للتدخلات العسكرية للقوتين العظميين فى الخارج . بل ان

* الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (المترجم)

الصينيين مازالوا ينظرون بارتياب حتى تجاه اليابان ، فيحدون من الاستيراد منها أو التصدير اليها ، ويحذرون طوكيو أيضا من التورط كثيراً فى تنمية سيبيريا . أما بالنسبة لواشنطن وموسكو ، فان الصين أكثر ترويا وتشككا . ولم تغير كل المقترحات السوفيتية لتحسين العلاقات ، وحتى عودة المهندسين والعلماء السوفيت الى الصين فى اوائل ١٩٨٦ ، من الموقف الصينى المتشدد : وهو أن التحسن الحقيقى لا يمكن أن يحدث مالم تقدم موسكو تنازلات فى بَعْضٍ ، ان لم يكن كل القضايا الثلاث البارزة ـ الغزو الروسى لافغانستان ، والمساندة الروسية لفيتنام ، ومسألة الحدود والامن فى آسيا الوسطى بعيدة الأمد . ومن ناحية أخرى تتعرض سياسات الولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية والشرق الاوسط لهجوم متكرر من جانب بيكين (مثلما تتعرض له بالتأكيد الغارات الروسية فى المناطق الاستوائية) . فبالنظر الى أن الصين تعد منَ الناحية الاقتصادية واحدة من البلدان « الاقل تطورا » ولديها ارتياب فطرى فى هيمنة الاجناس البيضاء على الكون ، فانها تنتقد بالطبع تدخل القوتين العظميين ، حتى وان لم تكن عضوا فى حركة العالم الثالث ، وحتى وأن أصبحت تلك الاتجاهات الانتقادية أكثر اعتدالا هذه الايام مقارنة بتنديدات « ماو » الشديدة فى الستينيات . وبالرغم من عداء الصين القديم (والذى مازال شديدا)للطموحات الروسية فى آسيا ، يظل الصينيون مرتابين ازاء بحث أمريكا الجاد فى كيفية وتوقيت استخدام « ورقة الصين » . فمن رأى بكين أنه ربما يكون من الضرورى الميل تجاه روسيا ، أو (بصورة أكثر اعتيادا ، منذ الصراعات الصينية ـ السوفيتية) تجاه الولايات المتحدة ، باتخاذ تدابير من بينها المراقبة المشتركة للتجارب النووية الروسية ، وتبادل المعلومات حول أفغانستان وفيتنام ، ولكن الموقف النموذجى هو أن تكون على مسافة متساوية بين الاثنتين ، وان تجعل كلتيهما تسعيان لخطب ود « المملكة الوسطى » .

وهكذا ، فان أهمية الصين كطرف فاعل مستقل حقيقى فى النظام الدولى الحالى (والمستقبلى) يدعمه ما قد نسميه ، لعدم وجود تسمية أفضل ، « أسلوبها » فى التعامل مع القوى الكبرى الاخرى . وهذا ما أوضحه جوناثان بولاك بصورة دقيقة الى الحد الذى يجعل من الجدير نقلها بشكل مفصل .

« لا تستطيع الاسلحة ، والقوة الاقتصادية ، وامكانات القوة وحدها أن تفسر الاهمية المنسوبة للصين فى معادلة التوازن العالمى للقوى . فاذا كانت أهميتها الاستراتيجية تعتبر متواضعة ، وأداؤها الاقتصادى ، فى أحسن الاحوال ، مختلطا ، فان ذلك لا يمكن أن يفسر الاهمية الكبيرة التى توليها حسابات واشنطن وموسكو للصين ، أو الاهتمام الحذر الذى توليه لها عواصم العالم الرئيسية الاخرى ، ان الاجابة تكمن فى أن الصين ، برغم تصويرها لنفسها كدولة مهددة تعانى من الظلم ، تستخدم بدهاء شديد ، بل وفى تحد واضح كافة امكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة . فقد ظلت استراتيجية بكين العامة ازاء القوتين العظميين تتضمن فى أوقات متعددة المواجهة والنزاع المسلح ، والتسوية الجزئية ، والانحياز غير الرسمى ، وكذلك العزلة النسبية أثناء عدم وجود مواجهات ، وظل يتخلل ذلك فى بعض الاحيان اصدار البيانات الحادة والعنيفة . ونتيجة لذلك ، أصبحت الصين تعنى كل شىء بالنسبة لكل الدول ، مع كثير من التشكك بل والقلق بشأن نواياها واتجاهاتها بعيدة المدى » .

«ولا ريب أن مثل هذه الاستراتيجية غير الواضحة كانت تنطوى فى بعض الاحيان على مخاطر عسكرية وسياسية . الا أن نفس الاستراتيجية قد اضفت مصداقية هائلة على وضع الصين كقوة كبيرة ناشئة . فقد ظلت الصين تتصرف فى أغلب الاحيان دونما اعتبار لرغبات أو مطالب كل من القوتين العظميين ، وفى أوقات أخرى كانت تتصرف على نحو يختلف تماما عما يتوقعه الآخرون . وبالرغم من ضعفها الظاهر ، لم تبد الصين أى خضوع أو اذعان تجاه أى من موسكو أو واشنطن . ولهذه الاسباب كلها ، تبوأت الصين موقعا دوليا متميزا ، كأحد المشاركين فى العديد من النزاعات العسكرية والسياسية الهامة فى فترة ما بعد الحرب ، وكدولة تستعصى على التصنيف البسيط سياسيا أو ايديولوجيا . وفى الواقع ، يجب اعتبار ان الصين مرشحة ، الى حد ما ، لأن تصبح قوة عظمى فى حد ذاتها ـ أى من غير تقليد أو محاكاة لأى من الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة ، ولكن كانعكاس لوضع بكين الفريد فى السياسة العالمية . فالصين تمثل ، على المدى البعيد ، قوة سياسة واستراتيجية أكبر من أن تعتبر مساعدا لأى من موسكو أو واشنطن ، أو أن تعتبر ببساطة قوة متوسطة » .

وكنقطة أخيرة يجب التأكيد مرة ثانية ، على أنه برغم أن الصين تفرض قيودا شديدة على الانفاق العسكرى الآن ، الا أنه ليست لديها نية البقاء « فى الوزن الخفيف » من الناحية الاستراتيجية فى المستقبل . بل على العكس ، كلما استمرت الصين بشكل أكبر فى توسعها الاقتصادى على غرار نمط كولبير الداعى لاطلاق سلطة الدولة فى كافة نواحى الاقتصاد ، كان لهذه التنمية مضامينها المتعلقة بسياسة القوة . وهذا هو الاكثر توقعا عندما يسترجع المرء الاهتمام الذى توليه الصين لتوسيع قاعدتها العلمية ـ التكنولوجية ، والانجازات الملموسة التى حققتها بالفعل فى صناعة الصواريخ والاسلحة النووية عندما كانت تلك القاعدة أصغر كثيرا . ولن يقتنع جنرالات الجيش فى الصين بمثل هذا الاهتمام بتدعيم الاساس الاقتصادى للبلاد ، على حساب توظيف الاموال مباشرة فى شراء الاسلحة (فهم ، مثل الجماعات العسكرية فى كل مكان ، يفضلون وسائل الامن قصيرة الامد على الوسائل بعيدة المدى) . الا أنه ، وكما لاحظت مجلة « الايكونوميست » بدقة :

« بالنسبة لرجال الجيش (فى الصين) ، الذين يترقبون انتهاء الاصلاحات (الاقتصادية) فى صبر ، هناك فائدة كبيرة تنتظرهم . فاذا أتيح لخطط « دنج » من أجل تحسين الاقتصاد ككل أن تسير فى طريقها ، وأن تتضاعف قيمة الانتاج الصينى بأربعة أمثالها ، كما هو مخطط فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ (وهى افتراضات كبيرة بالتأكيد) فستكون لدى الاقتصاد المدنى فى غضون ١٠ ـ ١٥ عاما القوة لدفع القطاع العسكرى الى الامام بسرعة أكبر . وحينئذ ، سوف يكون لدى جيش الصين ، وجيرانها ، ولدى القوة الكبرى شىء تفكر فيه بحق » .

انها فقط مسألة وقت .

المعضلة اليابانية

تزيد حقيقة أن الصين تتمتع بهذا العزم بشأن ما سيحدث فى شرق آسيا ، من الضغوط الواقعة الآن على « الدبلوماسية السلمية فى كل الاتجاهات » التى تدعى اليابان تبنيها ـ أو ما يمكن وصفه على سبيل السخرية « بأن تكون كل شىء بالنسبة لكل الناس » . وربما يكون « أفضل تلخيص للمعضلة اليابانية هو ما يلى :

تتمتع هذه البلاد ، التى نجحت فى تحقيقه نجاحاً هائلاً منذ عام ١٩٤٥ ، بوضع فريد ومتميز فى نظام الاقتصاد العالمى والقوة السياسية العالمية ، الا أن ذلك ـ كما يشعر اليابانيون ـ يعد أيضا وضعا حساسا وضعيفا ، يمكن أن يصاب بضرر بالغ اذا ما تغيرت الظروف الدولية . ومن ثم ، فان أفضل ما يمكن أن يحدث ، من وجهة نظر طوكيو ، هو استمرار تلك العوامل التى أوجدت « المعجزة اليابانية » فى المقام الاول . ولكن بالتحديد لان هذا عالم مضطرب تتدافع فيه القوى « الساخطة » جنبا الى جنب مع القوى « الراضية » ، ولان دينامية التغير التكنولوجى والتجارى تسير بسرعة كبيرة ، فانه من المرجح أن تتناقص تلك العوامل المواتية ـ بل وقد تختفى تماما . ونظرا لاقتناع اليابان بحساسية وضعف وضعها ، فانها تجد من الصعب مقاومة الضغوط من أجل التغيير علنا ، وبدلا من ذلك فان عليها التخفيف من هذه الضغوط أو تغيير اتجاهها من خلال التسويات الدبلوماسية . ومن هنا كانت مساندتها الدائمة لضرورة الحل السلمى للمشكلات الدولية ، وإنزعاجها وارتباكها حين تجد نفسها وسط معركة سياسية بين بلدان أخرى ، ورغبتها الواضحة فى أن تصبح على علاقة جيدة بالجميع بينما هى تزيد ثراء باطراد .

ولقد بحثنا من قبل أسباب ظاهرة النجاح الاقتصادى اليابانى . فعلى مدى ما يزيد عن أربعين عاما ، ظلت الاراضى اليابانية تحميها القوات الامريكية النووية والتقليدية ، وظلت ممراتها البحرية تحميها القوات البحرية الامريكية ـ وهكذا تمكنت اليابان من اعادة توجيه طاقاتها القومية بعيدا عن التوسع العسكرى ، ومواردها بعيدا عن الانفاق الزائد على شئون الدفاع ، فكرست نفسها لمواصلة النمو الاقتصادى المطرد ، خاصة فى أسواق التصدير . ولم يكن من الممكن تحقيق هذا النجاح بدون التزام شعبها بالنشاط الاستثمارى ، والرقابة على الجودة والعمل الجاد ، ولكن ساعدت عليه أيضا عوامل خاصة معينة ، هى : الاحتفاظ بسعر الين اليابانى عند مستوى منخفض مصطنع لعشرات السنين بهدف انعاش الصادرات ، وفرض القيود الرسمية وغير الرسمية على شراء المصنوعات الاجنبية المستوردة (وليس بالطبع على المواد الخام الضرورية التى تحتاجها الصناعة) ، ووجود نظام ليبرالى للتجارة الدولية لا يضع سوى القليل من العراقيل أمام السلع اليابانية ـ وحرصت الولايات المتحدة على أن يظل نظاما « مفتوحا » برغم الاعباء المتزايدة عليها .

ومن ثم ، فانه على مدى ربع القرن الماضى كانت اليابان قادرة على التمتع بكل امتيازات التحول الى عملاق اقتصادى عالمى ، دون تحمل أى من المسئوليات السياسية أو الخسائر الاقليمية التى كانت تنجم تاريخيا عن مثل هذا النمو . فلا عجب اذن أن تفضل استمرار الامور على ما هى عليه .

ولما كانت أسس النجاح الحالى لليابان تكمن بالتحديد فى المجال الاقتصادى ، فانه ليس بمستغرب أن يكون ذلك هوأكثر المجالات التى تثير قلق طوكيو . فمن ناحية (كما سنبحث فيما بعد) يوفر النمو التكنولوجى والاقتصادى مكاسب باهرة للبلاد التى يتهيأ اقتصادها السياسى بصورة أفضل للقرن الحادى والعشرين القادم ، ولا جدال فى ان اليابان قد أصبحت فى هذا الوضع المواتى . ومن ناحية أخرى فان نجاحها فى حد ذاته ، يحدث بالفعل « اثرا ذا حدين » فى مواجهة توسعها فى التصدير . ويتمثل أحد هذين الحدين فى منافسة البلدان الآسيوية الصناعية الحديثة الطموحة مثل كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وتايوان ، وتايلاند . . . الخ لليابان ـ ناهيك عن الصين نفسها عند المستوى الادنى من انتاج (أى المنسوجات) . ولدى كل هذه البلدان عمالة منخفضة التكلفة كثيرا عما لدى اليابان * ، وهى تتحدى بقوة فى المجالات التى لم يعد اليابانيون يتمتعون فيها بمزايا مؤكدة ـ مثل المنسوجات ، واللعب ، والادوات المنزلية ، وبناء السفن وحتى (ولكن بدرجة أقل) الصلب والسيارات . ولا يعنى ذلك بالطبع أن منتجات اليابان من السفن وسيارات الركوب والشاحنات والصلب سيقضى عليها تماما ، ولكن بالنسبة للحد الذى يعد ضروريا لتفوقهم عن مستوى السوق (بمعنى بالنسبة للحد الذى يعد ضروريا لتفوقهم عن مستوى السوق (بمعنى انتاج الصلب مرتفع الجودة ، أو السيارات الاكثر تقدما أو أكبر حجما) فانهم ينسحبون من مركز الصدارة فى الانتاج ، حيث كانوا بلا منازع فى السابق ، ولعل احدى المهام الرئيسية لوزارة التجارة الخارجية والصناعة هى التخطيط للتخلص من الصناعات التى لم تعد قادرة على المنافسة ـ ليس لجعل التدهور اقل ايلاما فحسب ، وانما أيضا للترتيب لتحويل الموارد والعمالة الى قطاعات أخرى أكثر قدرة على المنافسة فى الاقتصاد الدولى .

أما الحد الثانى ، وربما الاكثر اثارة للقلق ، فهو رد الفعل العدائى المتزايد بين الامريكيين والاوروبيين ازاء التغلغل المطرد للمنتجات اليابانية فى أسواقهم المحلية . فسكان هذه البلاد ذات الاسواق المزدهرة يقبلون ، عاما بعد عام ، على شراء الصلب ، والمعدات الآلية ، والدراجات البخارية ، والسيارات ، واجهزة التليفزيون ، والسلع الكهربائية الاخرى المصنوعة فى اليابان . وعاما اثر عام تتسع الفوائض التجارية اليابانية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة . وقد كان رد الفعل الأوروبى هوالاكثر عنفا حيث يتراوح بين تحديد حصصى الاستيراد وبين العرقلة البيروقراطية (مثل اشتراط فرنسا تسليم السلع الكهربائية اليابانية عن طريق مكتب جمارك يعانى نقصا فى العمالة فى بواتييه) . وبسبب ايمان الادارة الامريكية بالنظام التجارى العالمى المفتوح ، فقد ترددت فى حظر أوتقييد الواردات اليابانية بصرف النظر عن القيود « الاختيارية » المشكوك فيها . ولكن حتى أقوى المدافعين عن الاقتصاد الحر ، تزايد استياؤهم ازاء

* وهو السبب فى أنه حتى المؤسسات اليابانية تقيم مصانع هناك .

وضع تقوم فيه الولايات المتحدة ، بالضرورة بامداد اليابان بالسلع الغذائية والمواد الخام وتلقى المصنوعات اليابانية فى المقابل ـ وهو شكل من أشكال الوضع التجارى « الاستعمارى » أو « المتخلف » الذى لم تعرفه على مدى قرن ونصف قرن . وعلاوة على ذلك ، فان عجز الميزان التجارى الامريكى المتزايد مع اليابان ـ والذى بلغ ٦٢ بليون دولار فى السنة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٨٦ ـ وضغوط الصناعات الامريكية المحاصرة ، التى أحست بوطأة هذه المنافسة القادمة عبر المحيط الهادى ، أدت الى تزايد حاجة واشنطن لاتخاذ تدابير للتقليل من هذا الخلل ـ مثل تشجيع ارتفاع سعر صرف الين ، وزيادة واردات اليابان من السلع الامريكية بقدر كبير ، وما الى ذلك . وبالاضافة الى ذلك ، فانه مع تحول العالم الغربى الى ما يشبه فرض الحماية الجمركية ، فان نزوعه الى وضع قيود على اجمالى كمية المنسوجات أو أجهزة التليفزيون المستوردة ، يعنى ان اليابان سيكون عليها أن تقسم تلك السوق المنكمشة مع منافساتها الآسيويات .

ومن ثم ، فلا يستغرب أن ينفى بعض المتحدثين الرسميين اليابانيين أن الامور تسير على ما يرام ، وأن يشيروا الى مجموعة من العوامل التى تتهدد حصصهم الحالية فى السوق والثروة ، وهى : التحدى المتزايد الذى تمثله البلدان الآسيوية حديثة التصنيع فى عدد من المجالات الصناعية ، والقيود التى تفرضها الحكومات الغربية على الصادرات اليابانية ، والضغوط من أجل تغيير القوانين الضريبية فى اليابان ، والتى تحول الاموال من الادخار الى الاستثمار ، وتحقق زيادة ضخمة فى الواردات ، واخيرا الارتفاع السريع فى قيمة الين . وقد يقال ان كل ذلك قد يعنى نهاية الازدهار الاقتصادى اليابانى القائم على التصدير ، وتدهور الفوائض فى موازين مدفوعاتها ، وبطء معدلها فى النمو (الذى ينخفض بالفعل كلما أصبح اقتصادها أكثر « نضجا » ، وتناقصت امكانيات التوسع الهائل لديها) . وفى هذا الصدد ، فان اليابان تشعر بالقلق لان اقتصادها ليس وحده الذى ينضج : فبالنظر الى التركيب العمرى لسكانها ، سيكون لديها عام ٢٠١٠ « أقل نسبة من السكان فى سن العمل (وهم الذين يبلغون ما بين ١٥ ـ ٦٤ عاما) بين الدول الصناعية القيادية » ، الأمر الذى سيتطلب نفقات عالية للتأمينات الاجتماعية وقد يؤدى فى فقدان الحيوية . وعلاوة على ذلك ، فان كل محاولات دفع المستهلك اليابانى لشراء المصنوعات الاجنبية (فيما عدا تلك التى تمتاز بالفخامة مثل سيارات المرسيدس) تؤدى الى حدوث خلاف سياسى فى الداخل ، يمكن أن يتسبب بدوره فى القضاء على السياسة الاجماعية التى ظلت جزءا لا يتجزأ من التوسع المطرد القائم على التصدير فى الماضى .

الا أنه بينما قد يكون صحيحا أن النمو الاقتصادى اليابانى يتباطأ مع دخولها مرحلة أكثر نضجا ، وبينما هو صحيح بالتأكيد أن البلدان الاخرى غير راغبة فى أن تسمح لليابان بالاحتفاظ بالامتيازات الاقتصادية التى ساعدت على انطلاقتها العارمة السابقة فى التصدير ، تبقى مع ذلك أسباب جوهرية هامة ترجح احتمال توسعها فى المستقبل بصورة أسرع من القوى الرئيسية الاخرى . ففى المقام الاول ، وباعتبارها بلدا يعتمد الى حد كبير على المواد الخام المستوردة (٩٩٪ من البترول ، ٩٢٪ من الحديد ، ١٠٠٪ من النحاس) ، فانها تستفيد بشكل كبير من الشروط المتغيرة للتجارة ، التى

خفضت اسعار العديد من الخامات ، والوقود ، والمواد الغذائية ، كما ان الانخفاض فى أسعار البترول بعد ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، والذى يوفر لليابان عملة صعبة تقدر بالبلايين من الدولارات كل عام ، هو مجرد أكثر الانهيارات فى أسعار المواد الخام والمواد الغذائية ضخامة . وبالاضافة الى ذلك ، فانه فى حين تؤدى الزيادة السريعة فى قيمة الين الى خفض بعض صادرات البلاد لما وراء البحار (الامر الذى يعتمد دائما على مرونة الطلب) ، فانها تقلل أيضا من تكلفة الواردات الى حد كبير ـ ومن ثم تساعد الصناعة على استمرار قدرتها التنافسية وتبقى على التضخم منخفضا . وفضلا عن ذلك ، فان أزمة البترول عام ١٩٧٣ قد دفعت اليابانيين الى البحث عن كل أنواع اقتصاديات الطاقة ، مما ساهم فى استمرار كفاءتها الصناعية العظيمة ، وفى السنوات العشر الماضية فقط ، قللت اليابان من اعتمادها على البترول بنسبة ٢٥ بالمائة . وزيادة على ذلك ، فان نفس الازمة دفعت اليابان للبحث الجاد عن مصادر جديدة للمواد الخام والاستثمار الضخم فى مثل هذه المجالات (بما يماثل تقريبا استثمارات بريطانيا عبر البحار فى القرن التاسع عشر) . ومع أن ذلك لا يؤكد بصورة مطلقة أن اليابان يمكنها أن تعتمد على استمرار تدفق المواد الخام رخيصة الثمن ، الا أن الدلائل على ذلك تعد طيبة .

غير أن الامر الاكثر أهمية ، هو استمرار اندفاع الصناعة اليابانية نحو أكثر قطاعات اقتصاد أوائل القرن الحادى والعشرين تبشيرا بالنجاح (وأكثرها ربحية فى آخر الامر) وهى : التكنولوجيا رفيعة المستوى . وبمعنى آخر ، فانه مع انسحاب اليابان المطرد من انتاج المنسوجات ، وبناء السفن ، وصناعات الصلب الاساسية ـ تاركة ذلك للبلدان ذات العمالة منخفضة التكلفة ـ فمن الواضح أنها تعتزم أن تكون احدى القوى القيادية (ان لم تكن القوة القيادية الاولى على الاطلاق) فى تلك الصناعات المتقدمة علميا ذات القيمة المضافة الاكبر كثيرا . وانجازاتها فى مجال الحاسبات الآلية مشهورة الى حد يشبه الاساطير . فبعد أن نقلت الشركات اليابانية الكثير من التكنولوجيا الامريكية فى بادىء الامر ، اصبحت قادرة على استغلال كل مزاياها المحلية الخاصة (سوق داخلية محمية ، مساندة وزارة التجارة الدولية والصناعة) مراقبة أفضل للجودة ، معدل موات للين مقوما بالدولار) ، كما أصبحت قادرة ـ بصورة أكثر ترجيحا ـ على « اغراق السوق » بسلع أقل من سعر التكلفة لاخراج معظم الشركات الاجنبية من مجال انتاج اشباه الموصلات سواء كانت « رام* » ١٦ كيلو بايت ، أو « رام » ٦٣ كيلو بايت ، أو الاحدث « رام » ٢٥٦ كيلو بايت .

بل ان الاكثر اثارة للقلق بالنسبة لصناعة الكمبيوتر الامريكية هى الشواهد الدالة على تصميم اليابان على السعى فى مجالين جديدين أكثر ربحية . الاول هو انتاج أجهزة الكمبيوتر المتقدمة نفسها ، وخاصة الاجهزة المعقدة وباهظة التكلفة ، من « الجيل الخامس » من السوبر كمبيوتر ، والتى يمكنها العمل بصورة أسرع مئات المرات من الاجهزة الكبرى الموجودة ، وتبشر بأن يجنى حائزوها فوائد جمة من ورائها فى كل شىء بدءا من حل الشفرات السرية الى تصميم أشكال

* رام : اختصار لـ « ذاكرة النيل العشوائية وهى نوع من الذاكرات يتم فيه نيل أى متوقع مباشرة دون المرور بسلسلة مواقع الخزن السابقة فى الكمبيوتر . (المترجم)

الطائرات . وبالفعل ، فقد ذهل الخبراء الامريكيون من السرعة التى نفذت بها اليابان فى هذا المجال ، ومن حجم رءوس الاموال التى تنفقها وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، والشركات الكبرى مثل « هيتاشى » ، و « فوجيتسو » على تمويل الابحاث الخاصة به . كما يحدث نفس الامر فى مجال أنظمة برامج الكمبيوتر ، حيث كانت الشركات الامريكية (وبضع شركات أوروبية) بلا منازع فيه حتى اوائل الثمانينيات . ولا ريب أن الانتاج الناجح فى كل من أجهزة الكمبيوتر وأنظمة البرامج يعتبر عملا أضخم كثيرا من صنع أشباه الموصلات وسوف يضع المصممين فى اليابان امام اختبار صعب الى أبعد حد ، وفى نفس الوقت تستعد كل من الشركات الامريكية والأوروبية (والاخيرة تساندها حكوماتها بقوة) لمواجهة التحدى التجارى ، فى حين ستقدم وزارة الدفاع الامريكية مساندتها الضخمة لضمان استمرار الشركات الامريكية فى الصدارة فى مجال تطوير الكمبيوتر . ومع ذلك ، فان تلك الهيئات ستكون شديدة التفاؤل اذا هى توقعت انه يمكن ابعاد اليابان عن هذه المجالات بشكل دائم .

ولما كانت الصحف المحترمة مثل « الايكونوميست » ، و « وول ستريت جورنال » ، و « النيويورك تايمز » ، والعديد غيرها تحفل كثيرا بالمقالات المتعلقة بدخول اليابان الى مجالات أخرى من التكنولوجيا رفيعة المستوى ، فانه ليس من الضرورى تكرار التفاصيل هنا . وقد اعتبر ارتباط شركة « ميتسوبيشى » بشركة وستنجهاوس » دليلا على اهتمام اليابان المتزايد بصناعة الطاقة النووية . كما أن التكنولوجيا الحيوية تحظى أيضا باهتمام كبير فى اليابان ، خاصة بسبب أثرها على زيادة غلة المحاصيل ، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الخزفية ، وقد يكون لما تردد حول اشتراك « المؤسسة اليابانية تطوير الطائرات » مع شركة « بوينج » لانتاج جيل جديد من الطائرات الاقتصادية فى استخدام الوقود فى فترة التسعينيات ـ والتى اتهمها أحد الخبراء الامريكيين بأنها « صفقة فاوستية* » حيث ستقدم اليابان تمويلا زهيدا وتحصل على التكنولوجيا والخبرة الامريكية ـ أهمية أكبر فى المستقبل . ولكن ربما كان الامر الاكثر أهمية (بمفهوم الانتاج وحده) هو السبق المثير الذى أحرزته اليابان بالفعل فى مجال صناعة الانسان الآلى الروبوت ، واقامتها مصانع (تجريبية) كاملة يتم التحكم فيها تماما بواسطة الكمبيوتر ، وأشعة الليزر ، والانسان الآلى : وهو الحل النهائى لمشكلة تناقص العمالة فى البلاد . . وتشير التقارير الاخيرة الى أن « اليابان انتجت ما يساوى تقريبا ما انتجته بقية دول العالم مجتمعة من الانسان الآلى ، وهو ما يساوى انتاج الولايات المتحدة منه عدة مرات » . ويشير بحث آخر الى أن اليابانيين يستخدمون منتجاتهم من الانسان الآلى بكفاءة أكبر من الامريكيين .

وتكمن وراء كل هذه المشروعات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى مجموعة من العوامل البنيوية الاشمل ، التى توفر لليابان باستمرار مزايا ملحوظة على منافسيها الرئيسيين . وربما يبالغ الاجانب فى دور « وزارة التجارة الخارجية والصناعة » باعتبارها مرادفا اقتصاديا لهيئة الاركان العامة

* اشارة الى اسطورة فاوست الالمانية التى تحكى عن رجل باع روحه للشيطان مقابل حصوله على المعرفة والشباب الدائم (المترجم) .

البروسية* الشهيرة ، ولكن لا يبدو أن هناك شك فى أن توجيهها الكامل للتنمية الاقتصادية اليابانية ، من خلال اعداد الابحاث وتمويل صناعات التنمية ، والتخلص بالتدريج من الصناعات المتدهورة ، قد نجح حتى الآن بصورة أفضل من منهج الاقتصاد الحر غير المنظم فى الولايات المتحدة . أما العامل الثانى للقوة وهو من أهمها فى تفسير صعود وسقوط مشروعات وصناعات معينة ـ فهو الحجم الكبير والمتزايد من الاموال التى تخصص للبحوث والتنمية فى اليابان . و « سوف تتضاعف بالفعل النسبة المخصصة من الناتج القومى الاجمالى للبحوث والتنمية فى هذا العقد ، حيث ترتفع من ٢ بالماثة من الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٨٠ الى ٣ر٥ بالمائة كما هو متوقع فى عام ١٩٩٠ ، فى حين ثبتت الولايات المتحدة اتفاقها على البحوث والتنمية عند حوالى ٢ر٧ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى . غير أنه اذا استثنينا الابحاث العسكرية ، فان اليابان تكرس بالفعل من أجل البحوث والتنمية عددا من ساعات العمل مساويا لما تخصصه الولايات المتحدة ، وسرعان ما سيعادل ما تنفقه اليابان فى هذا الصدد اتفاق الولايات المتحدة . واذا استمرت التوجهات الحالية ، فسوف تكون لليابان الريادة فى الانفاق على مجال البحوث والتنمية فى الاغراض المدنية مع اوائل التسعينيات . بل انه ربما يكون الامر الأكثر اثارة للاهتمام هو أن حجم البحوث والتنمية اليابانية التى تنفق عليها الصناعة وتقوم باجرائها ، يعد أكبر كثيرا منه فى أوروبا والولايات المتحدة (حيث تقوم الحكومات والجامعات بعمل الكثير منه) . وبمعنى آخر ، فان هذه البحوث والتنمية يتم توجيهها مباشرة الى السوق ، حيث يتوقع أن تؤتى ثمارها بشكل سريع . أما العلوم « البحتة » فانها تترك للآخرين ، ولا يتم اللجوء اليها الا حين تتضح أهميتها التجارية .

والميزة الثالثة هى مستوى المدخرات القومية المرتفع للغاية فى اليابان ، والذى يلاحظ بوجه خاص عند مقارنته بمستوى الادخار فى الولايات المتحدة . ويمكن ارجاع ذلك جزئيا الى الاختلافات بين الانظمة الضريبية فى البلدين ، فهى فى الولايات المتحدة تشجع تقليديا على الافتراض الشخصى والانفاق الاستهلاكى ـ بينما تشجع فى اليابان على المدخرات الفردية . كما أن الفرد فى اليابان عليه أن يدخر بشكل أكبر كثيرا لمواجهة الشيخوخة ، حيث أن نظام المعاشات عادة ما يكون أقل سخاء . ومعنى ذلك أن البنوك وشركات التأمين اليابانية تفيض بالاموال وتستطيع أن تمد الصناعة بقدر كبير من رءوس الاموال بأسعار فائدة منخفضة . كما أن نصيب ما تمثله ضريبة الدخل ومدفوعات التأمينات الاجتماعية فى الناتج القومى الاجمالى أقل بكثير فى اليابان عنها فى المجتمعات الرأسمالية الكبيرة التى تجسد « دولة الرفاهية » ، ومن الواضح أن اليابانيين ينوون الحفاظ عليها بهذا الشكل ، ليظل المال حرا لتمويل الاستثمار . ويتعين على الاوروبيين الذين قد يرغبون فى محاكاة « الاسلوب اليابانى » أولا خفض نفقات الرعاية الاجتماعية فى مجتمعاتهم بصورة كبيرة . كما يتعين على الامريكيين المفتونين بالنظام اليابانى تخفيض كل من النفقات العسكرية والاجتماعية ، وتغيير قوانينهم الضريبية بصورة أكثر عنفا مما فعلوا حتى الآن .

* اتسمت بالنزعة العسكرية الاستبدادية وخاصة فى عهد فريدريك الثانى (فريدريك الاكبر) ملك بروسيا الذى ظل فى الحكم ما يقرب من نصف قرن « ١٧٤٠ ـ ١٧٨٦ » وهزم النمسا وعزز من سلطة الجيش (المترجم)

أما رابع جوانب القوة اليابانية ، فهو أن الشركات اليابانية لديها سوق محلية مضمونه بالفعل فى كل المصنوعات ، عدا المصنوعات الفخمة والمتخصصة ـ وهو وضع لم تعد تحظى به معظم الشركات الامريكية ولا أغلبية الشركات الأوروبية (برغم محاولات فرض نظام الحماية الجمركية) . وفى حين أن الكثير من ذلك قد ساعدت عليه الى حد كبير القواعد والقوانين الحكومية التى تمنح المنتجين اليابانيين أفضلية فى سوقهم المحلية ، فانه حتى الغاء مثل هذه الوسائل « المركنتيلية★ » لا يحتمل أن يشجع مستهلكى اليابان على « الشراء من الخارج » ، فيما عدا المواد الخام والسلع الغذائية الاساسية ، ولسوف يضمن استمرار ذلك ، وجود المنتجات اليابانية عالية الجودة ، واعتياد الناس عليها ، وما لدى اليابانيين من كبرياء حضارى قوى ، ونظام متقدم للتوزيع المحلى والمبيعات الداخلية .

وأخيرا ، هناك قوة العمل اليابانية عالية الجودة ـ على الاقل اذا قيست بمختلف المقاييس الدقيقة والعلمية للجدارة ـ والتى لا يتم صقلها من خلال نظام تعليمى ذى قدرة تنافسية عالية فقط ، وانما تتلقى أيضا تدريبا منتظما توفره الشركات نفسها . بل ان من هم فى سن الخامسة عشرة من اليابانيين يظهرون تفوقا ملحوظا فى المواد التى تخضع للاختبار (مثل الرياضيات) على معظم أقرانهم الغربيين . وفى المراحل الاعلى من التعليم يختلف الوضع : فاليابان تفتقر الى العلماء الحاصلين على جائزة نوبل ، بينما يوجد بها عدد من المهندسين يزيد كثيرا عن اى بلد غربى (أكثر بحوالى ٥٠ بالمائة عما لدى الولايات المتحدة نفسها) . كما أن أيضا ما يقرب من ٧٠٠ر٠٠٠ من العاملين فى البحوث والتنمية ، الامر الذى يزيد عما لدى بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية مجتمعه .

وليس من الممكن وضع تقييم احصائى قابل للقياس حول آثار العوامل الخمسة السابقة مجتمعة ، مقارنة بأوضاع البلدان الرئيسية الأخرى ، ولكنها اذا وضعت معا ، فانها توفر للصناعة اليابانية دعامة قوية . ويضاف لذلك أيضا الطاعة والاجتهاد اللذان يميزان العمالة اليابانية ، والتناسق الذى يسود نظام العلاقات الصناعية ، حيث لا يوجد سوى نظام اتحادات الشركات ، والسعى لتحقيق الاتفاق فى الرأى ، وليست هناك أية اضرابات فعلية . ومن الواضح أنه توجد هناك أيضا ملامح غير مرضية ، مثل العمل لساعات أطول ، والامتثال التام لنظام الشركة (بدءا من التمرينات الرياضية فى الصباح الى ما يلى ذلك) ، وغياب الاتحادات العمالية المستقلة بالفعل ، وظروف الاسكان الصعبة ، والتركيز على التسلسل الهيكلى للسلطة والاذعان لها . وبالاضافة الى ذلك ، فان اليابان تضم أيضا ، خارج بوابات المصانع ، تجمعا طلابيا راديكاليا . وقد ظلت هذه الحقائق ، وغيرها من سمات المجتمع اليابانى المحيرة ، موضعا لتفسيرات العديد من المراقبين الغربيين ـ ويبدو أن بعضهم ينظر لهذه البلاد بنفس نوع الرعب والفزع الذى كانت تبديه بقية القارة الاوربية ازاء « نظام المصانع » فى بريطانيا مع اوائل القرن التاسع عشر . وبمعنى آخر ، فان التنظيم الاكثر كفاءة للعمال والمجتمع فى مجال « الانتاج » (ومن ثم تكوين الثروة) ينطوى على

★ نسبة الى السياسة المركنتيلية التى ظهرت فى أوروبا ابان انحلال النظام الاقطاعى والتى كانت ترمى الى السيطرة الحكومية الكاملة على كامل النشاط الاقتصادى الوطنى بهدف تنمية الثروة الوطنية . (المترجم)

تحد مزعج للمفاهيم التقليدية ، والاساليب الفردية للسلوك . وسبب ذلك أن محاكاة المعجزة الصناعية اليابانية لن تنطوى فقط على تقليد هذا النوع من التكنولوجيا أو الادارة أو ذاك فحسب ، ولكن أيضا على تقليد الكثير من جوانب النظام الاجتماعى اليابانى ، الامر الذى يراه المراقبون من أمثال « دافيد هالبرستام » . « أنه أحدث . . . واصعب تحد تواجهه امريكا فى بقية هذا القرن . . انه صراع أصعب كثيرا وأكثر حدة من . . الصراع العسكرى ـ السياسى مع الاتحاد السوفيتى .

وكما لو كانت جوانب القوة الصناعية هذه غير كافية ، فقد اضيف اليها ظهور اليابان السريع بشكل مذهل باعتبارها الدولة الدائنة الرئيسية فى العالم ، التى تصدر عشرات البلايين من الدولارات سنويا . ويرجع هذا التحول ، الذى بدأ منذ رفع وزارة التجارة الخارجية والصناعة عام ١٩٦٩ قيود التصدير عن الاقراض اليابانى ، واستحداثها حوافز مالية للاستثمار عبر البحار ، الى سببين أساسيين : أولهما ، هو مستوى المدخرات الشخصية البالغ الضخامة فى اليابان ـ حيث يدخر اليابانيون حوالى ٢٠ بالمائة من أجورهم ، حتى أنه مع عام ١٩٨٥ تجاوز متوسط المدخرات الاجمالية للأسر اليابانية متوسط الدخل السنوى للمرة الاولى ـ الامر الذى جعل المؤسسات المالية تفيض بالاموال التى تستثمر بصورة متزايدة خارج البلاد ، لتغل عائدا أعلى . أما السبب الثانى ، فهو الفوائض التجارية الضخمة غير المسبوقة والتى حدثت فى اليابان فى السنوات الاخيرة بسبب مكاسبها الهائلة من الصادرات . وخوفا من أن تؤدى هذه الفوائض الى اشعال نار التضخم الداخلى (اذا عادت الى البلاد) ، فقد شجعت وزارة المالية اليابانية البنوك العملاقة على استثمار مبالغ ضخمة عبر البحار . ففى عام ١٩٨٣ ، بلغ تدفق رأس المال اليابانى الى الخارج ١٧٫٧ بليون دولار ، وفى عام ١٩٨٤ قفز الى ٤٩٫٧ بليون دولار ، وفى عام ١٩٨٥ قفز ثانية الى ٦٤٫٥ بليون دولار ، مما حول اليابان الى أكبر دولة دائنة فى العالم . ويتنبأ مدير معهد الاقتصاد الدولى بأنه مع عام ١٩٩٠ سوف تكون بقية دول العالم مدينة لليابان بمبلغ مذهل يقدر بحوالى ٥٠٠ بليون دولار ، كما يتنبأ معهد « نومورا للابحاث » بأن الاصول الاجمالية لليابان عبر البحار سوف تتجاوز تريليون دولار . ومن ثم ، فانه ليس بمستغرب أن تتحول البنوك ومؤسسات الاوراق المالية اليابانية سريعا لتصبح الاكبر والاكثر نجاحا فى العالم .

وتنطوى نتائج هذا التقدم الهائل فى صادرات رءوس الاموال اليابانية على مخاطر مثلما تنطوى على مزايا بالنسبة للاقتصاد العالمى ، وربما أيضا بالنسبة لليابان نفسها . ذلك أن قدرا كبيرا من هذه الاموال يستثمر فى البنيات الاساسية حول العالم (مثل انشاء نفق تحت القنال الانجليزى) أو فى فتح مناجم جديدة لخام الحديد (كما فى البرازيل) ، الامر الذى سيعود بالفائدة على طوكيو بصورة غير مباشرة أو مباشرة . كما توجه أموال أخرى من خلال الشركات اليابانية وأرصدتها ، الى اقامة توابع لها عبر البحار (بغرض الانتاج بوجه خاص) ، سواء لتصنيع السلع اليابانية فى البلدان ذات العمالة منخفضة التكلفة حتى تظل قادرة على المنافسة ، أو لاقامة مثل هذه المنشآت داخل اراضى دول المجموعة الاقتصادية الاوربية والولايات المتحدة ، مثلا ، لتفادى تعريفات الحماية الجمركية . غير أن الجزء الاكبر من هذا التدفق فى رأس المال قد أخذ شكل سندات قصيرة الامد (خاصة سندات الخزانة الامريكية) ، من شأنها أن تؤثر على استقرار النظام المالى الدولى ـ كما حدث عام ١٩٢٩ ـ اذا استعادتها اليابان بكميات كبيرة ، وأن تفرض ضغوطا هائلة على الدولار

الامريكى والاقتصاد الامريكى ، حيث يذهب قدر كبير من هذا المال لتمويل عجز الموازنة الضخمة الذى سببته ادارة ريجان . وعلى أية حال ، فالامر المرجح على وجه الاجمال هو أن تحافظ اليابان على اعادة دوران اموالها فى مشروعات جديدة عبر البحار بدلا من اعادتها للوطن .

ان صعود اليابان فى السنوات القليلة الماضية لتصبح أكبر دولة دائنة ـ مع ارتباط ذلك بتحول الولايات المتحدة من أكبر دولة دائنة لتصبح أكبر دولة مدينة ـ قد حدث بشكل سريع الى حد يجعل من الصعب ادراك ما ينطوى عليه من مضامين . وحيث « أنه من الناحية التاريخية كانت الدولة الدائنة تقود التطور فى كل مرحلة من مراحل التوسع الاقتصادى العالمى ، وأنه قد بدأ بالفعل عصر اليابان » ، فقد يعطى ظهور طوكيو باعتبارها الدولة المصرفية البارزة فى العالم دفعة متوسطة المدى أو بعيدة المدى لعالم التجارة والمال على الصعيد الدولى ، وذلك على غرار الامثلة السابقة التى قدمتها كل من هولندا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة . ولعل ما يبدو ملفتا للنظر الآن هو أن اندفاع اليابان فى دورها التمويلى « غير المرئى » يحدث قبل ان يكون هناك اى تدهور ملحوظ فى ريادتها الصناعية « المرئية » الضخمة ، كما حدث (على سبيل المثال) فى حالة بريطانيا . وربما يتغير ذلك ، وبصورة سريعة ، اذا قفزت قيمة الين الى مستوى بالغ الارتفاع ، وشهدت اليابان مستوى « نضج » طويل الامد ، وتباطؤا فى التصنيع وفى معدل النمو الانتاجى . ولكن حتى لو حدث ذلك ـ حيث توجد أسباب (كما ذكرنا من قبل) تدفع للاعتقاد بأن أى تدهور لليابان كدولة صناعية لن يحدث ببطء ـ فان هناك حقيقة واضحة ، هى أنه مع الحجم المقدر أن تبلغه اموال اليابان فيما وراء البحار عام ٢٠٠٠ ، فمن المؤكد أن أرصدة حساباتها الجارية سوف يضاف اليها تدفق ضخم من المكاسب الخارجية . ومن ثم ، يبدو أنه قد قدر لليابان ، فى كل الاحوال ، أن تصبح اكثر ثراء .

ولكن كيف ستصبح اليابان من حيث القوة الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين ، على وجه الدقة ؟ يبدو أنه اذا لم تحدث حرب واسعة النطاق ، أو كارثة بيئية ، أو عودة الى نمط الثلاثينيات من التدهور وسيادة نظام الحماية الجمركية ، فستكون الاجابة الاجماعية هى : أنها ستصبح أكثر قوة . ففى مجال الكمبيوتر وصناعة الانسان الآلى ، والاتصالات اللاسلكية ، والسيارات ، والشاحنات ، والسفن وربما أيضا التكنولوجيا الحيوية ، وحتى مجال الفضاء ستكون اليابان اما الدولة القيادية الاولى أو الثانية . ومن الناحية المالية فربما تصبح حينئذ فى مستوى متميز خاص بها . ويذكر بالفعل أن الناتج القومى الاجمالى للفرد فى اليابان قد تجاوز معدله فى الولايات المتحدة واوربا الغربية ، مما يعطيها تقريبا أعلى مستوى من المعيشة فى العالم . ومن المستحيل توقع ما سيكون عليه نصيبها من الناتج الصناعى العالمى أو اجمالى الناتج القومى فى العالم كله . ولكن يجدر أن نذكر أنه فى عام ١٩٥١ كان الناتج القومى الاجمالى لليابان يساوى ثلث ناتج بريطانيا القومى الإجمالى وواحدا من عشرين من ناتج الولايات المتحدة إلا أنه إرتفع فى غضون ثلاثين عاماً وأصبح ضعف ناتج بريطانيا ويقارب نصف الناتج القومى الاجمالى الامريكى . ولا ريب أن معدل النمو فى خلال تلك السنوات كان سريعا بصورة غير عادية ، وذلك بسبب ظروف خاصة . غير أنه وفقا للعديد من التقديرات ، فمن المتوقع أن يتوسع الاقتصاد اليابانى بسرعة تزيد عن اقتصاد الدول الكبرى الاخرى (فيما عدا الصين بالطبع) بما يتراوح بين ١٫٥ ـ ٢ بالمائة سنويا

على مدى العقود القادمة *. وبهذا السبب فان الباحثين مثل « هيرمان كان » و « عيزرا فوجل » يرون ان اليابان ستصبح « رقم واحد » اقتصاديا فى اوائل القرن الحادى والعشرين ، وليس من المستغرب أن يلهب هذا التوقع حماس العديد من اليابانيين . ويبدو أن ذلك انجاز لا يكاد يصدق بالنسبة لبلد يضم ٣ بالمائة فقط من سكان العالم و٣ر٠ بالمائة من أرضه الصالحة للسكن ، ولولا الامكانيات الكامنة فى التكنوجيا الجديدة لمال المرء الى القول بأن اليابان تكاد تقترب بالفعل من الحد الاقصى لاستغلال امكانات شعبها وأرضها ، وبأنها ، مثل غيرها من الدول المحيطية الصغيرة نسبيا أو الجزر (البرتغال ، والبندقية ، وهولندا ، وحتى بريطانيا فى أوج قوتها) ، سوف تتفوق عليها ، يوما ما ، أمم لديها موارد أكبر كثيرا وتحتاج فقط الى محاكاة تقاليدها الناجحة . غير أنه بالنسبة للمستقبل المنظور ، فان اليابان مستمرة فى مسيرة الرقى قدما .

ومهما كانت طريقة قياس القوة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لليابان ، فان هناك حقيقتان واضحتان : الاولى أنها منتجة ومزدهرة بصورة هائلة ، وستظل كذلك بصورة متزايدة . والثانية أن قوتها العسكرية وانفاقها العسكرى ليس لهما علاقة بموقعها فى النظام الاقتصادى الدولى . فهى تمتلك قوة بحرية ذات حجم معقول (تضم ٣١ مدمرة ، و١٨ فرقاطة) ، وقوة جوية دفاعية ، وجيش متواضع ، ولكن من الواضح أنها أقل كثيرا من أن تكون قوة عسكرية ، بالنسبة للآخرين ، عما كانت عليه فى الثلاثينيات أو حتى فى العقد الثانى من هذا القرن . وتتصل بصورة أكبر بالجدل الدائر حول « المشاركة فى العبء » ، حقيقة أن اليابان لا تخصص القليل جدا نسبيا لمجال الدفاع . فوفقا لارقام الميزانية العسكرية ، انفقت اليابان على شئون الدفاع ٦ر١١ بليون دولار عام ١٩٨٣ مقارنة بما يتراوح بين ٢١ ـ ٢٤ بليون دولار انفقتها فرنسا ، والمانيا الغربية ، وبريطانيا ، والمبلغ الضخم الذى أنفقته الولايات المتحدة ويبلغ ٢٣٩ بليونا ، ولذلك ، فاننا اذا حسبناها بالنسبة للفرد ، نجد أنه كان على المواطن العادى فى اليابان ان يدفع ٩٨ دولارا فقط فى تلك السنة لشئون الدفاع ، مقارنا بالمواطن البريطانى (٤٣٩ دولارا) ، والامريكى (١٠٢٣ دولارا) . ومع ما هى عليه من رخاء اقتصادى ، فانه يبدو أن اليابان قد تخففت بسهولة من تكاليف الدفاع ـ وذلك بطريقتين مترابطتين :

---

* بافتراض أن ذلك هو الحال ، فمازال من الصعب ، لاسباب فنية ، تخمين ما يعنيه ذلك فى صورة ارقام دقيقة . اذ يعتمد العديد من الاحصائيات شائعة الاستخدام فى المقارنات الدولية (مثل احصائيات المخابرات المركزية الامريكية) على أسعار الدولار الامريكى وأسعار صرف السوق ، ومن ثم فان هبوط سعر الدولار فى مواجهة الين بحوالى ٤٠ بالمائة فى ٨٥ ـ ١٩٨٦ كان من شأنه بذلك المنطق ، رفع الناتج القومى الاجمالى لليابان عند مقارنته بالناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة (وأيضا عند مقارنته بناتج الاتحاد السوفيتى القومى الاجمالى ، حيث يحسب ناتج اليابان غالبا على أساس « حساب الدولار بمتوسط هندسى » . كما أن ارتفاع سعر صرف الين عن قيمته الحالية الى ١٢٠ أو حتى ١٠٠ بالنسبة للدولار ـ وهو ما يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أنه سعره « الحقيقى » من شأنه اعطاء اليابان ناتجا قوميا اجماليا يقارب الناتج القومى الاجمالى الامريكى ويتجاوز الروس . ونتيجة للمشكلات التى يسببها التقلب السريع فى أسعار الصرف ، فان بعض الاقتصاديين يفضلون استخدام « نسب التعادل الشرائية » ، برغم أن ذلك المقياس له مشكلاته أيضا .

أولاهما . . أنها تنعم بحماية الآخرين ، وبالتحديد ، الولايات المتحدة الامريكية .
والثانية . . ان انخفاض نفقاتها العسكرية يساعدها على خفض المصروفات العامة ، ومن ثم يوفر موارداً أكثر لجهود التصنيع اليابانى التى تضر كثيرا بمنافسيها الامريكيين والاوربيين .

انه اذا استجابت اليابان حقيقة لضغوط الحكومة الامريكية وانتقادات الاوربيين وزادت من نفقات الدفاع الى المستوى الذى تخصصه الدول الاوربية الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى ـ والذى يتراوح بين ٣ ، ٤ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى ـ فسيكون التحول مثيرا ، وسوف ينقلها لتصبح (مثل الصين) فى مستوى ثالث أكبر القوى العسكرية فى العالم ، حيث ستبلغ نفقات الدفاع ٥٠ بليون دولارا سنويا . كما انه ليس هناك من شك ، مع ما لدى اليابان من موارد تكنولوجية وانتاجية ، فى أنها تستطيع أن تنشىء ، مثلا ، قوات عمل عسكرية محمولة لسلاحها البحرى ، أو صواريخ بعيدة المدى كسلاح رادع . ولا شك أن ذلك سيعود بالفائدة على الشركات المحلية مثل [illegible] ريشى » ، كما سيشكل قوة مضادة للقوة السوفيتية فى الشرق الادنى ، ومن ثم يقدم [illegible]ساعدة للولايات المتحدة التى زاد توسعها .

غير أن الامر الاكثر ترجيحا ، هو أن طوكيو ستحاول التملص من هذه الضغوط الخارجية ، أو على الاقل الحفاظ على انفاقها العسكرى عند أقل مستوى ممكن دون اثارة نزاع مع واشنطن . وليس السبب الرئيسى هو ذلك السبب الرمزى المحض ، أى الحفاظ على الانفاق اليابانى على شئون الدفاع تحت حد الواحد بالمائة من الناتج القومى الاجمالى ، فطبقا لحدود « الناتو » للانفاق العسكرى (المتضمن معاشات العسكريين) ، تعدت اليابان بالفعل هذا الحد ، وانفقت ، على أية حال ، نسبة مئوية أكبر من ذلك كثيرا من ناتجها القومى الاجمالى على الدفاع فى اوائل الخمسينيات . كما لا يتعلق هذا السبب كثيرا بشروط معاهدة الامن بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١ ، التى تعد الاساس الشرعى للتواجد العسكرى الامريكى فى اليابان ، والتى شجعت طوكيو بشكل أكبر على التفكير فى التجارة بدلا من القوة الاستراتيجية ، وذلك لان ظروف الثمانينيات الآن تختلف تماما عن ظروف الحرب الكورية ، ولكن الاسباب الحقيقية ، فى رأى الحكومة اليابانية ، هى الاعتراضات المحلية والاقليمية على أى زيادة كبيرة فى انفاقها العسكرى ، وعلى اجراء أى تعديل فى الدستور الذى يحظر بارسال قوات (أو حتى بيع اسلحة) خارج البلاد . فقد غرست ذكرى التجاوزات العسكرية فى الثلاثينيات ، وخسائر الحرب ، و (خاصة) فظائع القنابل النووية ، الكراهية والارتياب فى الحرب وفى ادوات الحرب فى نفوس اليابانيين بدرجة تساوى فى قوتها على الاقل نزعة المهادنة فى الغرب بعد الحرب العالمية الاولى ، وبينما قد يتغير ذلك مع مرور الوقت ، مع مجىء جيل أصغر سنا وأقوى عزما ، فانه من المرجح أن يفرض الرأى السائد فى المستقبل القريب على حكومة طوكيو ، الابقاء على الزيادة فى الانفاق على ما يسمى بحق « قوات الدفاع الذاتى » عند مستويات متواضعة .

ويمكن اضافة الاسباب الاقتصادية الى هذه الاسباب المعنوية والايديولوجية . ذلك أن هناك معارضة كبيرة بين رجال الاعمال والساسة اليابانيين لتزايد الانفاق العام (الذى يعد ، كما ذكرنا

سابقا ، أقل كثيرا فى اليابان عنه فى أى من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) : حيث أن زيادة الانفاق العسكرى الى الضعف أو ثلاثة أضعاف تعنى بالنسبة لهم أنه يتعين تغطيتها اما عن طريق زيادة عجز القطاع العام أو زيادة الضرائب ـ وكلاهما مكروه بشدة . وبالاضافة الى ذلك ، فانه يتردد أن الحجم الضخم للجيش والقوات البحرية لم يجلب لليابان « الامن » ، سواء العسكرى أو الاقتصادى فى الثلاثينيات ، ويصعب الآن ادراك كيف يمكن أن تمنع الزيادة فى الانفاق العسكرى الانقطاع المحتمل فى ضخ البترول العربى ـ الذى يمثل خطرا استراتيجيا على اليابان أكبر كثيرا من الشتاء النووى الافتراضى مثلا ، ويفسر جهود اليابان المستميتة كى « تتوارى ولا تنطق بشىء » حينما تكون هناك أزمة فى الشرق الأوسط . أليس من الافضل اذن أن تشجب اليابان استخدام القوة ، وأن تنادى بحل كل المنازعات الدولية سلميا ، باعتبارها « دولة تجارية » عالمية ؟ ولما كانت الحرب الحديثة باهظة التكلفة ، وعادة ما تعرقل الانتاج ، فان اليابانيين يشعرون بأن هناك العديد من المزايا فى اتباعهم « للدبلوماسية السلمية فى كل الاتجاهات » .

ولا ريب أن هذه الاحاسيس يعززها ادراك طوكيو بان العديد من جيرانها سوف يشعرون بالقلق ازاء بناء قوة عسكرية يابانية واسعة النطاق . ومن الواضح أن ذلك سيكون رد فعل الروس ـ الذين تريد الولايات المتحدة من اليابان أن « تشارك فى عبء » الدفاع ضدهم ، والذين مازالوا فى نزاع مع طوكيو بشأن الجزر الواقعة شمال « هوكايدو » ، والذين ربما يشعرون أن لديهم ما يكفى من الاعباء فى الشرق الادنى مع تنامى القوة الصينية . ولكن ذلك قد يكون أيضا رد فعل اولئك الذين كانت أراضيهم خاضعة للاحتلال اليابانى فى الماضى ـ مثل كوريا وتايوان والفلبين وماليزيا واندونيسيا ـ وكذلك استراليا ونيوزيلاند ، وكلها تتصرف بتوتر ازاء أية علامة من علامات احياء النزعة القومية اليابانية وعقلية اليوشيدو* ، وتشجع طوكيو على « التركيز على الوسائل الانتاجية المدنية لدعم السلام والامن فى جنوب آسيا » . وعلاوة على ذلك ، فانه ربما تلوح أمام طوكيو صعوبة تهدئة شكوك بكين ذات الحساسية المفرطة ، والتى لا زالت تحمل ذكريات الفظائع التى ارتكبها اليابانيون فيما بين ٣٧ ـ ١٩٤٥ ، وحذرت اليابان أيضا من التورط كثيرا فى تطوير سيبيريا (الامر الذى يعقد بدوره من العلاقة بين طوكيو وموسكو) ، أو مساندة تايوان .

بل انه حتى توسع اليابان الاقتصادى (فى حين أنه يجلب معه الاستثمارات المطلوبة بشدة ، مع بعض المعونة للتنمية والسياحة) قد جعل العديد من جيرانها مرتابين ، ويشعرون بأنهم يتعرضون للابتلاع داخل شكل أحدث وأكثر دهاء لـ « منطقة شرق آسيا الكبرى للرخاء المشترك » مرة ثانية ، خاصة وأن اليابان تستورد الكثير من هذه البلدان (فيما عدا المواد الخام) ، ولكنها تقوم ببيع قدر كبير من مصنوعاتها اليها . وهنا أيضا أصبحت الصين هى الاكثر وضوحا ، حيث رحبت فى اول الامر بوصول التجارة والاستثمارات اليابانية اليها فى أواخر السبعينيات ، ثم قامت بتقليصها بشدة ، بسبب عجز ميزان مدفوعاتها من ناحية ، ولتجنب الاعتماد الاقتصادى على دولة أجنبية واحدة قد تستغل ذلك بشكل غير ملائم من ناحية أخرى ، وقد حث « دنج » عام ١٩٧٩ على ضرورة أن تصبح

---

* اليوشيدو : هى عقيدة عسكرية اخلاقية تعلى من شأن إستبسال المحاربين اليابانيين وإستماتتهم دفاعاً عن الإمبراطور (المترجم)

التجارة الامريكية مع الصين « مساوية للتجارة اليابانية معها » ، وذلك للحيلولة دون أية امكانية لظهور صورة يابانية من « امبريالية التجارة الحرة » .

ويعتبر كل ذلك فى الوقت الحاضر بمثابة ريشة فى مهب الريح ، الا أنه يجعل الساسة فى طوكيو قلقين بشأن أفضل السبل لتطوير استراتيجية خارجية متماسكة لليابان وهى تتحرك نحو القرن الحادى والعشرين . ولا ريب أنه نظرا لاتساع قوتها الاقتصادية ، فان بمقدورها أن تصبح « بندقية » ثانية ـ ليس فقط من حيث التجارة الواسعة ، ولكن أيضا من ناحية حماية ممراتها البحرية وخلق شبه توابع لها عبر البحار ، ولكن الاعتراضات الداخلية والخارجية على اقامة يابان قوية عسكريا لن تؤدى فقط الى تجنب اى سعى نحو الاستيلاء على الأراضى على غرار التوجهات الإمبريالية القديمة ، ولكنها تجعل من غير المتوقع أيضا زيادة قواتها العسكرية الى حد كبير للغاية . غير أن هذه النتيجة الاخيرة سوف تثير بصورة متزايدة الدوائر الامريكية ، التى تضغط من أجل « المشاركة فى العبء » فى غربى المحيط الهادى . ومن ثم ، فانه من قبيل المفارقة أن اليابان ستتعرض للانتقاد اذا لم تزد من انفاقها على الاسلحة ، وسوف تدان اذا فعلت ذلك . فكل من الطريقين يعنى المتاعب لما يقال بحق عن انتهاج اليابان « لسياسة خارجية ذات حد أقصى من المكاسب وحد أدنى من المخاطر » . وهذا يعنى ، مرة ثانية ، تفضيل اليابان لاقل قدر ممكن من التغيير فى الشئون العسكرية والسياسية لشرق آسيا ، حتى مع تسارع معدل النمو الاقتصادى . وذلك أيضا يعقد من المعضلة ، حيث أنه حتى غير الماركسى قد يقف حائرا أمام تصور كيفية حدوث تحول اقتصادى عميق فى آسيا دون أن تصاحبه تغييرات بعيدة المدى فى المجالات الاخرى بنفس القدر .

ومن ثم ، فربما كانت أعمق مخاوف اليابانيين هى تلك التى نادرا ما تناقش بوضوح ، اذا نوقشت أصلا ـ بسبب التكتم الدبلوماسى من ناحية ، ولتفادى وقوع مثل هذه التطورات من ناحية أخرى ـ والتى تتعلق بتوازن القوى فى المستقبل فى منطقة شرق آسيا نفسها . ذلك أن « دبلوماسية السلام فى جميع الاتجاهات » تعتبر مرضية حاليا ، ولكن الى أى حد ستكون مفيدة اذا تراجعت الولايات المتحدة فى التزاماتهاالأسيوية ، أو وجدت أنه من المستحيل حماية تدفق البترول من الجزيرة العربية الى يوكوهاما ؟ والى أى حد ستكون مفيدة اذا حدثت حرب كورية جديدة ؟ والى أى حد ستكون مفيدة اذا بدأت الصين فى السيطرة على المنطقة ؟ والى أى حد ستكون مفيدة اذا اقدم الاتحاد السوفيتى ، الذى يعانى من التدهور والتوترات ، على تصرف عدوانى ؟ ليست هناك بالطبع وسيلة للاجابة على هذه التساؤلات الفرضية والمثيرة للقلق ، ولكن ، يوما ما ، ربما تجد حتى مجرد « دولة تجارية » ذات « قوات دفاع ذاتى » صغيرة الحجم أنه لا مناص من تقديم بعض الاجابات عليها . فكما اكتشفت الامم الاخرى فى الماضى ، لم تعد الخبرة التجارية والثراء المالى يكفيان أحيانا فى عالم سياسة القوى الدولية المضطرب .

المجموعة الاقتصادية الأوربية
الامكانية والمشكلات

تعتبر أوربا هى الوحيدة بين التكتلات الخمس الرئيسية ذات القوة الاقتصادية والعسكرية فى عالم اليوم ، التى لا تشكل دولة قومية واحدة الامر الذى يحدد على الفور المشكلة الرئيسية التى تواجه تلك المنطقة وهى تتحرك فى اتجاه نظام القوى الكبرى الذى يبرز على أعتاب القرن الحادى والعشرين . فحتى إذا أسقطنا من الاعتبار الانظمة السياسية ذات الحكم الشيوعى فى الشرق ، ونحن نستشرف ملامح مستقبل القارة (حيث يتعين هذا الاسقاط لأسباب عملية) فانه لا تزال هناك بعض الدول الاعضاء فى منظمة سياسية اقتصادية أى (المجموعة الاقتصادية الاوربية) ولكنها ليست عضوا فى التحالف العسكرى الرئيسى (حلف شمال الاطلنطى) وهناك دول أخرى ترتبط بهذا الحلف ولكنها ليست مرتبطة بالمجموعة الاقتصادية وكذلك دول هامة محايدة ليست طرفا فى أى منهما . وبسبب هذه السمات الفريدة ، فسوف يركز هذا الجزء على المجموعة الاقتصادية الاوربية (وعلى سياسات بعض أعضائها البارزين) أكثر من تركيزه على أوربا غير الشيوعية ككل - حيث تنفرد المجموعة الاقتصادية الاوربية ، على الاقل من حيث الامكانية ، بوجود التنظيم والبنية اللازمان لقيام قوة عالمية خامسة .

ولكن لأننا على وجه التحديد نبحث امكانات المجموعة الاقتصادية الاوربية وليس واقعها الحالى ، فان مشكلة تخمين الوضع الذى قد تكون عليه عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٢٠ تعد أمرا معقدا . ويشبه هذا الوضع من بعض الجوانب ، الوضع الذى واجه ، على نحو مصغر ، اعضاء الاتحاد الالمانى فى منتصف القرن التاسع عشر . فقد أقيم اتحاد جمركى أثبت نجاحه فى تشجيع التجارة والصناعة وسرعان ما اجتذب أعضاء جددا ، وكان من الواضح أنه اذا استطاعت هذه المجموعة الاقتصادية الموسعة التحول الى دولة ذات نفوذ فسوف تكون فاعلا رئيسيا جديدا فى النظام الدولى - وسوف يتعين على القوى الكبرى القائمة التكيف معها . ولكن طالما أن هذا التحول لم يحدث ، وطالما أنه كانت هناك انقسامات بين أعضاء الاتحاد الجمركى حول تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادى ، وخلافات أكبر بشأن التكامل العسكرى والسياسى ، وطالما أنه كانت تنشب الخلافات حول تحديد الدولة التى يجب أن تكون لها القيادة ، والنزاعات بين الاطراف المختلفة وجماعات الضغط بشأن المكاسب (أو الخسائر) التى تعود عليها ، فقد ظل الاتحاد منقسما وغير قادر على ادراك امكاناته ، وعاجزا عن التعامل على أساس من القوى الكبرى الاخرى . وبالرغم من كل الاختلافات فى الزمن والظروف ، فان المسألة الالمانية « فى القرن الماضى ظلت صورة مصغرة من « المشكلة الاوربية » فى القرن الحالى .

ومن الواضح أن لدى المجموعة الاقتصادية الاوربية من حيث ما يلزم أى قوة كبرى من الحجم والثروة والطاقة الانتاجية . فبانضمام أسبانيا والبرتغال يبلغ عدد سكان الدول الاعضاء الاثنى عشر فيها الان حوالى ٣٢٠ مليونا ـ أى ما يربو على عدد سكان الاتحاد السوفيتى بخمسين مليونا تقريبا ، وما يزيد بمقدار النصف عن عدد سكان الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك فان ، أولئك السكان يتمتعون بمستوى عال من التدريب ، مع وجود المئات من الجامعات والكليات عبر أرجاء أوربا والملايين من العلماء والمهندسين . وبالرغم من التفاوت الكبير فى مستوى دخل الفرد فى دولها ـ على سبيل المثال بين الالمان الغربيين والبرتغاليين ـ فان متوسط دخل الفرد فيها ككل أعلى مما فى روسيا ، ويزيد فى بعض دولها عنه فى الولايات المتحدة وكما أشرنا سابقا ، فانها تعتبر أكبر كتلة تجارية فى العالم بالرغم من أن نسبة كبيرة من هذه التجارة تتم داخل القارة الاوربية وربما أمكن قياس قوتها الاقتصادية بصورة أفضل عن طريق قدرتها الانتاجية فى مجال السيارات والصلب ، والاسمنت . . . الخ ، حيث أنها تسبق فى هذه المجالات ، الولايات المتحدة واليابان و (باستثناء الصلب) الاتحاد السوفيتى . ووفقا للاحصاءات السنوية ، وبالنظر الى التقلبات الحادة فى قمة الدولار بالنسبة للعملات الاوربية على مدى السنوات الست الماضية ، فان اجمالى الناتج القومى للمجموعة الاقتصادية (من عام ٨٠ ـ ١٩٨٦) يساوى تقريبا انتاج الولايات المتحدة ، أو ما يزيد بمقدار الثلثين عن انتاجها فى الفترة (٨٣ ـ ١٩٨٤) . ولاشك أنه يزيد كثيرا عن حصة روسيا ، أو اليابان أو الصين من اجمالى الانتاج العالمى أو المنتجات الصناعية .

أما من الناحية العسكرية ، فانه لا يمكن بحال تجاهل قدرات الدول الاعضاء فى المجموعة . واذا أخذنا فى الاعتبار الدول الاربع الكبرى فقط (المانيا الغربية) وفرنسا ، وبريطانيا ، وايطاليا) فسيجد المرء أن حجم الجيش النظامى لها مجتمعة يزيد عن المليون فرد ، وذلك علاوة على ١ر٧ مليون فى الاحتياط واجماليها يقل بالطبع عن جيش « الاتحاد السوفيتى او الصين الا أنه يزيد بصورة ملحوظة عن جيش الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك فان هذه الدول الاربع تمتلك المئات من السفن الحربية والغواصات والالاف من الدبابات والمدفعية والطائرات . وأخيرا تمتلك كل من فرنسا وبريطانيا أسلحة نووية ، وأنظمة اطلاقها من قواعد بحرية وبرية وسوف نبحث فيما بعد أهمية وفعالية هذه القوات العسكرية ، ولكن النقطة التى نؤكدها هنا هى أن مجرد انضمام هذه القوات الى بعضها البعض يجعل اجماليها ضخما للغاية . والاكثر من ذلك ، أن الانفاق على هذه القوات يمثل حوالى ٤٪ من اجمالى الناتج القومى تقريبا . ولو أن تلك البلدان (أو بالأحرى المجموعة الاقتصادية الاوربية كلها) انفقت حوالى ٧٪ من اجمالى ناتجها القومى على مجالات الدفاع ، كما هو حال الولايات المتحدة اليوم ، لبلغت المبالغ المخصصة ما يساوى مئات البلايين من الدولارات ـ أى ما يماثل تقريبا انفاق القوتين العظميين .

غير أن قوة أوربا الحقيقية وفعاليتها فى العالم تعتبر أقل كثيرا مما يوحى به مجمل قوتها الاقتصادية والعسكرية ـ وذلك يرجع ببساطة الى عدم اتحادها . فالقوات المسلحة ، على سبيل المثال ، لا تعانى فقط من تعدد اللغات (وهى مشكلة لم يواجهها أبدا أعضاء الاتحاد الالمانى) ، ولكنها ايضا مجهزة بالعديد من الاسلحة المختلفة ذات التفاوت الملحوظ فى النوعية والتدريب ـ على سبيل المثال بين الجيش الالمانى الغربى وجيش اليونان ، أو بين البحرية الملكية والبحرية

الاسبانية وبالرعم من محاولات حلف شمال الاطلنطى المتعددة من أجل توحيد المستوى ، فمازلنا نتحدث عن اثنى عشر نوعا من الجيوش ، والبحرية ، والقوات الجوية ذات القدرات المتباينة . ولكن حتى تلك المشكلات تتضاءل بجانب العقبات الموجودة على المستوى السياسى ، والمتعلقة بأولويات والسياسة الدفاعية والسياسية الخارجية لأوربا . فموقف ايرلندا التقليدى المحايد (والذى يتسم بالمفارقة) ، يمنع المجموعة الاقتصادية الاوربية من بحث قضايا الدفاع - برغم أنه حتى لو جرت مباحثات بهذا الصدد ، فقد تصطدم على الفور باعتراضات اليونان . كما أن تركيا بجيشها الضخم ، ليست عضوا فى المجموعة ، ويبدو فى أغلب الاحيان أن كلا من القوات المسلحة التركية واليونانية تشعران بالتوجس حيال بعضهما البعض أكثر من توجسهما حيال حلف وارسو . كما أن موقف فرنسا المستقل (كما سنوضح فيما بعد) له مزايا ومثالب عسكرية ، الا انه يزيد من تعقيدات التشاور بشأن أمور الدفاع والسياسة الخارجية . وتنغمس كل من فرنسا وبريطانيا فى عمليات « خارج المنطقة » ومازالتا تحتفظان بعدد كبير من القواعد والقوات عبر البحار . أما بالنسبة لألمانيا الغربية ، فان المسألة الدفاعية الملحة التى تحشد لها كل القوات - هى أمن حدودها الشرقية ويعتبر اتخاذ سياسة أوربية موحدة ازاء القضية الفلسطينية ، مثلا ، أو حتى ازاء الولايات المتحدة نفسها أمرا معقدا للغاية (وغالبا ما يفشل) ، بسبب المصالح والتقاليد المتباينة لكل من دولها الاعضاء .

أما من ناحية التكامل الاقتصادى ، والترتيبات الدستورية والتنظيمية لتنفيذ القرارات على الصعيد الاقتصادى ، فمن الواضح أن المجموعة الاقتصادية الاوربية تتقدم فى ذلك على نحو أكبر ، وبالرغم من ذلك ، فانها تعتبر « كمجموعة اقتصادية » منقسمة بصورة أكبر كثيرا مما لو كانت دولة مستقلة . فدائما ما تؤثر الايديولوجية السياسية على السياسة والاولويات الاقتصادية وغالبا ما يكون التنسيق صعبا ، ان لم يكن مستحيلا ، عندما تكون أنظمة اشتراكية فى الحكم فى بعض الدول الاعضاء ، وأحزاب محافظة تحكم فى البعض الآخر . وبالرغم من أن عملية التنسيق بين العملات المختلفة أصبحت ناجحة الآن عن ذى قبل ، فان التحيزات التى تحدث بين الحين والآخر (وهى عادة ما تتضمن اعادة تقييم المارك الالمانى) تذكر دائما بالانظمة المالية المنفصلة - وتفاوت القيم الائتمانية بين الدول الاعضاء . وبالرغم من مقترحات اللجنة الاوربية ، فانه لم يحدث تقدم يذكر حتى الآن بشأن وضع سياسة أوربية مشتركة حول العديد من القضايا ، بدءا من الالغاء الكامل لقوانين خطوط الطيران الى الخدمات المالية . ومازالت هناك منافذ جمركية عند العديد من الحدود المشتركة وكذلك اجراءات تفتيش مطوله تثير سخط سائقى الشاحنات . وحتى الزراعة ، التى تعد العماد الرئيسى لعمليات إنفاق المجموعة الاقتصادية الاوربية ، وأحد القطاعات الاقتصادية القليلة التى توجد بها « سوق مشتركة » ، اتضح انها أيضا موضع خلافات . واذا كان من المحتمل حقيقة أن الانتاج العالمى من المواد الغذائية سوف يستمر فى التوسع ، بدخول الهند وبلدان أسيوية أخرى بشكل متزايد الى اسواق التصدير ، فان الضغط لإصلاح نظام دعم الاسعار الذى تنتهجه المجموعة الاقتصادية الاوربية سوف يتزايد ، حتى تنفجر القضية فى شكل نزاع ساخن مرة أخرى .

وأخيرا ، هناك الانزعاج الدائم من أن أوربا بعد النمو والتقدم الاقتصادى فى فترة ما بعد الحرب ، بسبيلها الان الى الركود ، وربما التدهور فقد ظهر أن المشكلات التى سببتها أزمة البترول

عام ١٩٧٩ ـ والمتمثلة فى الارتفاع الحاد فى اسعار البترول ، والضغط على ميزان المدفوعات ، وانخفاض الطلب العالمى ، وكساد الانتاج والتجارة العالمية ـ هذه المشكلات قد أضرت بالأوربيين أكثر مما أضرت باقتصاديات المجموعات الاقتصادية الرئيسية الاخرى فى العالم ، كما يوضح جدول ٤٥ .

جدول ٤٥
النمو فى الناتج القومى الاجمالى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣
(بالنسبة المئوية)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الولايات المتحدة	٨ر٢	٣ر٠	٦ر٢	٥ر٠	٤ر٢
كندا	٤ر٣	٠ر١	٠ر٤	٢ر٤	٠ر٣
اليابان	٥ر١	٩ر٤	٠ر٤	٢ر٣	٠ر٣
الصين	٠ر٧	٢ر٥	٠ر٣	٤ر٧	٠ر٩
المجموعة الاقتصادية الاوربية (عشرة أعضاء)	٥ر٣	١ر١	٣ر٠	٥ر٠	٨ر٠

ويشكل أثر هذا التدهور على مستويات التوظيف ، أحد الاهتمامات الرئيسية للدول الاوربية ـ حيث أصبح عدد من يفقدون وظائفهم فى أوربا الغربية فى السنوات الاخيرة أعلى بكثير من أى وقت فى فترة ما بعد ١٩٤٥ (على سبيل المثال ، تراوح ما بين ٩ر٥ مليون الى ٢ر١٠ مليون داخل دول المجموعة فى الفترة من ٧٨ ـ ١٩٨٢) ولا تبدو دلائل تذكر على أنه بسبيله للانخفاض ـ الامر الذى يزيد بدوره من المستوى المرتفع للغاية بالفعل من الانفاق الاجتماعى ، ويترك القليل للاستثمار . كما لم يحدث شيء مماثل لمحاولات توفير وظائف جديدة بالقدر الذى حدث فى الثمانينات فى الولايات المتحدة (خاصة فى الصناعات الخدمية ذات الرواتب المنخفضة) وفى اليابان (فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة والخدمات) . وسواء أرجعنا ذلك الى ضعف اغراءات اقامة المشروعات ، أو ارتفاع التكاليف وركود سوق العمالة ، او التعقيدات البيروقراطية (كما يميل اليمينيون الى هذا التفسير) ، أو الى عجز الدولة عن التخطيط والاستثمار بصورة كافية « (كما يرى اليسار عادة) ، أو الى الجمع الضار بين التفسيرين ، فان النتيجة واحدة . غير أن الامر الاكثر اثارة للقلق بالنسبة للعديد من المعلقين هو أن هناك دلائل على أن أوربا متخلفة عن منافسيها الامريكيين ، و (بشكل خاص) اليابانيين فى سباق تكنولوجيا المستقبل المتقدمة . ومن ثم ، فان التقرير الاقتصادى السنوى (٨٤ ـ ١٩٨٥) للجنة الاوربية ، قد حذر من أن : « المجموعة الاوربية عليها الأن أن تواجه تحدى وضعها الجديد المتدنى ، بالمقارنة بالولايات المتحدة واليابان ، فى مقدرة الصناعية من حيث التقنيات الجديدة والسريعة النمو . . ويتضح الان بصورة عامة أداء المجموعة المتدهور فى التجارة العالمية فى مجالات مثل الكومبيوتر ، والاليكترونيات الدقيقة والمعدات » .

وقد تكون هذه الصورة من « التصلب » « والتشاؤم » الاوربى مفرطة فى القتامة ، لأن هناك العديد من الدلائل على قدرة أوربا التنافسية ـ من حيث الجودة النوعية للسيارات ، والطائرات التجارية والمقاتلة ، والاقمار الصناعية ، والكيماويات ، ونظم الاتصال ، والخدمات المالية . . الخ . ومع ذلك ، تظل الشكوك تحيط بالقضيتين الاكثر الحاحا وهما : هل تستطيع المجموعة الاقتصادية الاوربية ، بسبب تنوع التركيبة الاجتماعية ـ السياسية لدولها ، الاستجابة للتحويلات السريعة والواسعة النطاق فى انماط التشغيل ، بنفس قدرة منافسيها عبر البحار ؟ أم أنها أكثر ميلا لابطاء أثر التغيرات الاقتصادية على القطاعات غير التنافسية (مثل الزراعة ، والمنسوجات ، وبناء السفن ، والفحم ، والصلب) ، فاذا بها تضر نفسها على المدى البعيد ، بسبب كونها انسانية الى هذا الحد على المدى القصير ؟ وهل تستطيع المجموعة الاقتصادية الاوربية تعبئة امكانيات العلم والاستثمار لتظل واحدة من بين المتنافسين الرئيسيين فى سباق التكنولوجيا المتقدمة ، فى حين أن شركاتها لا تدانى بأية حال الشركات الامريكية واليابانية العملاقة ، وفى حين أن أية « إستراتيجية اقتصادية » يجب أن توضع ، ليس من خلال ما يشبه « وزارة التجارة الدولية والصناعة » وانما من خلال أثنتى عشرة حكومة (بالاضافة للجنة المجموعة) تظهر كل منها اهتمامات مختلفة ؟

ولن يتاكد مفهوم « الامكانية » التى تهددها « المشكلات » ، الا اذا حول المرء انتباهه عن المجموعة الاقتصادية الاوربية ككل ، ليلقى نظرة سريعة على وضع الدول الثلاث الرئيسية فيها من الناحيتين العسكرية والسياسية . ويمكن القول بأنه ليست هناك دولة يظهر بها هذا التضارب حول المستقبل أكثر من جمهورية المانيا الاتحادية ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى موروثها من الماضى ، والطابع المؤقت حتى الان لتركيبه أوربا الحالية .

وبالرغم من أن العديد من الالمان قلقون بشأن الامكانات الاقتصادية لبلادهم فى أوائل القرن الحادى والعشرين ، الا أن ذلك لا يعد شاغلا رئيسيا (خاصة عند مقارنته بالصعوبات الاقتصادية التى تواجه المجتمعات الاخرى) . ففى حين أن اجمالى قوة العمل لديها تزيد قليلا عما فى بريطانيا وفرنسا ، فان الناتج القومى الاجمالى الالمانى يفوق ناتج كل منهما بصورة كبيرة تشير الى اقتصاد اصبح نمو انتاجيته فعالا للغاية على المدى البعيد فالمانيا هى المنتج الاكبر داخل المجموعة الاقتصادية الاوربية للصلب ، والكيماويات والسلع الكهربائية ، والسيارات والجرارات ، بل حتى للسفن التجارية والفحم (اذا اخذنا فى الاعتبار تدهور بريطانيا فيهما) . وبسبب قلة حجم التضخم والنزاعات العمالية بصورة ملحوظة ، فقد أصبحت أسعار تصدير سلعها تنافسية برغم الارتفاعات المتتالية فى قيمة المارك الالمانى التى تعتبر ، برغم كل شىء ، مجرد اعتراف متأخر من الامم الاخرى بأن الاداء الاقتصادى لالمانيا الغربية يتفوق على أدائها . ذلك أن التركيز على الهندسة والتصميمات بالاسلوب الالمانى ، قد أضفى عليها شهرة دولية فى المنتجات ذات النوعية المتميزة . ومع مرور السنين ، أحرز الاقتصاد الالمانى تفوقا فى موازيته التجارية يأتى فى المرتبة الثانية فقط بعد اليابان بل أن لديها من الاحتياطيات الدولية ما يزيد على احتياطيات أى بلد آخر فى العالم (ربما باستثناء اليابان بعد طفرتها الاخيرة) ، وغالبا ما تستخدم الدول الاخرى المارك الالمانى بمثابة عملة احتياطية .

وفى المقابل من كل ذلك ، يمكننا أن نشير الى تلك العوامل التى تعطى الالمان مبررا للقلق . فنظام دعم اسعار السلع الزراعية الذى تتبعه المجموعة الاقتصادية الاوربية ، والذى ظل يستنزف

طويلا دافع الضرائب الالمانى ، يعيد توزيع الموارد من القطاعات الاقتصادية الاكثر قدرة على المنافسة على الاقل قدرة عليها ـ ليس فى الجمهورية الاتحادية نفسها (حيث يوجد عدد كبير من المزارع الصغيرة بصورة مثيرة للدهشة) ولكن على مزارعى جنوب أوربا ، الامر الذى ينطوى على أهمية اجتماعية واضحة ، الا أنه يمثل عبئا يفوق كثيرا عبء الحماية الممنوحة للزراعة الامريكية ، بل وربما اليابانية ايضا . كما أن استمرار بقاء معدل البطالة المرتفع ، الذى يعد علامة على أن قسما كبيرا من قوة العمل الالمانية مازال يعمل بالصناعات القديمة ، يشكل أيضا استنزافا كبيرا للاقتصاد ، حيث تلتهم مدفوعات الضمان الاجتماعى قدرا كبيرا من الناتج القومى الاجمالى ، وبينما يمكن تقليل حجم البطالة بين الشباب عن طريق رفع المستوى العام من التوجيه والتدريب المهنى ، كما سيتم أيضا التقليل منه بالزيادة السريعة فى عدد كبار السن بين السكان الالمان ، فانه ربما ينظر الى هذا الاتجاه الاخير بالكثير من عدم الارتياح . واذا كان القول بأن الجنس الالمانى فى طريقه الى « الانقراض » ينطوى على مبالغة واضحة ، فان النقص الحاد فى معدل المواليد سوف يكون له أبعد الاثر على الاقتصاد الالمانى ، حين يصبح قسما أكبر من السكان يتألف من كبار السن من أصحاب المعاشات . ويتواكب مع هذه المخاوف الديمغرافية ، القلق غير الملموس كثيرا من أن « الجيل الوريث » لن يكون مقبلا على العمل بنفس الحيوية التى كان يعمل بها أولئك الذين اعادوا بناء المانيا من أنقاض فترة الحرب ، وأنه مع زيادة تكاليف الرواتب الاعلى ، والانخفاض الواضح فى عدد اسابيع العمل عما لدى اليابانيين ، فان نمو الانتاجية الالمانية لن يكون متناسبا مع التحدى القادم من حوض المحيط الهادى .

وبالرغم من ذلك ، فان ايا من تلك المشكلات لا يستعصى على الحل ، بشرط أن يستطيع الالمان المحافظة على ما لديهم من « مجموعة المزايا » : مثل المستوى المنخفض من التضخم ، والسلع ذات النوعية المتميزة ، والاستثمار الكبير فى المجال التكنولوجى ، والتفوق فى مجال التصميمات وفن البيع ، والاستقرار العمالى . (بل انه على الاقل يمكن القول بأنه اذا كانت المشكلات المذكورة آنفا قد أثرت على الاقتصاد الالمانى ، فالى أى مدى سوف تضر باقتصاديات جيرانها الاقل قدرة على المنافسة) . والاصعب من ذلك كثيرا هو التنبؤ بما اذا كانت ملابسات « المسألة الالمانية » شديدة التعقيد والغرابة سوف تستمر بلا تغيير كما كانت منذ أواخر الاربعينيات حتى مشارف القرن الحادى والعشرين : بمعنى ، هل ستظل هناك آلمانيتان « يفصلهما حلفان عدائيان ، برغم التقارب المتزايد بينهما ، وهل يستطيع حلف شمال الاطلنطى (الذى تعتبر المانيا الاتحادية طرفا رئيسيا فيه) الدفاع عن الاراضى الالمانية دون تدميرها ، اذا ساءت العلاقات بين الشرق والغرب ووصلت الى حد القتال ، وفى حالة نقص القوة الامريكية وتخفيض قواتها فى أوربا ، هل تستطيع المانيا وشركاؤهما الرئيسيون فى المجموعة الاقتصادية الاوربية وحلف « الناتو » توفير بديل للمظلة الاستراتيجية الامريكية التى ظلت تعمل بكفاءة على مدى السنوات الاربعين الماضية . ولا تتطلب أى من هذه القضايا المتشابكة حلا سريعا وعاجلا ، ولكنها جميعا تتيح للمراقبين المتأملين مجالات للاهتمام .

وربما تبدو العلاقة « الالمانية ـ الالمانية » ، فى هذا الوقت ، أكثر هذه القضايا استنادا الى الفرضيات . فكما أوضحنا فى الفصول السابقة ، فان الموقع المناسب للشعب الالمانى داخل نظام الدول الاوربية ظل يشكل متاعبا للساسة طوال فترة القرن ونصف قرن الماضية على الاقل ذلك أنه

اذا اجتمع كل الناطسين بالالمانية معا فى دولة قومية واحدة ـ كما كان سائدا فى اوربا على مدى قرنين تقريبا ـ فان التركيز السكانى والصناعى الناجم عن ذلك كان يجعل دائما من ألمانيا مركز القوة الاقتصادية فى غرب ووسط أوربا . وقد لا يحتاج ذلك فى حد ذاته أن تصبح ألمانيا بالضرورة القوة العسكرية الاقليمية انمهيمنة كذلك فى أوربا ، بالطريقة التى دفعت الامبريالية فى عصر « فلهالم » (وبشكل أكبر فى عهد انازى) للسعى لتحقيق الهيمنة الالمانية . وفى ظل عالم ثنائي القطب مازالت واشنطن وموسكو تهيمنان عليه عسكريا ، وفى عصر تنذر فيه اعتباءات القوى الكبرى الرئيسية بمخاطر اشعال حرب نووية ، ومع وجود جيل ما بعد ١٩٤٥ من السياسيين الالمان « المناهضين للنازية » الذين يسيرون الامور فى كل من بون وبرلين الشرقية ، تبدو فكرة أية محاولة المانية فى المستقبل « للسيادة على أوربا » فكرة غير منطقية وحتى لو حاولت ، فان توازن القوى الاوربى (ناهيك عن العالمى) سوف يقضى عليها . ومن ثم ، فانه من الناحية المجردة ، ليس هناك من خط بل هناك الكثير من الصواب ، فى السماح باعادة توحيد ٦٢ مليون المانى (فى الغرب) و١٧ مليونا (فى الشرق) ، خاصة وأن سكان كل منهما أخذوا يدركون بشكل متزايد أن بينهما العديد من السمات المشتركة أكثر مما بين كل منهما وبين القوة العظمى التى تحميها .

غير أن الحقيقة المأساوية هى انه مهما كان هذا الحل منطقيا من بعض النواحى ـ ومهما أبدى الشعبان الألمانيان من دلائل على ما بينهما من موروثات وحضارة مشتركة (برغم الفجوة الايديولوجية بينهما) ـ فان الحقائق السياسية الحالية تقول بعكس ذلك ، حتى ولو أخذ الحل شكل الاتحاد الالمانى المرن على غرار النمط الذى كان موجودا فى القرن التاسع عشر ، وهو الاقتراح الذى طرح بذكاء . فالحقيقة المجردة هى أن المانيا الشرقية تعمل كحاجز استراتيجى للسيطرة السوفيتية على الدول العازلة بشرق أوربا (ولا تقول نقطة الانطلاق للتحرك الى الغرب) ، وحيث أن رجال الكرملين ما زالوا يفكرون بمفاهيم السياسة الواقعية الامبريالية ، فان ترك جمهورية المانيا الديمقراطية تنجذب باتجاه (والى داخل) الجمهورية الاتحادية ، قد يعتبر كارثة كبرى . وكما أوضح أحد الخبراء مؤخرا ، فان المانيا الموحدة التى تعتمد على القوات الحالية وحدها ، يمكنها حشد ما يربو على ٦٦٠٫٠٠٠ من القوات النظامية ، بالاضافة الى ١٫٥ مليون من القوات شبه العسكرية وقوات الاحتياط . ولن يستطيع الاتحاد السوفيتى أن ينظر باطمئنان الى امة المانية موحدة ذات جيش يبلغ عدده مليونين على حدوده الغربية . ومن ناحية أخرى فانه يبدو من الصعب ادراك لماذا يتعين على ألمانيا الموحدة سلميا أن ترغب فى الاحتفاظ بقوات مسلحة بذلك الحجم ، وهى القوات التى تعكس التوترات الحالية للحرب الباردة . كما أنه من الصعب أيضا تصديق أنه حتى القيادة السوفيتية نفسها (برغم تأكيدها الشديد على دروس الحرب العالمية الثانية) تقبل دعائيها حول النزعة الالمانية الانتقامية والنازية الجديدة (التى أصبحت بصورة متزايدة ، وضعا من الصعب استمراره منذ فترة حكم فيلى برانت) . ولكن من الواضح أيضا أن موسكو لديها كراهية متأصلة لفكرة الانسحاب من أى مكان ، ومخاوف شديدة للغاية أيضا من العواقب السياسية لتوحيد المانيا فهى لن تصبح فقط قوة اقتصادية هائلة فى حد ذاتها ـ حيث يقترب اجمالى ناتجها القومى بدرجة خطيرة من مثيله لدى الاتحاد السوفيتى ، على الاقل من حيث تقييمه بسعر الدولار الرسمى ـ ولكنها سوف تعمل أيضا كقوة جذب للتجارة مع كل جيرانها فى شرق أوربا . بل ان هناك نقطة أكثر

جوهرية ، وهى : كيف يمكن لروسيا أن تنسحب من ألمانيا الشرقية دون اثارة مسألة الانسحاب المماثل من تشيكوسلوفاكيا والمجر ، وبولندا ـ تاركة ما تعتبره الحدود الغربية للاتحاد السوفيتى والمتمثل فى خط الحدود البولندية ـ الاوكرانية غير الآمنة ، والقريبة بشكل خطير من الخمسين مليون أوكرانى ؟ ومن ثم ، فان ما يتبقى هو حالة من النشاط المعطل . فمن المحتمل أن تنمو علاقات التجارة بين شطرى ألمانيا (التى يحجبها فقط التوتر الطارىء بين القوتين العظميين) ، ومن المحتمل أن تصبح كل من الالمانيتين ، نسبيا ، أكثر انتاجا وأكثر ثراء من جيرانها ، كما ستعلن كل منهما بولاء للمنظمات فوق القومية التى تنتمى اليها عسكريا (الناتو ، ووارسو) أو اقتصاديا (السوق الاوربية المشتركة) والكوميكون بينما تجرى الترتيبات الخاصة مع شقيقتها الالمانية الاخرى . ومن المستحيل التنبؤ بما سيكون عليه رد فعل بون فى حالة تعرض الاتحاد السوفيتى للاضطرابات والقلاقل الداخلية ـ وأن تصاحب ذلك اضطرابات حادة فى جمهورية المانيا الديمقراطية . كما أنه من المستحيل أيضا التنبؤ برد فعل الالمان الشرقيين اذا ما قام حلف وارسو بشن هجوم باتجاه الغرب . فمن المؤكد ان الترتيبات الخاصة « للسيطرة » السوفيتية على جيش جمهورية المانيا الديمقراطية ، والسيطرة على كل فرقة منه بفرقة آلية روسية ، توحى بأنه حتى رجال الكرملين المتشددين يساورهم القلق بشأن وقوف الالمان فى مواجهة الالمان ـ كما ينبغى أن يفعلوا .

ولكن المشكلة الاكثر الحاحا وتحديدا ـ والتى تواجه المانيا الاتحادية وظلت تواجهها منذ انشائها ـ هى اكتشاف سياسة دفاعية قابلة للتطبيق فى حالة حدوث حرب فى أوروبا . فمنذ البداية أدى الخوف من أن جيشا أحمر بالغ التفوق يمكنه اكتساح الغرب دون موانع تذكر الى اعتماد كل من الالمان وجيرانهم الاوروبيين على الرادع النووى الامريكى باعتباره الضمان الرئيسى لهم . غير أنه منذ أن اكتسب الاتحاد السوفيتى القدرة على ضرب الامريكيين فى بلادهم بصواريخه العابرة للقارات ، فان تلك الاستراتيجية أصبحت مشكوكا فيها ، حتى وان لم يكن ذلك قد تم التخلى عنه رسميا فهل يمكن أن تبادر الولايات المتحدة حقيقة بشن هجوم نووى ردا على هجوم روسى تقليدى على السهل الالمانى الشمالى ؟ وينسحب ذلك أيضا على التساؤل المرتبط به حول ما اذا كان يمكن للولايات المتحدة أن تشن هجمات نووية استراتيجية ضد الاتحاد السوفيتى (تؤدى بدورها الى توجيه عمليات انتقامية الى مدنها) اذا اكتفى الروس باطلاق صواريخ قصيرة ، أو متوسطة المدى (اس . اس ـ ٢٠) على أهداف أوربية فقط . ولا شك أن هناك قدرا كافيا من الاقتراحات بشأن ايجاد « رادع مضمون » لمواجهة مثل هذه الاحتمالات ، مثل نصب صواريخ « بيرشينج ٢ » وأنواع مختلفة من أنظمة صواريخ « كروز » لمواجهة الصواريخ الروسية (اس . اس ـ ٢٠) ، وانتاج قنابل اشعاعية (أونترونية) بهدف سحق قوات حلف وارسو المعتدية دون الاضرار بالمبانى أو البنية الاساسية ، و ـ فى حالة فرنسا ـ الاعتماد على قوة ردع خاضعة لباريس كبديل لنظام دفاع أمريكى غير مؤكد . غير أن كل هذه الترتيبات لها ما يلازمها من مشكلات ، فبصرف النظر عن ردود الافعال السياسية التى قد تثيرها ، فان كلا منهما يشير الى الطبيعة المتناقضة بشكل فريد لانظمة السلاح النووى ـ الى حد أنه من المرجح كثيرا أن يؤدى اللجوء اليها الى تدمير ما يرغب المرء فى الدفاع عنه .

ومن ثم ، فليس بمستغرب أنه فى حين أن الحكومات الالمانية الغربية المتعاقبة لم تعط لاستراتيجية حلف الاطلنطى الخاصة بالردع النووى اهتماما يذكر ، وعزمت على أن تمتلك بنفسها أسلحة نووية ، فانها أصبحت فى الصدارة من حيث بناء نظام دفاع تقليدى قوى . والواقع قوات الدفاع الاتحادية لا تملك فقط أضخم جيش من جيوش « الناتو » فى أوربا من حيث العدد (٠٠٠ر٣٣٥ من افراد القوات النظامية بالاضافة الى ٠٠٠ر٦٤٥ من الاحتياطى المدربين) بل أيضا من حيث المستوى البالغ الرقى والمعدات عالية الجودة ، واذا لم تفقد السيطرة الجوية ، فانها تتمتع بقيمة هائلة . ومن ناحية أخرى ، فان التناقض الحاد فى معدلات المواليد يجعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على قوات الدفاع الاتحادية فى كامل قوتها ، بينما تعنى رغبة الحكومة فى الحفاظ على الا يزيد الاتفاق العسكرى عن ٥ر٣ ـ ٤٪ من الناتج القومى الاجمالى ، أنه سيكون من الصعب على القوات المسلحة تدبير المعدات الحديثة بالقدر الذى تحتاجه . الا أنه يمكن التغلب على مثل هذا الضعف فى نهاية الامر ـ مثلما يمكن معالجة نقاط الضعف فى الجيوش الحليفة الاقل مستوى من حيث التجهيز والمتواجدة فى ألمانيا الغربية ، اذا ما توفرت الادارة السياسية . ومع ذلك ، يظل الالمان يواجهون المعضلة المقلقة (والتى يجدها البعض غير محتملة) وهى أن اندلاع حرب واسعة النطاق فى وسط أوربا قد يؤدى الى ما لا يمكن التنبؤ بمداه من اراقة دماء وخسائر مادية على أرضهم .

كما أنه ليس بمستغرب كذلك ، أنه على الاقل منذ فترة مستشارية « فيلى برانت » ، أصبحت حكومة بون فى مقدمة الساعين للوفاق فى أوربا ليس فقط مع الدولة الالمانية الشقيقة لها ، ولكن مع الدول الاوربية الشرقية أيضا ، ومع الاتحاد السوفيتى نفسه ، فى محاولة لتهدئة مخاوفها التقليدية من قيام دولة المانية بالغة القوة ، وأنها ، أكثر من كل شركائها فى حلف شمال الاطلنطى ، قد شاركت فى التجارة بين الشرق والغرب وفى تمويلها على أساس من الاعتقاد بأن الاعتماد الاقتصادى المتبادل يجعل الحرب أكثر صعوبة (وبلا ريب أيضا ، لأن بنوك المانيا الغربية وصناعاتها فى وضع موات يتيح لها الاستفادة من تلك التجارة) وهذا لا يعنى التحرك نحو « حياد بين الألمانيتين ـ كما يقترح أحيانا اليساريون من الحزب الديمقراطى الاشتراكى وحزب الخضر ـ لأن ذلك قد يعتمد على الحصول على موافقة موسكو على حياد المانيا الشرقية أيضا ، وهو أمر مستبعد الى حد كبير ومعنى ذلك أن المانيا الغربية ترى أن مشكلة امنها تتركز تقريبا فى اوربا وحدها ، وتتجنب أى شىء « خارج هذا النطاق » ـ ناهيك عن العمليات التى لازال ينغمس فيها البريطانيون والفرنسيون خارج القارة . ومن ثم ، فانها لا تحب أن تدفع الى اتخاذ موقف يتعلق (من وجهة نظرها) بقضايا مربكة أو بعيدة فى الشرق الادنى أو ما عداه ، وهذا بدوره يؤدى بها الى الخلاف مع حكومة الولايات المتحدة التى تشعر بأن الحفاظ على الامن الغربى لا يمكن أن يكون محدودا بوسط أوربا . وتجد ألمانيا الغربية أنه من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، عليها أن تتبع اسلوب الدبلوماسية الثنائية المحضة فى علاقاتها بموسكو وبرلين الشرقية من ناحية ، وبالقضايا غير الاوربية من ناحية أخرى ، وبدلا من ذلك ، فان عليها أن تضع فى حسبانها ردود فعل واشنطن (وغالبا باريس) . وذلك أيضا ثمن ينبغى دفعه لموقعها الخطر والفريد فى نظام القوى الدولى .

واذا كانت الجمهورية الاتحادية تجد التحديات الاقتصادية أقل صعوبة من مشكلات السياسة الخارجية والسياسة الدذعية ، فلا يمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة للمملكة المتحدة . فهى أيضا وريثة ماض تاريخى - وبالطبع ، موقع جغرافى - يؤثر بشدة على سياستها ازاء العالم الخارجى . ولكنها كذلك ، كما رأينا فى الفصول السابقة ، البلاد التى من بين القوى الكبرى السابقة ، وجد اقتصادها ومجتمعها أشد الصعوبات فى التكيف مع الانماط المتغيرة من التكنولوجيا والتصنيع فى سنوات ما بعد ١٩٤٥ (ومن نواح عديدة فى السنوات السابقة عليها) وقد كان للتغيرات العالمية أخطر الآثار على التصنيع ، وهو القطاع الذى أكسب بريطانيا فيما مضى اسم « ورشة العالم » حقيقة أنه بين العديد من الاقتصاديات المتقدمة فى العالم كان ينكمش نصيب قطاع التصنيع فى الانتاج والتشغيل بشكل مطرد ، بينما كانت تنمو القطاعات الاخرى (مثل الخدمات) ، ولكن فى حالة بريطانيا كان الهبوط حادا . ولم يستمر الهبوط الشديد فى نصيبها من ناتج التصنيع العالمى نسبيا فقط ، وانما انخفض بصورة مطلقة أيضا . والامر الاكثر إثارة للقلق ، هو التحول المفاجىء فى مكانة المصنوعات بين التجارة الخارجية البريطانية . فبينما قد يكون من الصعب تأييد ملاحظ « الايكونوميست » اللاذعة بأنه : « منذ عام ١٩٨٣ أصيب الميزان التجارى البريطانى فى مجال المصنوعات بالخلل للمرة الاولى منذ غزا الرومان بريطانيا » ، فان الواقع هو أن الصادرات من المنتجات الصناعية كانت تساوى ثلاثة أضعاف الواردات حتى اواخر الخمسينات . وقد انتهى ذلك الفائض الان . والاكثر من ذلك ، أن الانخفاض فى معدل التشغيل لايحدث فقط فى الصناعات القديمة ، ولكن أيضا فى المشروعات الصاعدة ذات التكنولوجيا العالية .

اذا كان الهبوط فى قدرة بريطانيا التنافسية فى مجال التصنيع مستمر منذ قرابة قرن ، فمن الواضح أنه قد عجل به اكتشاف بترول بحر الشمال ، الذى يدر ارباحا تغطى الفجوة التجارية الواضحة ولكن فى نفس الوقت كان له أكبر الاثر فى تحويل الاسترلينى الى « عملة بترولية » ترفع قيمته لبعض الوقت الى مستويات غير واقعية ، وتجعل العديد من صادراتها غير قادرة على المنافسة . وحتى عند ما ينفذ البترول ، الامر الذى سيؤدى الى زيادة انخفاض قيمة الاسترلينى ، فليس من الواضح تماما ما اذا كان ذلك فى حد ذاته سيؤدى الى انتعاش فى التصنيع : فالمنشآت قد تدهورت ، والاسواق الاجنبية فقدت (ربما بشكل دائم) ، وتآكلت القدرة التنافسية الدولية بفعل الارتفاعات الزائدة عن الحد فى تكاليف العمالة وبعد تحول بريطانيا الى مجال الخدمات مبشرا بصورة أكبر الى حد ما ، ومع ذلك يظل صحيحا ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، أن العديد من الخدمات (من تنظيف النوافذ ، الى الاكلات السريعة) لا تجلب عملة صعبة ، كما انها ليست انتاجية على وجه الدقة . وحتى فى المجالات المتوسعة ذات المكاسب العالية ، مثل الاعمال المصرفية الدولية ، والاستثمارات ، وتجارة السلع ، وما الى ذلك ، فانه يبدو واضحا أن المنافسة ، برغم أى شيء ، أكثر حدة ففى السنوات الثلاثين الماضية « هبط نصيب بريطانيا فى تجارة العالم فى مجال الخدمات من ١٨ بالماثة الى ٧ بالماثة » . وحيث أن الاعمال المصرفية وشئون المال أصبحت ضمن الشئون العالمية التى تهيمن عليها بصورة متزايدة تلك الشركات (الامريكية واليابانية أساسا) ذات الموارد الرأسمالية الضخمة فى نيويورك ولندن وطوكيو ، فان النصيب البريطانى ربما

يستمر فى التناقص . وأخيرا ، فان التطورات المستقبلية فى وسائل الاتصال اللاسلكية ومعدات المكاتب تشير بالفعل الى أن وظائف ذوى الياقات البيضاء سوف تسير قريبا فى نفس الطريق الذى ساد فيه ذوى الياقات الزرقاء من العمال فى الغرب ويأمل المرء ألا يكون أى من ذلك منذرا بكارثة . فقد يساعد النمو العام فى الانتاج والتجارة العالمية ، فى حماية الاقتصاد البريطانى من الانهيار حتى لو تناقص نصيب بريطانيا فى هذا النمو بشكل طفيف ، وقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى عنه فى العديد من الامم الاخرى من ايطاليا الى سنغافورة . ويمكن أن يشتد هذا التدهور ، اذا ما أدى تغير الحكومة الى حدوث زيادات كبيرة فى الانفاق الاجتماعى (بدلا من الاستثمار الانتاجى) والى ارتفاع معدلات الضرائب ، وهبوط الثقة فى مجال الاعمال ، والابتعاد عن الاسترلينى ، كما يمكن الابطاء منه على يد حكومة تتبع سياسة مالية أقل صرامة ، وتنتهج « استراتيجية صناعية » متماسكة ، وتتعاون مع نظيراتها الاوربيات فى مشروعات رائجة (غير بالغة الضخامة) . وربما كان صحيحا أيضا ، كما يرى أحد الاقتصاديين ، أن التصنيع البريطانى الان أكثر استعداد وملاءمة وقدرة على التنافس وأنه يجتاز « نهضة صناعية » . الا أنه ليست هناك دلائل على حدوث تحول ملحوظ ، حيث أن الركود النسبى والافتقار الى التدريب فى سوق العمالة ، وارتفاع تكلفة الوحدة ، والقلة النسبية فى الحجم حتى مشروعات التصنيع البريطانية الكبرى ، تعتبر معوقات ضخمة للغاية . كما أن انتاج العلماء والهندسين مازال ضئيلا بشكل مؤسف . وعلاوة على كل ذلك ، فان هناك المستوى المنخفض من الاستثمار فى مجال البحوث فى مجال البحوث والتنمية : حيث أنه فى مقابل كل دولار انفق فى بريطانيا على البحوث والتنمية فى اوائل الثمانينات ، انفقت المانيا ٥ر١ دولار ، واليابان ٣ دولارات ، والولايات المتحدة ٨ دولارات . ومع ذلك فان ٥٠ بالمائة من أعمال البحوث والتنمية فى بريطانيا خصصت للانشطة الدفاعية غير الانتاجية ، بالمقارنة بنسبة ٩٪ فى المانيا ونسبة ضئيلة فى اليابان . وعلى النقيض من منافسيها الرئيسيين (فيما عدا الولايات المتحدة) فان البحوث والتنمية البريطانية تعتبر أقل بكثير من حيث ارتباطها باحتياجات الصناعة ، ومن حيث ما تدفعه الصناعة نفسها للانفاق على البحوث والتنمية .

وتنقلنا النسبة الضخمة المخصصة للبحوث والتنمية المتعلقة بالدفاع الى الطرف الآخر من المعضلة البريطانية . ذلك أنها لو كانت دولة بلا طموح ، ومغمورة ، ومنعزلة ومسالمة لكان فقرها الصناعى البطىء أمرا يثير الاشفاق ـ ولكنه لا يتصل بنظام القوة الدولى . غير أن الحقيقة هى أنه ، برغم هبوط بريطانيا كثيرا عن ذروة مجدها فى العصر الفيكتورى ، فانها ما زالت ـ أو كما تدعى ـ احدى القوى « المتوسطة » فى العالم فميزانيتها للدفاع هى ثالث أو رابع أكبر الميزانيات (اعتمادا على طريقة قياس اجمالى الصين) ، كما أن بحريتها رابع اكبر بحرية ، وقواتها الجوية هى الرابعة بين القوات الجوية فى العالم ـ وربما يظن أن كلا من ذلك لا يتناسب مع حجمها الجغرافى (٢٤٥ر٠٠٠ كيلو متر مربع) ، وسكانها (٥٦ مليون نسمة) ، ونصيبها المتواضع والمتناقص من الناتج الاجمالى العالمى (٣ر٣٨٪ فى عام ١٩٨٣) . وعلاوة على ذلك ، فانه برغم افول امراطوريتها ، انها مازالت لديها التزامات استراتيجية خارجية واسعة للغاية : ليس فقط بقواتها البرية

والجوية التى يبلغ قوامها ٦٥ ألف جندى فى المانيا كمساهمة فى الجبهة المركزية « لحلف الناتو » ، بل أيضا بقواعدها العسكرية والبحرية عبر أنحاء الكرة الارضية ـ فى بيلز وقبرص ، وجبل طارق ، وهونج كونج ، وفوكلاند ، وبروناى والمحيط الهندى وبرغم كل التصريحات السابقة لأوانها ، فانها لا تزال غير متقبلة لما حدث فى نينوى وصور .

ان هذا التباين بين حالة الانكماش الاقتصادى فى بريطانيا وبين وضع التوسع الاستراتيجى الذى هى عليه ، ربما كان أشد من الوضع الذى يؤثر على أى من القوى الاكبر ، باستثناء روسيا نفسها ومن ثم فانها تجد نفسها معرضة بشكل خاص لارتفاع اسعار الاسلحة بنسبة اسرع من التضخم بحوالى ٦ ـ ١٠ بالمائة ، ولأن يكون كل نظام جديد للاسلحة أغلى بمقدار ثلاثة الى خمسة اضعاف مما تعتزم احلاله . كما أنها أكثر تأثرا بسبب القيود السياسية الداخلية على الانفاق على أغراض الدفاع ، فبينما تشعر حكومات المحافظين انه من الضرورى الحد من الانفاق على التسلح لتقليل الخلل ، فان اى نظام حكم بديل قد يشعر بميل الى خفض الانفاق الدفاعى على نحو مطلق . وعلى أية حال ، فانه بصرف النظر عن هذه المعضلة السياسية ، فان هناك خيارا أساسيا (وعاجلا) يلوح امام بريطانيا ولا يمكن تفاديه فى الوقت الحالى : اما خفض المخصصات الخاصة بالخدمات العسكرية ووضع كل منهما فى حالة اقل فعالية ، أو خفض بعض التزامات الدولة الدفاعية . الا أنه بمجرد طرح هذا الافتراض ، تبرز أمامنا العقبات . فالسيطرة على الجو تعتبر أمرا بديهيا (ومن ثم كانت الميزانية الضخمة لسلاح الجو الملكى) حتى وان كانت تكلفة المقاتلات الاوربية الجديدة تتصاعد بشكل بالغ . ويعتبر اضخم التزام بريطانى عبر البحار هو التزامها تجاه المانيا وبرلين (حوالى ٤ بليون دولار) ، ولكن تلك القوات البالغة ٥٥ الف جندى و ٦٠٠ دبابة ، وثلاثة آلاف مركبة مصفحة أخرى ، مازالت حتى الان برغم قيمتها المعنوية العالية أقل من المطلوب . وعلى أية حال ، فان أى خفض فى حجم « الجيش البريطانى على ضفاف الراين . أو أية خطة تحرك محتملة بهدف الاحتفاظ بنصف القوات فى بريطانيا بدلا من القواعد الالمانية ، من شأنها أن تفجر مضاعفات سياسية تتراوح بين الجزع الالمانى الى المحاكاة البلجيكية ، الى الانزعاج الامريكى ـ الامر الذى يعد نتيجة سلبية تماما . وهناك خيار ثان ، هو خفض حجم الاسطول البحرى ـ وهو قرار وزارة الدفاع عام١٩٨١ ، حتى أفسدت أزمة فوكلاند تلك الخطة . ولكن بينما كان من الممكن لمثل هذا الاختيار البديل أن يحظى بدعم أغلب المؤيدين فى اروقة الحكومة البريطانية ، فانه يبدو أن توقيته لم يكن موفقا فى مواجهته التحدى البحرى الروسى المتصاعد ، والتأكيد الامريكى المتزايد على أن « الناتو » يتمتع بقوة انتشار خارج المنطقة (ولا شك ان من التناقض أن يوافق مؤيدو تعزيز قوات الناتو » التقليدية على أجراء تخفيضات فى ثانى أكبر اساطيل الحلف فى قواعد المحيط الاطلنطى) . وربما كانت التزامات بريطانيا الباهظة والبالغة الاتساع فى جزر الفوكلاند (برغم انه يمكن تفهم دوافعها عاطفيا) هى المرشح الاكثر احتمالا « للخفض » ولكن حتى ذلك الخفض ربما يؤجل فقط قرارا أبعد مدى لسنوات عديدة . وأخيرا هناك الاستثمار الباهظ فى نظام « ترايدنت » للصواريخ الباليستية المركبة على غواصات ، والذى يبدو أن تكلفته ترتفع بين شهر وآخر . واذا أخذنا فى الاعتبار حماس حكومة المحافظين لانشاء نظام ردع

متقدم « ومستقل » ـ ناهيك عن الوسيلة التى قد يغير بها نظام « ترايدنت » فعليا من التوازن النووى الشامل (انظر فيما بعد) ـ فان هذا القرار محتمل فقط فى حالة حدوث تغير جذرى للادارة فى بريطانيا ، الامر الذى قد يطرح بدوره للبحث أكثر من سياسة مستقبلية للدفاع .

وعلى أية حال ، فانه « فى نهاية الامر يأتى الاختيار الصعب » وكما ذكرت « الصنداى تايمز » فانه « ما لم يتم عمل شىء على الفور ، فسوف تقوم سياسة هذه البلاد الدفاعية بصورة متزايدة على محاولة أداء نفس الوظيفة بأموال أقل ، الامر الذى يمكن فقط أن يكون فى غير صالح بريطانيا والناتو » . وهذا يضع السياسيين (من أى حزب) أمام خيار خفض التزامات معينة ، وتحمل ما ينتج عن ذلك من تبعات ، أو زيادة نفقات الدفاع بشكل أكبر ـ وبريطانيا تنفق عليه ٥ر٥ بالمائة من اجمالى ناتجها القومى ، وهو يزيد نسبيا عن أية دولة أوربية أخرى عضو فى الناتو باستثناء اليونان ـ وبهذا تقلل من استثمارها فى التنمية الانتاجية وامكاناتها على المدى البعيد فى تحقيق الانتعاش الاقتصادى . وبالنسبة لمعظم القوى الكبرى التى تعانى من الاضمحلال ، فانه ليس هناك سوى الاختيار بين خيارات صعبة .

وتواجه جارة بريطانيا عبر القنال الانجليزى نفس المعضلة ، حتى لو اختفى ذلك وراء الحاجة الى طرح سياسة فرنسا الدفاعية للبحث الداخلى المستفيض وخلف اداء اقتصادى أفضل بصورة ملموسة (ولو أنه لا يزال اقل من المطلوب) منذ الخمسينات . ففى نهاية الامر ، فان باريس مثلها فى ذلك مثل لندن عليها أن تواجه مشكلة كونها مجرد قوة « متوسطة الحجم » ، ذات مصالح وطنية والتزامات خارجية باهظة ، يخضع الدفاع عنها لضغط متزايد من تصاعد تكاليف التسلح . وفى حين أن عدد سكان فرنسا يماثل عدد سكان بريطانيا ، فان اجمالى ناتجها القومى أكبر ، وكذلك الناتج القومى للفرد فيها . فالفرنسيون ينتجون سيارات أكثر ، ومن الصلب أكثر مما ينتجه البريطانيون ، كما أن لديهم صناعة فضائية ضخمة . وعلى العكس من بريطانيا ، فان فرنسا مازالت تعتمد على البترول المستورد الى حد كبير ، ومن ناحية أخرى ، فانها مازالت تتمتع بفائض ضخم من السلع الزراعية التى تدعمها المجموعة الاقتصادية الاوربية بقدر كبير . وفى عدد من المجالات ذات التكنولوجيا العالية ـ مثل الاتصالات اللاسلكية والاقمار الصناعية ، والطيران والقوة النووية ـ يبدى الفرنسيون التزاما قويا بمسايرة المنافسة العالمية . وبالرغم من أن الاقتصاد الفرنسى قد تأثر سلبيا باندفاع الادارة الاشتراكية الى التنمية فى أوائل الثمانينات (بينما لجأ كل شركائهما فى التجارة الى التقشف المالى) ، الا أنه يبدو أن ما تبع ذلك من سياسات أكثر تقييدا قد خفضت من التضخم ، وقللت من الفجوة التجارية ، وثبتت سعر الفرنك ، الامر الذى كان لابد أن يتيح مواصلة النمو الاقتصادى الفرنسى .

ولكن ، حينما نقارن بنية فرنسا الاقتصادية وامكاناتها ، بما لدى جارتها القوية عبر الراين ـ أو اليابان ـ تظهر أمامنا المفارقات . ففى حين تتفوق فرنسا الى حد كبير فى تصدير الطائرات المقاتلة ، والخمور والحبوب ، فانها « مازالت ضعيفة نسبيا فى بيع السلع الصناعية المتوسطة الى الخارج » . كذلك فان عددا كبيرا من عملائها ، من دول العالم الثالث غير المستقرة ، التى تطلب مشروعات

مكلفة مثل السدود أو طائرات الميراج ثم لا تستطيع مثل هذه الدول دفع ثمن مشروعاتها ، وعلى النقيض من ذلك ، فان « تدفق الواردات » من السلع الصناعية ، والسيارات ، والمعدات الكهربائية ، يشير الى أن هناك مجالات واسعة غير قادرة على المنافسة . كما أن العجز فى ميزانها الجارى مع المانيا الغربية يتمو سنة اثر اخرى ، حيث ترتفع الاسعار الفرنسية دائما بصورة اسرع مما يحدث فى ألمانيا ، مما يؤدى فى كافة الاحوال الى مزيد من التخفيضات فى قيمة الفرنك ، وما زالت تسود الجزء الشمالى من فرنسا بعض الصناعات المضمحلة ـ مثل الفحم ، والحديد ، والصلب ، وبناء السفن ـ كما تعانى نسبة كبيرة من صناعة السيارات بها من المشاكل . وبالرغم من أن التقنيات الجديدة تبدو مفعمة بالآمال ، الا أن ايا منها لا يستطيع استيعاب القدر الكبير من البطالة فى فرنسا ، ولا يتلقى حجم الاستثمار الضرورى لمواكبة التكنولوجيا الالمانية واليابانية والامريكية . والامر الاكثر مدعاة للقلق بالنسبة لبلد مرتبط اقتصاديا (وربما الاهم من ذلك ، نفسيا) بالزراعة ، هو الازمة التى تلوح بوادرها والمتمثلة فى زيادة الانتاج العالمى من الحبوب ، ومنتجات الالبان ، والفاكهة ، والخمور ، الخ ، بما تفرضه من عبء متزايد على ميزانية فرنسا والمجموعة الاقتصادية الاوربية اذا استمرت اسعار المنتجات الزراعية المدعمة على ما هى عليه ، وما تهدد به من اضطرابات اجتماعية اذا انخفضت الاسعار . وحتى سنوات قليلة ماضية ، كان باستطاعة باريس أن تعتمد على أموال المجموعة الاقتصادية الاوربية للمساعدة فى اعادة تنظيم الزراعة ، اما الان ، فانه من المرجح أن تذهب معظم هذه الاموال الى مزارعى اسبانيا والبرتغال ، واليونان . وكل ذلك قد يترك فرنسا بغير الموارد المالية اللازمة لبذل جهد أكبر فى البحوث والتنمية ، ولتحقيق تنمية مطردة قائمة على التكنولوجيا العالية على مدى السنوات العشرين القادمة .

ومن ثم ، فان علينا أن ننظر الى الجدل الدائر حول سياسة الدفاع القومى ، فى اطار هذا السياق الاوسع من تحديد أولويات مستقبل فرنسا . ومن نواح عديدة ، هناك الكثير مما يدعو للاهتمام بشأن الاستراتيجية والاعمال العسكرية الفرنسية فى الوقت الحالى . ففرنسا باعترافها (واعلانها المؤكد) بالشكوك المتزايدة حول مصداقية قوة الردع النووى الاستراتيجى الامريكى ، قد زودت نفسها بأنظمتها « الثلاثية » للاطلاق ، للاستخدام فى حالة حدوث عدوان روسى . كما أنها بسيطرتها على كل جوانب قوتها النووية الرادعة (من الانتاج حتى تحديد الاهداف) ، وباصرارها على أن قدرتها الصاروخية الكاملة سوف توجه الى روسيا فى حالة فشل الردع ، فان باريس تشعر بأن لديها وسيلة أكثر تأكيدا لوضع الكرملين تحت السيطرة كما أن لديها ، فى نفس الوقت ، واحدا من أكبر الجيوش البرية ، بالاضافة الى قاعدة عسكرية هامة فى جنوب غربى ألمانيا ، والتزاما بمساعدة الجمهورية الفيدرالية ، وفى حين أنها خارج تشكيل قيادة حلف شمال الاطلنطى ، ومن ثم فهى قادرة على طرح صوت « أوربى » مستقل فى القضايا الاستراتيجية ، فانها لم تستبعد الحاجة العسكرية لتعزيز الجبهة المركزية فى حالة حدوث هجوم روسى ـ كذلك احتفظ الفرنسيون بدور خارج أوربا ، وحققوا نفوذا (ومصدر امداد) بديلا عن الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة ـ عن طريق التدخلات العسكرية احيانا فيما وراء البحار ، وتواجد قواعدهم ومستشاريهم فى بلدان العالم

الثالث ، وكذلك سياستهم الناجحة فى بيع الاسلحة . واذا كان ذلك قد اثار احيانا حساسية واشنطن ، وأزعجت التجارب النووية الفرنسية فى جنوب المحيط الهادى بلدان تلك المنطقة ـ فان موسكو بدورها لا يمكن أن تشعر بالراحة ازاء تصرفات بلاد الغال المختلفة والتى لا يمكن التنبؤ بها فى بعض الاحيان ، اظهارا لاستقلالها . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لأن كلا من اليمين واليسار فى فرنسا يؤيد قيامها بدور متميز فى الخارج ، فان مساعى وأعمال فرنسا من أجل تحقيق هذا الغرض ، لا تثير المعارضة الداخلية التى قد تحدث فعلا فى كل المجتمعات الاوربية الاخرى . وقد أدى كل ذلك الى أن يصف المراقبون الاجانب (والفرنسيون انفسهم ، بالطبع) سياستهم بالمنطقية والاستقلالية ، والواقعية ، وما الى ذلك .

غير أن هذه السياسة نفسها ليست بلا مشاكل ـ مثلما بدأ بعض المعلقين الفرنسيين يعترفون بذلك صراحة ـ ولابد أن تدفع ذوى الفعلية التاريخية الى استعادة الفجوة التى نشأت بين النظرية والواقع فى سياسة الدفاع الفرنسية فيما قبل ١٩١٤ و ١٩٣٩ . ففى المقام الاول ، هناك قدر كبير من الصحة فى الملاحظة المجردة بان كل مظاهر فرنسا الاستقلالية قد حدثت خلف الحماية الامريكية وضمانها لأمن أوربا الغربية تقليديا ونوويا . وكما أشار « ريمون آرون » فان سياسة الحزم الديجولية كانت ممكنة فقط لان فرنسا ، للمرة الاولى فى هذا القرن ، لم تكن فى خط المواجهة . ولكن ، ما هى الحال اذا ما اختفى ذلك الامن ؟ أى ، ما الذى سيحدث اذا ما اتضحت عدم مصداقية الرادع النووى الامريكى ؟ وماذا سيحدث اذا سحبت الولايات المتحدة ، بمرور الوقت قواتها ، ودباباتها وطيرانها من أوربا ؟ انه فى ظل ظروف معينة ، يمكن أن تبدو تلك الاحتمالات مقبولة غير أنها ، كما يقر الفرنسيون أنفسهم ، لا يمكن أن تبدو كذلك فى ضوء سياسات موسكو الاخيرة : كالمعنى قدما فى بناء قواتها النووية وكذلك قواتها التقليدية المتمركزة فى أوربا على أعلى المستويات ، واحكام قبضتها على الدول التابعة لها فى شرق أوربا ، وشن هجوم سلام « ربما يكون مخططا على وجه الخصوص لابعاد ألمانيا الغربية عن حلف شمال الاطلنطى ودفعها الى الحياد . ويعتبر العديد من الدلائل التى تشير الى سياسة فرنسا الجديدة تجاه الاطلنطى نتائج واضحة لاهتمام فرنسا بالمستقبل ـ مثل النغمة الاكثر تشددا تجاه الاتحاد السوفيتى ، وانتقاد النزعات الحيادية بين الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان ، والاتفاقية الفرنسية ـ الالمانية بخصوص الانتشار المتقدم « لقوات التحرك السريع » (التى يمكن أن تكون مزودة بأسلحة نووية تكتيكية) ، والروابط الاكثر قوة مع حلف شمال الاطلنطى . والى أن تتغير موسكو فان فرنسا ستظل يساورها القلق بشأن احتمال أن يتحرك الاتحاد السوفيتى الى أوربا الغربية عندما تتحرك الولايات المتحدة خارجها (أو حتى ربما قبل ذلك) .

ولكن اذا أصبح هذا التهديد أكثر احتمالا ، فما الذى تستطيع فرنسا أن تفعله بالمفهوم العملى ؟ من الطبيعى أنها تستطيع زيادة قواتها التقليدية بصورة أكبر ، سعيا الى خلق جيش فرنسى ـ ألمانى متماسك يتمتع بالقوة الكافية لصد أىّ هجوم روسى حتى فى حالة نقص القوات الامريكية (أو غيابها) . ومن وجهة نظر البعض مثل « هلموت شميث » ، فان ذلك هو الامتداد المنطقى ليس

فقط بالنسبة لتحالف باريس - بون وانما ايضا بالنسبة للتوجيهات الدولية (مثل ضعف القدرات الامريكية) . وعلى طريق تنفيذ مثل هذه الخطة تقف كافة انواع الصعوبات السياسية والتنظيمية - التى تتراوح بين احتمال قيام ادارة المانية فى المستقبل باتجاه يسار الوسط ، ومسائل القيادة ، واللغة ، وانتشار القوات ، والقضية الحساسة الخاصة بالاسلحة النووية التكتيكية الفرنسية - ولكن على أية حال فان مثل تلك الاستراتيجية من المحتمل أن تتحطم فوق صخرة عاتية واحدة : هى الافتقار الى المال . ففرنسا تنفق حاليا حوالى ٢ر٤٪ من اجمالى ناتجها القومى على الدفاع (بالمقارنة بالولايات المتحدة التى تنفق ٤ر٧٪ ، وبريطانيا ٥ر٥٪) ، غير أنه مع الاخذ فى الاعتبار الحالة الدقيقة للاقتصاد الفرنسى ، فانه لن يكون من الممكن زيادة تلك النسبة المئوية كثيرا . وفضلا عن ذلك ، فان استقلال فرنسا فى مجال تطوير الاسلحة الذرية يعنى أن قواتها الاستراتيجية النووية تبتلع ما يصل الى ٣٠٪ من ميزانية الدفاع ، الامر الذى يزيد كثيرا عنه فى أى بلد آخر . وما يتبقى لا يكفى تكاليف الدبابه « أيه ام اكس » ، والطائرات المتقدمة ، وحاملة الطائرات الجديدة ذات القدرة النووية وأسلحة القتال « الذكية » ، وما الى ذلك وفى حين أنه من المحتمل حدوث زيادات معنية فى القوات المسلحة الفرنسية ، فانه ليس من المتوقع أن تفى بكل الاحتياجات . ومن ثم فان الفرنسيين ، كما هو الحال بالنسبة للبريطانيين ، يقفون أمام الخيار الصعب المتمثل فى الغاء بعض نظم (ووظائف) الاسلحة كلية ، أو فرض التقشف عليهم جميعا .

وتدعو الشكوك المثارة حول الرادع النووى الفرنسى على كل من المستوى التقنى والمستوى الاستراتيجى المتعلق به ، الى القلق بنفس القدر . فاجزاء من ثالوث التسلح النووى الفرنسى - مثل الصواريخ ذات القواعد الارضية وأيضا الطيران بصفة خاصة - تعانى من التدهور بمرور الوقت ، بل انه حتى تحسينها وتحديثها باهظ التكلفة وقد لايواكب تكنولوجيا السلاح الاحدث . وقد تصبح هذه المشكلة ، حادة على وجه الخصوص اذا حدثت تطورات فى تكنولوجيا خطة الدفاع الاستراتيجية الامريكية ، واذا أجرى الروس بدورهم تطويرا أكبر فى نظام دفاع الصواريخ الباليستية - فمن وجهة النظر الفرنسية ، ليس هناك ما يثير الارتباك ، أكثر من تعزيز القوتين العظميين لصلابة قدراتها بينما تظل أوروبا عرضة للخطر . وفى مواجهة ذلك فان هناك البناء الخطير للنظام الصاروخى الباليستى الفرنسى الذى ينطلق من الغواصات (والذى سنناقشه فيما بعد) . ومع ذلك فانه يبقى المبدأ العام : وهو أن التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن تجعل أنماط التسلح القائمة عديمة الفائدة ، وستجعل بالتأكيد تكلفة القيام بأية عمليات احلال باهظة للغاية وعلى أية حال ، فان الفرنسيين قد وقعوا فى نفس فخ المصداقية ، كما حدث بالنسبة لكل القوى النووية الاخرى . فلذا كانت باريس تعتقد بأنه من غير المرجح كثيرا أن تخاطر الولايات المتحدة بالقيام بتبادل استراتيجى نووى مع الاتحاد السوفيتى بسبب غزو حدود ألمانيا فما هو احتمال تحقيق وعدها « بالحرب النووية » من أجل الجمهورية الاتحادية ؟ (علما بأن الالمان الغربيين لا يصدقون ذلك) . بل أن المبدأ الديجولى الخاص بالذود عن « حرمة » فرنسا باطلاق كل صواريخها صوب روسيا ، مبنى على الافتراض غير الثابت : بأن الشعب الفرنسى يفضل الفناء على امكان (أو احتمال) هزيمته بالوسائل التقليدية .

وتظل لعبارة قطع ذراع الدب الروسى « دائما وقعها الطيب ، الى أن يتذكر المرء أن الدب سوف يلتهمه بالتأكيد ؟ وان دفاعات روسيا المضادة للصواريخ قد تحد من الاضرار التى ستتعرض لها . ومن الواضح أن الصورة الرسمية لاستراتيجية فرنسا النووية لن تتغير قريبا ، اذا كانت ستتغير أصلا ولكن الامر يدعو الى التساؤل حول مدى واقعيتها اذا ما أختل التوازن بين الشرق والغرب وأصيبت الولايات المتحدة بالضعف .

ان مشكلة فرنسا ، اذن هى أن هناك الكثير جدا من المطالب التى تضغط على مواردها القومية المتواضعة . واذا أخذنا فى الاعتبار الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية البنيوية ، فانه من المتوقع أن يستمر القدر الكبير من الدخل القومى الذى يستهلكه الضمان الاجتماعى ، بل ربما يرتفع . وقد تكون هناك حاجة قريبا لمبالغ ضخمة من أجل قطاع الزراعة وفى نفس الوقت ، يتطلب تحديث القوات المسلحة مبالغ ضخمة من المال أيضا . بيد أنه يتعين تحقيق توازن بين كل ذلك لمواجهة - وتقليل الحاجة الملحة لاستثمار بالغ التوسع فى البحوث والتنمية وفى العمليات الصناعية المتقدمة . واذا لم تتمكن من تخصيص الاموال اللازمة للغرض السابق ذكره فسوف تعرض للخطر امكانات قدرتها على توفير الدفاع والضمان الاجتماعى ، وباقى ذلك كله . ومن الواضح أن تلك المعضلة لاتخص فرنسا وحدها بالرغم من أن الفرنسيين هم الذين دعوا الى اتخاذ وضع « أوربى » متميز فى القضايا الاقتصادية والدفاعية الدولية - ومن ثم فهم أكثر المعبرين بوضوح عن الاهتمامات الاوربية . ولهذا السبب أيضا ، كانت باريس هى التى تبادر دائما بانتهاج سياسات جديدة - مثل تعميق الروابط العسكرية الفرنسية الالمانية ، وانتاج مركبات الفضاء والاقمار الصناعية الاوربية وما الى ذلك . وقد ظل العديد من هذه البرامج يثير الشكوك بين جيران فرنسا حول ولع الفرنسيين بالتخطيط البيروقراطى ، ومحاولاتهم تحقيق المكانة والهيبة ، ويواجه بالتشكيك استحقاق الشركات الفرنسية نصيب الاسد فى المشروعات ذات التمويل الاوربى . الا أن برامجا أخرى قد أثبتت بالفعل جدارتها ، أو يبدو أنها تحمل دلائل مبشرة .

ولكن المشاكل الاوربية ، بالطبع ، تفوق ما ذكرناه هنا : فهى تشمل السكان المعمرين ، والصناعات العتيقة ، والاضطرابات العرقية فى المدن الداخلية والفجوة بين الشمال الغنى والجنوب الاقل غنى ، والتوترات السياسية اللغوية فى بلجيكا وايرلندا وشمال أسبانيا . كما يشير بعض المراقبين المتشائمين أحيانا الى امكانية تحول دول أوربية معنية (مثل الدنمارك والمانيا الغربية) الى النمط « الفنلندى » ، ومن ثم ستصبح معتمدة على موسكو . وحيث أن هذا التطور يمكن أن ينجم فقط عن حدوث تحول سياسى تجاه اليسار فى الدول المعنية ، فمن الصعب تقدير احتمالاته . وهكذا فاننا اذا نظرنا الى أوربا - ممثلة أساسا فى المجموعة الاقتصادية الاوربية باعتبارها وحدة سياسية ذات قوة داخل النظام العالمى ، فسنجد ان أهم القضايا التى تجابهها ، هى بوضوح تلك التى بحثناها من قبل ، وهى : كيفية تطوير سياسة دفاع مشترك للقرن القادم ، تكون صالحة لما قد يعتبر عصر تغيير خطير فى موازين القوى الدولية ، وكيفية الاحتفاظ بالقدرة التنافسية ازاء التحديات الاقتصادية الهائلة التى تفرضها التكنولوجيا الجديدة والمنافسون الجدد فى عالم

التجارة . وفى حالة المناطق والمجتمعات الاربع الاخرى التى نقوم ببحثها فى هذا الفصل ، فانه من الممكن توقع التغيرات المرجح حدوثها بمرور الوقت فى أوضاعها المالية ، حيث من المحتمل أن يتعزز وضع كل من اليابان والصين فى العالم ، بينما يضعف وضع الاتحاد السوفيتى ، بل وحتى الولايات المتحدة . اما أوربا فستظل لغزا . فاذا استطاعت الجماعة الاوربية بالفعل أن تعمل معا ، فربما يتحسن وضعها فى العالم عسكريا واقتصاديا . أما اذا لم تستطع ـ وهو الامر الاكثر احتمالا ، بالنظر الى الطبيعة البشرية ، فان تدهورها النسبى يبدو أنه مقدر له الاستمرار .

الاتحاد السوفيتى وتناقضاته

ان كلمة « التناقض » فى المطلع الماركسى تعتبر كلمة شديدة الدقة ، وهى تشير الى الصراعات التى (يرغم أنها) متأصلة داخل النظام الرأسمالى للانتاج والتى ستكون السبب الحتمى لانهياره . ومن ثم ، قد يبدو استخدام نفس التعبير لوصف الوضع الذى يجد الاتحاد السوفيتى نفسه فيه ، وهو الدولة الشيوعية الاولى فى العالم ، سخرية معتمدة . غير أنه كما سيتضح فيما بعد ، يبدو أن هناك فجوة دائمة الاتساع بين أهداف الدولة السوفيتية والوسائل المستخدمة لتحقيقها . فهى تنادى بالحاجة الى انتاج زراعى وصناعى قوى ، ومع ذلك تعوق هذه الامكانية بالتنظيم الجماعى ، والتخطيط الذى تعوزه البراعة . كما أنها تؤكد على الاهمية البالغة للسلام العالمى ومع ذلك فان ضخامة حجم أسلحتها وارتباطها بالدول « الثورية » (بالاضافة الى ثرائها الثورى) يعمل على زيادة التوترات الدولية . وهى تدعى حاجتها الى الامن الكامل على طول حدودها الشاسعة ، ومع ذلك فان سياستها المتعنتة حتى الان تجاه مصالح جيرانها الامنية تفسد علاقات موسكو ـ مع غرب وشرق أوربا ، ومع شعوب الشرق الاوسط ، ومع الصين واليابان ـ وتجعل الروس يشعرون بأنهم محاصرون وغير آمنين . وبالرغم من أن فلسفة الاتحاد السوفيتى تؤكد على العملية الديالكتيكية الدائمة لتغيير أوضاع العالم ، والتى تحركها التكنولوجيا ووسائل الانتاج الجديدة ، وتحتم حدوث كل انواع التحولات السياسية والاجتماعية ، الا أن سلوكياته الاوتوقراطية والبيروقراطية ، والامتيازات التى يتمتع بها صفوة أعضاء الحزب ، والقيود المفروضة على حرية تبادل المعرفة والافتقار الى نظام الحافز الشخصى ، يجعله غير مؤهل بالمرة للتعامل مع تكنولوجيا المستقبل الراقية التى بدأت تظهر بالفعل فى اليابان وكاليفورنيا . وفضلا عن ذلك ، ففى حين أن زعماء الحزب كثيرا ما يعلنون اصرارهم على أن الاتحاد السوفيتى لن يقبل مرة أخرى وضعا عسكريا متخلفا ، وكثيرا ما يطالبون الامة بزيادة الانتاج بشكل أكبر ، فقد اتضح أنه من الصعب التوفيق بين هذين الهدفين ، وعلى وجه الخصوص وضع حد للتقليد الروسى بتخصيص قدر كبير من الموارد القومية للقوات المسلحة ـ مع ما ينجم عنه من عواقب وخيمة تنعكس على قدرة البلاد على المنافسة مع المجتمعات الاخرى تجاريا وربما كانت هناك وسائل أخرى لتصنيف كل هذه المشكلات الا أنه لا يبدو أن تسميتها « بالتناقضات » أمر غير ملائم .

وإذا أخذنا فى الاعتبار تركيز الفلسفة الماركسية على الاساس المادى للوجود ، فقد تبدو السخرية مضاعفة ، حيث أن الصعوبات الرئيسية التى تواجه الاتحاد السوفيتى اليوم تتركز فى بنيته الاقتصادية ، حيث أن الدلائل التى يسوقها الخبراء الغربيون ـ فضلا عن الاعترافات الصريحة للقيادة السوفيتية ذاتها ـ تؤكد هذا الامر . وقد يكون من المثير أن نعرف كيف كان خروشوف الذى تنبأ بثقة فى الخمسينات بأن الاتحاد السوفيتى سوف يتفوق على الولايات المتحدة اقتصاديا « ويدفن » الرأسمالية ، سيشعر ازاء اعترافات جورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٨٦ :

« لقد بدأت الصعوبات تظهر فى الاقتصاد فى السبعينات ، مع تناقص معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملموس . وكنتيجة لذلك ، فان أهداف التنمية الاقتصادية التى تحددت فى برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى ، وحتى الاهداف الادنى للخطة الخمسية التاسعة والعاشرة لم تتحقق . كما أننا لم نستطع تنفيذ البرنامج الاجتماعى المرسوم لتلك الفترة ومن ثم ، فقد حدث تخلف فى الاساس المادى للعلوم والتربية ، حماية الصحة ، والثقافة والخدمات اليومية .

« وبالرغم من الجهود التى بذلت مؤخرا ، فاننا لم ننجح فى علاج الوضع بشكل كامل . وهناك عثرات خطيرة فى الهندسة ، وصناعات الهندسة الكهربائية ، وصناعات البترول والفحم ، والمعادن الحديدية والكيماويات فى مجال البنية الاساسية . كما لم تتحقق الاهداف بالنسبة للمؤشرات الرئيسية الخاصة بالكفاءة وتحسين مستوى معيشة الشعب . . « ان الاسراع فى التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية للبلاد ، هو المفتاح لحل كل مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية والايديولوجية ، الداخلية والخارجية ، العاجلة وطويلة الامد » . ومن الملاحظ أن مثل هذا البيان الختامى يمكن أن يصدر عن أية حكومة فى العالم ، وأن مجرد الاعتراف بالمشكلات الاقتصادية ليس ضمانة بأنها ستحل .

وقد ظلت الزراعة هى نقطة الضعف الأكثر خطورة فى الاقتصاد عبر تاريخ الاتحاد السوفيتى كله ، الامر الذى يعد مثيرا للدهشة اذا ذكرنا ان روسيا منذ قرن من الزمان كانت احدى أكبر دولتين مصدرتين للحبوب فى العالم . غير أنه منذ بداية السبعينات أخذ الاتحاد السوفيتى يستورد عشرات الملايين من الاطنان من الذرة والقمح سنويا . واذا ما استمرت مؤشرات انتاج الغذاء العالمى على ما هى عليه ، فان روسيا (وبعض دول أوربا الاشتراكية) سوف تشارك أجزاء من افريقيا والشرق الادنى فى تميزها الغريب بأنها البلدان الوحيدة التى تحولت من مصدرة للغذاء الى مستوردة له على نطاق واسع وبصورة دائمة على مدى السنوات الاخيرة وفى حالة روسيا فان الكساد المربك فى الانتاج الزراعى لم يكن بسبب الحاجة الى الاهتمام أو بذل الجهد ، فمنذ وفاة ستالين ، كان كل زعيم سوفيتى يؤكد على ضرورة زيادة انتاج الغذاء ، لمواجهة طلب المستهلكين ، والوفاء بمتطلبات رفع مستوى المعيشة المأمول . وربما كان من الخطأ افتراض ان هذا الارتفاع لم يحدث ـ فمن الواضح ان مستوى المواطن الروسى العادى أصبح الآن أفضل كثيرا مما كان عليه عام ١٩٥٣ ، عندما كان وضعه بائسا . ولكن الأمر الاكثر مدعاة للاحباط هو أنه بعد عشرات السنين من الاقتراب

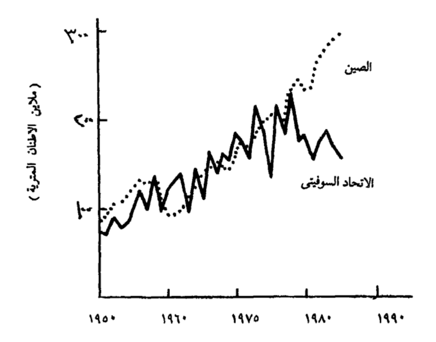
من مستوى الغرب ، فان مستوى معيشته يتجه الى التراجع مرة اخرى ـ برغم كل الموارد التى تلتزم الدولة بتخصيصها للزراعة ، التى تبتلع ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى الاستثمار (٥٪ فى الولايات المتحدة) وتستخدم ما يربو على ٢٠٪ من القوة العاملة (٣٪ فى الولايات المتحدة) . ولمجرد أن يحافظ الاتحاد السوفيتى على مستويات المعيشة ، فانه مضطر لأن يستثمر ما يقرب من ٧٨ بليون دولار فى الزراعة سنويا ، وأن يدعم أسعار الغذاء بخمسين بليون دولار أخرى ـ وبالرغم من ذلك ، يبدو أنه « يبتعد أكثر فأكثر عن أن يكون مصدرا للغذاء كما كان من قبل » ، وبدلا من ذلك فانه يحتاج الى أن ينفق بلايينا أخرى من العملة الصعبة لاستيراد الحبوب واللحوم لمواجهة تدهور ناتجه الزراعى .

والواقع أن هناك بعض الاسباب الطبيعية وراء عدم استقرار الزراعة السوفيتية ، ووراء حقيقة أن انتاجيتها تبلغ حوالى سُبع انتاجية الزراعة الامريكية . فبالرغم من أن الاتحاد السوفيتى غالبا ما يعتبر مشابها من الناحية الجغرافية للولايات المتحدة ـ وكلاهما يماثل اتساعه اتساع قارة ، وهما دولتان تقعان فى نصف الكرة الشمالى ـ الا أنه فى الحقيقة يقع فى الشمال بشكل أكبر : فأوكرانيا تقع على نفس خط عرض جنوب كندا . وهذا لا يجعل من الصعب فقط زراعة الذرة ، ولكن يجعل حتى مناطق زراعة القمح السوفيتية معرضة لفصول شتاء أكثر برودة ـ ولفترات جفاف متكررة ـ من ولايات مثل كنساس وأوكلاهوما . وقد كانت السنوات الاربع ٧٩ ـ ١٩٨٢ سيئة على وجه الخصوص من هذه الناحية وجعلت الحكومة فى موقف حرج الى حد أنها توقفت عن اعطاء أية تفاصيل حول الانتاج الزراعى (بالرغم من أن معدل استيرادها ٣٥ مليون طن من الحبوب سنويا يعطى مؤشرا) . وحتى عام ١٩٨٣ « الطيب » لم يجعل الاتحاد السوفيتى فى حالة اكتفاء ذاتى ـ وتلاه عام مأساوى آخر من البرد والجفاف وفضلا عن ذلك ، فان أية محاولة لزيادة الانتاج من خلال التوسع فى المساحة المنزرعة بالقمح فى « الاراضى البكر » يحد منها دائما الصقيع فى الشمال وظروف الجفاف فى الجنوب .

ومع ذلك ، فان المراقبين من خارج الاتحاد السوفيتى غير مقتنعين بأن المناخ وحده هو الذى أضعف الناتج الزراعى السوفيتى . فالى حد كبير ترجع أكبر المشكلات ، ببساطة ، الى تطبيق الاشتراكية على الزراعة . فلإسعاد الجماهير الروسية ، تعمد الحكومة الى الابقاء على الاسعار منخفضة بشكل مصطنع عن طريق الدعم ، حتى أن « رطل اللحم الذى يكلف الدولة أربعة دولارات يباع مقابل ٨٠ سنتا » ـ الامر الذى يجعل من الارخص بالنسبة للفلاحين شراء الخبز والبطاطس واطعامهما لمواشيهم بدلا من استخدام الحبوب غير المصنعة . ويتم توجيه المبالغ الكبيرة المخصصة لاستثمارات الدولة فى الزراعة ، الى المشروعات واسعة النطاق (مثل السدود ومشروعات الصرف) ، بدلا من مخازن الحبوب الفردية أو الجرارات الحديثة التى قد يحتاجها الفلاح العادى . كما أن القرارات المتعلقة بالزراعة والاستثمار وما إلى ذلك لا يتخذها أولئك الذين يعملون فى الحقول ، وانما يصدرها الاداريون والبيروقراطيون . وربما كان غياب الاحساس بالمسئولية وروح المبادرة لدى الفلاحين الافراد هو السبب الوحيد الاساسى وراء انخفاض

المحاصيل ، والعجز الدائم ، والفاقد الهائل - برغم أن الفاقد يتأثر أيضا بنقص خدمات التخزين والافتقار الى الطرق الصالحة على مدار العام ، مما يتسبب فى تلف « حوالى ٢٠٪ من محصول الحبوب والفاكهة والخضروات وما يصل الى ٥٠٪ من محصول البطاطس نظرا لسوء التخزين والنقل والتوزيع » . ويتضح ما يمكن أن يحدث لو تغيرت أساسيات النظام - بمعنى التحول الضخم من المزارع الجماعية الى المزارع التى يديرها فلاحون أفراد - من حقيقة أن الاراضى المملوكة للافراد حاليا تنتج حوالى ٢٥٪ من اجمالى انتاج روسيا المحصولى رغم أنها تشكل ٤٪ من أراضى البلاد المنزرعة فقط .

رسم بيانى رقم (٣) انتاج الحبوب فى الاتحاد السوفيتى والصين ١٩٥٠ ــ ١٩٩٠



غير أنه مهما كانت الضجة فى المستويات الاعلى حول « الاصلاح » فان الدلائل تشير الى أن الاتحاد السوفيتى لا يفكر فى اتباع سياسة السيد « دنج » فى احداث تغيرات زراعية واسعة النطاق الى المدى الذى وصلت اليه الصين (كما ذكرنا من قبل) من « التحول الليبرالى » ، حتى عندما صار واضحا أن انتاج روسيا متأخر للغاية عن انتاج جارتها المغامرة .

ومع أنه ليس من المتوقع أن يفسر الكرملين بصراحة سبب تفضيله لنظام الزراعة الجماعية الحالى برغم وضوح عدم كفاءته ، الا أن هناك سببين وراء عدم المرونة هذه أولهما : أن التوسع الكبير فى الملكية الخاصة للاراضى ، وخلق العديد من الاسواق الخاصة ، وزيادة أسعار المنتجات

الزراعية من شأنها أن تحدث ارتفاعات كبيرة فى نصيب المزارعين من الدخل القومى - مما يثير استياء سكان الحضر وربما يضر بالاستثمار الصناعى . وسوف يعنى ذلك بصورة أخرى ، الانتصار النهائى لسياسات بوخارين (التى تفضل الحواجز الزراعية) وانهيار دعاوى ستالين . أما ثانى السببين ، فهو أن ذلك قد يعنى ضعف سلطات البيروقراطيين والمديرين الذين يديرون الزراعة السوفيتية ، الامر الذى قد يمتد الى المجالات الاخرى لصنع القرار . ففى حين أنه من المؤكد أن « المزارعين الافراد الذين يتخذون قراراتهم يوما بيوم ، استجابة لمؤشرات السوق ، والمناخ المتغير ، وظروف محاصيلهم ، لديهم خبرات مشتركة تفوق كثيرا ما لدى البيروقراطية المركزية ، مهما كانت قائمة على التخطيط الجيد ومزودة بالمستخدمين المهرة ، فما الذى يعنيه ، ذلك بالنسبة لمستقبل « البيروقراطية المركزية » ؟ واذا كان صحيحا أن هناك علاقة دائمة وخطيرة بين « الاشتراكية ونقص الغذاء القومى » ، فان ذلك لا يكاد يغيب عن بال المكتب السياسى . ولكن قد يبدو من وجهة نظره ، أنه من الافضل - والاكثر امانا بالتأكيد - الحفاظ على الزراعة الاشتراكية (أى الجماعية) حتى لو انطوى ذلك على ارتفاع نسبة الواردات من الاغذية ، بدلا من الاعتراف بفشل النظام الشيوعى ، ورفع القيود المفروضة على شريحة كبيرة من المجتمع .

ولنفس الاسباب ، يتعذر أيضا على الاتحاد السوفيتى تعديل قطاعه الصناعى . وبالنسبة لبعض المراقبين ، فان ذلك قد لا يكون ضروريا ، اذا أخذنا فى الاعتبار الانجازات الهامة التى تحققت فى الاقتصاد السوفيتى منذ عام ١٩٤٥ ، وانه يزيد فى انتاجه عن انتاج الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، فى المعدات الميكانيكية والصلب والاسمنت ، والاسمدة والبترول وما إلى ذلك . غير أن هناك العديد من الدلائل على أن الصناعة السوفيتية أيضا ، تعانى من الركود ، وأن فترة التوسع السهل نسبيا - التى نتجت عن تحديد الاهداف الطموحة للانتاج ، ثم تخصيص قدر كبير من التمويل والقوة البشرية لتحقيق تلك الاهداف - تقترب من نهايتها . ويرجع جزء من ذلك الى زيادة معدلات نقص الطاقة والعمالة ، التى سوف نبحثها بصورة مستقلة فيما بعد . وعلى نفس القدر من الاهمية ، هناك الدلائل المتعددة على أن التصنيع يعانى من الافراط فى التخطيط البيروقراطى ، ومن التركيز الزائد على الصناعة الثقيلة ، ومن العجز عن الاستجابة للرغبات الاستهلاكية أو الحاجة الى منتجات بديلة لمواجهة الطلبات أو الاسواق الجديدة . فقد لا يكون الانتاج الضخم من الاسمنت شيئا طيبا بالضرورة ، اذا كان الاستثمار الكبير فيه يسحب موردا من قطاع أكثر احتياجا ، واذا كانت العملية الجارية لانتاج الاسمنت قد أصبحت تبديدا كبيرا للطاقة ، واذا كان المنتج النهائى يتعين نقله لمسافات طويلة عبر البلاد ، ومن ثم يفرض اعباء اضافية على نظام السكك الحديدية الذى يعمل باقصى قدر من طاقته بالفعل ، وكذلك اذا كان الاسمنت نفسه يتعين توزيعه بين الآلاف من مشروعات البناء التى صرح بتنفيذها المخططون السوفييت ولكنهم لم يكونوا ابدا قادرين على اكمالها . ويمكن ابداء نفس الملاحظات على صناعة الصلب السوفيتية الضخمة التى يبدو أن الكثير من انتاجها يتبدد ، الامر الذى يثير دهشة الخبراء ازاء « تناقض الوفرة الصناعية مع الضعف الاستهلاكى » ولا شك أن هناك قطاعات ذات كفاءة فى الصناعة السوفيتية (تتصل دائما بمجال الدفاع الذى يستطيع التحكم فى موارد ضخمة ويتعين عليه منافسة الغرب) ، ولكن النظام

ككل يعانى من التركيز على الانتاج دون اهتمام كبير باسعار السوق والطلب على الاستهلاك . وحيث أن المصانع السوفيتية لا تستطيع أن تخرج من قطاع الاعمال ، كما هو الحال فى الغرب ، فانها تفتقر أيضا الى الحافز الاساسى الذى يجعلها تنتج بكفاءة . وبالرغم من وجود العديد من الاصلاحات الطفيفة الرامية الى المساعدة على تحقيق النمو الصناعى بمعدلات أسرع ، فانه من الصعب تصديق أنها سوف تحقق طفرة كبيرة اذا ما ظل نظام الاقتصاد المخطط قائماً .

غير أنه اذا كانت مستويات الكفاءة الصناعية السوفيتية الحالية محتملة بالكاد (أو غير محتملة ، على أساس الاتجاه الاكثر تشددا فى الحكومة) فمن المتوقع أن يتعرض النظام لأضرار أكبر نتيجة تعرضه لثلاثة ضغوط أخرى : أولها خاص بامدادات الطاقة . فقد أصبح من الواضح أن التوسع الضخم فى الانتاج الصناعى السوفيتى منذ الاربعينات ، كان يعتمد بشكل كبير على الموارد الوفيرة من الفحم والبترول والغاز الطبيعى ، دون اعتبار تقريبا للتكلفة . ومن ثم ، فان « الفاقد من الطاقة » « والفاقد من الصلب » فى كل من الاتحاد السوفيتى والبلدان الرئيسية التابعة له ، غير عادى بالمقارنة بأوروبا الغربية ، كما يتضح من جدول ٤٦ .

جدول « ٤٦ »

عدد الكيلو جرامات من الصلب ومعادن الفحم المستخدمة لانتاج ١٠٠٠ دولار من الناتج القومى الاجمالى فى الفترة بين ١٩٧٩ - ١٩٨٠

	فحم	صلب		فحم	صلب
روسيا	١٤٩٠	١٣٥	بريطانيا	٨٢٠	٣٨
ألمانيا الشرقية	١٣٥٦	٨٨	ألمانيا الغربية	٥٦٥	٥٢
تشيكوسلوفاكيا	١٢٩٠	١٣٢	فرنسا	٥٠٢	٤٢
المجر	١٠٥٨	٨٨	سويسرا	٣٧١	٢٦

وفى حالة روسيا ، ربما بدا أن سوء استخدام « المدخلات » كان مقبولا عندما كانت مواردها من الطاقة وفيرة جدا ، ويسهل الحصول عليها نسبيا ، ولكن الحقيقة المخيفة هى أن الامر لم يعد كذلك . وربما كانت النبوءة الشهيرة للمخابرات المركزية الامريكية عام ١٩٧٧ بأن الانتاج السوفيتى من البترول سوف يصل الى قمته ثم ينهار بسرعة ، نبوءة متعجلة .

غير أن الانتاج الروسى من البترول قد هبط قليلا عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية والامر الأكثر مدعاة للقلق ، هو أن المخزون المتبقى (الضخم) من البترول والغاز الطبيعى ، والموجود عند مستويات أكثر عمقا ، أو فى مناطق مثل غربى سيبيريا ، قد أضير بشدة بفعل الجليد الدائم . وكما ذكر جورباتشوف عام ١٩٨٥ ، فانه على مدى السنوات العشر

الماضية ، ارتفعت تكلفة استخراج الطن الاضافى الواحد من البترول بنسبة ٧٠٪ واستمرت هذه المشكلة فى التفاقم بالرغم من أى شىء . ومن ثم ، فقد أدى التزام روسيا الكامل بتطوير انتاجها من الطاقة النووية بأسرع ما يمكن ، الى مضاعفة نصيبها من أنتاج الكهرباء (من ١٠٪ الى ٢٠٪) بحلول عام ١٩٩٠ . ومازال الوقت مبكرا لمعرفة مدى تأثير كارثة تشيرنوبل على تلك الخطط ـ حيث كانت المفاعلات الأربعة فى تشيرنوبل تنتج سبع اجمالى كهرباء روسيا المولدة نوويا ومن ثم فان اغلاقها يعنى استخداما متزايدا لمخزونات الوقود الاخرى ولكن من الواضح أن ذلك سوف يزيد من التكاليف (بسبب تدابير الامان الاضافية) ويقلل من سرعة التنمية المخطط لها فى الصناعة . وأخيرا ، هناك الحقيقة الخطيرة التى تؤكد أن قطاع الطاقة يستهلك بالفعل الكثير من رأس المال يبلغ حوالى ٣٠٪ من الاستثمار الكلى فى الصناعة ـ ومن المتوقع ارتفاع تلك النسبة ارتفاعا حادا . ويبدو أنه من الصعب تصديق التقرير الاخير الذى يذكر أن « مجرد استمرار التوجهات الاخيرة للاستثمار فى البترول ، والفحم ، والطاقة الكهربية مع الزيادة المستهدفة فى استثمار الغاز الطبيعى ، سوف يستهلك بالفعل الزيادة الكلية المتاحة فى الموارد المالية للصناعة السوفيتية على مدى الفترة من ٨١ ـ ١٩٨٥ ، وذلك ببساطة لأن انعكاسات ذلك على المجالات الاخرى خطيرة للغاية ومع ذلك ، فان المثال العام واضح ، وهو أن مجرد استمرار الاقتصاد فى النمو عند أكثر المستويات تواضعا ، سيجعل قطاع الطاقة فى حاجة لزيادة نصيبه فى الناتج القومى الاجمالى .

وبنفس القدر من الصعوبه ، من وجهة نظر القيادة الروسية يأتى التحدى الذى تفرضه مجالات التكنولوجيا الراقية مثل الروبوت ، والسوبر كمبيوتر ، والليزر ، والبصريات ، والاتصالات اللاسلكية وما الى ذلك ، حيث يتعرض الاتحاد السوفيتى لخطر التخلف المتزايد عن الغرب . وبشكل أكثر تحديدا ، ومن جانب المفهوم العسكرى البحت هناك التهديد المتمثل فى أن أسلحة القتال « الذكية » ، ونظم الاستطلاع المتقدمة قد تقلل من مزايا روسيا ـ النوعية ـ فى مجال المعدات العسكرية الثقيلة . وهكذا ، قد يصبح « السوبر كمبيوتر » قادرا على حل الشفرات الروسية ، وتحديد أماكن الغواصات تحت سطح المحيط ، والسيطرة على مسرح القتال سريع الحركة ، وأخيرا ، وليس آخرا ، حماية القواعد النووية الامريكية (كما يستهدف برنامج الرئيس ريجان « لحرب النجوم) ، فى حين قد تتيح أجهزة الرادار المتقدمة ، والليزر ، وتكنولوجيا التحكم فى توجيه الطائرات وقوات المدفعية الصاروخية الغربية تحديد أماكن طائرات، ودبابات العدو وتدميرها دون التعرض للعقاب ـ كما تفعل اسرائيل دائما مع أنظمة التسلح السورية ذات التجهيزات السوفيتية . ولا شك أن مجرد مواكبة هذه النظم التكنولوجية المتقدمة يتطلب توفير مخصصات متزايدة من الموارد العلمية والهندسية لقطاع الدفاع الروسى .

وعلى الصعيد المدنى ، تعتبر المشكلة أكبر كثيرا . فاذا آخذنا فى الاعتبار جوانب القصور التى أصابت « المدخلات » التقليدية مثل العمالة والاستثمار الرأسمالى ، فان التكنولوجيا العالية تعتبر بحق أمرا حيويا من أجل زيادة الانتاج الروسى . وكمثال واحد فقط فان الاستخدام الواسع النطاق لاجهزة الكمبيوتر قد يقلل الى حد كبير من الفاقد فى الكشف عن موارد الطاقة وانتاجها وتوزيعها . ولكن تطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة لا يتطلب فقط استثمارات ضخمة (تؤخذ من أين ؟) ، وانما يتحدى أيضا النظام السوفيتى البالغ السرية والبيروقراطية والمركزية . فالكمبيوتر ، ونظم معالجة البيانات ، والاتصالات اللاسلكية والصناعات ذات الطابع العلمى المكثف ، لا يمكن أن يستفيد

منها سوى مجتمع افراده مؤهلون تكنولوجيا ، ويتم تشجيعهم على العمل بحرية ، وعلى تبادل الافكار والآراء على أوسع نطاق ممكن . وهذا أمر ناجح فى كاليفورنيا واليابان ، ولكنه يهدد بانهاء احتكار الدولة الروسية للمعلومات . واذا كان كبار العلماء والباحثين فى الاتحاد السوفيتى غير مصرح لهم حتى الان باستخدام أجهزة تصوير المستندات شخصيا (حيث أن قسم التصوير يشغله موظفون من رجال المخابرات الروسية (فمن الصعب إذاً أن نرى كيف يمكن أن تتحول البلاد الى الاستخدام الواسع النطاق لنظم معالجة المعلومات ، وشبكات الكمبيوتر ، ونظم البريد الاليكترونية ، الخ ، دون التحرر بشكل كبير من الرقابة والسيطرة البوليسية . ومن ثم ، وكما هو الحال فى الزراعة ، فان تعهد النظام بالتحديث ، ورغبته فى تخصيص موارد اضافية من المال والقوى البشرية لهذا الغرض تعوقها بنية اقتصادية ، وأيديولوجية سياسية تشكلان عقبتين أساسيتين فى طريق التغيير .

وهكذا ، بالمقارنة ، فان اعتماد الاتحاد السوفيتى المتزايد على التكنولوجيا والآلات المستوردة ـ سواء فى شكل سلع يحصل عليها بصورة شرعية عبر التجارة ، أو مسروقة من الغرب ـ ليس مشكلة رئيسية اذا كان لا يزال يمثل مشكلة . ذلك أن حجم التجسس العلمى والصناعى (سواء كان لأغراض عسكرية أو تجارية) لا يمكن تحديده بوضوح ولكن يبدو أنه مؤشر آخر على قلق روسيا من استمرار تأخرها وتعتبر التجارة الاكثر انتظاما ـ وهى استيراد التكنولوجيا الغربية (وايضا المصنوعات الاوربية الشرقية) فى مقابل المواد الخام الروسية ـ وسيلة تقليدية تسعى من خلالها البلاد « لتضييق الفجوة » ، وقد حدث ذلك فى الفترة بين ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ ، كما حدث مرة ثانية فى العشرينيات من هذا القرن . وبهذا المعنى ، فان كل ما تغير هو الطبيعة الحديثة للمنتج : مثل ماكينات الحفر ، والصلب الملفوف ، والانابيب ، وأجهزة الكمبيوتر والآلات الميكانيكية ، ومعدات الصناعة البلاستيكية / الكيمائية ، الخ والامر الذى لابد أن يكون أكثر مدعاة لانزعاج المخططين السوفييت ، هو الشواهد المؤكدة على أن التكنولوجيا المستوردة تتطلب وقتا أطول للانشاء ، كما أنها تستخدم بكفاءة أقل مما يحدث فى الغرب والمشكلة الثانية ، هى كيفية توفير العملة الصعبة لشراء مثل هذه التكنولوجيا وبشكل تقليدى ، كان يمكن التغلب على ذلك باستيراد السلع المصنعة من بلدان الكوميكون الصديقة (حيث لا ينطوى ذلك على خسارة للعملة الصعبة) ، ولكن تلك السلع ظلت عاجزة باستمرار عن مواكبة ما لدى الغرب ، حتى برغم أنه ما يزال يتعين قبولها لمنع حدوث انهيار فى اقتصاديات أوربا الشرقية . وبينما تدفع روسيا فى العادة ثمن نسبة كبيرة من الواردات الغربية من خلال المقايضة ، أو البيع المباشر لفائض بترولها ، فان امكاناتها (وكذلك امكانات اوربا الشرقية) قد تنكمش بسبب عدم استقرار اسعار البترول ، واحتياجاتها المتنامية للطاقة ، والتغيير العام فى شروط تجارة المواد الخام حيث أصبحت عمليات التصنيع أكثر تعقيدا . وفى الوقت الذى تتناقص فيه عوائد روسيا من البترول وغيره من المواد الخام (ربما باستثناء الغاز) ، تظل مدفوعاتها مقابل مجموعة متنوعة من الواردات مرتفعة ـ مما يقلل بالضرورة من الاموال المتاحة للاستثمار .

ويكمن السبب الرئيسى الثالث للقلق الذى يحيط بالنمو الاقتصادى الروسى مستقبلا ، فى الجوانب الديموغرافية . والوضع هنا قاتم للغاية لدرجة أن أحد الباحثين بدأ بحثه الاخير عن « السكان وقوة العمل » بالعبارة القاسية الاتية :

« سواء على أساس الأمد القصير أو الطويل ، فان امكانات تطوير الشعب السوفيتى وتنمية مصادر البشرية لديه تتسم بالكآبة حتى نهاية هذا القرن . فمن الانخفاض فى معدل المواليد فى البلاد الى الزيادة غير المعتدلة فى معدل الوفيات التى تتجاوز كل التوقعات الماضية ، ومن النقص فى عدد المنضمين الجدد الى القوى العاملة والذى يزيده تفاقما توزيعه الاقليمى غير المتكافىء ، الى الزيادة النسبية فى عدد المسنين من السكان ، فانه ليس هناك أمل كبير امام الحكومة السوفيتية فى هذا الصدد » . وفى حين أن كل هذه العناصر خطيرة ومتداخلة ، فان أكثر المظاهرات ان اثارة للقلق هو الانخفاض المستمر فى متوسط عمر الفرد ، وزيادة معدلات الوفيات بين الاطفال منذ السبعينيات ، وربما قبل ذلك . فبالنظر الى التناقص التدريجى فى خدمات المستشفيات والرعاية الصحية ، وتدنى مستويات الصحة العامة وأساليب العلاج ، والزيادة الخيالية فى تعاطى الكحوليات ، فان معدلات الوفيات فى الاتحاد السوفيتى قد تزايدت خاصة بين الذكور من بين العاملين : « ويمكن أن يتوقع المواطن السوفيتى العادى اليوم أن يعيش نحو ستين عاما فقط ، أى أقل من متوسط عمر الفرد فى منتصف الستينيات بحوالى ست سنوات . وبنفس القدر من الفظاعة ، هناك ارتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال فى الاتحاد السوفيتى ـ وهو البلد الصناعى الوحيد الذى يحدث فيه ذلك ـ الى حد يفوق ثلاثة أضعاف تلك المعدلات فى الولايات المتحدة ، برغم وجود ذلك العدد الهائل من الاطباء السوفييت . واذا كان السكان الروس يموتون أسرع من ذى قبل ، فان معدلات مواليدهم تنخفض بشدة ، وتتناقص معدلات المواليد باستمرار ، خاصة بين السكان فى جمهورية روسيا ، ربما بسبب التحول الى حياة الحضر ، والزيادة الكبيرة فى مشاركة النساء فى القوى العاملة ، وسوء ظروف الاسكان ، وغيرها من المعوقات . ونتيجة لكل هذه العوامل ، فان الزيادة فى عدد الذكور بين مواطنى جمهورية روسيا تعد طفيفة عموما . وقد أربكت آثار تلك الظواهر زعماء روسيا لبعض الوقت ، وكانت وراء الدعوة لزيادة حجم الاسرة ، والحملة الصارمة ضد تعاطى الكحوليات ، والجهود الرامية لتشجيع العمال من كبار السن على البقاء فى المصانع . وتحتاج البلاد أولا بشكل واضح الى نصيب أكبر من الموارد يخصص للرعاية الصحية والضمان الاجتماعى خاصة مع تزايد النسبة المئوية للسكان من كبار السن ، وفى هذا الصدد لا يختلف الاتحاد السوفيتى عن غيره من البلدان الصناعية (باستثناء زيادة معدلات الوفيات السوفيتية) ، ولكن ذلك يطرح مرة أخرى قضية أولويات الانفاق .

وثانيا : هناك الآثار المتصلة بالصناعة السوفيتية والقوات المسلحة ، اذا ما أخذنا فى الاعتبار الانخفاض الحاد فى معدل زيادة القوة العاملة ، التى سوف تتمتع بمقدار زيادة صاف ، وفقا للتوقعات ، يبلغ « فقط ٥٫٩٩٠٫٠٠٠ نسمة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ ، بينما قدرت الزيادة فى القوة العاملة فى السنوات العشر السابقة بحوالى ٢٤٫٢١٧٫٠٠٠ نسمة » . واذا تركنا مشكلة العسكريين الى ما بعد ، فان هذا المنحنى يذكرنا ثانية بأن الجزء الاكبر من نمو الانتاج الصناعى الروسى منذ الخمسينات وحتى السبعينات كان يرجع الى وجود قوة عاملة كبيرة وليس الى زيادة الكفاءة ، ومن الآن فصاعدا فلن يستطيع التوسع الصناعى الاعتماد على قوة عمل سريعة التزايد فى مجال التصنيع . وبالطبع ، فان هذه المشكلة يمكن التغلب عليها الى حد كبير اذا ترك عدد أكبر من الذكور القادرين على العمل قطاع الزراعة ، ولكن المشكلة هنا أن اعدادا كبيرة من الشباب فى

المناطق السلافية نزحوا بالفعل من الكوميونات الى المدينة ، فى حين أن أكثرية من يعيشون فى الجمهوريات غير السلافية أقل تعليما ، وغالبا لا يعرفون الا القليل من اللغة الروسية ، وسو. يحتاجون الى أموال طائلة لتأهيلهم للصناعة . وينقلنا ذلك الى المنحنى الاخير الذى يثير قلق المخططين فى موسكو ، وهو أنه نظرا لزيادة معدلات الخصوبة فى الجمهوريات الاسيوية الوسطى مثل أوزبكستان عنها بين شعوب البلطيق والسلافيين بحوالى ثلاثة أضعاف ، فانه من المتوقع حدوث تحول ضخم فى التوازن السكانى على المدى الطويل . ونتيجة لذلك فانه من المتوقع أن تنقص نسبة سكان جمهورية روسيا من ٥٢٪ عام ١٩٨٠ الى حوالى ٤٨٪ بحلول عام ٢٠٠٠ . وللمرة الاولى فى تاريخ الاتحاد السوفيتى لن يشكل الورس الاغلبية . وربما تبدو هذه القائمة من الصعوبات بالغة التشاؤم بالنسبة لبعض المعلقين . فالانتاج الحربى السوفيتى غالبا ما يثير الاعجاب ، كما أنه مدفوع دائما لان يحسن من نفسه بسبب دينامية سباق التسلح ذاته . وكما يوضح أحد المؤرخين (فى نص مكتوب عام ١٩٨١) ، فان الصورة لا يمكن اعتبارها سلبية كلية خاصة اذا نظر المرء الى المنجزات الاقتصادية السوفيتية على مدى نصف القرن الماضى ، وقد أصبح من عادة المراقبين الغربيين أن يبالغوا فى وصف مظاهر قوة روسيا فى فترة ومظاهر ضعفها فى الفترة التالية .
ومع ذلك ومهما كان المدى الذى حققه الاتحاد السوفيتى فى تحسين احواله منذ عهد لينين فالحقائق المرة هى : انه لم يلحق بالغرب ، وتتسع الفجوة بين المستويات الحقيقية للمعيشة منذ السنوات الاخيرة لحكم بريجنيف ، وأن اليابان وبلدان آسيوية أخرى قد تتفوق عليه من حيث متوسط الانتاج والكفاءة الصناعية للفرد ، وأن انخفاض معدل النمو ، وزيادة عدد المسنين ، والصعوبات التى يواجهها مع المناخ ، ومخزون الطاقة ، والزراعة ، تلقى بظلال سوداء على ادعاءات ودعاوى القيادة السوفيتية . وهكذا ، ووفق هذا السباق يصبح ايمان جورباتشوف بأن « الاسراع فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد هو مفتاح حل كل مشكلاتنا » أكثر معقولية غير أنه بصرف النظر عن الصعوبات الطبيعية (الجليد الدائم ، الخ) ، هناك عقبتان سياسيتان رئيسيتان فى طريق تحقيق « قفزة الى الامام » على النمط الصينى . الاولى هى الوضع الحصين لمسئولى الحزب ، والبيروقراطيين ، وغيرهم من الصفوة الذين يتمتعون بعدد كبير من الامتيازات (وفقا للمركز) تحميهم من صعوبات الحياة اليومية فى الاتحاد السوفيتى ، والذين يحتكرون السلطة والنفوذ . كما أن تحرير نظام التخطيط والاسعار من المركزية ، وتخليص الفلاحين من قيود الكوميونات ، والسماح لمديرى المصانع بحرية حركة أكبر ، وتقديم الحوافز للمشروعات الفردية بدلا من الولاء الحزبى ، والتخلص من المشروعات التى عفا عليها الزمن ، ورفض قبول المنتجات الروسية ، وكذلك السماح بتداول المعلومات بحرية أكبر ، كل ذلك سيراه أولئك الذين يتمتعون بالسلطة بأنه تهديد خطير لوضعهم . ذلك أن التوجيهات ، ووضع خطط أكثر مرونة ، ودعم الاستثمارات فى هذا القطاع أو ذاك ، وحملات الانضباط لمنع تعاطى المخدرات أو فساد الادارة ، كلها شىء واحد ، ولكن مسئولى الحزب السوفييت يؤكدون على أن كل التغيرات المقترحة ينبغى أن تتم « داخل اطار الاشتراكية العلمية » ودون « اية تحولات تجاه اقتصاد السوق او المشروعات الخاصة وفى رأى احد الزائرين حديثا للاتحاد السوفيتى » ان الاتحاد السوفيتى يحتاج كل جوانب عجزه ليبقى سوفيتيا ،

واذا كان الامر كذلك ، فان كل مطالب السيد جورباتشوف حول حاجة النظام الى « تحول عميق » ليس من المتوقع أن يكون لها أثر كبير على معدلات النمو طويل الاجل .

أما العقبة السياسية الثانية ، فتكمن فى القدر الكبير من اجمالى الناتج القومى الذى يخصصه الاتحاد السوفيتى لشئون الدفاع . ويبدى العديد من المحللين اهتماما كبيرا بدراسة افضل الوسائل لحساب اجمالى تلك المخصصات ، وكيف يمكن قياسها بالنسبة لانفاق الغرب على الدفاع ، وقد أدى اعلان المخابرات المركزية الامريكية عام ١٩٧٥ أن سعر السلاح السوفيتى بالروبل قد أرتفع بمقدار الضعف عما سبق تقديره من قبل ـ وأن روسيا بما تنفق من ١١ ـ ١٣ ٪ من اجمالى الناتج القومى على الدفاع وليس من ٦ ـ ٨ ٪ ـ أدى هذا الاعلان الى كل انواع سوء التفسير لما كان يعنيه ذلك . الا أن الارقام الدقيقة (والتى ربما لا تكون متاحة حتى للمخططين السوفييت) اقل اهمية من حقيقة انه رغم تباطؤ الزيادة فى الانفاق على التسلح بعد ١٩٧٦ ، يبدو أن الكرملين قد خصص نسبة من ناتج البلاد من أجل التسلح تساوى ضعف ما خصصته الولايات المتحدة ، حتى فى ظل سياسة ريجان الرامية الى زيادة التسليح وهذا يعنى بدوره أن القوات المسلحة السوفيتية قد سحبت احتياطيات ضخمة من القوة البشرية ، والعلماء ، والالات ، ورأس المال ، كان يمكن تخصيصها للاقتصاد المدنى . ووفقا لتوقعات اقتصادية معينة ، فان هذا لا يعنى أن خفضا كبيرا فى الانفاق العسكرى سوف يؤدى سريعا الى قفزة كبيرة فى معدلات النمو فى روسيا ، وذلك ببساطة لأن الامر يتطلب مرور وقت طويل قبل اعادة تجهيز مصنع تجميع دبابات (ت ـ ٧٢) ، مثلا ليقوم بانتاج آخر . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا أدى سباق التسلح مع حلف شمال الاطلنطى فيما بقى من هذا القرن ، الى زيادة نصيب الانفاق العسكرى فى روسيا من ١٤ الى ١٧ ٪ أو أكثر من اجمالى الناتج القومى بحلول عام ٢٠٠٠ ، فسوف يستهلك القطاع العسكرى قدرا متزايدا من المعدات مثل آلات تصنيع المعادن وتركيب الماكينات ، ويسحب من حصة رأس المال المخصصة لباقى الصناعات . وفى حين يعتقد الاقتصاديون أن « ذلك سوف يمثل مشكلة ضخمة أمام صانعى القرار السوفييت » ، فان كل المؤشرات تشير الى أن الانفاق العسكرى سوف يرتفع بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومى الاجمالى ـ مما سيكون له أثره على الرخاء الاقتصادى والاستهلاك . ومن ثم ، فان الاتحاد السوفيتى ، مثل أية قوة عظمى أخرى ، عليه أن يختار فى تخصيصه للموارد القومية بين : (١) الاحتياجات العسكرية ـ وفى هذه الحالة مع قدرتها الذاتية على الوفاء بمتطلبات امن روسيا ، و(٢) الرغبة المتزايدة لدى الجماهير الروسية فى الحصول على السلع الاستهلاكية ، وتوفير ظروف أفضل فى المعيشة والعمل ، فضلا عن تحسين الخدمات الاجتماعية للحد من المعدلات المرتفعة للوفيات والمرض ، و(٣) حاجات كل من الزراعة والصناعة لاستثمارات رأسمالية جديدة ، وذلك لتحديث الاقتصاد ، وزيادة الناتج ، ومواكبة التقدم لدى الآخرين والوفاء بالمتطلبات الدفاعية والاجتماعية للبلاد على المدى البعيد . وكما هو الحال فى أى مكان آخر ، فان ذلك ينطوى على خيارات صعبة أمام صناع القرار المعنيين ، غير أن المرء يشعر بأنه مهما كانت احتياجات المستهلك الروسى ، ومتطلبات تحديث الاقتصاد ضخمة ومسلحة فان التسلط التقليدى لفكرة الامن العسكرى على موسكو يعنى أن الخيار الرئيسى قد تخذ بالفعل . وما لم يعمل نظام

جورباتشوف على تغيير الامور بالفعل ، فسوف يأتى السلاح دائما قبل الطعام ، ولو احتاج الامر ، قبل النمو الاقتصادى أيضا . وهذا ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من السمات الاخرى ، يجعل روسيا مختلفة بشكل أساسى عن اليابان ، وأوربا الغربية ، وحتى عن الصين والولايات المتحدة .

وهكذا فان الكرملين اليوم يتبع تقاليد قياصرة آل رومانوف ، وتقاليد ستالين نفسه ، فى رغبته فى امتلاك قوات مسلحة تساوى (والافضل أن تفوق) ما لدى أية قوة كبرى أخرى . وليس هناك شك فى أن القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى فى الوقت الحالى مهيبة للغاية . وربما تكون محاولة تقديم رقم واقعى لاجمالى الانفاق السوفيتى السنوى على الدفاع أمرا مضللا : فمن ناحية ، تعد الارقام الرسمية لموسكو ضئيلة على نحو يدعو للسخرية ، الامر الذى يخفى قدرا كبيرا من الانفاق على مجالات مرتبطة بالمجال العسكرى ، تحت مسميات أخرى (مثل « العلوم » ، وبرامج الفضاء ، والامن الداخلى والدفاع المدنى ، والانشاءات) ، ومن ناحية أخرى ، فان التقديرات الغربية للاجمالى الحقيقى يؤدى الى تعقيد سعر الصرف غير الواقعى للروبل بالدولار ، والفهم المحدود لاجراءات الموازنة السوفيتية ، والصعوبات التى تواجه محاولة وكالة المخابرات المركزية مثلا وضع « قيمة دولارية » للسلاح الروسى الصنع ، أو العمالة الروسية ، وكذلك المؤثرات التنظيمية الايديولوجية . والنتيجة هى وجود العديد من « التخمينات » ، التى يمكن للمرء أن يختار منها ما يوافق هواه . غير أن التحديث الواسع الذى جرى لكل فروع القوات المسلحة السوفيتية سواء التقليدية أو النووية برا وبحرا وجوا ، أمر لا جدال فيه . ذلك أن النتيجة النهائية جديرة بالاعجاب ، اذا نظرنا الى التطور السريع لانظمة الصواريخ الاستراتيجية الروسية ذات القواعد الارضية والبحرية ، والآلاف من الطائرات وعشرات الالاف من دبابات القتال الرئيسية ، وكذلك التطورات غير العادية فى البحرية واسطول الغواصات ، والانشطة المتخصصة (مثل وحدات القتال المنقولة جوا ، والبرمائية ، والحرب الكيماوية ، والتخابر ، وانشطة التضليل الاعلامى) . وسواء كانت هذه الامكانات تماثل فى تكلفتها مخصصات البنتاجون نفسه أم لا ، فانها تعطى الاتحاد السوفيتى ، بلا ريب ، من القدرات العسكرية ما لا تمتلكه سوى القوة العظمى الامريكية المنافسة . فهى ليست مثل قوات « بوتمكين »* القروية فى القرن العشرين ، المعرضة للانهيار مع أول اختيار جدى .

ومن ناحية أخرى ، فان لآلة الحرب السوفيتية أيضا نقاط ضعفها ومشاكلها الخاصة كما أنه لا يجب أن نظهرها باعتبارها قوة مطلقة ، قادرة على أداء كل العمليات العسكرية التى يمكن أن يطلبها الكرملين منها بكفاءة تامة وحيث أننا نبحث فى هذا الفصل أيضا ، المعضلات التى تواجه خصائص الاستراتيجية فى القوى الكبرى الاخرى فى العالم ، فانه يلزم فقط توجيه الانتباه الى المجموعة الكبيرة من الصعوبات المتنوعة التى تتحدى القيادة السياسية ـ العسكرية الروسية ـ دون القفز الى النتيجة النهائية المقابلة بان الاتحاد السوفيتى ليس من المتوقع أن يستمر فى « البقاء » طويلا والحال كذلك .

---

* جريجورى بوتمكين : مارشال روسى كان له دور كبير فى الحرب بين روسيا وتركيا فيما بين عامى ١٧٦٨ ـ ١٧٧٤ ـ المترجم .

وتنبع بعض الصعوبات التى تواجه صانعى القرار العسكرى الروسى ـ على الامد المتوسط والبعيد ـ مباشرة من المشكلات الاقتصادية والديموغرافية التى سبق شرحها . وتكمن أولى هذه المشكلات فى المجال التقنى فمنذ عهد بطرس الاكبر ـ وتكرارا لنقطة وردت فى الفصول السابقة من هذا الكتاب ـ كانت روسيا تتمتع دائما بأكبر امتيازاتها العسكرية فى مواجهة الغرب عندما كانت مسيرة التقدم فى تكنولوجيا السلاح تتباطأ الى الحد الذى يسمح بتوحيد قياسى للمعدات ومن ثم اساليب ووحدات القتال سواء كانت كتائب المشاة فى القرن الثامن عشر ، أو الفرق المدرعة فى منتصف القرن العشرين . وكلما كانت زيادة تطور تكنولوجيا السلاح تفرض ضرورة التأكيد على النوعية أكثر من الكم ، كان الامتياز الروسى يتضاءل . وفى حين أنه من الصحيح أن روسيا قد سدت بشكل كبير الفجوة التكنولوجية مع الغرب والتى كانت موجودة أيام القياصرة ، وأن جيشها يتمتع بحرية لا تضاهى فى استخدام الموارد العلمية والقدرة الانتاجية لاقتصاد تتحكم فيه الدولة ، فان هناك شواهد على وجود الكثير من التخلف الزمنى فى عدد ضخم من العمليات التكنولوجية وهناك علامتان واضحتان على ذلك ، أولاهما هى عدم ارتياح الاتحاد السوفيتى ازاء التفوق المتكرر الذى أحرزته المعدات العسكرية الامريكية على أسلحته فى المعارك المحدودة التى جرت فى الشرق الاوسط وغيره من المناطق على مدى العقود القليلة الماضية . صحيح أن نوعية الطيارين وأطقم الدبابات فى كوريا الشمالية ، ومصر ، وسوريا ، وليبيا لم تكن أبدا من أرقى المستويات ، الا أنها حتى لو كانت كذلك ، فهناك أسباب للتشكك فيما اذا كان بمقدورهم تحقيق السيطرة فى مواجهة الاسلحة الامريكية ذات الامتياز فى اليكترونيات الطيران وأجهزة الرادار ، وأنظمة التوجيه الدقيقة ، وما الى ذلك . وربما كان نتيجة ذلك أن الخبراء الغربيين فى الشئون العسكرية السوفيتية يشيرون الى وجود محاولات دائمة لتحسين النوعية وانتاج « صور مطابقة » لانظمة السلاح الامريكى فى السنوات القليلة الماضية . ولكن ذلك بدوره يلقى بالمخططين السوفيت فى نفس الدوامة التى تهدد برامج الدفاع الغربية : فالمعدات الاكثر تعقيدا تتطلب فترات زمنية أطول فى التركيب ، وترتيبات صيانة أضخم ، ومعدات ثقيلة أكبر (عادة) وأكثر تكلفة (دائما) ، وتؤدى الى نقص فى كميات الانتاج . وهذا ليس بالامر المريح بالنسبة لقوة ظلت تعتمد تقليديا على الاعداد الكبيرة من الاسلحة لتنفيذ مهامها الاستراتيجية المتنوعة والمتباينة .

أما العلامة الثانية من علامات عدم الارتياح السوفيتى ازاء ضعفه التكنولوجى فانها تتعلق بما يسمى « مبادرة الدفاع الاستراتيجى » التى اعلنتها ادارة ريجان . ويبدو من الصعب فى هذه المرحلة الاقتناع بانها ستجعل الولايات المتحدة فى مأمن تام من الهجوم النووى فهى (على سبيل المثال ، لا يمكنها أن تفعل شيئا ازاء صواريخ « المطاردة » منخفضة الارتفاع ») ، ولكن الحماية التى قد توفرها لمواقع الصواريخ ومركبات الفضاء الامريكية ، والعبء المضاف على ميزانية الدفاع السوفيتية لانتاج صواريخ وقذائف أكثر تفوقا نظام مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، لا يمكن أن يتقبله الكرملين . بل ان اعتبارات الحرب التقليدية عالية التقنية ربما كانت أكثر مدعاة للقلق . ويوضح أحد المعلقين ذلك قائلا : « ان الدفاع الذى يحقق حماية ضد ٩٩٪ من الترسانة النووية السوفيتية ربما يعتبر غير كاف »

اذا أخذنا فى الاعتبار الامكانية التدميرية للاسلحة التى ستبقى بعد ذلك . . . (ولكن اذا) تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق تفوق تكنولوجى يضمن تدمير الكثير من القوات المسلحة التقليدية للاتحاد السوفيتى من الطائرات والدبابات والسفن الحربية ، فان الامتياز السوفيتى العددى سوف يصبح اقل تهديدا . فالتكنولوجيا التى لا تعد نموذجية بالنسبة لمبادرة الدفاع الاستراتيجى ربما يمكن استخدامها فى حروب غير نووية » .

وهذا ، بدوره ، يفرض ضرورة توجيه استثمار روسى أكبر الى التقنيات المتقدمة لليزر والبصريات ، والسوبر كمبيوتر ، وانظمة التوجيه ، والملاحة ، وبمعنى آخر ، وكما أوضح متحدث روسى ، فانه سيكون هناك « سباق تسلح جديد كامل على مستوى تكنولوجى أعلى » . ووفقا لتحذيرات المارشال « أورجاركوف » عام ١٩٨٤ ، والذى كان رئيس الاركان فى ذلك الوقت ، حول العواقب المروعة لاخفاق روسيا فى اللحاق بالتكنولوجيا الغربية ، فان الجيش الاحمر لا يبدو واثقا من قدرته على الفوز بهذا النوع من السباق .

وعلى الجانب الآخر من الصورة ، هناك التهديد الديموغرافى المحتمل للامتياز الروسى التقليدى من ناحية الكم ، أى من ناحية الصفوف البشرية . فكما لاحظنا من قبل ، ينتج ذلك عن أمرين : التناقص العام فى اجمالى عدد مواليد الاتحاد السوفيتى ، وارتفاع نسبة المواليد فى المناطق غير الروسية منه . واذا كان ذلك سيؤدى الى صعوبات فى توزيع القوة البشرية بين الزراعة والصناعة ، فانه بالأحرى سيكون مشكلة بعيدة المدى أمام التجنيد العسكرى . وبشكل عام ، فانه ليست هناك مشكلة فى تجنيد من ١ر٣ الى ١ر٥ مليون سنويا بين ١ر١ و٢ر١ من الذكور الصالحين للتجنيد ولكن نسبة متزايدة ستكون من بين الشباب الآسيوى فى تركستان ، والعديد منهم غير متمكن من اللغة الروسية ، وذو مستوى متدنى للغاية من الكفاءة فى المجالات الميكانيكية (ناهيك عن الالكترونيات) ، وهم فى بعض الاحيان متأثرون بشدة بالاسلام . وتكشف كل الدراسات حول التركيب العرقى للقوات المسلحة الروسية أن سلك الضباط وضباط الصف يغلب عليه السلاف ـ كما هو الحال فى قوات الصواريخ ، والقوات الجوية ، والبحرية ، والقوات الميكانيكية . وليس غريبا اذن أن يشكل هؤلاء أهم فرق الفئة الاولى (من الطبقة الاولى) داخل الجيش الاحمر . وعلى العكس من ذلك ، فان فرق الفئة الثانية و (خاصة) الفئة الثالثة ومعظم وحدات الخدمة والنقل يشكلها غير السلافيين ، الامر الذى يطرح تساؤلا مثيرا حول مدى فعالية هذه الفرق « التابعة » فى حرب تقليدية ضد حلف شمال الاطلنطى ، اذا احتاجت فرق الفئة الاولى لتعزيزات كبيرة . ولعل تصنيف هذا التحيز ضمن « العنصرية » والنزعة القومية (لروسيا العظمى) ، كما يفعل المعلقون الغربيون ، يعتبر اقل أهمية بالمفهوم العسكرى الدقيق من حقيقة أن قسما كبيرا من القوة البشرية السوفيتية المتاحة يعتبر غير كفء وغير جدير بالاعتماد عليه من وجهة نظر القيادة العامة ـ الامر الذى قد يعد صحيحا اذا وضعنا فى اعتبارنا التقارير حول الاصولية الاسلامية عبر روسيا الجنوبية ، وارتباك تلك القوات لو تعين عليها مثلا ، غزو افغانستان .

وبمعنى آخر ، فان القيادة الروسية ، مثلها فى ذلك مثل الامبراطورية المجرية النمساوية منذ ثمانين عاما ، أو الامبراطورية القيصرية منذ ثمانين عاما ايضا ، تواجه « مشكلة قومية » لم تحد منها

الايديولوجية الماركسية . ومن المؤكد ، أن جهاز السلطة الان أصبح أكثر بشاعة مما كان عليه قبيل ١٩١٤ ، وعلى المرء الا يتقبل بسهولة الادعاءات بأن أوكرانيا ، مثلا هى وحدها « معقل » السخط . ومع ذلك ، فالذكريات البعيدة عن ترحيب الاوكرانيين بالغزاة الالمان عام ١٩٤١ ، والتقارير حول السخط فى اقاليم البلطيق ، والاحتجاجات الشديدة (والناجحة) فى جورجيا ازاء محاولة عام ١٩٧٨ لجعل اللغة الروسية لغة موازية للغة الاولى بالجمهورية ، وربما فوق كل ذلك ، انتشار الملايين من الكازاخيين « والاوغيريين » عبر الحدود الصينية ـ السوفيتية ، ووجود ٤٨ مليون مسلم شمال الحدود غير المستقرة مع تركيا ، وايران ، وافغانستان : يبدو أن هذه الحقائق تشغل بال القيادة الروسية ، وتزيد من اسباب انزعاجها . وبشكل أكثر تحديدا ، فإنها تثير اهتماما متزايدا بتحديد وضع الاعداد المتناقصة « الجديرة بالثقة » من الشباب السلاف فهل يتم توجيههم الى القوات المسلحة ، الى فرق الفئة الاولى وغيرها من مجالات الخدمة رفيعة المستوى ، حتى ولو تضاءلت الاعداد المتاحة منهم لقطاعى الزراعة والصناعة ، وكلاهما فى مسيس الحاجة الى أعداد متزايدة من الشباب المدرب والمخلص ؟ أم هل يجب أن يشكل السكان من غير السلافيين نسبة متزايدة داخل الجيش الاحمر ، برغم مخاطر عدم الكفاءة العسكرية ، حتى يمكن تسريح الروس وزملائهم السلافيين من أجل الاغراض المدنية ؟ . وحيث أن التقليد السوفيتى يجعل الامن أولا ، فمن المحتمل أن تكون الافضلية للاتجاه الاول ، ولكن ذلك يعكس مجرد اختيار بين خيارات سيئة ، دون حل للمعضلة .

واذا كانت المكونات الاقتصادية لما يسميه خبراء الاستراتيجية السوفييت « ترابط القوى » أحد شواغل اعضاء المكتب السياسى ، فان نفس هؤلاء القادة لا يمكنهم أن يقللوا من اهتمامهم بالجوانب العسكرية المحضة لميزان القوى العالمى سريع التغير . ومهما بدت آلة الحرب السوفيتية مهيبة وخطيرة بالنسبة للمراقبين الخارجيين ، فانه يجدر ، رغم ذلك ، تقويم تلك القوات بالنسبة للعدد الكبير من المهام الاستراتيجية التى قد يطلب من الجيش السوفيتى تنفيذها .

وللقيام بمثل هذا العمل ، فانه من المفيد فصل امكانية الحرب التقليدية عن تلك التى قد تشتمل على اسلحة نووية . ولأسباب واضحة ، فان أكثر ما يجلب الانتباه والاهتمام فى الموازين العسكرية ، هو امكانات الاسلحة النووية الاستراتيجية التى فى متناول القوى العظمى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، حيث يمتلك كلاهما القدرة على تدمير العالم . وللتاريخ ، فانه قد يكون من المفيد اعادة نشر الحساب الذى اعده المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية للرءوس النووية الاستراتيجية لدى كل منهما (انظر جدول ٤٧)

وتتوقف كيفية ردود الفعل الدقيقة لدى المرء ازاء هذه الارقام على اهتماماته الخاصة . فبالنسبة لأولئك المهتمين بالاعداد فقط ، أو بالتحريف الممكن للاعداد ، سوف يكون هناك اهتمام دقيق بالاجماليات الفرعية ، وتذكرة بحقيقة أن القوتين العظميين تمتلكان ايضا مخزونات اضافية ضخمة من الاسلحة النووية التكتيكية . وبالنسبة لعدد كبير للغاية من المعلقين غير الرسميين ، وقسم كبير من الرأى العام ، فان مجرد المدى والقدرة التدميرية للاسلحة النووية فى هاتين الترسانتين يعد

جدول « ٤٧ »
لرءوس النووية الاستراتيجية التقديرية

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتى
رءوس تحملها القذائف الباليستية عابرة القارات	٢ر١١٨	٦ر٤٢٠
رءوس تحملها القذائف الباليستية المحمولة بحرا	٥ر٥٣٦	٢ر٧٨٧
رءوس محمولة بالطائرات	٢ر٥٢٠	٦٨٠
الاجمالى	١٠ر١٧٤	٩ر٨٨٧

مؤشرا على العجز السياسى أو الخلل العقلى ، الذى يهدد كافة مظاهر الحياة على هذا الكوكب ، ويتعين القضاء عليه أو التخفيف منه الى حد كبير بأسرع ما يمكن . ومن ناحية أخرى ، هناك تلك المجموعة الكاملة من المعلقين فى المحافل الفكرية والجامعات وكذلك فى الدوائر العسكرية ـ الذين يقبلون امكانية أن تستخدم الاسلحة النووية كجزء من استراتيجية قومية ، ومن ثم يكرسون طاقاتهم الفكرية للدراسة المكثفة لنظم التسلح الخاصة ، واستراتيجيات التصعيد والعمليات الحربية ، والحجج المؤيدة والمعارضة لاتفاقيات الرقابة والتفتيش على التسلح ، وسياسات تحديد الاهداف مثل سياسة « القاء الثقل » ، وسياسة موطن التقدم ، وسياسة مجموع الميجاطن المتكافىء ومخططات « الضربة الثانية » .

ومن الواضح أن كيفية معالجة المشكلة النووية ضمن بحث يشمل خمسة قرون ـ مثل هذا البحث ـ تمثل صعوبة كبيرة . أليست حالة وجود الاسلحة النووية ـ أو بالاحرى امكانية استخدامها بشكل واسع ـ قد جعلت أى حساب للحرب ، والاستراتيجية ، والاقتصاد أمرا زائدا عن الحاجة من وجهة النظر التقليدية ؟ وفى حالة التبادل الشامل للاسلحة النووية الاستراتيجية ألن يصبح تقدير أثرها على « تغير موازين القوى » فى الشئون العالمية ، أمرا غير ذى موضوع بالنسبة لكل شخص فى النصف الشمالى من الكرة الارضية (وربما نصفها الجنوبى أيضا) ؟ ألم ينته أخيرا فى عام ١٩٤٥ النموذج التقليدى للقوى العظمى المتصارعة التى تلجأ من حين لأخرى الى الحرب العلنية ؟ .

من الواضح أنه ليست هناك وسيلة للاجابة المؤكدة على مثل هذه الاسئلة . غير أن هناك مؤشرات على أن القوى الكبرى الحالية ربما تعود الى افتراضات أكثر تقليدية حول استخدام القوة برغم ـ ومن نواح عديدة ـ بسبب وجود الاسلحة النووية . ففى المقام الاول ، يبدو أن هناك الآن ، وربما منذ بضع سنوات ، توازنا جوهريا فى التسلح النووى بين القوتين العظميين . وبالرغم من الجدل الدائر حول « ثغرات الفرص » وامكانيات أن يكون لدى أحد الجانبين أو الآخر « القدرة على توجيه الضربة الاولى » ، فانه من الواضح أنه لا واشنطن ولا موسكو تمتلك أى ضمان بأن بمقدورها أن تمحو غريمتها دون احتمال أن تتعرض هى للتدمير بالمثل ، ولن يغير مجىء تكنولوجيا « حرب

النجوم » شيئا يذكر من هذه الحقيقة . وعلى وجه الخصوص ، فان امتلاك كل جانب لعدد كبير من الصواريخ الباليستية المحمولة بحرا ، والموضوعة فى غواصات تحت الماء يصعب اكتشافها ، يجعل من غير المتخيل أن يفترض أى من الجانبين أن بمقدوره أن يقضى كلية على قدرة سلاح عدوه النووى على الفور وستظل هذه الحقيقة ، أكثر من ـ أو على الاقل مثل ـ المخاوف من مجىء « شتاء نووى » ، عونا لصانعى القرار ، ما لم يسقطوا فى حبائل تصعيد مستفز عارض . ونتيجة لذلك ، فان كل جانب يواجه مأزقا نوويا حرجا لا يمكنه التراجع عنه ـ حيث أنه من المستحيل عمليا التوقف عن ابتكار التكنولوجيا النووية ، أو أن تتخلى احدى القوتين العظميين (أو كلتيهما) عن امتلاك هذه الاسلحة ، التى لن تستطيع ان تحقق بها أى تفوق حقيقى ، حيث أن النظام الجديد لكل قوة له ما يقابله أو يحد منه لدى القوة الاخرى ، وحيث أنه من الخطر البالغ عمليا استخدام هذه الاسلحة نفسها .

وبمعنى آخر ، فان قدرات الاسلحة النووية الواسعة لدى كل من القوتين العظميين سوف تستمر فى البقاء ، ولكنها فى كل الاحتمالات لن تستخدم (مع استبعاد حدوث اطلاق غير مقصود) ، لانها تتناقص مع الفرضية القديمة بأنه فى الحرب كما فى معظم الامور الاخرى ، ينبغى أن يكون هناك توازن بين الوسائل والغايات . وعلى العكس من ذلك ، ففى أى حرب نووية ، يكمن خطر احداث وايقاع الضرر بالجنس البشرى الى الحد الذى لن يخدم أى غرض سياسى أو ايديولوجى أو اقتصادى . وبالرغم من أن قدرات ذهنية ضخمة تعكف على وضع « استراتيجية لخوض الحرب النووية » ، فمن الصعب التشكيك فى ملاحظة « جيرفى » بأن « القول باستراتيجية رشيدة لاستخدام الاسلحة النووية يعد قولا متناقضا . فبمجرد انطلاق أول صاروخ ، سينتهى وضع « الارتهان المتبادل » الذى أصبح فيه كل من الجانبين منذ فقدت الولايات المتحدة احتكارها النووى . وستكون العواقب حينئذ مزلزلة الى الحد الذى لن تستطيع معه أية قيادة سياسية متعقلة الاقدام على اتخاذ الخطوة الاولى نحو البداية . وما لم تحدث حرب نووية غير متعمدة ، وهو احتمال قائم دائما اما بسبب خطأ بشرى أو قصور فنى ، فان كلا من الجانبين سيعجز عن « خوض الحرب النووية » . واذا حدث صدام ، فستسعى كل من القيادة السياسية والعسكرية « لاحتوائه » عند مستوى القتال التقليدى .

وهذا لا ينسحب على المشكلة الاكثر خطورة بالنسبة للقوتين العظميين المتنافستين على مدى السنوات العشرين القادمة وما بعدها : وهى انتشار الاسلحة النووية فى بلدان المناطق المتفجرة الاكثر عرضة للاشتعال فى العالم مثل الشرق الادنى ، وشبه القارة الهندية ، وجنوب افريقيا ، وربما أمريكا اللاتينية . وحيث أن الدول المعنية ليست طرفاً فى نظام القوى العظمى ، فان الامكانية الرهيبة للجوئها للاسلحة النووية فى أى صدام نووى ، ليست مأخوذة فى الاعتبار هنا . فعلى وجه العموم ، يبدو من الانصاف استنتاج أن لدى الولآيات المتحدة والاتحاد السوفيتى مصلحة مشتركة للحد من انتشار الاسلحة النووية ، الذى يجعل السياسة العالمية أكثر تعقيدا من أى وقت مضى . وبرغم أى شىء ، فقد يدفع الاتجاه نحو انتشار الاسلحة النووية القوتين العظميين الى ادراك ما بينهما من أمور مشتركة .

وفى تحالف مختلف تماما ـ من وجهة نظر موسكو بالتحديد ـ نجد التسلح النووى سريع التوسع فى الصين وبريطانيا وفرنسا . وحتى سنوات قليلة مضت ، كان من المفترض بوجه عام أن ثلاثتها لم تكن سوى عوامل هامشية فى التوازن النووى ، وان استراتيجيتها النووية ليست « محل ثقة » على الاطلاق ، لأن أيا من الثلاثة لا تستطيع أن تلحق ضررا بالاتحاد السوفيتى ردا على تدميرها نوويا . ولكن الدلائل تشير الى أن هذا الافتراض قد يحتاج الى تعديل قريبا . والامر الاكثر مدعاة للانزعاج ـ من وجهة نظر موسكو ، مرة أخرى ـ هو القدرة النووية المتزايدة لجمهورية الصين الشعبية ، التى ظلت تقلقها على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية . فاذا استطاعت الصين تطوير نظام صواريخ باليستية بعيد المدى محمول على الغواصات ـ وهو ما يبدو أنها تعتزمه ـ بالاضافة الى نظام الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الاكثر تعقيدا ذات القواعد البرية ، واذا لم تحل النزاعات الصينية ـ السوفيتية على أساس التراضى المتبادل ، فسوف يواجه الاتحاد السوفيتى احتمال وقوع صدام مسلح عبر الحدود ، ربما يتصاعد الى تراشق نووى مع جارته الصينية . وتأسيسا على ما عليه الحال الآن ، فان ما سيلحق بالصين من دمار سيكون رهيبا ، ولكن موسكو لا تستطيع أن تستبعد أن عددا معينا على الاقل من الصواريخ الصينية (والذى سيصبح اكبر فى التسعينات) سيصيب الاتحاد السوفيتى .

والاكثر مدعاة للقلق من الناحية التقنية ، رغم أنه أقل ازعاجا من الناحية السياسية ، هو تعزيز قدرات حاملات القذائف والرؤوس النووية البريطانية والفرنسية . فحتى وقت قريب ، كان الاثر « الرادع » لكل من أنظمة التسلح الاستراتيجى لهاتين القوتين غير مؤكد وفى حالة تورطهما غير المتوقع فى صدام نووى مع الاتحاد السوفيتى ، مع حياد الولايات المتحدة (الذى يعد مبررا للنظامين البريطانى الفرنسى) كان من الصعب أن تعرضا نفسيهما للانتحار ، حيث لم تكن أنظمة الاطلاق المتواضعة لديهما تستطيع أن تلحق إلا ضررا جزئيا فقط بروسيا . غير أنه فى السنوات القليلة القادمة ، سيتضاعف حجم الدمار الذى يمكن أن تلحقه أى من هاتين القوتين متوسطى الحجم بالاتحاد السوفيتى مرات عديدة ، بسبب التعزيز الضخم لما لديها من أنظمة الصواريخ الباليستية التى تطلق من الغواصات . وعلى سبيل المثال ، فان امتلاك بريطانيا للغواصات حاملة نظام صواريخ « ترايدنت ٢ » ـ الذى وصفته مجلة « الايكونوميست » بأنه « رولز رويس الصواريخ النووية » بسبب ارتفاع تكلفته وقوته الضاربة البالغة ـ سوف يعطى ذلك البلد قوة ردع منيعة تستطيع تدميرا الرءوس ما يربو على ٣٥٠ هدفا سوفيتيا ، بدلا من قدرتها الحالية على تدمير ستة عشر هدفا وبنفس الطريقة ، فان الغواصة الفرنسية الجديدة « لانفليكسبل » « ذات الصاروخ ام ٤ » بعيد المدى متعدد الرؤس ، من المحتمل أن تكون قادرة على مهاجمة ست وتسعين هدفا سوفيتيا ، وهو ما يزيد عن قدرة الغواصات النووية الخمس الفرنسية السابقة مجتمعة ـ وعندما يعاد تجهيز الغواصات الاخرى بنفس صاروخ « ام ٤ » ، فسوف تزيد الرءوس الحربية الاستراتيجية لدى فرنسا خمسة اضعاف ، مما يمنحها ايضا القدرة ، نظريا ، على ضرب مئات الاهداف الروسية من على بعد آلاف الاميال .

وبالطبع ، فان ما يعنيه ذلك بشكل قاطع ، أمر يستحيل التنبؤ به ففي بريطانيا نفسها ، يرى العديد من الشخصيات البارزة فكرة أن بلادهم بمقدورها استخدام أسلحتها النووية ضد روسيا بشكل مستقل ، فكرة غير معقولة ، ومن غير المحتمل أن يغير من مثل هذه الانتقادات الادعاء المضاد بأن انتحار البلاد سيصحبه على الاقل الحاق ضرر أكثر وبالاتحاد السوفيتي مما كان ممكنا حتى الآن . وفي فرنسا أيضا ، لا يكاد الرأى العام وبعض المعلقين الاستراتيجيين - يقتنع بسياستها المعلنة للردع . ومن ناحية أخرى ، فمن الانصاف أن نفترض أن المخططين العسكريين الروس ، الذين يأخذون احتمالات القتال النووى بجدية تامة ، لابد أن يجدوا هذه التطورات الجديدة مزعجة . ذلك أنهم لن يواجهوا فقط أربع دول فقط بدلا من الولايات المتحدة وحدها - مع احتمال الحاق ضرر بالغ (وربما غير عادى) بعمق الاراضى السوفيتية ، بل انهم يجب أن يضعوا فى اعتبارهم ماذا ستكون عليه موازين العالم العسكرية اذا ما تورطت روسيا فى نزاع نووى مع احدى هذه القوى (ولتكن الصين) فى حين يبقى الآخرون مراقبين محايدين ازاء هذا الدمار المتبادل ومن ثم كان اصرار السوفييت المتكرر على أنه فى أية اتفاقية شاملة للحد من التسلح الاستراتيجى مع الولايات المتحدة ، يجب أن توضع فى الاعتبار انظمة التسلح الانجلو- فرنسية ، وأنه يجب أن يكون لدى الاتحاد السوفيتى هامشا من القوة النووية لمواجهة الصين . ومن هنا يتبين أنه من المعقول اعتبار أن كل ما سبق يجعل الاسلحة النووية اداة غير موثوق بها فى السياسة العسكرية المنطقية ، من وجهة نظر الكرملين .

غير أنه اذا كان من شأن ذلك أن يجعل من الاسلحة التقليدية المعيار الرئيسى للقوة العسكرية السوفيتية - والاداة الرئيسية لتأمين الاهداف السياسية للدولة السوفيتية - فإنه من الصعب الاقتناع بأن المخططين الروس بمقدورهم أن يشعروا بالأمان إزاء حالة التوازن العسكرى الدولى الراهنة . وربما يبدو هذا القول متسما بالاندفاع نظرا للشهرة البالغة الاتساع التى أضيفت على اجمالى أعداد الطائرات ، والدبابات ، والمدفعية وفرق المشاة السوفيتية الضخمة للغاية من حيث تقديرات « التوازن العسكرى » الامريكى السوفيتى - ناهيك عن التأكيد المتكرر على أن قوات حلف الاطلنطى ، نظرا لعجزها عن الصمود فى حالة حدوث حرب تقليدية واسعة النطاق فى أوروبا ، سوف تضطر الى اللجوء الى « الحرب النووية » فى غضون بضعة أيام . غير أن هناك عدد متزايد من الدراسات الاكاديمية الأحدث حول « التوازن » تصف الوضع القائم الآن - بدقة ، وترى بالتحديد أنه « ليس لدى أى جانب القوة الشاملة الكافية لتحقيق النصر » . ويتطلب التوصل الى هذه النتيجة القيام باجراء ابحاث مقارنة شديدة التفصيل (على سبيل المثال ، حول تشكيل فرق الدبابات الامريكية فى مواجهة الفرق السوفيتية) ، والاهتمام بتقدير عوامل معينة أكبر وغير ملموسة (على سبيل المثال ، دور الصين ، ومصداقية حلف وارسو) ، وما يمكن تقديمه هنا ليس سوى ملخص لهذه المناقشات . واذا كانت هذه الشواهد صحيحة على وجه التقريب ، فانها لا يمكن أن تكون مريحة بالنسبة للمخططين السوفييت .

وأول وأبرز ما يجب التأكيد عليه ، هو أن أى تحليل للتوازن التقليدى للقوى يقتضى تقييم الحلفين المتنافسين ككل ، خاصة فى محيطهما الاوربى . وبمجرد القيام بذلك ، يصبح من

الواضح أن الاعضاء غير الامريكيين فى حلف شمال الاطلنطى أكثر تميزا بكثير من الأعضاء غير الروس فى حلف وارسو. وبالفعل، فكما حاول «الكتاب الابيض» لوزارة الدفاع البريطانية عام ١٩٨٥ أن يوضح، «كانت البلدان الاوربية تقدم الجزء الرئيسى من قوات «الناتو» الواقفة على أهبة الاستعداد فى أوروبا: ٩٠٪ من القوة البشرية، ٨٥٪ من الدبابات، ٩٥٪ من المشاة، و ٨٠٪ من الطائرات المقاتلة، وما يربو على ٧٠٪ من السفن الحربية فى المياه الاطلنطية والاوربية. وبلغت القوة التعبوية الكاملة للقوات الاوربية حوالى ٧ ملايين رجل فى مقابل ٣ر٥ مليون للولايات المتحدة». كما أنه من الصحيح، بالطبع، أن الولايات المتحدة نشرت ٢٥٠ر٠٠٠ رجل فى أماكن مناسبة فى ألمانيا، وأن فرق الجيش وأسراب الجو التى تنوى أن تدفع بها عبر الاطلنطى فى حالة حدوث حرب أوربية ستكون بمثابة تعزيزات حاسمة، وأن «الناتو» ككل يعتمد على الردع النووى الامريكى، وعلى القوة البحرية الامريكية. ولكن النقطة الهامة هى أن حلف شمال الاطلنطى يتميز بالتوازن المتساوى بين أعضائه أكثر من حلف وارسو ذو القمة ثقيلة الوزن والذى يميل تماما [illegible] أيضا ملاحظة أن حلفاء أمريكا من أعضاء «الناتو» ينفقون فى [illegible] الدفاع ما يزيد بمقدار ست مرات عما ينفقه حلفاء موسكو من اعضاء حلف وارسو، بل ان كلا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية تنفق وحدها أكثر مما تنفقه بلدان حلف وارسو مجتمعة بدون روسيا. ومن ثم فانه اذا قيست قوة الحلفين ككل، وبدون عمليات الاغفال والشروط الغربية التى تميز بعض التقديرات الغربية المثيرة للقلق* فستبرز صورة من التكافؤ الاستراتيجى فى معظم الجوانب، وحتى حيث توجد لحلف وارسو الافضلية العددية، فان ذلك لا يبدو أمرا حاسما.

فعلى سبيل المثال، قد يكون «اجمالى القوات البرية» متساويا تقريبا لدى كل من الحلفين وكذلك «اجمالى احتياطى القوات البرية». وبصورة تقريبية، فان قوات حلف وارسو البالغ عددها ٩ر١٣ مليون رجل (٤ر٦ مليون «قوات اساسية» و ٥ر٧ مليون احتياطيا)، ليست أكبر بكثير من قوات «الناتو» البالغ عددها ٩ر١١ مليون (٥ ملايين «قوات اساسية» و ٨ر٦ مليون احتياطى) خاصة وأن جزءا كبيرا من اجمالى حلف وارسو يتكون من وحدات من الدرجة الثالثة وقوات احتياط الجيش الاحمر. وحتى على الجبهة المركزية البالغة الاهمية حيث تتجاوز ضخامة فرق المدرعات والرماية الروسية أعداد قوات «الناتو» بدرجة كبيرة، فان تفوق حلف وارسو ليس أمرا مرضيا ـ خاصة عند ذكر صعوبة اجراء «مناورات عسكرية» سريعة وهجومية فى المنطقة المزدحمة شمال المانيا، وعند معرفة عدد الدبابات من طراز «ت ـ ٥٤» العتيق ـ والذى قد يسد الطرق تماما ـ من بين دبابات القتال الرئيسية الروسية البالغ عددها ٥٢ر٠٠٠ دبابة. فاذا توفرت لدى «الناتو» احتياطات كافية من العتاد والوقود وأسلحة الاحلال ... الخ، فانه يتضح بالتأكيد أنه فى وضع يسمح له بدحر أى هجوم سوفيتى تقليدى بشكل افضل كثيرا مما كان عليه الحال فى الخمسينات.

---

* وكلها تبين بسهولة أن حلف وارسو متفوق بشكل كبير، وذلك بأن تضع ضمن قواته. مثلا، كل القوات المسلحة (حتى تلك التى تنتشر فى مواجهة الصين)، وتحذف مثلا، القوات الفرنسية.

وبالاضافة الى ذلك فان هناك العنصر الذى لا يمكن التنبؤ به ، وهو وحدة وتماسك كل من الحلفين العسكريين المذكورين . ولا يمكن انكار أن « الناتو » لديه العديد من نقاط الضعف : من الخلافات المتكررة عبر الاطلنطى حول « المشاركة فى العبء » الى قضية التشاور بين الحكومات فى حالة الضغط لاطلاق الصواريخ النووية ـ كما أن الاتجاه المحايد ، والمناهض « للناتو » ـ والذى يمكن تبينه فى أحزاب يسار الوسط من المانيا الغربية وبريطانيا الى اسبانيا واليونان ـ يعد مصدرا آخر من مصادر القلق المتكرر . واذا ما حدث فى فترة مستقبلية ما ، أن تحولت أى من الدول الواقعة على الحدود الغربية لحلف وارسو الى « النمط الفنلندى » (خاصة المانيا الغربية نفسها بالطبع) ، فسيكون ذلك حينئذ بمثابة كسب استراتيجى ضخم للاتحاد السوفيتى ، كما سيتيح تخفيف العبء الاقتصادى عنه . ولكن حتى اذا كان مثل هذا الامر ممكنا من الناحية النظرية ، فانه لا يمكن مقارنته بالمشاكل التى يتعين على موسكو مواجهتها حاليا حول امكانية الاعتماد على امبراطوريتها فى اوربا الشرقية . فشعبية حركة تضامن « ذات القاعدة العريضة فى بولندا » ، وتطلعات المانيا الشرقية لتحسين علاقاتها مع بون ، « والرأسمالية الزاحفة » فى المجر ، والكوارث الاقتصادية التى لا تؤثر فقط على بولندا ورومانيا وانما على أوربا الشرقية كلها ، تفرض مشكلات بالغة الصعوبة على القيادة السوفيتية فهى ليست بمثابة مشكلة يسهل حلها باستخدام « الجيش الاحمر » ، كما أنه لا يبدو أن « جرعات منشطة » من الاشتراكية العلمية سوف تقدم اجابات مرضية الى الاوربيين الشرقيين . وبرغم شعارات الكرملين الاخيرة حول التحديث ، ومراجعة الاقتصاد الماركسى والسياسات الاشتراكية ، فانه من الصعب أن نرى روسيا تتخلى عن مظاهر سيطرتها العديدة على أوربا الشرقية . غير أن هذه الشواهد المختلفة على السخط السياسى والازمات الاقتصادية تثير التساؤل بدرجة أكبر حول امكانية الاعتماد على الجيوش غير الروسية فى حلف وارسو . فالقوات المسلحة البولندية ، مثلا ، لا يمكن اعتبارها اضافة لقوة الحلف ، بل ان العكس هو الصحيح ، حيث أنها ـ وكذلك الخطوط البرية والسكك الحديدية البولندية سوف تتطلب من الجيش الاحمر فرض اشراف محكم فى وقت الحرب . وبالمثل ، فانه يصعب تخيل الجيش التشيكى والمجرى وهما يندفعان ـ فى حماس لمهاجمة مواقع « الناتو » بأوامر من موسكو . بل ان اتجاهات قوات المانيا الشرقية والتى قد تكون أكثر حلفاء روسيا فعالية وتحديثا ، ربما تتأثر بقرار الهجوم غربا . صحيح أن السواد الاعظم (أربعة أخماس) من قوات حلف وارسو من الروس وأن الفرق العسكرية السوفيتية قد تكون رأس الحربة الحقيقية فى أية حرب تقليدية مع الغرب ، ولكنها ستكون مهمة ضخمة بالنسبة لقادة الجيش الاحمر ، أن يديروا مثل هذه الحرب وأن يراقبوا فى نفس الوقت مليونا أو أكثر من الجنود الاوربيين الشرقيين ، ومعظمهم ليس على درجة عالية من الكفاءة ، وبعضهم لا يمكن الثقة به . كما أن احتمال أن يسعى « الناتو » للرد على هجوم حلف وارسو ، بشن هجوم مضاد على تشيكوسلوفاكيا ، مثلا ، (وان كان احتمالا بعيدا) ، يمكن فقط أن يزيد من القلق على الصعيد العسكرى بقدر ما يزيده على الصعيد السياسى .

وعلاوة على ذلك ، فانه منذ أوائل الستينات ، كان على المخططين الروس أن يتعاملوا مع مشكلة اكثر ازعاجا : وهى امكانية تورطهم فى صراع واسع النطاق مع « الناتو » ومع الصين واذا

حدث ذلك فى نفس الوقت ، فستكون امكانيات تحويل التعزيزات من جبهة لأخرى محدودة للغاية ، ان لم تكن مستحيلة ، ولكن حتى لو قامت الحرب على جبهة واحدة ، فربما يخشى الكرملين اعادة نشر الفرق العسكرية ونقلها من منطقة قد تكون محايدة من الناحية الفنية الا أن بها قوات مسلحة ضخمة لعدو محتمل تنتشر على طول الحدود . ومن ثم ، فالاتحاد السوفيتى مضطر ، للاحتفاظ بنحو خمسين فرقة عسكرية و ١٣٠٠٠ دبابة تقريبا تحسبا لاحتمال وقوع صدام صينى - سوفيتى ، وبالرغم من أن القوات الروسية أكثر تحديثا وتعبئة من القوات الصينية ، فانه من الصعب تصور كيف يمكن أن تحقق انتصارا كاملا على جيش يزيد عدده عنها بأربعة أمثال - ناهيك عن فرض احتلال طويل الامد . وكل ذلك يفترض بالضرورة أن تظل الحرب تقليدية (وهو افتراض ربما يكون خاطئا كلية نظرا لبعض التلميحات الروسية حول كيفية سحق الصين) ، ولكن اذا حدث تراشق نووى روسى - صينى ، فان على المخططين السوفييت حينئذ أن يتساءلوا عما اذا كانت بلادهم قد تكون فى موقف ضعيف فى مواجهة الغرب الذى سيظل محايدا برغم خطورته . وبالمثل ، فان الاتحاد السوفيتى الذى سيضار بشدة من جراء حرب نووية أو تقليدية واسعة النطاق ضد « الناتو » ، لابد أن يساوره القلق بشأن كيفية معالجة الضغوط الصينية ، اذا ما وصل الى حالة « انكسار الظهر » .

وبالرغم من أن الصين (بصرف النظر عن الناتو) هى الهم الاكثر خطورة بالنسبة للمخططين السوفييت بسبب حجمها ، فانه ليس من الصعب تخيل قلق السوفييت ازاء « الجناح » الآسيوى بأكمله . فبالمفهوم « الجيوبوليتيكى » الاوسع ، يبدو الامر كما لو كانت النزعة القديمة للسياسة الموسكوفية الروسية نحو التوسع المستمر عبر أراضى آسيا قد توقفت ولا شك أن عودة الصين للظهور ، واستقلال الهند (وتنامى قوتها) ، والانتعاش الاقتصادى لليابان - ناهيك عن زيادة قوة العديد من الدول الآسيوية الاصغر - قد قضت على المخاوف التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر من سيطرة روسيا تدريجيا على القارة بأكملها . (والفكرة ذاتها اليوم قد تصيب القيادة السوفيتية بالذعر) وعلى سبيل التأكيد ، فان ذلك لم يمنع موسكو من تحقيق مكاسب هامشية ، كما فى افغانستان ، ولكن استمرار هذا النزاع ، مع الكراهية التى اثارها فى مختلف انحاء المنطقة يؤكد على أن أى مزيد من التوسعات فى الاراضى السوفيتية سوف تكون تكلفتها العسكرية والسياسية باهظة . وعلى النقيض من الدعايات الروسية الواثقة حول « رسالتها الآسيوية » منذ قرن مضى ، فان حكام الكرملين لابد أن يشعروا الآن بالقلق ازاء الاصولية الاسلامية التى تتسرب الى صدورهم الجنوبية من الشرق الاوسط ، وازاء التهديد الصينى ، وكذلك ازاء تعقيدات الوضع فى افغانستان ، وكوريا ، وفيتنام . وأيا ما كانت أعداد الفرق العسكرية المتمركزة فى آسيا ، فانها لا يمكن أن تكون كافية لتحقيق « الامن » على امتداد مثل هذه الحدود الخارجية البالغة الطول ، خاصة وأن الخط الحديدى عبر سيبيريا مازال عرضة بشكل خطير للتدمير بواسطة أى ضربة صاروخية ، الامر الذى سيكون له بدوره آثار سيئة على القوات السوفيتية فى الشرق الاقصى .

ونظرا لاهتمام النظام الروسى تقليديا بسلامة أراضى الوطن ، فليس من المستغرب أن تظهر القدرات الروسية فى البحر وفى عالم ما وراء البحار فى صورة أضعف نسبيا . وهذا لا ينفى التوسع

الملموس للبحرية الحمراء عبر فترة ربع القرن الماضية والتنوع الضخم فى الغواصات والسفن الجديدة والفعالة ، وحتى حاملات الطائرات التجريبية التى يتم بناؤها . كما لا ينفى التوسع الضخم فى البحرية التجارية السوفيتية وأساطيل الصيد ، وما تلعبه من ادوار استراتيجية هامة . ومع ذلك ، فليس هناك فى السلاح البحرى السوفيتى حتى الان ما يماثل القوة الضاربة لحاملات القوات الامريكية الخمسة عشر وعلاوة على ذلك ، فانه عند المقارنة بين أساطيل الحلفين ، وليس أسطول القوتين العظميين فقط تظهر البحريات الضخمة لاعضاء « الناتو » الآخرين ، عدا امريكا ، فارقا ضخما .

جدول ٤٨
القوات البحرية لحلفى الناتو ووارسو.

	حلف وارسو			حلف شمال الاطلنطى « الناتو »		
	غير سوفيتية	الاتحاد السوفيتى	اجمالى	غير أمريكية	الولايات المتحدة	اجمالى
الغواصات النووية	—	١٠٥	١٠٥	١٢	٨٥	٩٧
غواصات الديزل	٦	١٦٨	١٧٤	١٣٢	٥	١٣٧
السفن الجوية الضخمة	٣	١٨٤	١٨٧	٢٢٧	١٤٩	٣٧٦
طائرات البحرية	٥٢	٧٥٥	٨٠٧	٢٨٣	٢٢٥٠	٢٥٣٣

وكما هو واضح فى جدول ٤٨ ، « حتى مع استبعاد الصين ، يمتلك الحلفاء الغربيون ضعف السفن المقاتلة ، وثلاثة أمثال قوة طائرات البحرية لدى حلف وارسو ، كما ان لديهم العديد من الغواصات » . واذا أضفنا لهذا أن العديد من السفن الضخمة والغواصات التابعة لحلف وارسو يزيد عمرها عن عشرين عاما ، وأن قدرتها على اكتشاف غواصات العدو محدودة للغاية ، وأن ٧٥٪ من أفراد البحرية الحمراء من المجندين (بعكس المحترفين ذوى الخدمة الطويلة فى الغرب) ، يكون من الصعب أن نرى كيف يمكن للاتحاد السوفيتى أن يصبح فى وضع يتطلع فيه الى « السيطرة على البحر » فى المستقبل القريب . وأخيرا فانه اذا كان الغرض الحقيقى بالفعل من سفن البحرية السوفيتية الجديدة والضخمة هو اقامة « منطقة محصنة فى المحيط » على بارنتس ، مثلا ، لحماية غواصات الصواريخ النووية من هجوم حلف الاطلنطى ـ بمعنى أنه اذا كان الاسطول السوفيتى مصمم أساسا لحراسة قوة الردع الاستراتيجية للبلاد وهى تتحرك بعيدا عن الشاطىء فان ذلك لا يوفر لها فائضا من القوة (بصرف النظر عن غواصاتها الاقدم) لقطع خطوط المواصلات البحرية لحلف « الناتو » ومن ثم ، وامتدادا لذلك ، فانه لا يكاد يكون هناك احتمال لقدرة الاتحاد السوفيتى على تقديم العون لقواعدها وقواتها المتناثرة عبر البحار فى حالة وقوع صراع كبير مع الغرب . وهكذا ، فانه برغم كل ما يقال حول تغلغل روسيا فى العالم الثالث ، فانه ليست لديها سوى قوات قليلة للغاية متمركزة عبر البحار (أى خارج أوربا الشرقية وافغانستان) ، وتوجد قواعدها الرئيسية عبر البحار فى فيتنام ، وأثيوبيا ، واليمن الجنوبية ، وكوبا فقط وكلها بحاجة الى قدر كبير من المعونة المالية

المباشرة ، التى يبدو انها أصبحت غير مقبولة فى روسيا نفسها . وربما كان الاتحاد السوفيتى ، بعد ادراكه أن خطه الحديدى عبر سيبريا معرض للخطر فى حالة نشوب حرب تدخلها الصين ، يحاول بالتالى اقامة خط مواصلات بحرى ، عبر المحيط الهندى ، الى أراضيه فى الشرق الاقصى . ومع ذلك ، وبناء على ما هو عليه الحال الآن ، فان ذلك الطريق ما زال يبدو محفوفا بالمخاطر . وبالاضافة الى أن مناطق النفوذ السوفيتية لا تقارن بالمجموعات الاكبر كثيرا من القواعد والقوات ، والاساطيل البحرية الواقعة عبر ارجاء الكرة الارضية والتابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فان القواعد الروسية القليلة القائمة ، والمكشوفة ، معرضة للضغوط الغربية الشديدة فى وقت الحرب . واذا أضفنا للمعادلة كلا من الصين واليابان وبلدان معينة أصغر موالية للغرب ، فستبدو الصورة غير متوازنة بدرجة أكبر . ولا شك أن الإبعاد الاضطرارى للاتحاد السوفيتى من العالم الثالث لن يكون ضربة قوية من الناحية الاقتصادية ـ حيث أن تجارته واستثماراته وقروضه فى تلك المناطق ضئيلة بالمقارنة بالغرب ولكن ذلك ببساطة يعتبر انعكاسا آخر لكونه أقل من قوة كونية .

وبالرغم من أن كل ذلك قد يبدو مبالغة فى قيمة الفروق التى تعمل فى غير صالح الاتحاد السوفيتى ، الا أنه تجدر ملاحظة أن مخططيه أنفسهم يفكرون فى تحليلات « أسوأ الاحتمالات » ، وأن مفاوضيه فى اتفاقات السيطرة على التسلح دائما ما يرفضون أى فكرة عن امتلاك مجرد قوات مساوية لما لدى الولايات المتحدة ، بدعوى أن روسيا تحتاج الى « هامش » لضمان أمنها فى مواجهة الصين ولحراسة حدودها ذات الثمانية آلاف ميل وبالنسبة لأى مراقب خارجى متعقل ، فان الاتحاد السوفيتى لديه بالفعل أكثر من مجرد قوات كافية لضمان أمنه ، وأن اصرار موسكو على بناء أنظمة تسلح أحدث دائما يؤدى بالفعل الى احساس غيرها بعدم الامان . أما بالنسبة لصانعى القرار فى الكرملين ، ورثة تقاليد الحكم العسكرية ذات الاحساس المبالغ فيه بالعظمة ، فان روسيا تبدو محاطة بحدود هشة فى أوربا الشرقية ، وعلى طول « القطاع الشمالى » من الشرق الاوسط ، وفى حدودها الطويلة المشتركة مع الصين ، وبالرغم من دفع العديد من الفرق العسكرية وأسراب الطائرات الروسية لفرض الاستقرار على تلك الحدود ، الا أن ذلك لم ينجم عنه تحقيق المناعة المأمولة . ومع ذلك فان الانسحاب من أوربا الشرقية أو تقديم تنازلات فى الحدود للصين ، أمر يخشى منه أيضا ليس فقط بسبب تبعاته المحلية ، بل لانه قد يبدو مؤشرا على فقدان موسكو لقوة الارادة ، وفى نفس الوقت الذى يتصارع فيه الكرملين مع تلك المشكلات التقليدية الخاصة بضمان أمن أراضى البلاد على امتداد الحدود ، فان عليه أيضا أن يساير الولايات المتحدة فى صناعة الصواريخ ، الاسلحة المكدسة فى قواعد الدول التابعة ، واستكشاف الفضاء ، وما الى ذلك . وهكذا فان الاتحاد السوفيتى ـ أو على الاصح النظام الماركسى للاتحاد السوفيتى ـ أصبح موضع أختيار من ناحية الكم والكيف فى سباقات القوة فى العالم ، وهى سباقات لا تقبل نقاط الترجيح .

ولكن تلك الترجيحات (أو « ترابط القوى ») قد تكون أفضل على نحو واضح اذا كان الاقتصاد فى حالة صحية أفضل ، الامر الذى يعود بنا الى مشكلة ، روسيا طويلة الامد . فالاقتصاد يمثل أهمية للعسكريين السوفييت ، ليس لمجرد أنهم ماركسيون ، وليس فقط لأنه يدفع رواتبهم وثمن سلاحهم ، ولكن أيضا لأنهم يدركون أهميته بالنسبة لنتيجة حرب أحلاف طويلة تخوضها القوى العظمى . وتسلم الموسوعة العسكرية السوفيتية فى عام ١٩٧٩ ، بأنه قد يكون صحيحا أن

أية حرب أحلاف كونية ستكون قصيرة خاصة اذا استخدمت الاسلحة النووية . « غير أنه بالنظر الى الامكانات الاقتصادية والعسكرية الضخمة لاحلاف الدول المتحاربة ، فانه لا تستبعد امكانية اطالة امدها أيضا ولكن اذا أطيل أمد مثل هذه الحرب ، فسيكون التركيز مرة أخرى على قدرة الاقتصاد على التحمل ، كما كان الامر فى الحروب العظمى للاحلاف فى الماضى . ومع وجود هذا الافتراض فى الاذهان ، فانه لن يكون مريحا بالنسبة للقيادة السوفيتية التفكير فى أن الاتحاد السوفيتى يمتلك فقط ١٢٪ أو ١٣٪ من اجمالى الناتج القومى فى العالم (أو حوالى ١٧٪ اذا اعتبر المرء الدول التابعة فى حلف وارسو عوامل مضافة) ، وأنه ليس فقط متأخرا جدا عن الولايات المتحدة وأوربا الغربية فى حجم الناتج القومى الاجمالى ، بل ان اليابان أيضا قد تجاوزته ، وربما يجد الصين تلحق به فى غضون الثلاثين سنة القادمة ، اذا ظلت معدلات النمو على المدى البعيد كما هى الان . واذا كان ذلك الادعاء يبدو غريبا ، فانه يجدر تذكر الملاحظة المجردة التى أبدتها « الايكونوميست » بأنه فى عام ١٩١٣ « كان معدل الناتج الحقيقى لكل فرد ـ ساعة فى روسيا الامبراطورية يزيد ثلاث مرات ونصف عن ٠ فى اليابان ، (ولكنها) قضت نحو ٧٠ عاما من الاشتراكية وهى تتزلق الى الوراء الى ما يـ .. ـن ربع معدل اليابان الآن . وأيا ما كان تقييمنا لقوة الاتحاد السوفيتى العسكرية الآن ، فان احتمال أن يصبح الرابع أو الخامس فقط بين المراكز الانتاجية الكبرى فى العالم عند بداية القرن الحادى والعشرين لا يمكن الا أن يقلق القيادة السوفيتية ، وذلك ببساطة بسبب ما ينطوى عليه ذلك من آثار على قوة روسيا على المدى البعيد .

وهذا لا يعنى أن الاتحاد السوفيتى على وشك الانهيار ، كما أنه لا ينبغى النظر اليه أيضا باعتباره بلداً ذا قوة خارقة . ولكنه يعنى أنه يواجه خيارات صعبة . وكما أوضح أحد الخبراء السوفييت : « لم تعد سياسة السلاح والغذاء والتنمية ـ وهى الركيزة السياسية لعصر بريجنيف أمرا ممكنا . . . حتى فى ظل أكثر التصورات تفاؤلا . . . وسوف يواجه الاتحاد السوفيتى أزمة اقتصادية طاحنة ، أقسى بكثير من أى مصاعب واجهته خلال الستينات والسبعينات . ومن المتوقع أن تكثف الجهود والمساعى لتحسين الاقتصاد الروسى . ولكن لما كان من المستبعد أن يتخلى حتى نظام حكم فعال فى موسكو عن « الاشتراكية العلمية » لتعزيز الاقتصاد ، أو أن يحد بشكل جذرى من أعباء الانفاق على الدفاع ، ومن ثم يؤثر على الجوهر العسكرى للدولة السوفيتية ، فان احتمالات التخلص من التناقضات التى تواجه الاتحاد السوفيتى تعد سيئة . ذلك أنه بدون قوته العسكرية الضخمة ، لن يعمل له حساب فى العالم ، وهو بقوته العسكرية الضخمة يجعل الآخرين يشعرون بعدم الاطمئنان ويضر بامكاناته الاقتصادية . انها معضلة قاسية . .

غير أن ذلك لا يمكن أن يمثل سعادة خالصة للغرب ، حيث لا يوجد من خصائص أو تقاليد الدولة الروسية ما يشير الى أنها استطاعت أبدا أن تتقبل انهيار امبراطوريتها ببساطة . ففى واقع الامر ، ومن الناحية التاريخية ، فان أيا من الامبراطوريات الشاسعة والمتعددة القوميات ، والتى درسناها فى هذا البحث ـ مثل الامبراطورية العثمانية والاسبانية ، والنابوليونية والبريطانية ـ لم تتراجع ابدا الى قواعدها الاصلية الا بعد أن هزمت فى حرب قوى عظمى ، أو (كما فى حالة بريطانيا بعد ١٩٤٥) أضعفت من جراء الحرب الى الدرجة التى لم يكن مستطاعا فيها من الناحية

السياسية تجنب الانسحاب الاستعماري . وعلى أولئك الذين يبتهجون للصعوبات الحالية التى يواجهها الاتحاد السوفيتى والذين يتطلعون لانهيار تلك الامبراطورية ، أن يذكروا أن مثل هذا التحول يجرى بالطبع بتكلفة باهظة للغاية ، ولا يتم دائما على نمط يمكن التنبؤ به .

الولايات المتحدة : مشكلة الدولة رقم واحد في التدهور النسبى

يجدر بالمرء أن يضع فى ذهنه الصعوبات التى يواجهها الاتحاد السوفيتى حين ينتقل الى تحليل الظروف الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة ، وذلك لاختلافين هامين . أولهما : أنه بينما يمكن القول بأن نصيب الولايات المتحدة من القوة العالمية يتدهور بصورة أسرع نسبيا من نصيب روسيا على مدى العقود القليلة الماضية ، فقد لا تكون مشكلاتها بقدر ضخامة مشكلات خصمها السوفيتى وعلاوة على ذلك فان قوتها الحقيقية (خاصة فى المجالات الصناعية والتكنولوجية) ما زالت أكبر من قوة الاتحاد السوفيتى . أما الثانى : فهو أن طبيعة العمل الحر غير المقيد فى المجتمع الامريكى (رغم عدم خلوه من نقاط الضعف) ربما تعطيه فرصة أفضل للتكيف مع الظروف المتغيرة أكثر مما تفعل السلطة الصارمة والموجهة . ولكن ذلك بدوره يعتمد على وجود قيادة وطنية يمكنها فهم التوجيهات الاشمل التى تحكم عالم اليوم ، وتكون واعية بكل من نقاط القوة والضعف فى وضع الولايات المتحدة فى سعيها للتكيف مع المحيط الكونى المتغير .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة حاليا مازالت فى مرتبة خاصة بها وحدها اقتصاديا وربما عسكريا ، الا أنها لا تستطيع أن تتجنب مواجهة الاختبارين الكبيرين اللذين يتحديان طول بقاء كل قوة كبرى تحتل الموقع « رقم واحد » فى شئون العالم : وهما أولا اذا كانت على المستوى العسكرى ، الاستراتيجى تستطيع الحفاظ على توازن معقول بين مقتضيات الدفاع التى تراها للدولة والوسائل التى تمتلكها للوفاء بتلك الالتزامات ، وثانيا اذا كانت ـ وتلك نقطة قريبة الصلة بالنقطة الاولى ـ تستطيع الحفاظ على الاسس التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التدهور النسبى فى مواجهته انماط الانتاج العالمى دائمة التغير . وهذا الاختبار سيكون هو الاختبار الاعظم للقدرات الامريكية لأنها ، مثل اسبانيا الامبراطورية فيما حول عام ١٦٠٠ ، أو الامبراطورية البريطانية فيما حول عام ١٩٠٠ ، هى الوريث لمجموعة واسعة من الالتزامات الاستراتيجية التى أقرت منذ عشرات السنوات ، عندما كانت قدرة البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير على شئون العالم تبدو مؤكدة بدرجة أكبر ونتيجة لذلك ، تخوض الولايات المتحدة الآن المخاطرة المألوفة لمؤرخى صعود وسقوط القوى العظمى السابقة ، وهى ما يمكن تسميته « بالافراط فى التوسع الاستعمارى » : بمعنى أن صانعى السياسة فى واشنطن عليهم مواجهة الحقيقة الصعبة والثانية ، وهى أن مجمل مصالح والتزامات الولايات المتحدة تزيد الآن كثيرا عن قدرة البلاد على الدفاع عنها جميعا فى نفس الوقت .

وعلى خلاف تلك القوى السابقة التى واجهت مشكلة زيادة التوسع الاستراتيجى تواجه الولايات المتحدة امكانية الابادة النووية أيضا ـ وهى حقيقة يشعر العديد من الناس بأنها غيرت طبيعة سياسة القوى الدولية كلها . فاذا كان صحيحاً أن صداماً نووياً واسع النطاق يمكن أن يقع ، فإن أى نظر فى « امكانات الولايات المتحدة سوف يصبح حينئذ أمراً غاية فى الصعوبة الى الحد الذى يجعله غير ذى موضوع ـ حتى وان كان الوضع الامريكى (بسبب انظمة امريكا الدفاعية ، وامتدادها الجغرافى) أفضل من ـ وضع فرنسا أو اليابان مثلا ، فى مثل هذا الصراع . ومن ناحية أخرى يشير تاريخ سباق التسلح منذ ما بعد ١٩٤٥ حتى الان الى أن الاسلحة النووية فى حين تتهدد كلا من الشرق والغرب ، يبدو ايضا انها غير قابلة للاستخدام من كليهما ـ وهو السبب الرئيسى لاستمرار القوى الكبرى فى زيادة الانفاق على قواتها التقليدية . غير أنه اذا وجدت امكانية أن تصبح الدول الكبرى يوما ما ، متورطة فى حروب نووية (سواء كانت اقليمية فقط أم على نطاق أوسع) فسيكون التشابه فى الظروف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة اليوم وأسبانيا الامبراطورية أو بريطانيا فى عهد ادوارد ، أكثر قرباً بصورة واضحة . ففى كل حالة ، كانت الدولة رقم واحد المتدهورة تواجه تهديدات ، ليست موجهة بدرجة كبيرة الى امن أراضيها ذاتها (وفى حالة الولايات المتحدة ، يعتبر احتمال تعرضها للاحتلال من قبل جيش غاز ، احتمالا بعيدا) ، ولكنها موجهة الى مصالح الامة فى الخارج وهى مصالح بالغة الاتساع الى الحد الذى يجعل من الصعب الدفاع عنها كلها فى وقت واحد ، ومع ذلك من الصعب ايضا التخلى عن أى منها دون خوض المزيد من المخاطر .

ومن الانصاف الاشارة الى أن كلًا من تلك المصالح فى الخارج ، قد حققتها الولايات المتحدة لأسباب كانت تبدو وجيهة (وغالبا ملحة) فى حينها ، وفى معظم الاحوال ، لا يزال السبب فى الوجود الامريكى قائما ، بل أنه فى أجزاء معنية من العالم ، تبدو مصالح الولايات المتحدة لصانعى القرار فى واشنطن اكبر مما كانت عليه قبل بضعة عقود ماضية .

ويمكن القول بأن ذلك صحيح بالتأكيد بالنسبة للالتزامات الامريكية فى الشرق الاوسط . ففى المنطقة الممتدة من المغرب غربا وحتى افغانستان فى الشرق ، تواجه الولايات المتحدة عدداً من النزاعات والمشكلات ، التى (كما أشار أحد المراقبين) يؤدى مجرد سردها الى « قطع أنفاس المرء » . فهى منطقة تحوى الكثير جدا من فائض مخزون البترول العالمى ، وهى تبدو معرضة (على الاقل فوق الخريطة) للتغلغل السوفيتى ، كما يوجد هناك « لوبى » داخلى ذو تنظيم قوى يضغط من أجل المساندة الصريحة لاسرائيل المعزولة ولكنها قوية عسكريا . وهذا يجعل المنطقة شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، ولكنها فى نفس الوقت تجعل من الصعوبة بمكان اتخاذ أى خيار سياسى بسيط . وبالاضافة الى ذلك ، فهى تلك المنطقة من العالم التى يبدو أنها ، أو على الاقل فى بعض أجزائها ، تلجأ كثيرا للحروب . وأخيرا ، فهى تضم الاراضى الوحيدة ـ أفغانستان ـ التى يحاول الاتحاد السوفيتى غزوها بالقوات المسلحة . ومن ثم ، فانه ليس من المستغرب أن ينظر الى الشرق الأوسط بأنه يتطلب اهتماما أمريكيا دائما ، سواء كان اهتماما عسكريا أم دبلوماسيا . غير أن ذكرى كارثة ١٩٧٩ فى ايران ، والمغامرة ذات النهاية السيئة فى لبنان عام ١٩٨٣ ، والتعقيدات

الدبلوماسية للمتناقضات (مثل كيفية مساعدة السعودية دون اثارة مخاوف اسرائيل) ، وكذلك عدم شعبية الولايات المتحدة بين الجماهير العربية ، كل ذلك يجعل من الصعب للغاية على أية حكومة امريكية اتباع سياسة متماسكة طويلة الامد فى الشرق الاوسط .

وفى أمريكا اللاتينية أيضا ، تبدو هناك تحديات متنامية تواجه المصالح القومية للولايات المتحدة . فاذا كان من المتوقع حدوث أزمة ديون دولية كبرى فى أى مكان من العالم ، توجه ضربة قوية لنظام الائتمان العالمى وخاصة للبنوك الامريكية ، فانه من الارجح أن تبدأ من هذه المنطقة . ذلك أن المشكلات الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية لم تقلل من المركز الائتمانى للعديد من بيوت المال الامريكية الكبرى فحسب ، ولكنها أسهمت أيضا فى احداث انخفاض جوهرى فى صادرات الولايات المتحدة من المصنوعات لتلك المنطقة وهنا ، كما هو الحال فى شرق آسيا ، يثير التهديد بأن بلدان العالم المتقدمة الغنية سوف تزيد باطراد من الرسوم الجمركية على المصنوعات المستوردة ذات تكلفة العمالة المنخفضة ، وتقلل من برامجها للمعونات عبر البحار ، قلقا عميقا . وتزيد ذلك كله تعقيدا حقيقة أن أمريكا اللاتينية قد تغيرت اقتصاديا واجتماعيا بسرعة ملحوظة على مدى العقود القليلة الماضية ، وفى نفس الوقت ، بضغط الانفجار السكانى بشدة على الموارد المتاحة ، وعلى نظم الحكم المحافظة القديمة فى عدد كبير من الدول وقد أدى ذلك الى قيام حركات تدعو الى اجراء اصلاحات اجتماعية ودستورية ، بل حتى الى « ثورة » صريحة ـ وتتأثر الدعوة الأخيرة بأنظمة الحكم الراديكالية الحالية فى كوبا ونيكاراجوا . ونجمت عن هذه الحركات بدورها ردود فعل محافظة ، حيث تدعو الحكومات الرجعية الى ضرورة القضاء على كل مظاهر الشيوعية المحلية ، وتطالب الولايات المتحدة بالمساعدة فى تحقيق هذا الهدف . وغالبا ما تجبر هذه الانشقاقات الاجتماعية والسياسية ، الولايات المتحدة على الاختيار بين رغبتها فى دعم الحقوق الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية وبين امنيتها فى دحر الماركسية . كما تضطر واشنطن الى أن النظر فيما اذا كان بمقدورها تحقيق أغراضها بالوسائل السياسية والاقتصادية وحدها ، اذ انه قد يتعين عليها اللجوء الى العمل العسكرى (كما فى حالة جرينادا) .

وتوجد أكثر الاوضاع إثارة للانزعاج فى الجنوب مباشرة من الولايات المتحدة ، بما يجعل « الازمة » البولندية بالنسبة للاتحاد السوفيتى تبدو صغيرة عند المقارنة . فليس هناك ، ببساطة ، مثيل فى العالم للحالة الراهنة للعلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة . فالمكسيك تقف على حافة الافلاس والعجز عن الوفاء بديونها ، وتدفع أزمتها الاقتصادية الداخلية بمئات الالاف سنويا الى التسلل غير المشروع الى الشمال ، وأصبحت أكبر تجارة مربحة لها مع الولايات المتحدة هى ترويج المخدرات ، ومازالت الحدود مفتوحة أمام ذلك النوع من التجارة بصورة غير عادية .

واذا كانت التحديات أمام المصالح الامريكية فى شرق اسيا أكثر بعدا ، فان ذلك لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الشاسعة اليوم ، حيث يعيش السواد الاعظم من سكان العالم ، وحيث توجد نسبة كبيرة ومتزايدة من التجارة الامريكية مع البلدان « المطلة على المحيط الهادى » ، وحيث تقع اثنتان من القوى العظمى العالمية مستقبلاً وهما : الصين واليابان ، وحيث يوجد الاتحاد السوفيتى

أيضا بصورة مباشرة وغير مباشرة (من خلال فيتنام) . كذلك توجد البلدان الأسيوية الاخذة فى التصنيع حديثا ، ذات المظهر الديمقراطى الهش ، والتى اعتنقت مبادىء العمل الحر (الرأسمالية) الى ابعد مدى من ناحية ، وتنافس الصناعة الامريكية فى كل شىء من المنسوجات الى الالكترونيات من ناحية أخرى . كما يوجد أيضا فى شرق آسيا عدد كبير من الالتزامات العسكرية الامريكية ، التى نشأت فى الغالب مع بداية الحرب الباردة .

ان مجرد سرد تلك الالتزامات لا يمكن الا أن يوحى بالطبيعة ذات النطاق بالغ الاتساع للمصالح الامريكية فى هذه المنطقة . ومنذ سنوات قليلة ماضية حاولت وزارة الدفاع الامريكية وضع ملخص موجز للمصالح الامريكية فى شرق آسيا ، ولكن ايجازه الشديد أشار على النقيض الى الاتساع غير المحدود تقريبا لتلك الالتزامات الاستراتيجية :

« ان أهمية أمن شرق آسيا والمحيط الهادى للولايات المتحدة تتضح مِّن الاتفاقيات الثنائية مع اليابان وكوريا والفلبين ، ومعاهدة مانيلا التى تضيف تايلاند لشركائنا فى الاتفاقيات ، واتفاقيتنا مع استراليا ونيوزيلاندة ـ اتفاقية الأنزوس ويدعم من ذلك نشر القوات البرية والجوية فى كوريا واليابان ، ونشر الاسطول السابع فى غرب المحيط الهادى ، ان أهم أهدافنا الاقليمية ، المرتبطة بحلفائنا واصدقائنا فى المنطقة هى : « الحفاظ على أمن ممراتنا البحرية الهامة وأمن المصالح الامريكية فى المنطقة ، واستمرار قدرتنا على الوفاء بتعهداتنا فى الاتفاقات الخاصة بالمحيط الهادى وشرق آسيا ، ومنع الاتحاد السوفيتى ، وكوريا الشمالية وفيتنام من التدخل فى شئون الآخرين ، وبناء علاقة استراتيجية متينة مع جمهورية الصين ، ودعم استقرار واستقلال البلدان الصديقة » .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه الالفاظ المنتقاة بعناية تخفى حتما عددا كبيرا من القضايا السياسية والاستراتيجية بالغة الحساسية ، وهى : كيف يمكن بناء علاقة جيدة مع الصين الشعبية دون التخلى عن تايوان ، وكيف يمكن « دعم استقرار واستقلال البلدان الصديقة » مع محاولة تقييد تدفق صادراتها الى السوق الامريكية ، وكيف يمكن جعل اليابانيين يتحملون نصيبا أكبر فى الدفاع عن غرب المحيط الهادى دون اثارة مخاوف مختلف جيرانهم ؟ وكيف يمكن الابقاء على القواعد الامريكية فى الفلبين مثلا دون اثارة الاستياء الداخلى وكيف يمكن تقليل الوجود العسكرى فى كوريا الجنوبية دون ارسال « الاشارة » الخاطئة الى الشمال . . .

بيد أن الاهم من ذلك ، على الاقل بمقياس انتشار القوات العسكرية ، هو الوجود الامريكى فى غرب أوروبا ـ التى يعتبر الدفاع عنها ، أكثر من أى شىء آخر ، هو المبرر الاستراتيجى للجيش الامريكى ولكثير من القوات الجوية والبحرية ـ والواقع أنه وفقا لبعض التقديرات السرية ، فان ٥٠٪ أو ٦٠٪ من القوات ذات الغرض العام مخصصة « للناتو » وهى المنطقة التى يسهم فيها الاعضاء الآخرون بنسبة من ناتجهم القومى الاجمالى للانفاق على اغراض الدفاع ، أقل من ذلك بكثير (وهو الامر الذى كثيرا ما يشير اليه النقاد) بالرغم من أن اجمالى سكان أوربا واجمالى دخلها الان أكبر من اجمالى سكان ودخل الولايات المتحدة . وليس هذا مجال تكرار الدعاوى الاوربية المضادة

والمتعددة حول مسألة « المشاركة فى العبء » (مثل التكلفة الاجتماعية التى تدفعها بلدان مثل فرنسا والمانيا الغربية للاتفاق على (التجنيد) ، كما أنه ليس مجال توضيح فكرة أنه اذا تحولت أوربا الغربية الى نموذج « فنلندا » ، فقد تنفق الولايات المتحدة على أغراض الدفاع ربما أكثر مما تنفق الآن . ولكن الحقيقة التى لا يمكن تجنبها ، من منظور استراتيجى امريكى ، هى أن هذه المنطقة ظلت دائما أكثر تعرضا للضغط الروسى من اليابان مثلا ـ ويرجع ذلك من ناحية الى أنها ليست جزيرة ، ومن ناحية أخرى الى أنه على الجانب الآخر من الحدود البرية الاوروبية يكثف الاتحاد السوفيتى الجزء الأكبر من قواته الجوية والبرية بشكل يزيد كثيرا عن احتياجات اغراض الأمن الداخلى . وبرغم أن ذلك قد لا يعطى روسيا القدرة العسكرية على اجتياح اوربا الغربية ، الا أنه لن يكون من الحكمة سحب قدر كبير من القوات البرية والجوية الامريكية كاجراء من طرف واحد . بل ان الاحتمال الضئيل لسقوط أكبر تركز عالمى للمنتجات الصناعية فى الفلك السوفيتى يعد كافيا لاقناع البنتاجون بأن « أمن أوربا الغربية يعتبر أمرا حيويا بوجه خاص لأمن الولايات المتحدة » .

غير أنه مهما كان يبدو الالتزام الامريكى تجاه أوربا منطقيا من الناحية الاستراتيجية ، فان تلك الحقيقة فى حد ذاتها ليست ضمانا فى مواجهة تعقيدات عسكرية وسياسية معينة تؤدى الى حدوث نزاع عبر الاطلنطى فبرغم أن حلف شمال الاطلنطى يجعل الولايات المتحدة وأوربا الغربية متقاربتين معا عند مستوى واحد ، فان المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى حد ذاتها ، مثلها مثل اليابان ، تعتبر منافسا بالمفهوم الاقتصادى ، خاصة فى أسواق المنتجات الزراعية المنكمشة . والاهم من ذلك أنه فى حين تؤكد السياسة الرسمية الأوروبية دائما على أهمية الوجود تحت « المظلة النووية » الامريكية ، فان هناك استياء واسع النطاق بين عامة الجماهير بسبب ما ينطوى عليه وضع الاسلحة الامريكية (صواريخ كروز ، وبيرشينج ، والغواصات حاملة الترايدنت ـ ناهيك عن قنابل النيوترون) فوق الاراضى الأوروبية ولكن كما ذكرنا فى موضع سابق اذا كانت كلتا القوتين العظميين ستحاولان تجنب « استخدام السلاح النووى » فى حالة حدوث صدام كبير ، فستظل هناك مشكلات ضخمة بالنسبة لمسألة ضمان الدفاع عن أوروبا الغربية بالوسائل التقليدية . ففى المقام الاول يعتبر ذلك أمرا باهظ التكلفة . وثانيا ، حتى لو قبلنا الدليل الذى بدأ يشير الى أن القوات الجوية والبرية لحلف وارسو من الممكن وقفها فان مثل هذا القول يقوم على توقع توفير دعم معين لقوة « الناتو » الحالية . ومن ذلك المنظور ، فانه ليس هناك ما هو أكثر اثارة للانزعاج من مقترحات خفض أو سحب القوات الامريكية الموجودة فى أوربا مهما كان ذلك ضروريا لأسباب اقتصادية أو لغرض دعم القوات الامريكية فى مكان آخر . بيد أن تنفيذ استراتيجية كبرى ذات طبيعة كونية ومرنة فى نفس الوقت يعد أمرا فى غاية الصعوبة عندما يكون جزء ضخم من القوات المسلحة الامريكية مخصصا لمنطقة بعينها .

وبالنظر الى ما سبق ، فانه ليس بمستغرب أن تكون أكثر الدوائر اهتماما بالتعارض بين الالتزامات الامريكية والقوة الامريكية ، هى القوات المسلحة نفسها ، ويرجع ذلك ببساطة الى أنها ستكون أول من يعانى اذا انكشفت نقاط الضعف الاستراتيجى عند اختيار الحرب المرير . ومن هنا

تكررت تحذيرات البنتاجون من التلاعب بالقوات على مستوى الكرة الارضية ، وذلك بنقلها من منطقة ساخنة « الى أخرى ، كما ظهرت متاعب جديدة واذا كان ذلك أمرا خطيرا بوجه خاص فى أواخر ١٩٨٣ ، عندما دفع نشر قوات اضافية فى امريكا الوسطى ، وكندا وتشاد ، ولبنان ، الرئيس السابق لقيادة الاركان المشتركة الى اعلان أن « الارتباط غير الملائم » بين القوات والاستراتيجية الامريكتيين « أصبح أشد الآن من أى وقت مضى » ، فان المشكلة كانت كامنة قبل ذلك بعدة سنوات . ومن المثير ، أن مثل هذه التحذيرات بشأن انتشار القوات المسلحة الامريكية الى اقصى حد ، تصاحبها خرائط الانتشار الرئيسى للقوات العسكرية الامريكية حول العالم » ، والتى تبدو للمؤرخين شديدة الشبه الى حد بعيد بسلسلة القواعد البحرية ، والحاميات التى كانت تمتلكها تلك القوة العالمية السابقة « بريطانيا العظمى » فى أوج توسعها الاستراتيجى .

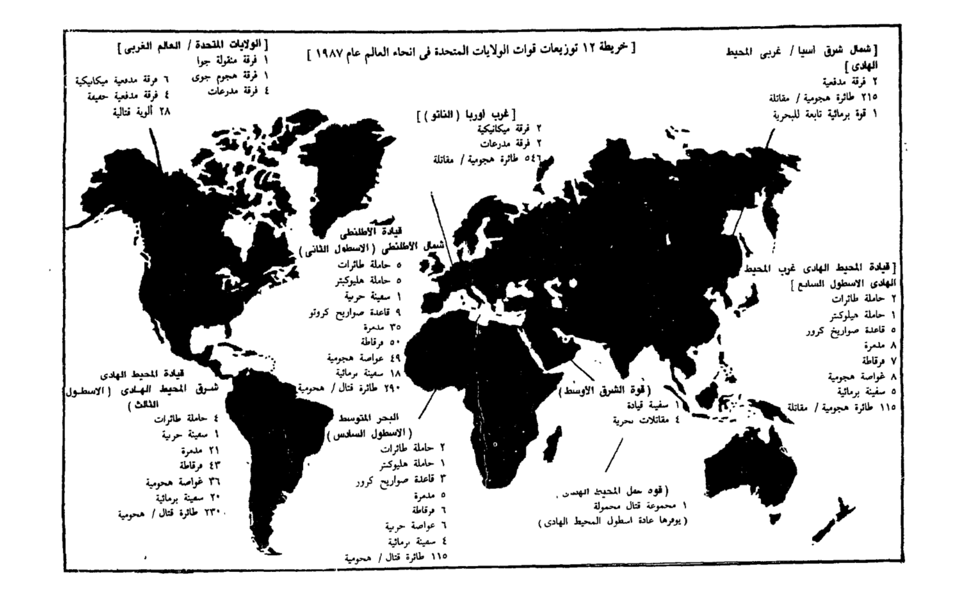
ومن ناحية أخرى ، فانه من المستبعد أن يطلب من الولايات المتحدة الدفاع عن كل مصالحها عبر البحار فى وقت واحد ، وبدون معونة من عدد كبير من حلفائها ـ أعضاء الناتو فى غرب أوربا ، واسرائيل فى الشرق الاوسط واليابان واستراليا وربما الصين فى المحيط الهادى . كما أنه ليس من المرجح أن تصبح كل الاتجاهات الاقليمية مناهضة للولايات المتحدة بالمفهوم العسكرى ، وعلى سبيل المثال ، فانه فى حين أنه من الممكن دائما حدوث اعتداء من جانب النظام غير المأمون فى كوريا الشمالية ، فانه ليس من المرجح أن تسمح بكين بذلك فى الوقت الحاضر ـ هذا بالاضافة الى أن كوريا الجنوبية نفسها أصبح لديها ضعف عدد سكان كوريا الشمالية وأربعة امثال ناتجها القومى الاجمالى . وبالمثل ، فانه بينما يثير توسع القوات الروسية فى الشرق الادنى مخاوف واشنطن ، فان التهديد المتزايد الذى تمثله الصين الشعبية لخطوط المواصلات الروسية مع الشرق برا وبحرا يعتبر عنصرا موازنا الى حد كبير . ومن المؤكد أن الاعتراف المتزن الأخير لوزير الدفاع الامريكى بأنه : « ليس بمقدورنا أبدا أن نوفر الامكانيات الكافية للوفاء بكل التزاماتنا بدرجة كاملة من الثقة » . يعد اعترافا صحيحا ، ولكن الامر قد يكون أقل اثارة للقلق مما يبدو لأول وهلة ، اذا ذكرنا أيضا ان اجمالى مصادر الامكانات المناهضة للسوفييت فى العالم (الولايات المتحدة ، وأوربا الغربية ، واليابان ، والصين الشعبية ، واستراليا) أكبر بكثير من اجمالى المصادر المحشودة على الجانب الروسى .

وبرغم مثل هذه العوامل المخففة ، تظل معضلة الاستراتيجية الكبرى الاساسية قائمة ، وهى : ان الولايات المتحدة اليوم لديها تقريبا نفس المجموعة الضخمة من الالتزامات عبر أرجاء المعمورة ، التى كانت لديها منذ ربع قرن مضى ، عندما كانت أنصبتها من اجمالى الناتج القومى العالمى ، والانتاج الصناعى ، والانفاق العسكرى ، وافراد القوات المسلحة أكبر بكثير مما هى عليه الآن . وحتى فى عام ١٩٨٥ ، وبعد أربعين عاما من انتصاراتها فى الحرب العالمية الثانية ، وبعد أكثر من عقد مر على انسحابها من فيتنام ، كان ٥٢٠٫٠٠٠ فرد من القوات المسلحة الامريكية خارج البلاد (بما فى ذلك ٦٥٫٠٠٠ من البحرية) . وبالمناسبة ، فان هذا الاجمالى يزيد بدرجة كبيرة عن اجمالى القوات المنتشرة عبر البحار فى وقت السلم من القوات العسكرية والبحرية

للامبراطورية البريطانية فى أوج قوتها . ومع ذلك ، فان هذا ببساطة غير كاف فى رأى قيادة الاركان المشتركة وكذلك العديد من الخبراء المدنيين . فبالرغم من مضاعفة ميزانية الدفاع الامريكية ثلاث مرات منذ أواخر السبعينات ، فانه لم تحدث سوى « زيادة عددية فى حجم القوات المسلحة الموجودة فى الخدمة بالفعل تقدر بـ ٥٪ فقط » . وكما اكتشفت العسكرية البريطانية والفرنسية فى ايامها ، فان أية دولة ذات التزامات ضخمة عبر البحار ستظل لديها دائما « مشكلة قوة بشرية » أصعب من دولة تحتفظ بقواتها المسلحة لغرض الدفاع عن الوطن وحده ، وان المجتمع الذى يتمتع بليبرالية سياسية ونظام عمل حر اقتصاديا ـ والذى يعى عدم شعبية التجنيد ـ سيواجه مشكلة أكثر ضخامة من غيره .

وربما كان هذا القلق بشأن الفجوة بين المصالح الامريكية فى العالم وبين قدراتها سيصبح أقل حدة لو لم يكن قد أثير قدر كبير من الشك فى فعالية النظام نفسه ـ على الاقل منذ حرب فيتنام . وحيث أن تلك الشكوك قد تكرر عرضها فى دراسات أخرى ، فسوف يتم هنا تلخيصها فقط ، لأن هذا ليس بحثا آخر فى الموضوع الساخن حول « الاصلاح العسكرى » . وعلى سبيل المثال ، فان من بين المجالات الرئيسية للخلاف ، درجة المنافسة داخل الجيش ، الامر الذى يعد عاديا فى معظم القوات المسلحة فى العالم بالطبع ، الا أنه يبدو راسخا بدرجة اعمق فى النظام الامريكى ـ ربما بسبب السلطات المتواضعة لرئيس قيادة الاركان المشتركة ، وربما لأنه يبدو أن القدر الأكبر من الطاقة مكرس لقضايا المشتريات بدلا من القضايا الاستراتيجية وتنفيذ المهام . وفى وقت السلم ، ربما ينظر لهذا الامر على أنه مثال صارخ على « السياسة البيروقراطية » ، ولكن فى وقت العمليات الحربية الفعلية ـ وليكن مثلا ، فى حالة ضرورة ارسال قوة الانتشار السريع ذات المهام المشتركة والتى تتكون من عناصر من فروع الجيش الاربعة ـ فان عدم وجود تنسيق ملائم يمكن أن يكون أمرا قاتلا .

وعلى صعيد المشتريات العسكرية نفسها ، أصبحت الاتهامات « بالتبديد ، والاحتيال والفساد » أمرا مألوفا . وهناك تفسيرات معقولة للفضائح المختلفة حول الاسلحة ضعيفة الفعالية ، وباهظة الثمن الى حد مخيف ، والتى جذبت اهتمام الرأى العام فى السنوات الاخيرة مثل : الافتقار الى المنافسة الحقيقية وقوى السوق فى مجال « الصناعات العسكرية » ، والميل الى نظم الاسلحة ذات المظهر الفاخر ، فضلا عن السعى الى الارباح الكبيرة . وعلى أية حال ، فانه من الصعب فصل تلك المآخذ على عملية المشتريات عن أمر يبدو أكبر جوهرية ، هو : زيادة آثار التطورات التكنولوجية الحديثة على فن الحرب . فمع التسليم بأن الاتحاد السوفيتى يبدو دائما أكثر ضعفا فى مجال التكنولوجيا المتقدمة الامر الذى يعنى أنه يمكن استخدام نوعية التسلح الامريكى لمواجهة التفوق الكمى الروسى فى الدبابات والطائرات ، مثلا ـ فان هناك جاذبية واضحة فيما أسماه كاسبار واينبرجر « بالاستراتيجيات التنافسية » لدى شراء معدات عسكرية جديدة . ومع ذلك ، تشير حقيقة أن ادارة ريجان انفقت فى مدة رئاسته الاولى على شراء طائرات جديدة ما يزيد عن ٧٥٪ مما انفقه نظام كارتر فى حين حققت زيادة قدرها ٩٪ فقط فى عدد الطائرات ، الى مشكلة المشتريات


[خريطة ١٢ توزيعات قوات الولايات المتحدة فى انحاء العالم عام ١٩٨٧]
[الولايات المتحدة / العالم الغربى]
١ فرقة منقولة جوا
١ فرقة هجوم جوى
٤ فرقة مدرعات
٦ فرقة مدفعية ميكانيكية
٤ فرقة مدفعية خفيفة
٢٨ ألوية قتالية
[غرب اوربا (الناتو)]
٢ فرقة ميكانيكية
٢ فرقة مدرعات
٥٤٦ طائرة هجومية / مقاتلة
[شمال شرق اسيا / غربى المحيط الهادى]
٢ فرقة مدفعية
٢١٥ طائرة هجومية / مقاتلة
١ قوة برمائية تابعة للبحرية
قيادة الاطلنطى
شمال الاطلنطى (الاسطول الثانى)
٥ حاملة طائرات
٥ حاملة هليوكبتر
١ سفينة حربية
٩ قاعدة صواريخ كروز
٣٥ مدمرة
٥٠ فرقاطة
٤٩ غواصة هجومية
١٨ سفينة برمائية
٢٩٠ طائرة قتال / هجومية
[قيادة المحيط الهادى غرب المحيط الهادى الاسطول السابع]
٢ حاملة طائرات
١ حاملة هيلوكبتر
٥ قاعدة صواريخ كروز
٨ مدمرة
٧ فرقاطة
٨ غواصة هجومية
٥ سفينة برمائية
١١٥ طائرة هجومية / مقاتلة
قيادة المحيط الهادى
شرق المحيط الهادى (الاسطول الثالث)
٤ حاملة طائرات
١ سفينة حربية
٢١ مدمرة
٤٣ فرقاطة
٣٦ غواصة هجومية
٢٠ سفينة برمائية
٢٣٠ طائرة قتال / هجومية
البحر المتوسط
(الاسطول السادس)
٢ حاملة طائرات
١ حاملة هليوكبتر
٣ قاعدة صواريخ كروز
٥ مدمرة
٦ فرقاطة
٦ غواصة حربية
٤ سفينة برمائية
١١٥ طائرة قتال / هجومية
(قوة الشرق الاوسط)
١ سفينة قيادة
٤ مقاتلات بحرية
(قوة عمل المحيط الهندى
١ مجموعة قتال محمولة
(يوفرها عادة اسطول المحيط الهادى)

العسكرية الرهيبة فى أواخر القرن العشرين ومع التسليم بأن التطور التكنولوجى يؤدى الى انفاق اموال اكثر على اسلحة أقل ، فهل سيتبقى حقيقة لدى الولايات المتحدة وحلفائها احتياطيا كافيا من الطائرات والدبابات عالية الجودة ، باهظة التكلفة بعد المراحل المبكرة من حرب تقليدية ضارية ؟ وهل تمتلك البحرية الامريكية غواصات هجومية أو فرقاطات كافية ، لو حدثت خسائر ضخمة فى المراحل المبكرة من معركة « ثالثة » فى الاطلنطى ؟ انه اذا لم يكن الامر كذلك ، فستكون العواقب وخيمة ، لأنه من الواضح أن أسلحة اليوم المعقدة لا يمكن ببساطة احلالها ببديل لها فى فترات زمنية قصيرة مثلما حدث فى الحرب العالمية الثانية .

ويؤكد هذه المعضلة ، عنصران آخران يدخلان فى الحساب المعقد لتطوير سياسة دفاع أمريكية فعالة . أولهما هو مسألة قيود الميزانية . فما لم تشكل الظروف الخارجية تهديدا أكبر ، فسيعتمد الأمر على عملية اقناع سياسى غير عادية لزيادة الانفاق العسكرى القومى بنسبة أكبر من ٥ر٧٪ مثلا من اجمالى الناتج القومى ـ خاصة وأن حجم العجز الفيدرالى يشير الى الحاجة لموازنة الانفاق الحكومى باعتباره الاولوية الاولى للدولة . ولكن اذا كان هناك أبطاء أو حتى توقف فى زيادة الانفاق العسكرى مع استمرار الارتفاع المتوالى فى تكلفة الاسلحة ، فستصبح المشكلة أكثر حدة بالنسبة للبنتاجون .

أما العامل الثانى ، فهو التنوع الشديد فى الاحتمالات العسكرية التى يتعين على قوة عظمى كونية مثل الولايات المتحدة أن تخطط لها وكلها تفرض حسب طبيعتها متطلبات مختلفة على القوات المسلحة والاسلحة المتوقع استخدامها فيها . وهذا الامر ، مرة أخرى ، له سوابق فى تاريخ القوى العظمى ، فالجيش البريطانى كثيرا ما اضطر للقتال عند الحدود الشمالية الغربية من الهند أو فى بلجيكا ولكن حتى ذلك التحدى يتضاءل الى جانب ما يواجه الدولة « رقم واحد » فى عالم اليوم . فاذا كانت القضية الخطيرة أمام الولايات المتحدة هى الاحتفاظ برادع نووى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، على كل مستويات التصعيد ، فمن المحتم أن تتدفق الاموال على أسلحة مثل صاروخ « أم . ١ كى » وقاذفات القنابل « ب ١ » « والشبح » ، وصواريخ بيرشنج ٢ ، وكروز ، والغواصات الحاملة للصاروخ ترايدنت . واذا كان السيناريو الاكثر احتمالاً هو شن حرب تقليدية واسعة النطاق ضد حلف وارسو ، فمن المفترض أن تذهب الاموال فى اتجاهات مختلفة للغاية : الى الطائرات التكتيكية ، ودبابات القتال الرئيسية ، وحاملات الطائرات الكبيرة ، والفرقاطات والغواصات الهجومية ، وخدمات الامداد والتموين . واذا كان من المحتمل أن تتجنب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الصدام المباشر ، ولكن كلا منهما سيكون أكثر نشاطا فى العالم الثالث ، فستتغير الاسلحة مرة اخرى لتكون : أسلحة صغيرة ، وطائرات هيليكوبتر ، وحاملات طائرات خفيفة ، ويصبح البند الرئيسى فى القائمة هو وجود دور قوى لفرق البحرية الامريكية . ومن الواضح بالفعل أن قدرا كبيرا من الخلاف حول « الاصلاح العسكرى » ينبع من افتراضات مختلفة حول نمط الحرب التى قد يتعين على الولايات المتحدة أن تخوضها . ولكن ماذا لو وضع من هم فى السلطة الافتراض الخاطىء ؟ .

وهناك مصدر رئيسى آخر للقلق حول كفاءة النظام ، يعبر عنه حتى غلاة المؤيدين لحملة « استعادة » القوة الامريكية ، وهو ما اذا كانت التركيبة الحالية لصنع القرار تسمح بتنفيذ استراتيجية كبرى ملائمة . وهذا لا يتضمن فقط تحقيق ترابط أكبر فى السياسات العسكرية ، بحيث لا يكون هناك جدل كثير بشأن « الاستراتيجية البحرية » « ازاء « حرب التحالف » ، ولكنه يتضمن ايضا وضع توليفة من مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بعيدة المدى ، بدلا من الصراع البيروقراطى الذى يبدو أنه يميز صنع السياسة فى واشنطن . وأبرز مثال على ذلك هو الجدل العام الدائر حول كيف واين ينبغى على الولايات المتحدة أن تستخدم قواتها المسلحة فى الخارج لتعزيز مصالحها القومية أو الدفاع عنها ـ حيث تريد وزارة الخارجية توجيه ردود واضحة وحازمة الى أولئك الذين يهددون مثل هذه المصالح ، ولكن وزارة الدفاع لا ترغب فى التورط عبر البحار الا فى ظل ظروف خاصة (خصوصا بعد كارثة لبنان) . ولكن ، على العكس من ذلك ، هناك أيضا أمثلة على تفضيل البنتاجون لاتخاذ قرارات منفردة فى سباق التسلح مع روسيا دون مشاورة الحلفاء الرئيسيين (على سبيل المثال برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى والتخلى عن اتفاقية سولت) ، الامر الذى يثير مشكلات لوزارة الخارجية . وهناك شكوك تحيط بالدور الذى يلعبه مجلس الأمن القومى ، وخاصة مستشارى الأمن القومى كأفراد . كما أن هناك مظاهر لعدم ترابط السياسة فى الشرق الأوسط ، بسبب صعوبة معالجة القضية الفلسطينية مثلا ، من ناحية ولأن مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية فى مساندة الدول العربية المحافظة الموالية للغرب ضد التغلغل الروسى فى تلك المنطقة غالبا ما تتحطم على صخرة المعارضة المنظمة للوبى الموالى لاسرائيل بها من ناحية أخرى . وهناك خلافات داخل الادارة بشأن استخدام الادوات الاقتصادية من فرض المقاطعة التجارية والحظر على انتقال التكنولوجيا الى منح المعونات الخارجية ومبيعات الاسلحة ومبيعات القمح ـ لمساندة المصالح الدبلوماسية الامريكية ، التى تؤثر على السياسات تجاه العالم الثالث ، وجنوب افريقيا ، وروسيا ، وبولندا ، والمجموعة الاقتصادية الاوربية ، وغيرها ، والتى تكون احيانا غير منسقة بل ومتناقضة ولا يوجد شخص عاقل يمكنه أن يدعى أن هناك « حلا » واضحا وجاهزا لكل من مشكلات السياسة الخارجية العديدة التى ابتلى بها العالم ، ومن ناحية أخرى ، فان الحفاظ على المصالح الامريكية طويلة الامد ليس ممكنا عندما تكتنف النزاعات الداخلية نظام صنع القرار .

وقد أدى كل ذلك الى اثارة تساؤلات النقاد الاكثر تشاؤما حول الثقافة السياسية الشاملة التى ينبغى ان يعمل فى اطارها صانعو السياسة فى واشنطن . وهذا أمر شديد الاتساع والتعقيد الى حد لا يسمح بدراسته بتعمق هنا . ولكن تزايد القول بأن دولة تحتاج لاعادة صياغة استراتيجيتها الكبرى فى ضوء المتغيرات الكبرى التى لا يمكن السيطرة عليها فى الشئون الدولية ، قد لا يفيدها نظام انتخابى يكاد يشل صنع السياسة الخارجية كل عامين . وقد لا تفيدها الضغوط غير العادية التى تفرضها جماعات الضغط ، ولجان العمل السياسى ، وغيرها من جماعات المصالح ، وهى كلها ، بحكم طبيعتها ، منحازة لجانب هذا المتغير السياسى أو ذاك وقد لا يفيدها « التبسيط المخل » للقضايا الدولية والاستراتيجية الحيوية ، رغم تعقيدها ، عبر وسائل اعلام لا تجد فيها تلك الامور

سوى وقت ومساحة محدودين ، لأن المبرر الاساسى لوجودها هو كسب المال والحصول على الجمهور ، ثم يأتى الاعلام فى المقام الثانى . كذلك قد لا تفيدها الدعوات « الهروبية » التى مازالت قوية فى الثقافة الاجتماعية الامريكية والتى ربما يمكن فهمها بمنطق ماض « حدود » الأمة ، ولكنها لا تتفق مع عالم اليوم الأكثر تعقيدا واندماجا ومع الثقافات والايديولوجيات الأخرى . وأخيرا ، فان البلاد قد لا يفيدها دائما تقسيمها للسلطات الدستورية وصنع القرار ، الأمر الذى حدث بشكل متعمد عندما كانت منعزلة جغرافيا واستراتيجيا عن بقية العالم منذ قرنين من الزمان ، وكان امامها وقت كاف للاتفاق بشأن القضايا القليلة التى كانت تهم السياسة الخارجية « بالفعل ، ولكنه ربما يكون أصعب فى التطبيق عندما أصبحت قوة عالمية عظمى ، يطلب منها دائما اتخاذ قرارات سريعة فى مواجهة بلدان لديها قيود أقل كثيرا . ولا يمثل أى من تلك المآخذ أية عقبة لا يمكن تخطيها فى سبيل انجاز استراتيجية امريكية كبرى مترابطة وطويلة المدى ، غير أن أثرها التفاعلى والتراكمى يصعب اكثر مما يسهل تحقيق التغيرات المطلوبة فى السياسة اذا ما بدا أن ذلك يمس مصالح معنية أو اذا حدث فى عام انتخابات . ومن ثم ، فإن تطوير سياسة امريكية شاملة فعالة لمواجهة الفرص [illegible] سوف تكون محل الاختبار الاكبر فى مجالات الثقافة والسياسة الداخلية .

أما المسألة الأخيرة حول العلاقة الصحيحة بين « الوسائل والغايات » فى الدفاع عن المصالح الأمريكية العالمية ، تتعلق بالتحديات الأقتصادية الملقاة على عاتق البلاد ، والتى تهدد ، بسبب كثرة تنوعها ، بفرض قيود ضخمة على صنع القرار فى السياسة القومية . ويجعل اتساع نطاق الاقتصاد الامريكى وتعقيده الشديدين من الصعوبة بمكان تلخيص ما يجرى فى كل نواحيه ـ خاصة فى فترة يرسل فيها مثل هذه الاشارات المتناقضة . ومع ذلك ، فما زالت الملامح التى وصفناها فى الفصل السابق سائدة .

وأول هذه الملامح ، هو التدهور الصناعى النسبى للبلاد بالقياس بانتاج العالم ، ليس فقط فى المصنوعات القديمة مثل النسيج ، والحديد والصلب ، وبناء السفن ، والكيماويات الاساسية ، ولكن أيضا رغم أنه ليس من السهل كثيرا الحكم على النتيجة النهائية لهذا المستوى من الصراع الصناعى التكنولوجى ـ فى الانصبة العالمية فى صناعات الانسان الآلى ، والفضاء ، والسيارات ، والادوات الميكانيكية ، وأجهزة الكمبيوتر . ويفرض كلا المجالين مشاكل ضخمة : ذلك أن الفجوة فى سلم الاجور فى الصناعات التقليدية والاساسية بين الولايات المتحدة والدول حديثة العهد بالتصنيع ، ربما كانت بالقدر الذى لا تستطيع معه أية « مقاييس للكفاءة » أن تسده ، ولكن اذا حدث بالفعل أن خسرت البلاد المنافسة فى مجالات تكنولوجيا المستقبل ، فستكون الطاقة الكبرى . وعلى سبيل المثال ، فانه فى اواخر عام ١٩٨٦ ، ذكرت دراسة أعدها الكونجرس أن الفائض التجارى الامريكى فى السلع ذات التكنولوجيا العالية قد انخفض من ٢٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤ بلايين دولار فقط ، وأنه يسير سريعا نحو العجز . أما ثانى قطاعات التدهور والاقل توقعا من نواح عديدة ، فهو الزراعة . فمنذ عشر سنوات

مضت فقط ، كان الخبراء فى هذا الموضوع يتنبأون بحدوث عدم توازن عالمى مخيف بين متطلبات التغذية والانتاج الزراعى ولكن مثل هذا السيناريو عن المجاعة والكارثة ادى الى استجابتين قويتين الاولى : هى الاستثمار الضخم فى مجال الانتاج الزراعى الامريكى منذ السبعينات ، مدفوعاً بتوقع زيادة مبيعات الغذاء عبر البحار ، والثانية : هى البحوث الهائلة (التى يمولها العالم الغربى) حول الوسائل العلمية لزيادة الانتاج الزراعى فى العالم الثالث ، والتى أدى نجاحها الى تحويل اعداد متزايدة من تلك البلدان الى مصدرة للغذاء ، ومن ثم منافسة للولايات المتحدة . وهذان الاتجاهان منفصلان عن (وان واكبا) تحول المجموعة الاقتصادية الاوربية الى منتج رئيسى للفوائض الزراعية ، بسبب نظامها لدعم الاسعار . ونتيجة لذلك ، يشير الخبراء الآن الى « عالم يغمره الغذاء » ، الأمر الذى يؤدى بدوره الى انهيارات حادة فى اسعار المنتجات الزراعية ، وفى صادرات الغذاء الامريكية ـ ويدفع العديد من المزارعين الى ترك مجال الزراعة .

ومن ثم ، فليس بمستغرب أن تؤدى هذه المشكلات الاقتصادية الى أن تستعر الدعوة من أجل الحماية فى العديد من قطاعات الاقتصاد الامريكى ، وبين رجال الاعمال ، والنقابات ، والمزارعين ، وممثليهم فى الكونجرس . وكما حدث من اثارة بالنسبة « للاصلاح الجمركى » فى بريطانيا فى عهد ادوارد ، يشكو مؤيدو زيادة الحماية من الممارسات الأجنبية غير العادلة ، ومن « أغراق » السوق الامريكية بالمصنوعات قليلة التكلفة ، والتسهيلات الهائلة للمزارعين الاجانب ـ الأمر الذى يرون انه لا يمكن مواجهته الا من خلال تخلى الادارات الامريكية عن سياسة العمل الحر فى التجارة واتخاذ تدابير مناهضة شديدة . ويعتبر العديد من هذه الشكاوى الفردية صحيحا (وعلى سبيل المثال : شحن اليابان لرقائق السيليكون قليلة التكلفة الى السوق الامريكية) . غير أن اثارة الدعوة لفرض الحماية تمثل بصفة عامة انعكاسا أيضا لتراجع التفوق الصناعى الامريكى الذى لم يكن يضاهى فى السابق . فمثل بريطانيو منتصف العصر النيكتورى ، كان الامريكيون بعد عام ١٩٤٥ يفضلون التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة ، ليس فقط لأنهم كانوا يعتقدون بأن التجارة العالمية والرخاء العالمى سوف يدعمان بهذه الطريقة ، ولكن أيضا لأنهم كانوا يدركون انهم سوف يستفيدون على الارجح من الغاء الحماية . وبعد مرور أربعين عاما ، ومع انحسار تلك الثقة ، فانه من المتوقع حدوث تحول فى الرأى لصالح حماية السوق المحلى ، والمنتج المحلى . ومثلما حدث فى حالة بريطانيا السابقة ، يوضح المدافعون عن النظام القائم أن تعزيز التعريفات قد لا يجعل المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة دوليا فقط ، دائما قد تكون هناك أيضا تداعيات خارجية متعددة ـ تتمثل فى حرب تعريفات دولية ، وضربات توجه للصادرات الامريكية ، وانهيار عملات بعض البلدان حديثة العهد بالتصنيع ، وعودة الى الازمة الاقتصادية فى الثلاثينيات .

وتواكب تلك الصعوبات التى تؤثر على التصنيع والزراعة الامريكيين اضطرابات لم يسبق لها مثيل فى الاحوال المالية للدولة . فقد أدى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الامريكية فى الخارج وتدهور المبيعات من الصادرات الزراعية الى عجز هائل فى التجارة المنظورة ـ حوالى ١٦٠ بليون دولار فى الاثنى عشر شهرا السابقة على مايو ١٩٨٦ ـ ولكن الامر الاكثر مدعاة للقلق ، هو أنه

لم يعد بالامكان سد هذه الفجوة عن طريق المكاسب الامريكية من الانشطة « غير المنظورة » التى تمثل سندا تقليديا لأى اقتصاد ناضج (على سبيل المثال بريطانيا العظمى قبل عام ١٩١٤) . بل على العكس من ذلك ، فان الطريق الوحيد الذى تستطيع الولايات المتحدة أن تسلكه فى العالم هو استيراد مبالغ متزايدة من رأس المال ، الامر الذى حولها من أكبر دائن فى العالم الى أكبر مدين فى العالم فى غضون بضع سنوات .

وقد ضاعفت سياسات الموازنة التى تضعها الحكومة الامريكية نفسها من هذه المشكلة (بل انها هى التى أوجدتها من وجهة نظر العديد من النقاد) . فحتى فى الستينات كان لدى واشنطن ميل للاعتماد على تمويل العجز بالاقتراض ، بدلا من فرض ضرائب اضافية ، لمواجهة التكاليف المتزايدة للدفاع والبرامج الاجتماعية . ولكن القرارات التى اتخذتها ادارة ريجان فى أوائل الثمانينات ـ أى الزيادة واسعة النطاق فى الانفاق العسكرى ، بالاضافة الى التخفيضات الكبيرة فى الضرائب ، ولكن دون تخفيضات ملموسة فى الانفاق الحكومى فى مجالات أخرى ـ أدت الى ارتفاع غير عادى فى نسبة العجز ، وبالتالى فى الدين القومى ، كما هو مبين فى جدول ٤٩ .

جدول ٤٩
العجز والدين والفائدة على الديون الحكومية للولايات المتحدة .
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
(ببلايين الدولارات)

	العجز	الدين	الفائدة على الدين
عام ١٩٨٠	٥٩٫٦	٩١٤٫٣	٥٢٫٥
عام ١٩٨٣	١٩٥٫٤	١٫٣٨١٫٩	٨٧٫٨
عام ١٩٨٥	٢٠٢٫٨	١٫٨٢٣٫١	١٢٩٫ـ

وتوضح الاصوات المحذرة أن استمرار مثل هذه الاتجاهات من شأنه أن يرفع الدين القومى الامريكى الى حوالى ١٣ تريليون دولار مع حلول عام ٢٠٠٠ (ما يساوى أربعة عشر ضعف الدين عام ١٩٨٠) ، وخدمة فوائد هذا الدين الى ٥ر١ تريليون دولار (تسع وعشرون ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨٠) . صحيح أن تخفيض معدلات الفائدة من شأنه أن يقلل من هذه التقديرات ، ولكن

الاتجاه العام مازال غير صحى الى حد بعيد . وحتى اذا أمكن تخفيض العجز الحكومى الى ١٠٠ بليون دولار « فقط » ، فانه مع أوائل القرن الحادى والعشرين ، سيظل الدين القومى ومدفوعات الفائدة يؤديان الى تحويل اجماليات نقدية لم يسبق لها مثيل الى ذلك الاتجاه . ولعل المثل الآخر الوحيد تاريخيا ، الذى يخطر بالذهن لدولة عظمى تزيد من مديونيتها الى هذا الحد فى وقت السلم هى فرنسا فى الثمانينات من القرن الثامن عشر ، حيث أسهمت الازمة المالية فى إشتداد الازمة الداخلية السياسية .

وتتفاعل مظاهر العجز التجارى والحكومى الآن مع ظاهرة جديدة فى الاقتصاد العالمى ـ ربما كان أفضل وصف لها هو « ابتعاد » حركات رأس المال الدولى عن التجارة فى السلع والخدمات . فبسبب تنامى تكامل الاقتصاد العالمى ، أصبح حجم التجارة فى المنتجات الصناعية والخدمات المالية معا أكبر بكثير من أى وقت مضى ، وربما يبلغان معا حوالى ٣ تريليون دولار سنويا ، ولكن ذلك يطغى عليه الآن المستوى الهائل من تدفق رؤوس الاموال عبر أسواق المال العالمية ، حيث يبلغ حجم سوق الدولار الاوربى فى لندن وحدها ما يوازى حجم التجارة العالمية خمسة وعشرين مرة على الاقل . وبينما عززت احداث السبعينات من هذا الاتجاه (الانتقال من أسعار الصرف الثابتة الى أسعار الصرف الحرة ، وتدفق فوائض الاموال من بلدان الاوبك) ، فقد شجع عليه أيضا العجز فى الميزان التجارى الامريكى ، حيث كانت الوسيلة الوحيدة التى استطاعت بها الحكومة الفيدرالية تغطية الفجوة الواسعة بين نفقاتها وايراداتها هى تغذية البلاد بكميات هائلة من النقود السائلة من أوربا ، وخاصة ، من اليابان ، مما حول الولايات المتحدة ، كما ذكرنا آنفا الى أكبر بلد مدين فى العالم . والواقع انه يصعب تخيل كيف كان يمكن للاقتصاد الامريكى أن يتجنب الكارثة دون تدفق النقد الاجنبى عليه فى أوائل الثمانينات ، حتى وأن كانت لذلك عواقب وخيمة تمثلت فى رفع قيمة سعر صرف الدولار ، وزيادة الاضرار بالصادرات الزراعية والصناعية الامريكية . ولكن ذلك بدوره يثير التساؤل المزعج حول ما يمكن أن يحدث اذا سحبت تلك الاموال الضخمة والمتقلبة من الدولار ، محدثة انخفاضا شديدا فى قيمته

وقد نتجت عن هذه الاتجاهات ، بدورها ، تفسيرات ترى أن الاصوات المحذرة انما تبالغ فى تقدير خطورة ما يحدث للاقتصاد الامريكى ، وتعجز عن ملاحظة أن معظم هذه التطورات « طبيعية » . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تكون المنطقة الزراعية فى القطاع الاوسط من الغرب أقل سوءا لو لم يكن العديد من الافراد قد اشتروا الارض باسعار تضخمية وأسعار فائدة مرتفعة فى أواخر السبعينات . ومرة أخرى ، يعتبر الانتقال من التصنيع الى مجال الخدمات أمرا مقبولا ويحدث فى كل البلدان المتقدمة ، ويجدر أيضا أن نذكر أن الانتاج الصناعى الامريكى يزيد بصورة مطلقة ، حتى وان كان حجم العمالة (خاصة ذوى الياقات الزرقاء) فى مجال التصنيع فى انخفاض مستمر ولكن ذلك ، مرة أخرى ، يعد اتجاها « طبيعيا » ، حيث يتحول العالم بصورة متزايدة من الانتاج القائم على المادة الى الانتاج القائم على المعرفة وبالمثل ، فانه ليس هناك خطأ فى تحول المؤسسات المالية الامريكية الى مؤسسات مالية عالمية ، ذات قاعدة ثلاثية فى طوكيو ، ولندن ، ونيويورك ، لتوجيه (والاستفادة من الحجم الضخم من حركة رؤوس الاموال) وهو الامر الذى

يمكنه فقط زيادة أرباح الدولة من مجال الخدمات . وحتى العجز الحكومى السنوى الكبير ، والدين القومى المتزايد يوصفان أحيانا بأنهما غير شديدى الخطورة ، بعد خفض التضخم ، وهناك قناعة لدى البعض بأن الاقتصاد « يجد طريقه » للخروج من هذه المشاكل ، أو أن تدابيراً سيتخذها السياسيون لسد الفجوة ، سواء بزيادة الضرائب أو خفض الانفاق أو كليهما معا . ويشار الى أن أى محاولة شديدة العجلة لخفض العجز من شأنها أن تسبب ركودا كبيرا .

بل ان الدلائل الايجابية على الاقتصاد امريكى ، يقال انها مطمئنة للغاية فبسبب ازدهارها فى قطاع الخدمات ، ظلت الولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات العشر الماضية تخلق وظائف بصورة أسرع مما فعلته فى أى فترة من فترات السلم فى تاريخها ـ وأسرع بالتأكيد مما حدث فى أوربا الغربية . ويتصل بذلك أن الحرية الأكبر فى حركة العمالة تيسر مثل هذه التحولات فى سوق العمل وبالاضافة الى ذلك فإن الاهتمام الامريكى الهائل بالتكنولوجيا عالية المستوى ـ ليس فقط فى كاليفورنيا ، ولكن فى نيوانجلاند ، وفيرجينيا ، وأريزونا ، ومناطق أخرى عديدة من البلاد ـ يبشر بزيادة أكبر فى الانتاج ، ومن ثم فى الثروة القومية » (كما يحقق تفوقا استراتيجيا على الاتحاد السوفيتى) . والواقع أنه بسبب الفرص المتاحة فى الاقتصاد الامريكى ، فانه مستمر فى اجتذاب ملايين المهاجرين ، وتشجيع الالاف من المستثمرين الجدد ، بينما يمكن تحويل فيض رؤوس الاموال التى تتدفق على البلاد الى استثمارات اخرى ، خاصة فى مجال البحوث والتنمية . واخيرا ، فانه اذا كانت التحولات فى ظروف التبادل التجارى العالمى تؤدى حقا الى خفض أسعار السلع الغذائية ، والمواد الخام ، فان ذلك لابد أن يفيد اقتصاداً مازال يستورد كميات هائلة من البترول ، والخامات المعدنية ، وما الى ذلك (حتى لو ألحق ذلك ضررا بمنتجين أمريكيين بعينهم مثل المزارعين ، ورجال البترول) .

وقد تكون معظم هذه النقاط صحيحة . فبسبب الاتساع الكبير للنظام الاقتصادى الامريكى وتنوعه ، فانه من المرجح أن تتطور بعض قطاعاته ومجالاته ، فى الوقت الذى يتدهور فيه البعض الآخر ـ ولذا فليس من الدقة أن نصفه كله بتعميمات مطلقة مثل « الازمة » أو « الازدهار » . ونظرا لتدهور أسعار المواد الخام ، وانحسار الارتفاع غير المستمر لسعر صرف الدولار عام ١٩٨٥ ، والانخفاض العام فى أسعار الفائدة ـ وأثر كل هذه الاتجاهات الثلاثة على التضخم وعلى مستوى الثقة فى التعامل التجارى ـ فليس من المستغرب أن نجد بعض خبراء الاقتصاد متفائلين بشأن المستقبل .

ومع ذلك ، فمن وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية الكبرى ، والاساس الاقتصادى الذى تحتاج استراتيجية فعالة طويلة الامد أن تعتمد عليه ، فان الصورة أقل اشراقا . ففى المقام الأول ، ونظرا للعدد الكبير من المسئوليات العسكرية التى تتحملها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، فانه من الواضح أن مقدرتها على تحمل تلك الاعباء اقل مما كانت عليه منذ علة عقود ، عندما كان نصيبها فى الصناعة العالمية ، واجمالى الناتج القومى العالمى أكبر كثيرا ، ولم تكن زراعتها تمر بأزمة ،

وكان ميزان مدفوعاتها أكثر سلامة ، وكانت ميزانية الحكومة أكثر اتزانا أيضا ، ولم تكن مدينة الى هذا الحد لبقية دول العالم . ومن هذا المفهوم الاوسع ، يصبح لعملية التناظر التى يجريها بعض علماء السياسة بين وضع الولايات المتحدة اليوم ووضع « الدول الاستعمارية المضمحلة » السابقة ، بعض الاهمية .

وهنا ثانية ، يكون من المفيد أن نلاحظ التشابه الغريب بين حالة القلق المتزايدة بين الدوائر الفكرية فى الولايات المتحدة اليوم ، وما كان يسود كل الاحزاب السياسية فى بريطانيا فى عهد ادوارد ، وأدى الى ما سمى بحركة « الفعالية القومية » أى ، الجدل واسع النطاق داخل النخبة من صناع القرار ، ورجال الاعمال ، ورجال التعليم فى الامة حول الوسائل المختلفة التى من شأنها تغيير ما كان يبدو أنه تزايد فى عدم القدرة على المنافسة بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة الاخرى . فمن منظور الخبرة التجارية ، ومستويات التعليم والتدريب ، والكفاءة الانتاجية ، ومستويات الدخل و (بين الاقل ثراء) مستويات المعيشة والصحة والاسكان ، كان يبدو أن الدولة « رقم واحد » عام ١٩٠٠ تفقد مكانتها بما ينطوى عليه ذلك من آثار سيئة على وضع البلاد الاستراتيجى على المدى الطويل ، ولذا جاءت دعوات « التجديد » واعادة التنظيم » من اليمين كما جاءت من اليسار . وعادة ما تؤدى مثل هذه الحملات الى حدوث اصلاحات هنا وهناك ، ولكن موضع المفارقة هو أن وجودها ذاته يعد تأكيدا للتدهور ، من حيث أن مثل هذا القلق لم يكن ضرورياً قبل ذلك بعشرات السنين ، عندما كانت صدارة الامة ليست محلا للتساؤل . وقد لاحظ الكاتب ج . ك شيسترون ، ساخراً ، أن الرجل القوى لا يحس بالقلق بشأن كفاءته الجسدية ؟ دائما يبدأ فى الحديث عن الصحة فقط عندما يضعف . وبالمثل ، عندما تكون دولة كبرى قوية وبلا منازع تكون مناقشة كفاءتها فى الوفاء بالتزاماتها اقل احتمالا ، مما لو كانت أضعف نسبيا . وبشكل أكثر تحديدا ، فانه يمكن أن تكون هناك آثار خطيرة على الاستراتيجية الامريكية الكبرى اذا ما استمرت قاعدتها الصناعية فى التقلص وما دام من المتوقع اندلاع حرب واسعة النطاق فى المستقبل ، تظل تقليدية (بسبب خوف المتحاربين المتبادل من اشعال محرقة نووية) ، فقد يتعين على المرء أن يتساءل عن أثرها على القدرة التنافسية الامريكية ، بعد سنوات من تدهور صناعات رئيسية معنية ، وانخفاض حجم العمالة من ذوى الياقات الزرقاء ، وما الى ذلك . وفى هذا الصدد ، يذكر المرء صيحة « هيونز » المحذرة عام ١٩٠٤ حول أثر التدهورالصناعى البريطانى على قوة تلك البلاد .

« هب أن صناعة مهددة (بمنافسة أجنبية) ، هى التى يقوم عليها نظامك الدفاعى ، فماذا سيكون موقفك ؟ انك لن تستطيع ان تتقدم بدون صناعة الحديد والصناعات الهندسية الكبرى ، لانه لن تكون لديك فى الحرب الحديثة الوسائل لانتاج اساطيلك وجيوشك والحفاظ عليها فى حالة فعالة » . انه من الصعب تخيل أن التدهور فى المقدرة الصناعية الامريكية يمكن أن يكون بهذه الجسامة . فقاعدتها الصناعية أوسع بكثير مما كانت عليه قاعدة بريطانيا الصناعية فى عهد ادوارد ، وهناك نقطة مهمة وهى أن « الصناعات المرتبطة بالدفاع » لا تدعمها فقط طلبات البنتاجون

المتكررة ، ولكنها تواكب التحول من الصناعات ذات التركيز المادى الى الصناعات ذات التكثيف المصرفى (التكنولوجيا العالية) ، الأمر الذى سوف يخفض أيضا على المدى الأبعد من اعتماد الغرب على المواد الخام الهامة . ولكن حتى والأمر كذلك ، وبالنظر للمعدل المرتفع للغاية من أشباه الموصلات ، مثلا التى تجمع فى البلدان الاجنبية ثم تشحن الى الولايات المتحدة ، أو - اذا أخذنا منتجاً بعيدا بقدر الامكان عن أشباه الموصلات - تدهور صناعة الشحن وبناء السفن الامريكية ، أو اغلاق العديد من المناجم وحقول البترول الامريكية ، فان مثل هذه الاتجاهات لا يمكن الا أن تكون ضارة فى حالة نشوب حرب تحالفات بين القوى الكبرى طويلة الامد . وعلاوة على ذلك فانه اذا كان للسوابق التاريخية أى قدر من الصحة ، فان اخطر ما يمكن أن يحد من « تدفق الانتاج وقت الحرب هم عادة مجال الحرفيين المهرة - الامر الذى يدفع المرء ، مرة أخرى ، الى التساءول حول التناقص الشديد فى عدد ذوى الياقات الزرقاء (وهم عادة من الحرفيين المهرة) من بين الامريكيين منذ فترة طويلة .

وهناك مشكلة مختلفة تماما ، وان كانت على نفس المستوى من الاهمية للحفاظ على استراتيجية كبرى ملائمة ، تتعلق بأثر النمو الاقتصادى البطيء على الاجماع الامريكى اجتماعيا وسياسيا . فقد عملت الولايات المتحدة طوال القرن العشرين على تجنب انتهاج سياسة « طبقية » ظاهرة ، الى حد يثير دهشة معظم الاوروبيين . وربما يرجع ذلك فى تصور المرء ، الى أن عددا كبيرا من المهاجرين اليها كانوا نازحين من أماكن ذات ظروف قاسية اجتماعيا ، وأن الحجم الكبير للبلاد أتاح لأولئك الذين لم يقتنعوا بوضعهم الاقتصادى ، « الهروب » الى الغرب وفى نفس الوقت جعل تنظيم العمالة أكثر صعوبة من فرنسا أو بريطانيا مثلا ، وان ذلك الحجم الجغرافى نفسه ، والفرص الاستثمارية التى ينطوى عليها ، هو ما شجع على ظهور شكل جامد للغاية من الفكر الرأسمالى الذى يقوم على حرية العمل ويسود الثقافة السياسية للأمة (برغم الهجوم المضاد أحيانا من قبل اليسار) . ونتيجة لذلك ، فان « الهوة » بين دخل الغنى ودخل الفقير فى الولايات المتحدة أوسع بصورة كبيرة مما عليه الحال فى أى مجتمع صناعى متقدم ، وبنفس الشكل ، يمثل انفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية قدرا من الناتج القومى الاجمالى اقل منه فى الدول المشابهة (فيما عدا اليابان ، التى يبدو أن لديها شكلا أقوى كثيرا من أشكال المساندة العائلية للفقير والمسن) .

ومن الواضح أن هذا الافتقار لسياسة « طبقية » برغم التفاوت الاقتصادى - الاجتماعى البين ، قد ساعدت عليه حقيقة أن النمو الشامل للولايات المتحدة منذ الثلاثينات قد أتاح امكانية تحسين الاوضاع الفردية لغالبية السكان ، والحقيقة الأكثر ازعاجا بأن الثلث الاشد فقرا من المجتمع الامريكى لم تتم تعبئة فراده بحيث يشكلون ناخبين دائمين . ولكن نظرا لتباين معدلات المواليد بين جماعات البيض من ناحية وجماعات السود وذوى الأصل الاسبانى من ناحية أخرى ناهيك عن تدفق المهاجرين الى الولايات المتحدة بنسب متغيرة ، ونظرا للتحول الاقتصادى الذى يؤدى الى خسارة ملايين من وظائف مجال التصنيع ذات الدخل المرتفع نسبيا ، وتوفير ملايين من الوظائف فى مجال

الخدمات ذات الدخل المنخفض ، فقد لا يكون من الحكمة افتراض أنه يمكن الحفاظ على المبادىء السائدة فى الاقتصاد السياسى الامريكى (مثل النفقات الحكومية المنخفضة ، والضرائب المنخفضة على الاغنياء) اذا دخلت البلاد فترة أزمة اقتصادية طويلة يحدثها انخفاض الدولار أو بطء النمو . كما أن ما يعنيه ذلك أيضا هو أن أى حكومة امريكية تواجه التحديات الخارجية بزيادة الانفاق العسكرى وتعالج أزمة الموازنة بخفض النفقات الاجتماعية القائمة حاليا ، ربما تخاطر باثارة رد فعل سياسى عارم . فكما هو الحال بالنسبة لكل القوى المطروحة للبحث فى هذا الفصل ، فانه ليست هناك اجابات سهلة عند معالجة التوتر الدائم ذو الاتجاهات الثلاثة : الدفاع ، والاستهلاك ، والاستثمار ، لدى تحديد الاولويات القومية .

وهذا يقودنا حتما الى العلاقة الحساسة بين النمو الاقتصادى البطىء والانفاق العسكرى المرتفع . ان البحث فى « اقتصاديات الانفاق العسكرى » يثير الخلاف بدرجة كبيرة ، واذا وضعنا فى اذهاننا حجم وتنوع الاقتصاد الامريكى ، والحافز الذى يمكن أن يأتى من العقود الحكومية الكبيرة ، والنواتج التقنية لأبحاث السلاح ، فان الاجابة لا تشير ببساطة الى اتجاه واحد ولكن الأمر المهم بالنسبة لأهدافنا هو البعد المقارن . فحتى اذا كانت النفقات العسكرية تشكل ١٠ بالمائة من الناتج القومى الإجمالى فى عهد ايزنهاور ، و ٩ بالمائة منه فى عهد كينيدى (كما يشار دائما) فان نصيب الولايات المتحدة النسبى من الانتاج والثروة العالميين كان فى ذلك الوقت يساوى ما يقرب من ضعف نصيبها الآن ، خاصة وأن الاقتصاد الامريكى حينذاك لم يكن يواجه تحديات لصناعاته سواء التقليدية منها أو مرتفعة التقنية . وعلاوة على ذلك فانه اذا استمرت الولايات المتحدة حاليا فى تخصيص ٧ بالمائة أو أكثر من ناتجها القومى الاجمالى للانفاق العسكرى ، بينما كبار منافسيها على الصعيد الاقتصادى ، خاصة اليابان ، يخصصون لذلك نسبة أقل بكثير ، فسيكون لدى الآخرين بطبيعة الحال قدر أكبر من الاموال « الحرة » يوجه للاستثمار المدنى واذا استمرت الولايات المتحدة فى استثمار قدر كبير من أنشطة « البحوث والتنمية » لديها فى الانتاج المرتبط بالمجال الحربى ، بينما يركز اليابانيون والالمان الغربيون على « البحوث والتنمية » فى المجال التجارى ، واذا سحب البنتاجون غالبية علماء ومهندسى البلاد من تصميم وانتاج السلع للسوق العالمية ، بينما نفس القوى البشرية فى البلدان الأخرى تعمل أساسا على تقديم منتجات أفضل للاستهلاك المدنى فانه يبدو من المحتم أن يستمر نصيب امريكا من التصنيع العالمى فى التدهور ، ومن المرجح أيضا أن تصبح معدلاتها من النمو الاقتصادى أقل من معدلات تلك البلدان المكرمة لعالم التجارة والاقل رغبة فى تحويل الموارد الى مجالات الدفاع .

وقد يكون من المبالغة القول بأن هذه الاتجاهات تضع الولايات المتحدة أمام أخطر معضلة على المدى الأبعد . ولكن لأنها ببساطة القوة العالمية العظمى ، ذات الالتزامات العسكرية الأكثر اتساعا بكثير من قوى اقليمية مثل اليابان أو المانيا الغربية ، فانها تتطلب قوات دفاع أضخم بكثير تماما مثلما أحست أسبانيا الامبراطورية بحاجتها الى جيش أضخم كثيرا من معاصريها ، ومثلما

حرصت بريطانيا فى العصر الفيكتورى على امتلاك بحرية أكبر كثيرا من أى بلد آخر . أضف الى ذلك أنه طالما ينظر الى الإتحاد السوفيتى بأنه يمثل التهديد العسكرى للمصالح الامريكية عبر أنحاء الكرة الارضية ، وأنه يخصص بشكل واضح قدرا اكبر من ناتجه القومى الاجمالى لاغراض الدفاع ، فانه من المحتم أن يظل صانعو السياسة الامريكيون قلقين بشأن خسارة سباق التسلح مع روسيا . غير أنه يمكن لمن يتمتعون بوعى أكبر بين صانعى السياسة هؤلاء ، أن يدركوا أيضا أن التسلح يضعف من الاقتصاد السوفيتى ، وانه اذا استمرت القوتان العظميان فى تخصيص أنصبة دائمة الارتفاع من ثروتهما القومية لمجال التسلح غير الانتاجى ، فقد يكون السؤال المحرج قريبا هو « اقتصاد من سوف يتدهور بشكل أسرع ، بالنسبة للدول المتوسعة مثل اليابان ، والصين ، وما اليهما ؟ » . ان الاستثمار المنخفض فى مجال التسلح بالنسبة لقوة بالغة التوسع عالمية مثل الولايات المتحدة قد يجعلها تشعر بأنها معرضة للخطر فى كل مكان ، ولكن الاستثمار بالغ الضخامة فى مجال التسلح ، فى حين أنه يحقق أمناً أكبر على المدى القصير ، فانه قد يضعف من قوة الاقتصاد الامريكى على المنافسة التجارية لدرجة تجعل الامة أقل أمنا على المدى البعيد .

وهنا أيضا ، تعد السوابق التاريخية غير مشجعة . ذلك أن البلدان « رقم واحد » السابقة واجهت جميعها معضلة مشتركة ، وهى أنها بينما تكون قوتها الاقتصادية النسبية فى حالة انحسار ، فان التحديات الخارجية المتزايدة تضطرها لتوجيه قدر متزايد من مواردها الى قطاع الدفاع ، الأمر الذى يؤدى بدوره الى ضغط الاستثمار الانتاجى ، ومع مرور الوقت ، الى بطء التنمية ، وزيادة الضرائب ، وتعميق الخلافات الداخلية حول أولويات الانفاق ، وضعف القدرة على تحمل أعباء الدفاع .

واذا كان هذا حقا هو نمط التاريخ ، فانه يغرى المرء باعادة صياغة مقولة « شو » الساخرة والشديدة الجدية ، لتصبح : « روما سقطت ، وبابل سقطت ، وسوف يأتى دور سكارسديل » ومن ثم ، وبالمعنى الأعم ، فان الاجابة الوحيدة على التساؤل الذى يتزايد ترديده بين العامة ، عما اذا كان بمقدور الولايات المتحدة أن تحافظ على وضعها القائم هى : لا ـ لأنه ببساطة لم يحدث لأى مجتمع أن ظل دائما فى مقدمة الآخرين جميعا ، حيث أن ذلك سوف يعنى تجميد نمط التفاضل فى معدلات النمو ، والتقدم التكنولوجى والتطورات العسكرية ، والذى وجد منذ زمن . ومن ناحية أخرى ، فان هذه الاشارة الى السوابق التاريخية لا تعنى أن الولايات المتحدة مآلها الى الانكماش الى الوضع المغمور نسبيا للقوى القيادية السابقة مثل اسبانيا أو هولندا ، أو الى الانحلال مثل الامبراطورية الرومانية والامبراطورية المجرية النمساوية فهى ببساطة أكبر من أن تصبح مثل الاولبين ، وربما أكثر تماسكا من أن تصير مثل الاخيرتين . وحتى المقارنة ببريطانيا ، وهى المفضلة كثيرا فى كتابات علم السياسة الحالى ، ليست صالحة اذا تجاهلت الاختلافات فى القياس . ويمكن طرح هذا الامر بصورة أخرى ، هى : ان الحجم الجغرافى والسكان والموارد الطبيعية للجزر البريطانية تشير الى أنه يمكنها الاستحواذ على ٣ أو ٤ بالمائة تقريبا من الثروة والنفوذ فى العالم ، يفرض تساوى سائر الامور الاخرى ، ولكن بالتحديد لأن « الامور الاخرى » لم تكن أبدا متساوية ، فقد أتاحت مجموعة معينة من الظروف التاريخية والتكنولوجية للجزر البريطانية أن تتوسع

لتحوز ، مثلا ، ٢٥ بالمائة من الثروة والنفوذ فى العالم فى أوج مجدها ، وحيث أن تلك الظروف المواتية قد اخفقت ، فقد عاد كل ما كانت تفعله الى حجمه الاكثر « طبيعة » . وبنفس الشكل ، فانه يمكن القول بأن الامتداد الجغرافى والسكان ، والموارد الطبيعية للولايات المتحدة تشير الى أنه يمكنها امتلاك حوالى ١٦ أو ١٨ بالمائة من الثروة والنفوذ فى العالم ، ولكن بسبب ظروف تاريخية وتكنولوجية مواتية ، ارتفعت تلك النسبة الى ٤٠ بالمائة أو اكثر عام ١٩٤٥ ، وما تشهده اليوم هو السنوات الاولى من ابتعادها عن تلك المكانة العالية بصورة غير عادية الى حجم أكثر « طبيعة » . وهذا الانحدار يستتر خلف القدرات العسكرية الضخمة للبلاد حاليا ، وكذلك خلف نجاحها فى اضفاء صفة العالمية على الرأسمالية والثقافة الأمريكيتين . غير أن الولايات المتحدة ، حتى عندما تتضاءل لتأخذ نصيبها « الطبيعى » من الثروة والنفوذ فى العالم ، فى المستقبل البعيد ، فانها ستظل قوة ذات شأن كبير للغاية فى عالم متعدد الاقطاب ، وذلك يرجع ببساطة الى حجمها .

ومن ثم ، فان المهمة التى تواجه رجال الدولة الامريكيين على مدى العقود القادمة ، هى ادراك أن تحولات واسعة تجرى ، وان هناك حاجة لمعالجة الامور بحيث يحدث الهبوط النسبى فى مكانة الولايات المتحدة ببطء وبرفق وألا تسرع به سياسات تجلب فوائد على المدى القصير فقط ولكنها تسبب خسائر على المدى البعيد . وهذا يعنى ، بداية من مكتب الرئيس الى ما يليه نزولا ، تقبل أن التغير التكنولوجى ، ومن ثم التحول الاقتصادى ـ الاجتماعى يحدث فى العالم بسرعة لم تحدث من قبل ، وان الجماعة الدولية تتنوع سياسيا وثقافيا بصورة أكبر مما كان مفترضا ، وتتحدى المعالجات المبسطة التى تقدمها واشنطن أو موسكو لمشكلاتها ؟ وأن موازين القوى الاقتصادية والانتاجية لم تعد تميل فى اتجاه الولايات المتحدة كما كان الحال فى عام ١٩٤٥ ، وأنه حتى على الصعيد العسكرى ، هناك شواهد على اعادة توزيع معين للتوازنات بعيدا عن نظام القطبية الثنائية وباتجاه نظام متعدد الاقطاب ، من المرجح أن تظل فيه القوة الاقتصادية والعسكرية الامريكية مجتمعة أكبر مما لدى أية دولة اخرى منفردة ، ولكنها لن تظل قوة لا تضاهى كما كانت فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية . وهذا فى حد ذاته ليس بالامر السيىء اذا ما تذكرنا ملاحظات كسينجر حول مضار تنفيذ السياسات فيما كان يعتبر دائما عالما ثنائى القطب ، كما أن ذلك قد يبدو أقل سوءا اذا ما ادركنا الى أى مدى قد تتأثر روسيا بالديناميكيات المتغيرة للقوة فى العالم وينبغى فى جميع المناقشات حول تآكل الزعامة الامريكية أن نكرر مرات ومرات أن التدهور المشار اليه نسبى وليس مطلقا ، ومن ثم فهو أمر طبيعى تماما ، وأن التهديد الوحيد الخطير لمصالح الولايات المتحدة الحقيقية يمكن أن يجيء من الاخفاق فى التكيف بذكاء مع النظام العالمى الجديد .

وبالنظر الى المجموعة الكبيرة من جوانب القوة التى ما زالت تمتلكها الولايات المتحدة ، فانه لا ينبغى نظريا أن يستعصى على مواهب الادارات المتتالية ترتيب دبلوماسية واستراتيجية إعادة التكيف هذه ، حتى تستطيع وفقا لعبارة والترليبمان الكلاسيكية ، « الموازنة . . . بين التزامات الامة وقوة الأمة » . وبالرغم من أنه ليست هناك « دولة وريثة » واحدة واضحة يمكن أن تتحمل أعباء امريكا العالمية ، بالشكل الذى تولت به الولايات المتحدة الدور البريطانى فى الاربعينيات من هذا

القرن ، الا أنه من الصحيح أيضا أن البلاد لديها مشكلات أقل من الامبراطورية الاسبانية التى كان يحاصرها الاعداء من جميع الجهات ، أو هولندا التى كانت تضغط عليها كل من فرنسا وانجلترا ، أو الامبراطورية البريطانية التى كانت تواجه مجموعة كبيرة ممن يتحدونها ، إن الاختبارات التى تواجه الولايات المتحدة وهى تتجه صوت القرن الحادى والعشرين عسيرة ، ربما فى المجال الاقتصادى بوجه خاص ، الا أن موارد الأمة مازالت ضخمة ، اذا امكن تنظيمها بصورة صحيحة ، واذا كان هناك ادراك حكيم لحدود القوة الامريكية وما لديها من فرص .

اننا اذا نظرنا من منظور معين ، فانه يصعب القول بأن المعضلات التى تواجه الولايات المتحدة فريدة فى نوعها . وقد يتساءل المرء : أى دولة فى العالم لا تواجهها مشكلات عند وضع سياسة عسكرية قابلة للتطبيق ، أو عند الاختيار بين السلاح والغذاء والاستثمار ؟ غير أنه من منظور آخر ، فان وضع الولايات المتحدة شديد الخصوصية فهى مازالت ، وفقا لقول بيرهاسنر برغم كل تدهورها الاقتصادى ، وربما العسكرى « العامل الحاسم فى كل نوع من التوازن والقضايا » . ولأن لديها قوة كبيرة للخير أو الشر ، ولانها محور نظام التحالف العربى ، ومركز الاقتصاد العالمى القائم ، فان ما تفعله أو ما لا تفعله يعد أكثر أهمية كثيرا مما تقرر أن تفعله أى من القوى الاخرى .

خـاتـمـة

بعد بحث تناول ما يقرب من خمسمائة عام حول قيام وسقوط القوى العظمى داخل النظام الدولى ، فان هناك ما يبرر اختتامه بجزء ختامى كبير حول « النظرية » « ومنهج البحث » ، يتناول فيه المؤلف النظريات المتعددة حول « الحرب ودورة القوة النسبية » ، و « الحروب الكونية ، والديون العامة ، والدورة الطويلة » ، و « حجم ودوام الامبراطوريات » ، والعديد من المحاولات الاخرى التى قام بها علماء السياسة ، وذلك لشرحها جميعا ، و ـ عادة ـ لطرح تصورات عن المستقبل . ولكن هذا ليس من أعمال علم السياسة ، حتى لو كان يأمل فى تقديم قدر ضخم من الوقائع التفصيلية والتعليقات لأولئك الباحثين فى ذلك النظام ، الذين يبحثون الانماط الاوسع من الحروب والتغيرات فى النظام الدولى .

وهذا الجزء لن يحاول أيضا تقديم ملخص ختامى لما نحن فيه الآن ، لان ذلك سوف يتناقض مع احدى الوسائل الرئيسية لهذا الكتاب ، وهى أن النظام الدولى عرضة لتغيرات دائمة ، ليس فقط تلك التغيرات التى تحدثها الممارسات اليومية لرجال الدولة والمد والجزر فى الاحداث السياسية والعسكرية ولكن أيضا تلك التى تسببها التحولات الاعمق فى أسس القوة العالمية ، والتى تجد طريقها الى السطح فى الوقت المناسب .

ومع ذلك ، فانه من الملائم تقديم ملاحظات عامة قبل انهاء تلك الدراسة لقد ورد خلال الكتاب أنه فيما يتعلق بالنظام الدولى ، فان الثروة والقوة ، أو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية ، مرتبطان دائما ، ويجب أن ينظر اليهما على هذا الاساس . وحيث أنهما مرتبطان ، وحيث أن كل المجتمعات عرضة للاتجاه الحتمى نحو التغيير ، فانه لا يمكن أن تظل الموازين الدولية ثابتة ، ومن الحمق ان يفترض رجال الدولة أنها يمكن أن تكون كذلك فى يوم ما . ونظراً للطبيعة المضطربة والتنافسية للصراعات بين الامم ، فان تاريخ الشئون الدولية عبر القرون الخمسة الماضية كان فى أغلبه تاريخا من الحروب المتكررة ، أو على الاقل الاستعداد للحرب ـ وكلا الأمرين يستهلكان مواردا قد تستخدمهما المجتمعات فى « منافع » أخرى ، سواء على المستوى العام أو الفردى . ومهما كانت مرحلة التطور الاقتصادى أو العلمى التى كان يتم الوصول اليها فان كل قرن كان يشهد جدلا حول مدى استخدام الثروة القومية فى الاغراض العسكرية ، كما كان يثور الجدل أيضا حول أفضل السبل لتدعيم الرخاء الاقتصادى القومى ، ليس فقط بسبب المنافع الفردية التى تحققها الثروة المتزايدة ، ولكن أيضا بسبب ادراك أن النمو الاقتصادى ، والانتاجية ، والانتعاش المالى ، ستؤثر كلها على الامكانات النسبية لأية قوة كبرى اذا ما حدث صراع دولى آخر . وبالفعل ، فان نتائج كل

الحروب الكبرى والطويلة بين القوى العظمى ، والتى طرحت للبحث هنا ، تشير بصورة متكررة الى الآثار الحاسمة للقوى الاقتصادية المنتجة ـ سواء اثناء الصراع نفسه أو أثناء فترات ما بين الحروب ، عندما يؤدى تفاوت معدلات النمو الى أن تصبح القوى المتعددة أكثر قوة أو أشد ضعفا من الناحية النسبية . والى حد كبير تؤكد نتائج حروب التحالف الكبرى فيما بين عامى ١٥٠٠ ـ ١٩٤٥ ، التحولات التى كانت تجرى على المستوى الاقتصادى عبر فترة زمنية أطول . وهكذا ، يعكس الوضع الجديد للحدود الذى يُفرض مع نهاية كل حرب ، ما كان يجرى من اعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولى . ومع ذلك ، لا يوقف مجىء السلام من عملية التغيير المستمر هذه ! بل ان اختلاف درجة النمو الاقتصادى بين القوى الكبرى يؤكد أنها سوف تستمر فى الصعود والهبوط بالنسبة لبعضها البعض .

وليس من المؤكد أن وجود قوى « صاعدة » وأخرى « هابطة » فى نظام عالمى مضطرب لابد أن يؤدى دائما الى الحرب . وتفترض معظم الكتابات التاريخية أن « الحرب » و« نظام القوى الكبرى » أمران متلازمان اذ يرى « ماكندر » ، وهو أحد الآباء المؤسسين للمذهب التجارى الحديث والفكر الجيوبوليتيكى أن : الحروب الكبرى فى التاريخ . . . هى النتيجة المباشرة أو غير المباشرة للنمو غير المتكافىء بين الامم . ولكن هل انتهى هذا النمط عام ١٩٤٥ ؟ ربما يكون مجىء الاسلحة النووية مع ما تنطوى عليه من تهديد بتحويل أى تبادل لاطلاق النيران الى دمار متبادل ، قد حد أخيرا من أسلوب اللجوء الى الصراع المسلح ردا على التحولات العالمية فى توازنات القوى الكبرى ، تاركا المجال للحروب « البديلة » غير المباشرة ، ضيقة النطاق وحدها . غير أنه ربما أيضا تضمن المخاوف المتبادلة من الاسلحة النووية مجرد ان تظل الصراعات المستقبلية ، اذا حدثت بين القوى الكبرى ، تقليدية ـ رغم أنها سوف تكون حروبا دموية بالغة الضراوة بسبب أسلحة القتال الحديثة .

ومن الواضح أن احدا لا يعرف الاجابة على مثل تلك التساؤلات الحرجة وربما يكون أولئك الذين يفترضون أن البشرية لن تكون من الحماقة بحيث تتورط فى حرب قوى كبرى باهظة التكاليف الى حد مدمر ، بحاجة الى تذكيرهم بأن تلك القناعة كانت سائدة فى معظم القرن التاسع عشر ، وبأن كتاب « نورمان انجل » « الوهم الكبير » ، الذى أصبح أكثر الكتب رواجا فى العالم مع مقولته بأن الحرب ستكون مدمرة اقتصاديا لكل من المنتصر والمهزوم ، قد ظهر فى عام ١٩١٠ ، عندما كان قادة الاركان الاوروبيين ينتهون بهدوء من وضع خططهم الحربية .

ومهما كانت احتمالات الصدامات النووية أو التقليدية بين الدول الكبرى فانه من الواضح أن تحولات هامة فى التوازنات تحدث ، وسوف تستمر ربما بصورة أسرع من ذى قبل . والاكثر من ذلك ، أنها تحدث على صعيدين منفصلين ولكنهما متفاعلان ، هما الانتاج الاقتصادى والقوة الاستراتيجية . ومالم تتبدل اتجاهات العقدين الماضيين (ولكن لماذا يتعين ذلك ؟) فان نمط السياسة العالمية يبدو تقريبا على النحو التالى :

أولا : سيكون هناك تحول ، فى كل من أنصبة اجمالى انتاج العالم واجمالى الانفاق العسكرى فى العالم ، من تكتلات القوى الخمس الكبرى ، الى عدد أكبر من الامم ، ولكن تلك ستكون عملية تدريجية ، وليس من المرجح أن تنضم أية دولة أخرى فى المستقبل القريب الى الخمسة الكبار الحاليين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والصين ، واليابان ، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية .

ثانيا : ان الموازين الانتاجية العالمية بين هؤلاء الخمسة بدأت بالفعل تميل فى اتجاهات معينة : بعيدا عن روسيا والولايات المتحدة ، وبعيدا أيضا عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وتتجه الى اليابان والصين . وهذا لا يؤدى الى قيام وضع متوازن ذى خمسة جوانب بالمعنى الاقتصادى ، لأن الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الاوروبية لديهما تقريبا نفس القوة الانتاجية والتجارية (برغم أن الاولى تكسب كثيرا لكونها دولة عسكرية) ، والاتحاد السوفيتى واليابان أيضا متساويتان تقريبا (برغم ان اليابان تنمو بمعدل اسرع) ولدى كل منهما حوالى ثلثى القوة الانتاجية للقوتين السابقتين ، وجمهورية الصين الشعبية لا زالت متأخرة كثيرا ، الا انها تنمو بمعدل أسرع من الجميع .

ثالثا : مازال العالم ثنائى القطب قائما بالمفهوم العسكرى ، من حيث أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحدهما لديهما القدرة على تدمير كل منهما الاخرى - بل وتدمير أى بلد آخر . ومع ذلك ، فربما تكون هذه القطبية الثنائية فى طريقها للتآكل التدريجى ، على كل من المستوى النووى ، سواء لان مثل هذه الاسلحة غير قابلة للاستخدام فى أغلب الظروف ، أو لأن كلا من الصين وفرنسا وبريطانيا تحقق اضافات ضخمة لترسانتها النووية ، والمستوى التقليدى بسبب التعزيز المستمر لقوة الصين ، بالاضافة الى تنامى الادراك بأن دمج القوات البرية والبحرية والجوية الالمانية الغربية - الفرنسية (وربما البريطانية والايطالية) من شأنه أن يكون ائتلافا للقوى بالغ الضخامة ، اذا كانت تلك الدول تستطيع بالفعل ان تعمل معا بكفاءة . وليس من المرجح أن يحدث ذلك فى المستقبل القريب لأسباب سياسية داخلية ، ولكن مجرد حقيقة وجود مثل هذه الامكانية ، يثير المزيد من الشك حول نظام « القطبية الثنائية » ، على المستوى التقليدى على الاقل وعلى النقيض من ذلك ، فانه ليس هناك من أحد يرى حاليا أن اليابان سوف تحول نفسها الى قوة عسكرية كبرى ، غير أن كل العالمين بنمط « الحرب والتغيير فى السياسة العالمية » سوف لا يفاجأون اذا ما قررت قيادة سياسية مختلفة فى طوكيو يوما ما ، أن تحول قوتها الاقتصادية الى درجة أكبر من القوة العسكرية .

واذا كانت اليابان قد قررت أن تصبح ذات حضور عسكرى أكثر فعالية ، فربما كان ذلك لأنها شعرت بأنها لم تعد تستطيع الحفاظ على مصالحها بالتصرف كمجرد « دولة تجارية » ، وبتعزيز قواتها المسلحة ، فانها تأمل ، من ثم ، فى توطيد قوتها ونفوذها دوليا الى حد لا تستطيع تحقيقه بوسائل غير عسكرية . غير أن تاريخ الخمسمائة عام الماضية يبين ان « الأمن » العسكرى وحده ليس كافيا . فقد يردع أو يهزم الدول الغريمة على المدى الاقصر (وهو أمر معرض تماما بالنسبة

لمعظم القادة السياسيين وجماهيرهم) . ولكن اذا بالغت الدولة فى توسعها جغرافيا واستراتيجيا بمثل هذه الانتصارات ، واذا اختارت ، حتى لو لم تصل الى المستوى الاستعمارى ، تكريس قدر كبير من دخلها الاجمالى لاغراض « الحماية » تاركة قدرا أقل « للاستثمار الانتاجى » ، فانه من المرجح أن تنخفض قدرتها الاقتصادية مع ما لذلك من آثار رهيبة على المدى الطويل على قدرتها على توفير الحاجات الاستهلاكية لمواطنيها ، والحفاظ على وضعها الدولى . وهذا ما يحدث بالفعل فى حالة الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا ، ومن اللافت للنظر أن كلا من الصين وألمانيا الغربية تجاهد لتجنب الاستثمار الزائد فى المجال العسكرى ، اعتقادا منهما بأن ذلك قد يؤثر على امكانات نموها على المدى الطويل .

وهكذا ، نعود ثانية الى اللغز الذى حير خبراء الاستراتيجية ، والاقتصاديين والزعماء السياسيين منذ العصور الكلاسيكية وحتى الآن . فالقوة العظمى ـ وهى حسب تعريفها دولة قادرة على الاحتفاظ بمكانتها فى مواجهة أية دولة أخرى ـ تتطلب اساسا اقتصاديا مزدهرا . وحسب قول « ليست » ، « فإن الحرب أو مجرد امكانية الحرب تجعل من اقامة قوة صناعية مطلباً ملحاً لدولة من الدرجة الاولى . . . غير أنه بدخول الحرب ، أو بتكريس قدر كبير من « قوة التصنيع » لدى الدولة للانفاق على التسلح « غير المنتج » فان الدولة تواجه خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية ، خاصة ازاء الدول التى تركز قدرا أكبر من دخلها للاستثمار الانتاجى من أجل نمو طويل الأمد .

وقد أدرك كتاب الاقتصاد السياسى الكلاسيكيون كل ذلك . فمال اولئك الذين أخذوا بآراء « آدم سميث » الى تخفيض النفقات العسكرية ، بينما تطلع المتعاطفون مع فكرة « ليست » حول « الاقتصاد القومى » الى أن يروا الدولة تمتلك أدوات قوة اعظم واقر جميعهم ، إن كانوا صادقين ، ان الامر يقوم فى الحقيقة على الاختيار ، برغم أنه اختيار صعب . والوضع الأمثل بالطبع هو أن تسير « القوة » والكسب جنبا الى جنب . ومع ذلك ، فكثيرا ما وجد رجال الدولة أنفسهم أمام المعضلة المعتادة : إما شراء الأمن العسكرى فى وقت الخطر الحقيقى أو المحتمل ، الامر الذى يصبح عبئا على كاهل الاقتصاد الوطنى ، أو خفض النفقات العسكرية ، مع احتمال أن تجد الدولة مصالحها مهددة أحيانا من قبل الدول الاخرى .

وهكذا ، فان القوى الكبرى الحالية فى النظام الدولى مضطرة لمواجهة التحديات المزدوجة التى واجهت كل أسلافها ، وهى : أولا ، نمط النمو الاقتصادى المتفاوت الذى يؤدى الى أن يصبح بعضها أغنى (وأقوى عادة) بالنسبة للأخريات .

ثانيا ، مجال التنافس الخارجى ، والخطير أحيانا ، الذى يضطرها للاختيار بين الأمن العسكرى الأكثر الحاحاً والأمن الاقتصادى الأطول مدى . وليست هناك قاعدة عامة توفر لصانعى القرار فى هذا العصر منهج عمل قابل للتطبيق عالميا . فاذا هم أهملوا توفير دفاعات عسكرية ملائمة ، فقد يصبحون عاجزين عن الرد اذا تفوقت عليهم قوة غريمة ، واذا انفقوا الكثير جدا على التسلح ـ أو ، وهو الأكثر اعتيادا ، على الوفاء بالتزاماتهم العسكرية التى اضطلعوا بها فى فترة سابقة ـ فانه من

المرجح أن يرهقوا أنفسهم ، مثل رجل عجوز يحاول العمل بصورة تفوق قوته الطبيعية . ولا يساعد « قانون النفقات المتزايدة للحرب » على تيسير أى من هذين الخيارين . فحتى لو استطاع المرء ، بأخذ أكثر الأمثلة شيوعا أن يحول بالفعل دون أن يستهلك انتاج طائرة واحدة الميزانية الكاملة للقوات الجوية الامريكية فى عام ٢٠٢٠ ، فان تصاعد تكلفة الاسلحة الحديثة يعتبر أمراً مزعجا بالنسبة لكل الحكومات ـ ودافعى ضرائبها . ومن ثم ، فان كلا من القوى الكبرى اليوم ـ الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى والصين ، واليابان ، و (كما هو مفترض) الجماعة الاقتصادية الاوربية ـ منغمسة فى الصراع مع معضلات الصعود والهبوط بالغة التقدم ، ومع معدلات النمو الانتاجى المتغيرة ، ومع الابتكارات التكنولوجية ، ومع المتغيرات فى الساحة الدولية ومع التكلفة المتصاعدة للاسلحة ، ومع تغيرات موازين القوى . وتلك ليست تطورات يمكن أن تحكمها أية دولة واحدة أو أى فرد واحد . واذا أعدنا صياغة ملاحظة بسمارك الشهيرة ، فان كل تلك القوى تسير فى « مجرى الزمن » ، الذى لا تستطيع « أن تخلقه ولا أن توجهه » ، ولكن يمكنها « أن تسير فيه إلى حد كبير ، على حكمة الحكومات فى واشنطن ، وموسكو ، وطوكيو ، وبكين والعواصم الاوربية المختلفة .

لقد حاول التحليل السابق الاشارة الى طبيعة الامكانات المحتملة لكل من تلك الحكومات ، وبالتالى ، لنظام القوى العظمى ككل . ولكن مازال هناك الكثير مما يعتمد على « المهارة والخبرة » التى تستطيع الابحار بها فى « مجرى الزمن » .

الفهـــــرس



ماكيت : كريمة هـديه

نبـذة عن المؤلف

البروفيسور بول كيندى درس فى جامعة نيوكاسل التاريخ والسياسة ثم حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة أكسفورد عام ١٩٦٩ . بعد هذا أصبح مدرسا ثم أستاذا للتاريخ فى جامعة ايست انجليا بانجلترا بين عامى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ، وكذا حصل على منحة أستاذ زائر بجامعة أكسفورد مؤسسة الكسندر فونهومبولد فى بون ، وكان أستاذا زائرا بمعهد الدراسات المتقدمة فى بريشستون (الولايات المتحدة) . وعلى أثر هذه المرحلة الأولى من النشاط الجامعى المتميز ، أصبح بول كيندى أستاذا للتاريخ فى جامعة ييل منذ عام ١٩٨٣ وهو المنصب الذى يحتله حتى الآن .

وخلال مرحلة التدريس ، عكف بول كيندى على وضع سلسلة من البحوث التاريخية والسياسية : « صعود وانحدار السيطرة البحرية البريطانية (١٩٧٦) صعود التناقض البريطانى ـ الالمانى بين ١٨٦٠ ـ ١٩١٤ (١٩٨٠) » ، الواقع وراء الدبلوماسية : المؤثرات القاعدية على سياسة بريطانيا الخارجية ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ (١٩٨١) ثم « الاستراتيجية والدبلوماسية بين ١٨٧٠ و ١٩٤٥ ، (١٩٨٣) » .

ثم جاء عمله الكبير ، الذى يقدمه للقارىء اليوم عام ١٩٨٨ وانتشر على ساحة واسعة بمختلف اللغات العالمية فأصبح عملا مؤثرا فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية فى مرحلة تغيير العالم .



مطابع الهيئة العامة للاستعلامات